جامعة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

رسـالـة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية.

الاستثمـار الأجـنبي المـباشـر
و آثاره على الاقتـصاد الـجـزائري
خلال الفترة 1996 - 2005.

ا ترشح

عبد الكر بعداش

إشراف الدكتورين:

أ.د.نـاصر دادي عدون.

أ.د.عبد ا ـجيد قـدي.

نة ا ناقشة:

أ.د. رابـح زبـ ي............رئيسا.

أ.د. ناصر دادي عدون ....مقررا.

أ.د. عبد ا ـجيد قـدي ....مشرفا ثانيا.

أ.د. مـحمد فـرحي .... عضوا.

د. نـذيـر عليـان...........عضوا.

د. فضيـل فـارس ....عضوا.

السنة ا امعية 2008/2007

جامعة ا زائر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسي

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية.

الاستثمـار الأجـنـ ا ـباشـر
و آثـاره على الاقتـصاد الـجـزائـري
خـلال الفترة 1996 - 2005.

ا ترشح
عبد الكر بعداش

إشـراف الدكتورين:
أ.د. ناصر دادي عدون.
أ.د. عبد ا ـجيد قدي.

السنة ا امعية 2008/2007

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما أوتيتم من العلم إلاّ قليلا»

الآية 85 من سورة البقرة.

و بعد،

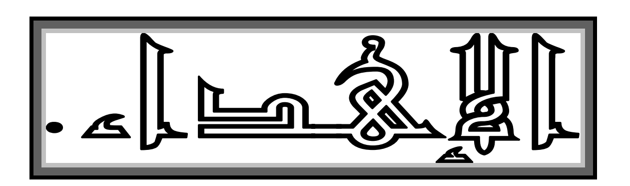
فما أنا إلاّ مبتدئ،

و ما من مبتدئ أو منته بلغ الكمال،

فالكمال لله وحده،

هذه محاولتي فإن أصبت فهذا فضل من الله، و إن أخطأت فلي محاولتي.

الباحث: عبد الكريم بغداش.



إلى روح أبي الطاهرة، رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه،

إلى الأم العزيزة، أطال الله في عمرها،

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة،

إلى كل أصدقاء الدرب،

إلى كل الزملاء،

إلى كل من قدم يد المساعدة، من قريب أو من بعيد.

أهدي هذا العمل،

آملين من الله التوفيق و السداد.

شكر و تقدير

"لئن شكرتم لأزيدنكم"   الآية رقم 7 من سورة ابراهيم.

فالشكر الأول و الأخير لله العلي العظيم،

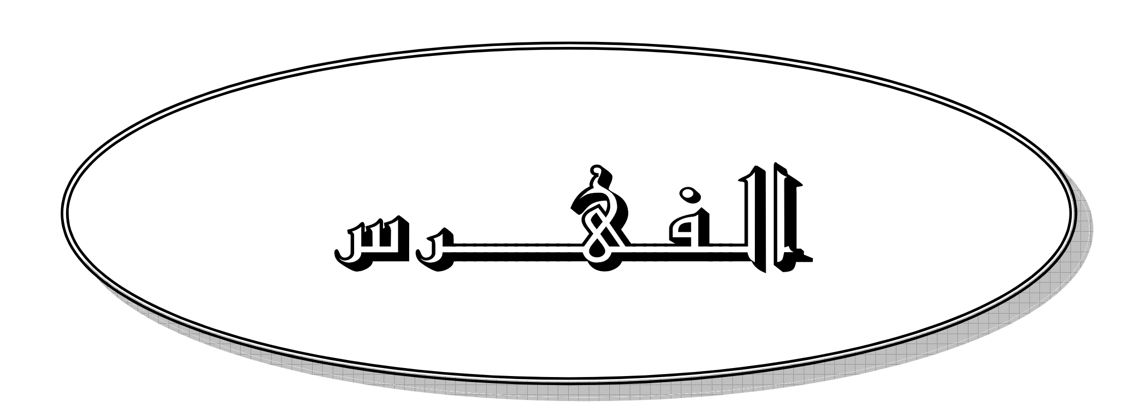
من لم يشكر العباد لم يشكر الله،

أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان و سمو الامتنان و... للأستاذين المشرفين: الدكتور ناصر دادي عدون، و الدكتور عبد المجيد قدي.

اللذين كانا لي دافعا قويا و محفزا كبيرا و ناصحا أمينا و موجها بارعا و مرشدا صائبا...قبل و أثناء إنجاز هذا البحث. فلهما علي فضل كبير، و لهما مني شكر جزيل. لا تسعه عبارات أفحل الأدباء، و لا أنبغ الشعراء.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى جميع الأصدقاء، و الزملاء، الذين ما بخلوا بنصائحهم و تشجيعاتهم الدائمة و المتكررة.

الباحث عبد الكريم بعداش

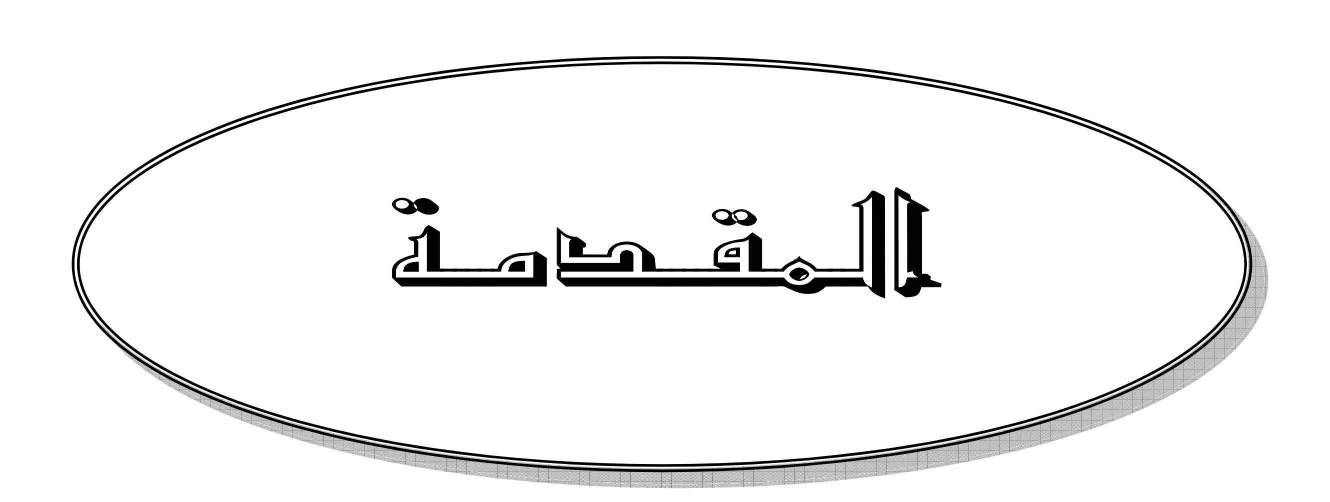

الفهرس

رقم الصفحة

قائمة الجداول و الأشكال

قـائـمـة الـجـداول.

قائمة الأشكال.


المقدمة

الـمقـ ـدمـ ـة.

ǿولا- ǩـوƯـئة.

تسǠى ƿƼǦةǼȂ ŻǼǦȈǼȈ ǃǂƧȂǰƸǾ ǠǼ ŴȂǗ ǩǼǸǦǼǦǦ ǩǼǮȈǦ اقتصǼادية دائمǼة و ǾǼȀǠǿ ǼȂǽƿ ƿǼȀƧǼǦǦǼƧǼǦ ǼȂǾƨǦǼȂ ǞǤǦǼȂ ǾǼ ǞǦȂǸ ǦǼƨǾǾǸǽǦǼȂǼǦ ǃǂǦǼǾƿǾǦǼǾǪǦǼǾ ǾǼǦǬǦǼ ǸȂǿǬǼǽǧȂǾǸǼǦǼǦǢ ǼǪǼǦƨǼǦǼǦǦ ǨǿȂǼǦǼǦǧǼƧǥǼǾ ǼǦƿǬƿǾǦǼǦǸ و ǧǸǦǦǬǼǦǦǼǯȂƢǦǦǠǼǦǼȂ ǼǦǦǦǦǼǦǞǼǦǦǼǦ. و ǩǼǦǬƿǦǦǼǦ ǨǦǾǼǼǦǸǦǼǦǦǼǧ ǾȀǼƿ ǼǦǼǢǦǨǾ

ﻣﻥﺻﺎﺩﺭ ﺍﻟﺗﻣﻭﻳﻝ ﺍﻟﺧﺎﺭﺟﻲ ﺍﻟﺗﻲ ﻻ ﺗﺅﺛﺭ ﻋﻠﻰ ﺳﻳﺎﺩﺓ ﺍﻟﺩﻭﻝ[1] ﻭ ﺧﺎﻟﻳﺔ ﻣﻥ ﺍﻵﺛﺎﺭ ﺍﻟﺳﻠﺑﻳﺔ[2] ﻋﻠﻰ
ﻭ ﻣﺳﺗﻘﺑﻝ ﻣﻣﺎ ﻳﺟﻌﻝ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭﺍﺕ ﺍﻷﺟﻧﺑﻳﺔ ﺍﻟﻣﺑﺎﺷﺭﺓ ﺍﻟﻣﺻﺩﺭ ﺍﻟﺗﻣﻭﻳﻠﻲ ﺍﻟﺧﺎﺭﺟﻲ ﺍﻟﻣﻧﺎﺳﺏ
ﻟﻬﺫﻩ ﺍﻟﺣﺎﻟﺔ ﻭ ﺫﻟﻙ ﻣﺎ ﺗﺅﻛﺩﻩ ﺗﺟﺎﺭﺏ ﺍﻟﺩﻭﻝ ﻓﻲ ﻣﺟﺎﻝ ﺍﻻﻗﺗﺻﺎﺩ ﺍﻟﻣﻌﺎﺻﺭ.

ﻭ ﺗﻌﺯﺯ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻔﺭﺿﻳﺔ ﺍﻵﺛﺎﺭ ﺍﻻﻳﺟﺎﺑﻳﺔ ﺍﻟﻣﺗﻧﻭﻋﺔ ﺍﻟﺗﻲ ﻳﺭﺩﻫﺎ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻧﻭﻉ ﻣﻥ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭ ﺳﻭﺍء
ﺑﺎﻋﺗﺑﺎﺭﻩ ﻣﺻﺩﺭ ﺗﻣﻭﻳﻠﻲ ﺧﺎﻟﻲ ﻣﻥ ﺍﻟﺗﻛﺎﻟﻳﻑ ﺍﻟﻣﺳﺗﻘﺑﻠﻳﺔ ﻋﻛﺱ ﺣﺎﻟﺔ ﺍﻻﻗﺗﺭﺍﺽ ﺍﻟﺧﺎﺭﺟﻲ،
ﺃﻭ ﺑﺎﻋﺗﺑﺎﺭﻩ ﺷﺭﻳﻙ ﺍﻗﺗﺻﺎﺩﻱ ﻫﺎﻡ ﻓﻲ ﺍﻟﺑﻠﺩ ﺍﻟﻣﺿﻳﻑ ﻟﻪ ﻣﻥ ﺍﻟﻣﺗﻭﻗﻊ ﺃﻥ ﺗﺣﺩﺙ ﺁﺛﺎﺭﺍ ﺇﻳﺟﺎﺑﻳﺔ
ﻣﺗﻧﻭﻋﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻻﻗﺗﺻﺎﺩ ﺍﻟﻣﺣﻠﻲ.

ﻭ ﻟﻬﺫﺍ ﺻﺎﺭﺕ ﺍﻟﺣﻛﻭﻣﺎﺕ ﺗﻌﻣﻝ ﺟﺎﻫﺩﺍ ﻋﻠﻰ ﺟﺫﺏ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭﺍﺕ ﺍﻷﺟﻧﺑﻳﺔ ﺍﻟﻣﺑﺎﺷﺭﺓ،
ﻭ ﻭﻗﻌﺕ ﺗﺭﺍﺟﻊ ﻓﻲ ﻣﻭﻗﻑ ﺍﻟﻌﺩﻳﺩ ﻣﻥ ﺍﻟﺩﻭﻝ ﺇﺯﺍء ﻫﺫﻩ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭﺍﺕ، ﻣﻥ ﻣﻭﻗﻑ ﻣﻌﺎﺩﻳﺔ
ﻭ ﺭﺍﻓﺽ ﻟﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﻣﻭﻗﻑ ﺭﺍﺝ ﻓﻳﻪ ﻭ ﻣﺭﺣﺏ ﺑﻬﺎ ﻓﻲ ﻅﻝ ﻣﺩﻭﺍ ﻣﻥ ﺧﻼﻝ ﺍﻟﻌﻣﻝ ﻋﻠﻰ ﺇﺯﺍﻟﺔ
ﺍﻟﻌﺭﺍﻗﻳﻝ ﺍﻟﺗﻲ ﺗﻌﻭﻕ ﺩﺧﻭﻟﻬﺎ ﻭ ﺗﻘﺩﻳﻡ ﺍﻟﺗﺳﻬﻳﻼﺕ ﻭ ﺍﻟﺣﻭﺍﻓﺯ ﻟﺟﻠﺑﻬﺎ، ﺧﺻﻭﺻﺎ
ﻓﻲ ﺍﻟﺩﻭﻝ ﺍﻟﻧﺎﻣﻳﺔ ﺍﻟﺗﻲ ﺗﻌﺎﻧﻲ ﻣﻥ ﻣﺷﺎﻛﻝ ﺍﻗﺗﺻﺎﺩﻳﺔ ﺻﻌﺑﺔ ﻭ ﻣﺗﺭﺍﻛﻣﺔ ﻛﺛﻳﺭﺍ.

ﺑﻧﺎء ﻋﻠﻰ ﻣﺎ ﺳﺑﻕ، ﻳﻣﻛﻥ ﺇﺑﺭﺍﺯ ﺃﻫﻣﻳﺔ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﺑﺣﺙ ﻓﻲ ﺍﻟﻌﻧﺎﺻﺭ ﺍﻟﻣﻭﺍﻟﻳﺔ:

1- ﻧﺗﻳﺟﺔ ﺍﻟﺗﺭﺍﺟﻌﺎﺕ ﺍﻟﻣﺗﻛﺭﺭﺓ ﻓﻲ ﺃﺳﻌﺎﺭ ﺍﻟﻣﺣﺭﻭﻗﺎﺕ، ﺧﺎﺻﺔ ﻣﻧﺫ ﺳﻧﺔ 1986، ﺃﻳﻥ
ﺍﻧﺧﻔﺿﺕ ﺍﻟﻧﺻﻑ ﻓﻲ ﺍﻟﻧﺻﻑ ﺍﻷﻭﻝ ﻣﻥ ﺗﺳﻌﻳﻧﻳﺎﺕ ﺍﻟﻘﺭﻥ ﺍﻟﻌﺷﺭﻳﻥ، ﻭ ﺑﻣﺎ ﺃﻥ ﺗﻣﺛﻝ
ﺍﻟﻣﺣﺭﻭﻗﺎﺕ ﺃﻛﺛﺭ ﻣﻥ 95% ﻣﻥ ﺍﻟﺻﺎﺩﺭﺍﺕ ﺍﻟﺳﻠﻌﻳﺔ ﻟﻠﺟﺯﺍﺋﺭ، ﻓﺈﻧﻬﺎ ﺗﻌﺩ ﺃﻫﻡ ﺣﺻﻳﻠﺔ ﻫﺫﻩ
ﺍﻷﺧﻳﺭﺓ ﻣﻥ ﺍﻟﻌﻣﻠﺔ ﺍﻟﺻﻌﺑﺔ، ﻭ ﺻﺎﺭﺕ ﺗﻌﺎﻧﻲ ﻣﻥ ﺻﻌﻭﺑﺎﺕ ﻓﻲ ﺗﻣﻭﻳﻝ ﺍﻟﻭﺍﺭﺩﺍﺕ، ﺍﻷﻣﺭ
ﺍﻟﺫﻱ ﺟﻌﻝ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭ ﺍﻷﺟﻧﺑﻲ ﺍﻟﻣﺑﺎﺷﺭ ﺍﻟﻭﺍﺭﺩ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺟﺯﺍﺋﺭ ﺑﻣﺛﺎﺑﺔ ﺃﺣﺩ ﻣﺻﺎﺩﺭ ﺟﻠﺏ
ﺍﻟﻌﻣﻠﺔ ﺍﻟﺻﻌﺑﺔ.

ﻭ ﺗﺄﺗﻲ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﺩﺭﺍﺳﺔ ﻗﻣﻧﺎ ﺑﺑﺣﺙ ﺃﺛﺭ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭ ﺍﻷﺟﻧﺑﻲ ﺍﻟﻣﺑﺎﺷﺭ ﻋﻠﻰ ﻣﻳﺯﺍﻥ ﺍﻟﻣﺩﻓﻭﻋﺎﺕ
ﺍﻟﺟﺯﺍﺋﺭﻱ ﺧﻼﻝ ﺍﻟﻔﺗﺭﺓ 1997-2005، ﻭ ﻫﻝ ﻳﻣﻛﻥ ﺍﻟﺗﻌﻭﻳﻝ ﻋﻠﻰ ﻫﺫﺍ ﺍﻻﺳﺗﺛﻣﺎﺭ ﻓﻲ ﺟﻠﺏ
ﺍﻟﻌﻣﻠﺔ ﺍﻟﺻﻌﺑﺔ ﺃﻡ ﻻ؟

2- ﻋﺭﻓﺕ ﺍﻟﺟﺯﺍﺋﺭ ﺃﺯﻣﺔ ﻣﺎﻟﻳﺔ ﺧﺎﺭﺟﻳﺔ ﺣﺎﺩﺓ ﻣﻧﺗﺻﻑ ﻋﻘﺩ ﺗﺳﻌﻳﻧﻳﺎﺕ ﺍﻟﻘﺭﻥ ﺍﻟﻌﺷﺭﻳﻥ،
ﺩﻓﻌﺗﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﺇﻋﺎﺩﺓ ﺟﺩﻭﻟﺔ ﻣﺩﻳﻭﻧﻳﺗﻬﺎ ﺍﻟﺧﺎﺭﺟﻳﺔ ﺍﻟﻣﺻﺣﻭﺑﺔ ﺑﺑﺭﻧﺎﻣﺞ ﺍﻟﺗﻌﺩﻳﻝ ﺍﻟﻬﻳﻛﻠﻲ. ﻫﺫﺍ ﺍﻷﺧﻳﺭ
ﺍﻟﺫﻱ ﺃﺻﺩﺭ ﻗﺭﺍﺭﺍﺕ ﻛﺛﻳﺭﺓ ﻟﻬﺎ ﻧﺗﺎﺋﺟﻬﺎ ﺍﻻﺟﺗﻣﺎﻋﻳﺔ، ﺍﻟﻧﺎﺗﺟﺔ ﻋﻥ ﺍﻟﺗﺎﻟﻲ: ﻓﻲ ﻋﻣﻠﻳﺔ ﺍﻟﻣﺳﺎﻫﻣﺎﺕ

(1) ﺃﻱ ﺍﻟﺍﻋﺎﻧﺎﺕ ﺍﻟﻣﺎﻟﻳﺔ ﺍﻟﺗﻲ ﻋﺎﺩﺓ ﻣﺎ ﺗﻛﻭﻥ ﻣﺻﺣﻭﺑﺔ ﺑﺷﺭﻭﻁ ﺍﻗﺗﺻﺎﺩﻳﺔ ﺃﻭ ﺳﻳﺎﺳﻳﺔ ﺃﻭ ﻏﻳﺭﻫﺎ، ﺗﺣﺩ ﻣﻥ ﺣﺭﻳﺔ ﺍﻟﻘﺭﺍﺭ ﺍﻻﻗﺗﺻﺎﺩﻱ ﺃﻭ ﺍﻟﺳﻳﺎﺳﻲ ﻟﻠﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﻣﺗﻠﻘﻳﺔ.

(2) ﺃﻱ ﺍﻟﻘﺭﻭﺽ ﺍﻟﺧﺎﺭﺟﻳﺔ ﺍﻟﺗﻲ ﺗﺣﺩﺙ ﺁﺛﺎﺭ ﺇﻳﺟﺎﺑﻳﺔ ﻋﻧﺩ ﻭﻗﻭﻋﻬﺎ، ﺃﻣﺎ ﺁﺛﺎﺭ ﺳﻠﺑﻳﺔ ﻣﺳﺗﻘﺑﻠﻳﺔ ﻋﻧﺩﻣﺎ ﺗﺣﻳﻥ ﻣﻭﺍﻋﻳﺩ ﺍﺳﺗﺣﻘﺎﻗﻬﺎ ﻭﻓﻭﺍﺋﺩﻫﺎ، ﺍﻟﺗﻲ ﻋﺎﺩﺓ ﻣﺎ ﺗﻣﺛﻝ ﻋﺑﺋﺎ ﺛﻘﻳﻼ
ﻋﻠﻰ ﺍﻗﺗﺻﺎﺩ ﺍﻟﺩﻭﻟﺔ ﺍﻟﻣﺩﻳﻧﺔ.



العمومية و ŷơ الكثير مǼها. مما جعل السلطات العمومية تعمل على Ǉ ŷơ ťŹǼتاج اŬاصة Ǐ مع ŷơ جديدة تمتص اليد العاملة المتحصلة على العمل ŷ اŬاصة Ǐ اقتصادية. و على ŷơ الاجنبي الهامة Ǐ السا ŷ لما لها من استثمارية Ǟ الجزائرية المساهمة Ǟ ŷơ مشكلة الحالة المرتفعة. و Ǟ الموضوع Ǐ هذا كان موضوع Ǟ الدراسة.

3- يتناول ŷơ هذا البحث الموازنة و التشريعات المتنوعة التي قدمتها الجزائر للاستثمارات Ǟ الدراسة النظرية عن العوامل و الاستثمارات الآتية. مستعينين بنتائج بحث الدراسات الميدانية و مثل هذه دراسة مستشار الأمم المتحدة للتجارة و النمو ŷơ بيئة الاستثمار سياسة الاستثمار Ǐ الجزائر. و التي تم على الكثير من البحث العراقيل التي يعاني منها المستثمر الأجنبي المباشر Ǐ الجزائر.

ثالثا- طرح الإشكالية.

مع تزايد ŷơ الاستثمار الأجنبي المباشر ŷơ الاستثمار الأجنبي المباشر و الموقع Ǐ الدول النامية و المتقدمة و النمو ŷơ المتعلقة بالأسواق العالمية و الاندماج Ǐ الاقتصاد العالمي خصوصا مع تزايد وتيرا العولمة الاقتصادية Ǐ السنوات الأخيرا. و صارت هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل جذب كبير من قبل السياسة الاقتصادية لجذب هذا النوع. الكثير من هذه الاستثمارات دليل على سلامة السياسة الاقتصادية التي تمكن من تحسين بيئة الأعمال.

و ŷơ ذلك ŷơ يمكن التعويل على الاستثمارات الأجنبية المباشرة Ǐ النمو و الاقتصادية المتقدمة و ŷơ تعد كثيرا في الاستثمار Ǐ هذا ما دليل على سلامة السياسة الاقتصادية للبلد المضيف و ŷơ يعطي دورا هاما للبيئة الأعمال صحة ملائمة Ǐ البلد المذكور.

Ǐ التساؤلات الهامة و غير المحددة زمنيا و مكانيا يصعب الإجابة عنها. و ŷơ تحديد مكانيا لاختيار الجزائر و زمنيا للاستثمار 1996-2005 و ŷơ Ǐ السؤال التالي: **كيف تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديا البلد المضيفة و ما تحصيلها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005؟**

يمكن صياغة السؤال الرئيسي للإشكالية التي تدور حولها هذه الدراسة في الموضوع المعنون ب: **الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005.**

و تندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة تكون محورا ثانويا لما يراد معالجته في هذه الدراسة و هي:

1- ما هي المحددات التي تتحكم في الاستثمار الأجنبي – التعريف – و المعايير – و أي إنجاز استثماري مباشر؟

2- ما هي الدوافع المحلية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ و لماذا تعمل الحكومات على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات؟

3- ما هي بيئة الأعمال في الجزائر مقارنة بمناخ الاستثمارات الأجنبية عامة و الأجنبية المباشرة خاصة؟

4- ما هي حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1996-2005 تحديدا؟

5- ما هي آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الناتجة في الاقتصاد الجزائري خصوصا تطوير الاستثمارات المحلية و خلق فرص العمل و ترقية الواردات و زيادة الصادرات خارج المحروقات؟

رابعا- الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة السالفة تجعلنا نطرح الفرضيات التالية:

1- تتحقق تنمية و تطور مستقبلية قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الزمان و المكان و بروز المستثمر.

2- للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا ايجابية و أخرى سلبية على اقتصاد البلد المضيف لكونه يتميز بالمستمر و الدائم و المتغير و المعقد (الإرث).

3- يتعلق مناخ الاستثمار عموما و الأجنبي المباشر خصوصا في الجزائر بتوفير كثير و أساس من العوائق غير الاقتصادية (السياسية البيروقراطية الأمنية...).

4- تحقق آثارا مالية ايجابية على ميزان المدفوعات الجزائري جراء جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية على بعض جوانب الاقتصاد الوطني كالاستثمار المحلي و التشغيل و تطوير الصادرات... لكن لم ترق إلى المستوى المرجو منه.

خامسا- مـﻨﻬـﺞ الـدراســة.

تماﺷيا مﻊ ﻃﺒيعة الموﺿﻮﻉ و اﻹﺷكالية المطروﺣة ﻓﻘﺪ ﺗﻢ اﻻﻋﺘﻤﺎﺩ ﻋﻠﻰ المنهج التﺤﻠيلي لما يحتوي عليه هذا اﻟﻤﻨﻬﺞ من مزايا تمكنه من تحليل الأرقام المتوفرة. تمكنه من إﺑﺮاز جانب العلاقة ﺑﲔ المتغيرات المختلفة في الموضوع، فضلا على إستخدام المنهج التاريخي الذي يسمح بتتبع تطور الظاهرة محل الدراسة عبر الزمن.

و قد اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي من خلال عرض مفهوم الاستثمار و سياسته و أنواعه و الرجوع إلى مختلف المراجع لتقديم دراسة نظرية للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم عامة و الجزائر خاصة. و قد وظفنا المنهج الإحصائي والأدوات الإحصائية و القياسية للدراسة والتحليل و القياس في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و هذا بالاعتماد على بيانات الجزائر خلال سلسلة زمنية 2006. للفترة المحددة لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا و توزيعه الجغرافي و القطاعي الذي يعكس تطوره... إلخ. و هذا ما سيساهم في تحليل هذا الأثر.

سادسا – حـدود الـدراسـة.

يمكن تقسيم موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر واسع على ثلاث جوانب أساسية:

الجـانـب الأول: جغرافيا يغطي معظم دول العالم كله.

الجـانـب الثاني: زمنيا يغطي عدة فترات تاريخية العلاقات الاقتصادية الدولية و النمو و التطور و الدول و أثاره.

الجانب الثالث: يغطي جوانب متنوعة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و غيرها من الآثار التي يصعب جمعها في دراسة واحدة من حيث الزمان و المكان الذي يشمل حدود هذه الدراسة.

لذلك تم التركيز في هذا البحث على جميع الجوانب من هذا الموضوع و ارتباطه بالاقتصاد الجزائري حيث اقتصر البحث على الجزائر كعينة للدراسة الاستعانة بالمعطيات الجغرافية و زمنيا بالفترة 1990-2005 بخصوص التطورات العالمية للاستثمار و نموه و الفترة 1996-2005 بخصوص حالة الجزائر.

و يعود سبب اختيار هذه الفترة لعدة أسباب رئيسية: أولها توفر الإحصائيات و سعة الموضوع و كذا لتكرار الدراسات التي تجري على فترات سابقة التي شهدت الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

زمǼية ǷǐرǄ. و اǿǶ Ǻ يتعلǪ بالموضوع الجزائر ǎ خير المǺǱ ǶǼǿا الاستثمار ǽǼم الاسǂتǾǋǈǇ ǾǴǷ
ǇǼǇ سǼة 1990 ǈǼيǣ صدر قاǻوǻ الǼقد و القرǑ الذǎ ǷǼح ǷعǊǞ الǂǬ Ǚǘ الǞǂǷ صراحة لǷ ǼǷوǇǐ
ǾǼǷ الاستثمار ǇǼǇ الجزائرǎ ǽǮǷ سǼة 1993 ǈǼيǼما صدر المرسوم التǂريعǑ رقم 12-93 المǼǈǾǋǨ
ǂǼǬǘǼǷ الاستثمار ǓǄ الجزائرǏ و الǼǷ ǎ دǾǟǈ ǽǮǷ لǺǰ ǞǶǿ المǂǋǈǾǋ Ɵ لǶǈǾǋǈ الاستثماراƩ الجǼǼǼǈǾǋ
المǼǼǶǈ و رǇǉ ǾǴǷǟ ǽǼǷ اليوǓ التǺ ǺǼǰǷ تعيǪ ǶǼǿǽ الǞǂǷيرا. و ǽǼǷ ǽǼǷ ǽǮǷ ǼǼǼǼتوقǷ ǺǼǰ ǾǼǷ تكوǾǼǷ
لǶǈاستثماراƩ السابǪ ذكرǾǿ Ǻǟ ǻǾǶǰ ǺǼǰǼǶ علǎ الاقتصاد الجزائرǎ بعد ǓǄتراǇ زمǼية لا تاǈǇ ǽǼǘǈǾǋ
ǂǼǬǘǼǷ اǿǈǇوǇǑ علǾ السǼة و السǼǼتيǾǼǷ.

سابعا – ǺǷ ـداǃ الـ دراسـة.

ǇǶǼǈǾǋǈǾ ǇǼǇ ǉǐǾǋǈǞ و ǺǋǼǋǽ اǷǂ ǙǐǼǋ ǈǼǊǇ جدوǄ الاستثماراƩ الǼǼǼǼجǼǈǾǋ المǼǼǶǈǾǋǈǇ
الواردا ǇǼǇ ǾǼǷ الǾǋدوǏ المǾǋǈǶǼǈ ǉǾǋǈǼǼǼǈǾ ǽǼǷ بصفة عامة و الǼǷ ǼǼǼǼǼǼǼǈǾǋ ǶǼǈǾ بصفة ǼǼǈǾǋǞǷ و ǽǼǷ ǾǼǷ ǽǮǷ
تاǈǇǼǈǶǼǈǾ مواقǾǋ Ǻ الاقتصاديين و السياسيين ǂǼǬǘǼǷ المǼǷ ǼǼǷ ǪǐǷ ǼǼǷ والترǐيǭ ǂ المǾǋǈǶǼǈدود ǞǼǈǾǋ و ǼǈǾǋǈǇ
ǶǼǈǾǋ علǎ مصراعيǾǼǷ ǶǼǈǾǋ ǽǼǷ ǽǼǷ ǽǼǷ الاستثماراƩ جاǈǼǈ ǼǈǾǋ الدراسة مستǾǋǈدفة ما يلǼǋ:

1- المسانǾǋǈ ǼǋǼǈ ǉǉǼǈ المعرفة الاقتصادية ǼǋǼǈǾ الميدان ǽǼǷ ǼǼǼǼ ǉǉǉ ǉǾǋǈǇǼǈ و ǽǼǷǈǞǼǈǾ ǈǾǋǉ
جواǼǈ ǾǼǋǼǈ الموǼǈǾǋ و تجميǼǈǾ ǼǈǾǋǈǇǼǈ صائياƩ و المعǼǈيǼƩ و الǼǈǾǋǈǾǋارǼǈǶ ǼǈǾǋ الكميǼǈة و النǼǈوعيǼǈة
ǼǈǾǋǈ الصلة بالاستثمار الǼǈǶǼǈجǼǈ المǼǈǶǼǈر و ǽǼǷǈǾǋǈ بصفة عامة و الوارد ǇǼǇ الجزائǼǈر بصǼǈǾǋǈ
ǼǈǾǋǈǾǋصة.

2- ǼǈǾǋǈ المعرفة الǼǈǾǋǈصية ǼǈǾǋǈ الجاǼǈǾǋ ǼǈǾǋ جواǼǈ المعرفة الاقتصادية ǽǼǷ ǼǈǾǋǈ ǼǈǾǋǈǼǈǾǋ
علǎ الǼǈǾǋǈو ǼǈǾǋǈ النǼǈرية و الدراساƩ الميدانية الساǼǈǾǋǈاة المتاǼǈة.

3- معرفة الǼǈǾǋǈار الميدانية لǼǈǾǋǈستثماراƩ الǼǈǶǼǈجنبية المǼǈǶǼǈرا الواردا ǇǼǇ الجزائر علǎ الاقتصǼǈاد
الجزائرǎ بصفة عامة و علǎ ميزاǼǈ المدǼǈوعاƩ و النǼǈǾǋǈو الاقتصǼǈادǎ و التǼǈǾǋǈǼǈǾǋ بصǼǈǾǋǈ
ǼǈǾǋǈصة ǼǈǾǋǈ الǼǈترا 1996-2005 تǼǈديدا.

4- المساǼǈǾǋǈمة ǼǈǾǋǈ النǼǈǾǋ الدائر ǼǈǾǋ الجدوǼǈ الاقتصادية لǼǈǾǋǈستثماراƩ الǼǈǶǼǈجنبية المǼǈǶǼǈرا
الواردا ǇǼǇ الدوǏ النامية بصفة عامة و ǽǼǷǈǾǋ الجزائرǼǈ ǼǈǾǋǈصة بعد ǼǈǾǋǈتاǼǈ اقتصاد ǼǈǾǋǈ ǼǈǾǋǈيرا
علǎ الاستثماراƩ السابǼǈة الǼǈǾǋ ذكر.

ثامنا – دوافع اختيار الموضوع.

تعتبر المديونية الخارجية للدول النامية من المشكلات الاقتصادية الدولية التي [illegible] اهتمام دول [illegible] لما لها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي ككل. و من الدول التي [illegible] في العقدين الأخيرين [illegible] الدول النامية من الاستدانة الخارجية لتمويل مشاريعها التنموية [illegible] و من أجل المستثمرين الأجانب المباشرين و الاتجاه [illegible] الجزائر – في [illegible] – من العاد الأخير من القرن العشرين. الأمر الذي [illegible] تيار [illegible] في الموضوع من [illegible] دوافع [illegible] التالية:

1 – [illegible] الاقتصادية و السياسية من الاستثمار الأجنبي المباشر [illegible] في الموضوع.

2 – من [illegible] الاقتصادي للدول الخارجية في [illegible] العالم الثالث عموما و العربي [illegible] لا [illegible] و التي [illegible] عملوا على [illegible] الدول المتقدمة كما [illegible] و [illegible] لديمومة سيطرتها على [illegible] التجارة الخارجية الأمر الذي [illegible] في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر [illegible] الدعوات الملحة التي [illegible] الدول الخارجية [illegible] اقتصاديات الدول النامية للمستثمرين الأجانب من [illegible] و الاستجابة التلقائية و غير [illegible] الدول.

3 – [illegible] تجربة الاقتصاد الجزائري في [illegible] المتوسط للاستثمارات الأجنبية المباشرة [illegible] الأمر الذي يستدعي [illegible] دراسات متعددة الجوانب [illegible] الاستثمار. مما [illegible] الاقتصادية للاستثمارات [illegible] زمنية محددة [illegible] في الوقت الراهن.

تاسعا - الدراسات السابقة.

[illegible] الاستثمار الأجنبي المباشر من [illegible] العديد من [illegible] الاقتصاديين في الجامعات و مراكز [illegible] و كذا [illegible] و الهيئات المحلية و الإقليمية و الدولية. و كان الجزائر من [illegible] الدول التي [illegible] الدراسات [illegible] الجامعات الجزائرية. و [illegible] على الدراسات

التى ﺗﻨﺎولت اﻟﺤﺎﻟﺔ الجزائرية ﺑﺨﺼﻮص اﻟﻨﻤﻮ الموﺟﻪ ﻧﺤﻮ اﻟﺘﺼﺪﻳﺮ العاد الإﺻﻼح ﺧﻼل
الماﺿﻲ. و التى يمكن ﺗﺼﻨﻴﻔﻬﺎ ﺣﺴﺐ الجهة التى قامت ﺑﻬﺎ إﱃ ﺛﻼث ﻓﺌﺎت:

1- الفئة الأولى: و ﺗﺘﻀﻤﻦ الدراسات الجامعية الجزائرية الخاﺻﺔ ﺑﻄﻠﺒﺔ ﻣﺎ ﺑﻌﺪ اﻟﺘﺪرج
الماجستير أو الدكتوراه ﰲ العلوم الاقتصادية و ﻋﻠﻮم التسيير ﰲ الملتقيات العلمية التى
ﺗﻨﻈﻤﻬﺎ الجامعات و مراكز اﻟﺒﺤﺚ العلمي. و ﺗﻨﺎوﻟﺖ ﻫﺬﻩ ﺟﻮاﻧﺐ ﻣﻦ ﻣﻮﺿﻮع الاستثمار
اﻷﺟﻨﱯ المباشر ﰲ الجزائر ﺧﻼل ﻓﱰة زمنية ﳏﺪدة ﺗﺘﻌﻠﻖ ﻏﺎﻟﺒﺎ ﺑﺘﻘﻴﻴﻢ ﺳﻴﺎﺳﺎت اﻻﻧﻔﺘﺎح
الماﺿﻲ. و ﺣﺎوﻟﺖ ﻫﺬﻩ التعريف ﺑﺎﻻﺳﺘﺜﻤﺎر اﻷﺟﻨﱯ المباشر و ﺗﻄﻮراته و ﳏﺪداته ﰲ الجزائر
و ﻋﻮاﺋﻖ اﻻﺳﺘﺜﻤﺎر التى ﳚﺐ ﻋﻠﻰ ﻫﺬﻩ الاﻗﺘﺼﺎد ﺣﻠﻬﺎ ﻣﻦ أﺟﻞ الاستثمار.

و ﻗﺪ ﻛﺎﻧﺖ ﻫﺬﻩ الدراسات تتوصل إﱃ ﻧﺘﺎﺋﺞ عامة غير محددة بدقة و غير مدعمة
بدلائل إحصائية كافية ﻣﻊ ﻏﻴﺎب ﻣﻨﻬﺠﻴﺔ و ﻃﺮق التحليل الإﺣﺼﺎﺋﻴﺔ ﻓﻴﻤﺎ ﳜﺺ ﻫﺬا. الأمر
ﻛﻤﺎ أن ﻫﺬﻩ الدراسات ﻛﺎﻧﺖ تركز بشكل ﻣﺘﺰاﻳﺪ على تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر
و تعتبره ﺣﻼ ﳌﺸﻜﻠﺔ الاستعمار الاقتصادي العمومي و توصلت إﱃ أن الجزائر ﲝﺎﺟﺔ إﱃ العمل
على جلب المزيد ﻣﻦ ﻫﺬا الاستثمار.

2- الفئة الثانية: ﺗﺘﻀﻤﻦ على التقارير السنوية التى ﺗﺼﺪرﻫﺎ المؤسسات الجزائرية ﻣﺜﻞ
اﻟﺒﻨﻚ المركزي و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
و ﻏﲑﻫﺎ. و ﺗﺘﻨﺎول ﻫﺬﻩ الفئة ﻋﺮض ﺑﻌﺾ الأرقام للحالة الاقتصادية ﻛﻤﺎ ﺗﺘﻀﻤﻦ ﺑﻌﺾ التى ﳍﺎ
صلة ﻣﺒﺎﺷﺮة أو غير ﻣﺒﺎﺷﺮة ﺑﺎﻻﺳﺘﺜﻤﺎر اﻷﺟﻨﱯ المباشر ﻣﻘﺪﻣﺔ ﺑﻌﺾ اﻹﺣﺼﺎﺋﻴﺎت المتعلقة
و ﻣﻦ ﺟﻬﺔ أﺧﺮى ﺗﻌﺘﱪ ﻫﺬﻩ ﺗﻘﺎرﻳﺮ عامة غير مخصصة ﻟﻼﺳﺘﺜﻤﺎر
اﻷﺟﻨﱯ المباشر ﻓﻘﻂ و ﺑﺎﻟﺘﺎﱄ ﻓﻬﻲ لا تقدم مساﳘﺔ جادة ﰲ ﲢﻠﻴﻞ و اﺳﺘﻜﺸﺎف آﺛﺎر
الاستثمار السابق الذكر على الاقتصاد الجزائري ﺧﻼل ﻓﱰة زمنية ممتدة.

3- الفئة الثالثة: ﺗﻀﻢ المؤسسات الإقليمية و الدولية التى ﺗﺼﺪر تقارير سنوية ﻣﺜﻞ ﺗﻠﻚ
التى تصدرﻫﺎ المؤسسة العربية ﻟﻀﻤﺎن الاستثمار ﻋﻦ ﻣﻨﺎخ الاستثمار ﰲ الدول
العربية و التقارير السنوية لكل ﻣﻦ ﺻﻨﺪوق اﻟﻨﻘﺪ الدولي و اﻟﺒﻨﻚ العالمي.
و التقارير السنوية عن الاستثمار العالمي التى ﻳﺼﺪرﻫﺎ ﺑﺎﺳﺘﻤﺮار و ﺑﺎﻧﺘﻈﺎم ﻣﺆﲤﺮ
الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و ﻗﺪ ﺧﺼﺺ ﻫﺬا اﻷﺧﲑ ﺳﻨﺔ 2003 دراسة ﺧﺎﺻﺔ
ﺑﺎلجزائر ﲢﺖ ﻋﻨﻮان: اﺳﺘﻌﺮاض سياسة الاستثمار ﰲ الجزائر.

ﺗﺘﻨﺎول ﻫﺬﻩ الفئة الجزائر ﺿﻤﻦ مجموعة الدول العربية أو مجموعة اﻟﺪول النامية
ﺑﺎﻋﺘﺒﺎرﻫﺎ ﺗﺼﺪر كسلسلة ﺗﻘﺎرﻳﺮ عالمية أو إقليمية ﺗﻌﺘﻤﺪ التقديم العام و ليس التحليل

و التصديǇ. مǆ التارير السنوية لمǤلǤ الاستثمار Ǒ5 الدوǇ العربيǄ و تاريǄر الاستثمار العالمǑ.

عاشرا - مساǇمة البحث.

مǄ LJǓP ǇǓǑl ƚ lơƙǑ و التارير التƙ تمكǆ مǆ LJ الاǓǄƠY عǄلǆǇǓǄ السابƙ تصǄلǇǇ Ǒ5 ƚ ǓǇ Ǒ5ǆƙǓ Ǌرزƙ عƠǇ جوانƔ الƚ ƒ Ǒ5 دراسة و تǇليǄ الاستثمار الǓجنǑ المǄǄT Ǆǆ Ǆرƚ الǆلǆ ǆǆ PǑ لǆǄلة الǆǆ الجزائرية Ǒ5 ƔǇ استكمال الدراسة. و يمكǆ LJǌǇǇƟ مساǇمة الƙǆƚ Ǒ5 اللمو ǆ LJǓP ǇǓǑ مǆ التالية:

1- تستǄعرǆǇ Ǆ الدراساƙ السابƙ الǓǆصائياƙ الصلة ƙǓ التǄƙ الاستثمار الǓجنǑǆ المǄǄT الواردǄ و تجرǆ مǆ ǆƙ الاعتماد عǄ الاǇ المǆǇƠ التǄƙ. و مǆ LJǆ مǆ تستƚ ǆ Ǆ الدراساǆ LJǄ ǆǆƚƠ الدوǇ الǆامية و مǇ الجزائر مǆ LJǄ ǆǆǇ التدƙ عيǄة. و ǆرƚ LJǄ ǆǆǇ الماǇرلة المعتمدا عǆ الاǇ المǆǇƠ للتدƙ المعǆǇية Ǆير صǆǆǆ و لا يمكǆ LJǆ الاعتماد عǆǇǆ ǆǆ ǆ الاǆ PǄƚ الكǆير Ǒ5ǆ Ǆجم اقتصادياƙ الدوǇ ǆالسǆ ǆ (الǆجǆم) ǆǆǇǆǆǇ الدǆPǆǑ الǆPم وǆ التراكم الǆPم للرǆسماǇ الƙǆǆ. و ǆǆǆ ǆǆǇ Ǒ5 ǆǆ الدراسة لǆماǇرلة التدƙ الاستثمار المعǆǇ الدوǇ ǆǆالاعتماد عǆ ǆǆǆ التǆǆ ǆǆ ǆǆ التǆراكم الǆPم للرǆسماǇ الǆǆǆ و ليƩ ǆالاعتماد عǆ الاǇ المǆǇƠ للتدƙ.

2- تǆǆǆ الدراساǆ السǆǆǆǆ مǆǆǆ الاستثمار الǓجنǑ المǄǄT ǆالاعتماد عǆ الاǆǆǆǆ و التǆريعاƙ الصلة المǄǄT ǆا و Ǆير المǄǄT ǆǆǆǆǆǆ ǆǆ ǆǆǆ ǆǆǆ Ǆ ǆ المǆǆǆ اǆǆǆ الǆǆǆǆصة ǆǆǆǆǆ الاستǆǆمار و لكǆ الǆترا ǆ زمǆǆية قصيرا لا تتجاوز الǆǆ ǆ ǆǆǆ ǆ5 ǆǆ الدراساǆ التǆ عليǆǆ. و ǆǆ مǆ ا لا تسمǆ ǆǆǆǆǆǆ استǆǆǆاجاǆ صاǆǆǆ يǆ ǆ مدة و استارار و ǆراجǆ مǆǆǆ الاستǆمار Ǒ5 الجزائرǆ ǆǆ يǆǆ استعرا ǆ ǆǆǆ المǆǆǆ ǆǆǆ. ǆǆǆ جǆ الǆروǆ المǆǆǆا Ǒ5 ǆيئة الǆعماǆ لا تتǆير Ǒ5 الǆمد لمدا لا تاǆ عǆ ǆǆ ǆǆ ǆǆǆ. و اǆǆǆǆǆ الǆصوصا مǆǆ تعلǆ مǆǆ ǆǆǆاǆا الاقتصاد الكǆǆ و السياساƙ العامة للدولة.

و ǆǆǆ عمدǆǆ ǆ Ǒ5 ǆǆǆ الǆǆǆ ǆ ǆǆ تاييم مǆǆǆ الاستǆمار Ǒ5 الجزائر ǆǆǆ ǆǆǆǆǆ ǆǆǆ5 ممكǆǆة توǆر ǆǆ ǆǆǆ عليǆǆ المعǆǆ ǆǆǆ الصلة.

3 - ǆصوǆ ƒ ǆǆار الاستǆمار الǓجنǑ المǄǄT ǆǆ عǆ ǆǆǆ جوانƔ الاقتصاد الجزائرǆ ǆ ǆǆير الدراساƙ السابƙ التǆ ǆǆǆǆ عليǆǆ ǆǆ ǆǆǆ ǆǆǆ ǆǆار معتمدا عǆ ǆǆصائياǆ ǆرǆ ǆǆǆǆǆǆ ǆير كاǆية ǆ ǆǆǆǆ ǆǆ ǆǆǆǆ ǆǆǆǆǆ ǆǆǆ قياƩ ǆǆǆ ǆǆار الاستǆمار المعǆǆǆ عǆ ميزان المدǆوعاƙ الجزائرǆ ǆالاعتماد عǆ التدƙ المالية الǆواردا ǆǆ ǆ دوǆ ǆǆ ǆǆǆǆ

في التدفقات المالية الصادرة التي ... الاستثمار مستمرة. و ... الأمر عند قياس مدة ... مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير المناصب ... في الجزائر بالاعتماد على الرخص الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ترقية و متابعة الاستثمار سابقا و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حاليا و التي لا ... بها الزيادة جدا لا يتجاوز نسبة %10 من تلك الرخص أو الوعود.

... العمل استثنائيا أثار التي ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري من ... إحصائيات أكثر دقة و تعبيرا عن الوقائع الميدانية.

4 – ... الدراسة الفترة 1996-2005 و الفترة التي ... بالنسبة في الوقع الراهن ... في الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري ... الجزائر لم تتخذ ... الاستثمار ... واسع و لم تلغ القيود التي تمنع ... الكثير في ... الاقتصادية ... المال ... إلا بعد صدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض سنة 1990 ثم المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر سنة 1993 المتعلق بترقية و تطوير الاستثمار.

و من المعلوم أن ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستدعي وقتا لا يقل عن سنة ... الكثير في ... الجزائر عرفت ... سنتي 1992-1999 و ... واحدا ... لا تتوفر ... ورائه ... الاستثمارات السالفة الذكر.

5 - تكتسي هذه الدراسة ... حدود ... التي ... الصلة ... الاستثمارات ... مكتبية بسرد النصوص ... و ذكر ... و القانونية ... الجزائري و المادة ... في ... اقتصادي و ... واقعية و انسجامها مع التوجهات العامة في ... السياسة و الاقتصادية ... العمومية. و ... الدراسة ساهمت فيه و لو باليسير.

... عشر - ... الـ...

تأسيسا على الإشكالية المطروحة في ... و ... على الأسئلة الفرعية التالية ... ارتأينا تقسيم ... الموضوع ... إلى ... فصول على النحو الموالي:

خصص **الفصل الأول** للتعريف بالاستثمار و [illegible] في [illegible] مفهوم الاستثمار و سياسته على المستوى الكلي لا الجزئي و [illegible] الاستثمار الأجنبي المباشر و [illegible] و دوافعه و قياسه. أما [illegible] الاستثمار و مكوناته و [illegible] المؤشرات الإقليمية و الدولية المستخدمة في قياسه.

بعد ذلك جاء **الفصل الثاني** ليتم [illegible] الاستثمار و [illegible] و [illegible] الاقتصادية المتداولة في الاقتصاد. و [illegible] لعرض [illegible] الموجزة و [illegible] و استعراض [illegible] السالفة الذكر و [illegible] على اقتصاد البلد المضيف و [illegible] التي [illegible] الاستثمار [illegible] الاستثمارات. و [illegible] التصدي [illegible] العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة [illegible] الفترة 1990-2005 و [illegible] المصدرة و المستوردة و كذا الإطار التي [illegible] الاستثمارات.

بعد [illegible] الدراسة في حالة الجزائر و كذا [illegible] في **الفصل الثالث** و [illegible] الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر [illegible].
[illegible] لعرض [illegible] الاستثمار في التطور الجزائر [illegible] الاستثمار المادمة التشريعية [illegible] سنة 2006 و [illegible] الدراسة و استعراض العوائق التي تعترض سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر [illegible] تقديم تقييم كمي [illegible] الاستثمار [illegible] المؤشرات الإقليمية و الدولية المتاحة ذات الصلة.

[illegible] **الفصل الرابع** [illegible] لدراسة [illegible] الاستثمار [illegible] في الجزائر [illegible] المعنية بالدراسة (1996-2005) و [illegible] على الاقتصاد الجزائري [illegible]. استعراض [illegible] و [illegible] الاستثمار و [illegible] في الجزائر [illegible] الاستثمار على ميزان المدفوعات الجزائري [illegible] 1997-2005 [illegible] الاقتصادية التي [illegible] الاستثمار المعنية بالدراسة.

و [illegible] جملة من النتائج التي توصلنا إليها و عرض التوصيات و الاقتراحات التي [illegible].

[illegible] التوفيق و السداد من الله العليم الحكيم.

الفصل الأول

الفصل الأول: الاستثمار، سياساته و مناخه

مقـدمة الفصل.

يعتبر موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات. حيث يعد من المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي و الكثير من التوترات الاقتصادية في السلع و الخدمات التي تحتاجها المجتمعات و الاستثمارات الخارجية و الوسيط و الخدمات التصدير. و لكن تأثير الاستثمار متنوعة على الاقتصاد الوطني لذلك يتطلب استوجب على الحكومات إدارة الاستثمار و توفير الأطر و المناخات الملائمة و إزالة العراقيل التي تعيق و توجيه و تكييف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الكلية دون المساس بمصالح أولئك الفاعلين (المستثمرين). و هذا يعني سياسة استثمارية رشيدة.

و تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع تحقيق مرتفعة من التنمية الاقتصادية. لهذا تعمل على تحفيز الاستثمار و تشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم. غير أن الاستثمار متنوعة و متعددة و تستدعي تمويل قد تكون المتوفرة منها لا تكفي من الاستثمار لذا تلجأ الحكومات إلى مصادر خارجية لتمويل برامجها الاستثمارية. و من هذه المصادر و أكثرها ندرة هي العادية المباشرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار و سياسته و المنهج الذي يتبعه. و من بين أهم المفاهيم التي تم عرضها هو للتعريف بمفهوم الاستثمار من جميع النواحي و الاقتصادية و الاقتصادية استثماراتها من خلال عوامله و دوافعه المادية و المالية. ثم عرضنا سياسة الاستثمار على المستوى الكلي في السياسة التي تنتهجها الحكومات في ميدان الاستثمار و أهدافها العامة التي تصبو إليها من وراء هذه السياسة.

أما المبحث الثاني فخصص للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر – باعتباره محور هذه الدراسة – و محدداته و دوافع كل من المستثمر و البلد المضيف للاستثمار. إضافة إلى التطرق إلى الآثار البيئية و الاستثمارية و لعل المخاطر التي تحيط به في كل المستويات و الاقتصادية و السياسية و غيرها مما له الصلة المباشرة و غير المباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار و سياسته.

يستعرض هذا المبحث المفهوم الاستثمار و أنواعه و محدداته ثم السياسة التي تنتهجها الحكومة لتجسيد هذه الاستثمارية و التي يعبر عنها بالسياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. إذ سياسة الاستثمار على المستوى الكلي و على الجزئي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

يعرف الاستثمار لغويا و اصطلاحيا و الاستثمار لا يحمل على هذا المعنى. ولكن تعددت تعريفاته في الاقتصاد و في الاصطلاح الاقتصادي ثم في الاتفاقيات الدولية مع التشريع الوطني الجزائري (الاستثمار). و نظرا لاختلاف هذه التعاريف و ما يتسم به هذه الدراسة.

أولا- الاستثمار لغة.

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر. "و الثمر هو الحمل و أنواع المال"[1] و يطلق الثمر على عدة معان منها:[2]

1- حمل الشجر و أنواع المال و ما ينتجه الشجر و يطلق -مجازا- على الولد و منه قولهم للولد: ثمرة القلب.

2- المال و منه ما يستفاد من المال و الذهب و الفضة [illegible] [illegible] المشتري لقوله تعالى: و كان له ثمر فقال لصاحبه و هو يحاوره أنا أكثر منك مالا و أعز نفرا [الكهف: الآية 34] قالوا المراد بالثمر هنا المال الكثير المحصل من المال.

3- النماء و الزيادة ... و منه سمي الزيادة ثمرة زائدة على أصل المال.

و يقال: ثمر الرجل ماله: نماه و كثره.[3] و أثمر الشيء أي أكثر[4] و استثمر الشيء جعله يثمر[5] يستعمل لفظ استثمار و هو مصدر استثمر للدلالة على "طلب الحصول

---

(1) ابن منظور لسان العرب، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، 1955، ص 104. نقلا عن: [illegible] [illegible] الاستثمار: [illegible] و [illegible] [illegible] دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 15.

(2) نفس المرجع السابق، ص 16 بتصرف.

(3) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص 232.

(4) ابن منظور لسان العرب، طبعة على قرص مضغوط (CD-ROM)، ص 106.

(5) المنجد في اللغة و الأعلام، ط 30، دار المشرق، بيروت، 1988، ص 74.

على المخاطر و السعي للحصول عليه و الاحتفاظ به."(1) كما يستخدم لفظ استثمار كمرادف لكلمة و الاستخدام.(2)

مما سبق نرى أن "الاستثمار لغة يراد به طلب الثمر و نماءه و زيادته."(3)

و الجدير بالذكر أن كلمة استثمار في علماء اللغة العربية ومدلولها في السياسة و الاقتصاد متقاربة ليس فقط في اللفظ بل أيضا في المعنى: استثمر ماله استثمارا معناه طلب ثمره أي نماءه أي الزيادة و النماء و التكثير لماله.(4)

ثانيا: الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي.

لقد تعددت التعاريف لمصطلح الاستثمار في الاقتصاد و نورد التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

1 – الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية.(5) و هو أيضا " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية."(6)

2- كما يعرف الاستثمار بأنه " كل تضحية بالموارد المستعملة حاليا على أمل الحصول على إيرادات في المستقبل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مجموعها أكبر من التكلفة الأولية للاستثمار."(7) و هو أيضا " تضحية بقيم مالية (حالية) مقابل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل."(8) و يتضح من هذا التعريف أن هناك ثلاثة عناصر أساسية تحكم عملية الاستثمار و هي: (9)

- التضحية بقيم مالية في الوقت الحاضر.
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني وجود عائد من الاستثمار.
- إن العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا بل تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

و يعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار و الادخار. إذ أن هذا الأخير (الادخار) عوائده مؤكدة.

(1) محمد عبد الغفار الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية : الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 13.
(2) المنجد الأبجدي، ط 5، دار المشرق، بيروت، 1986، ص 58.
(3) قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 17.
(4) عبد الله بن محمد النمر، الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط 1، دار الكتاب الحديث، 2004، ص 40.
(5) محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق، ... ، ص 32.
(6) علي لطفي، دراسات اقتصادية، ط2، 1998/1999، (... ، ...)، ص 216.
(7) Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979, P35.
(8) سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 23.
(9) المرجع السابق، ص ص 23-24.

3 – و يعرف الاستثمار أيضا: "[illegible] اقتصاديا [illegible] عن جزء من [illegible] الاستهلاك اليوم و [illegible] في زيادة [illegible] المستقبل. و [illegible] رأس المال [illegible] (الموجودات [illegible] و [illegible] زيادة [illegible] و استثمارات غير ملموسة (التعليم أو «رأس المال [illegible]» [illegible] و التطوير و الصحة)."[1]

4 - الاستثمار هو كل ما [illegible] الحصول على مردود في المستقبل[2] و [illegible] "[illegible] الحصول على [illegible] من أجل [illegible] و رائد [illegible] عائدا في المستقبل. و الاستثمار قد يكون [illegible] في [illegible] من أجل [illegible] في المستقبل."[3] و هو ما اعتمده [illegible] حيدر [illegible] في [illegible] معنيين للاستثمار هما:

أ- الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: [illegible] الاقتصاد [illegible] ما يقصد بالاستثمار بالمعنى اكتساب الموجودات المادية. و [illegible] الاقتصاديين [illegible] التوظيف أو التثمير للأموال على [illegible] مساهمة في [illegible]. و [illegible] هو ما يضيف أو [illegible] متعة تكون على شكل سلع و [illegible]. و [illegible] عناصر مادية و مالية. و [illegible] عناصر [illegible] يكون على شكل طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.[4]

ب - الاستثمار [illegible] المالية: عادة [illegible] الاستثمار ([illegible] رجال [illegible]) على [illegible] اكتساب الموجودات المالية و [illegible]. و [illegible] الاستثمار [illegible] المعنى [illegible] و [illegible] المال [illegible] الأوراق [illegible] و [illegible] و سندات و ودائع... الخ.[5] [illegible] وجهة [illegible] الاستثمار " كل [illegible] أو اقتصاد – [illegible] و [illegible] يسترجع [illegible] على عائد مستقبلي [illegible] صورة [illegible]".[6] [illegible] عدا [illegible] على [illegible] قيمة رأس المال.[7]

و [illegible] " عملية الاستثمار تكون [illegible] اليمة المتوقعة [illegible] عليها [illegible] مستقبلية على [illegible] تساوي [illegible] العملية (الاستثمار)"[8]

(1) [illegible] سامويلسون و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة [illegible]: [illegible] الاقتصاد [illegible] و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006، ص 779.

(2) [illegible] المعجم [illegible] العلوم الإدارية [illegible] التمويل و المصارف، [illegible] الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، [illegible] الجماهيرية الليبية، 1996، ص 269.

(3) [illegible] الاستثمار في الأوراق المالية، [illegible] المعارف، الاسكندرية، 1999، ص 5.

(4) [illegible] حيدر حردان، [illegible] الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص ص 13-14.

(5) المرجع السابق، ص 14.

(6) Jaques Margerin et Gérard Ausset, Op.cit, P36.

(7) [illegible] موسوعة [illegible] و [illegible] التجارة العالمية ([illegible] و [illegible]) [illegible]، ص 407.

(8) Nathalie Mourgues, L'évaluation des investissements, ECONOMICA, Paris, 1995, P 5.

ثالثا- تعريع الاستثمار في الاتفاقيا ا الدولية.(*)

يمكلا تصليع الالياليلا التŌ تلĶولا تعريƨ مصلƠƠ الاستثمار ĺلư ĺاƠ مجموعتيلا: الůولư تتعلƀ بحركة رؤƨ الƿموالĶ و الموارد الůƿرăƿ عبر الحدود Ůو تعرƨ ŇƿنĶ المصلƠƠ بهلا وارŊƿ الƌيƀ. و الƿانية تتعلƀ بالتعريعاĶ المثلƠƠ لحماية الاستثمار الƿجنبيŌ و ŇƿنĶ تعرƨ الصƱة تعـƠŌ مصلƠƠ الاستثمار تعريƱا موسƿƋ و شƿمƿلƿا.

و لعلƿ Ůولư مƿا Ůبرز علư ƿ ŉƿلƀ اتƠاقية لاسياƇ لترويج و حماية الاستثمارŮالاستƿماراĶŮ Ŭ حيƿ يلĶ ƒ يلحƀ التعريƨ علĺ ư Ɓلا الاستثمار "يƀƿƀ ƿŮ Ŭƿ ƇƿŮ مƿلا ƿƿŮŬ الƿصولƿ". و يتحƿƀ بƿقائمة Σ ƿƀمƿ مجموعƿ ƿ Ķƿ مƿلا الاستƿماراĶ ƿƀƿƿ الممتلكاĶ المنƿولة و غƿير المنƿولƿة و الƿسƿƿƿم و السندƿاĶ و الرƿƿƿ و المƠƿƿƿĶ الƿادية ƀ ƿƀƿ اليمة المالية و الملكية الƠكرية و الامتيازاĶ الممƿحƿة لƿƿعمالƿ التجارية.

Ůƿ ƿƿمƿ ƿƀƿ التعريƨ يƠƿƠƿ اقتصاد الدولة المƿيƠة لكƿƿ ƿƿŮŬ الƀƿƿ الاقتصادƿ - و قد تكولا الدولة المƿيƠة للاستƿمار غير راغبة ƿƠ ƿƠة كاƠة الƿاƿƿĶ الاستƿماراĶ الƿجنبية و عليƿ Ƌ ƿƿ ƿƿƿ يستلزم تƿميلا المصلƠƠ ما يƠيد التاييد كما ƿو الƿƿƿ بالƿƿƿƿبة للاتƠاقية العامة للتجارا ƿƀ الخدماĶ التƿ تجعƿ الاستثمار ƿصرا ƿƀ Ƞƿƿ ƿƀ الخدماĶ.

ƿلƀƿƿ يسعƿ عدد ƿلا الاتƠاقياĶ الاستثمار ƿلƿ تاييد و تƿƿييƀ مجاƿ الاستƿمار. و ƿلا ƿلا الوسائƿ المتƿƿƿƿة ƿƀ ƿƀƿƿ الƿƿƿ ما يلƿ:

- اقتصار التعريƨ علƿ الاستƿماراĶ التƿ تƿƿƿ وƿƿ لالƿيƿƿلا الدولة المƿيƠة للاستƿمار.
- وƿƿ قيد زمƿƿ ƿƿ ƿيƿ تستƿعد الاستƿماراĶ التƿ دƿƿƿ ƿيز التƿƠيƀ قƿƿ تاريƿ معيƿلا ƿƿ تاريƿ توقيƿ الاتƠاقية الاستثمار ƿو تاريƿ دƿوƿƿƿ ƿيز التƿƠيƀ.
- القيود ƀƿƿ الصلة ƿƿƿيعة و/ƿو ƿجم المƿروƿ الاستƿمار ƿ.
- القيود ƀƿƿ الصƠة القƿاعية: و ƿƿƿ ƿصر الاستثمار ƿƀ ƿƿƿ ƿو ƿƿاعاĶ معيƿلة دولا الƿƿرă.

ƿƿƿ تƿوƿƿ ƿو تƿƿييƀ الاتƠاقياĶ الدولية ƿƀ ƿƠƿوم الاستƿمار يرجƿƿ ƿƿƿƿƿƿƿ Σ ƿƿ ƿلƿ ƀƿƿƿ المصلƠƠ يمكلا اعتƿارƿ مصƠلƿ قاƿƿƿƿ ƀ ƿدة معيƿلا لƿلالƿة تعƿƿ ƿƿƿƿƿƿ الاقتصادية و السياسية

(*) ƿعƿƿ ƀƿƿ الجزƿ ƿƿالاعتماد علƿ: ƿƿاƿة ƿƿتمر الƿƿمم المتƿدا للتجارا و التƿميƿة تارير الاستثمار الƿجƿƿƿ المƿƿƿر: التعريƨ و المدƿ ƿƿƿ الموƿƿ المتصƿƿ يوم 2006.07.16 http://www.unctad.org.

تعتبر الاتفاقية. و هي الصفة التي تضاف لكلمة "استثمار" المستخدمة في النصوص المقارنة من حيث النشاط و المضمون الاقتصادية المقارنة من رأس المال.

و بالرجوع إلى المادة الرابعة من الفصل الأول من اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار فيما بين دول اتحاد المغرب العربي نجد أنها عرفت الاستثمار: " هو استخدام رأس المال في أحد المجالات المسموح بها في بلدان اتحاد المغرب العربي"(1). وهذا يعني أن الاستثمار هو توظيف رأس المال في المجالات المسموح بها في دولة من دول الاتحاد المعني.

فالملاحظ أن هذا التعريف لمصطلح الاستثمار يجد أنه يتوقف على طبيعة النشاط الذي يتم بمقتضاه تحرير الاستثمار و هو الاتفاقية. فهذا التعريف للاستثمار يتضمن تعريف المصطلح فيما يخص تحديد النشاط الذي يتم بمقتضاه حماية الاستثمار.

رابعا- تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري.

صدر المشرع الجزائري في مجال الاستثمار سنة 2000 مجموعة من القوانين(2) تنظم الاستثمارات و لم يتعرض فيها إلى تعريف الاستثمار. لكن في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار نجد المصطلح في مادته الثانية كالتالي:(3)

- يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

خامسا- حوصلة حول تعريف الاستثمار.

من جملة التعاريف السابقة للاستثمار يمكن ما يلي:(4)

- إن الاستثمار عملية مرتبطة بإحداث أو تطوير أو تحديث أصل من الأصول بهدف زيادة أو تجديد طاقة قائمة و إن هذه العملية تدر دخلا يستخدم في حاجات حالية أو مستقبلية.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6 الصادر بتاريخ 1991.02.06، ص 204.

(2) للتعرف على هذه القوانين راجع الفصل الأول من هذه الدراسة.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 الصادر بتاريخ 2001.08.22، ص 5.

(4) محمد سعيد بسيوني الجرواني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002، ص ص 3-4.

- التǻرقة ǺǶǲ الاستثمار ǷǶ وجǿة ǻǷر المجتمع و ǷǶ وجǿة ǻǷر الǻرد: ǻالمجتمع لا يعتǼر ǷǶ استثمارǼ ǳǴǵǶ عائدا ماليا كالاستثمار ǺǸ ر المال الǳǼǵ ǼǳǼ و الǷرǶ و الكǿار (الجسور)...الǳ.

- الǻرد يسعǲ ǷǶ استثمارǼ ǳǴǵǶ عائد مالǳ و يعتǼر ǷǳǸ ǷǸǴǲ لǿصول استثمارǳ ǴǼǸǲ الǿرار و المǿǳǳ و الǲǲ ǷǸ و زيادة الǳǸ و الǳǼرǳ الǿسǳǴم و السǳǳاǷ.

و تǷǿǿم ǳǸǿǳ الدراسة ǳالمعǳǳ الاقتصادǲ للاستثمار ǺǸǼǵ ǲǷ الاستثمار الǴǳǴǵ دوǷ المالǳ. و يمكǳǳ اقتراǶ التعريǻ التالǳ للاستثمار ǲǳ يتمǲǶ ǷǶ الǴǳاǳǷǳ و ǳǳاǻ ǳǿǳ ǳǷǴǵ .

ǳالاستثمار ǳǿ ǷǳǶ ǳǳǶ اقتصادǲ مرǶ ǻ ǳǷ قاǳǳǳǳ (مǶروǶ). يǶǷǼ زيادة ǺǸ الǼاقة الاǳǳتاجية ǷǶ السلǷ ǳ الاستثمارية و/ǳ الرǳسمالية و الǳدماǷ. ǷǶ الǳǿǳاǳ الǼاقة الاǳǳتاجية وǺǸǳ التعريǻ علǲ الجاǳǷ الǳǸاǳ ǲ الملموǻ المتمǳǶ ǺǸ التجǿيزاǷ الصǳاعية و الǳǳية الǿساسية ǷǶ ǳǶ ǳǶǷ و مواǳǷ ǳ... و الجǳǳǳ ǷǶ ǳير الǳملموǻ المتمǳǶ ǺǸ التعليم و التكويǶ (الاستثمار الǳǳǶرǲ) و الǳǿǳ و التǶوير.

و يǳǳǳǺ التǳǳǳǳ ǳǲ ǲرورا تمييز الاستثمار ǷǶ وجǿة ǻǷر المجتمع و الاستثمار ǷǶ وجǿة ǻǷر المستثمر - ǳǲǶǻ ǲǷ ǳǳǶǶǺ ǳو معǳاǲ .

ǳǳǷǶ وجǿة ǳǷر المجتمع ǳو الدولة لا تعتǼر عملياǷ ǳǲǶǿ و ǳǲǿ الǿصول الǳǳتة ǳو ما يصǶǳǸ عليǳ الǳسمالية الرǳسمالية التǳ تتم داǳǺǳ ǳǳ المجتمع ǳو داǳǺǳ ǳǳ الدولة استثمارا ǳǳǳǳ لا تǳǶǷ زيادة ǺǸ استثماراǷ المجتمع ǳو الدولة. و ǳǳǳما تǳǶǷ ǳǳǳǳ ملكية ǳǳǳ الاستثمار ǷǶ مالǿ قديم (الǳǳǲ) ǳǲ مالǿ جديد (المǶتر ǲ). ǳما ǷǶ وجǿة ǻǳر المستثمر ǻتعتǼر الصǳǳǳǳ ǷǶ استثماراǷ الǳǳǲ و زيادة ǺǸ استثماراǷ المǶترǲ .

كما ǳǳ الاستثمار المالǳ يǶǶǿ جراǲ ǿصدار الǿوراǳ المالية (الǿسǳǴم و السǳǳاǷ ǿساسا) ǿوǲ مرا و يǳǳǸǳ ǺǸ السوǳ الǿولǳ ǳما عملياǷ التداول التǳ تجرǲ علǲ ǳǳǳǳ الǿوراǳ المالية ǺǸ السوǳ الǳاǳوǲ (الǳورصة) لا تعتǼر استثمارا ماليا ǳǳǳǳ لا تǶǷǳ ǲǳǳǳ جديدا ǲǳ الǳيمة الاسمية ǳǳǳǳ الǿوراǳ.

ǳǳǳǳ لا ǳǳعتǼر استثمارا ǳǳǳǳǳ ǿلا العملياǷ التǳ تǶǷǳ زيادة ǺǸ الǿصول الǳǳتة للمجتمع و لا ǳǳعتǼر استثمارا ماليا ǿلا عملياǷ الǿصدار للǿوراǳ المالية ǺǸ السوǳ الǿولǳ. و ǳǳǳǳǳ ǳǳرǶǳ مǷǳǳوم الاستثمار الǳǳǳǳǳ و المالǳ عملياǷ التداول (ǳيعا و Ƕرا) لǿدواتǳǳا ǿلا ǳǳ ǳǳ ǿǳǳǳ العملياǷ ǿعادة جديدة ǳǸǳǳ ǿو ǳير مǳǷǳǳ للاستثماراǷ الǿǳǳاǳية ǿو المالية ǷǶ وجǿة ǻǷر المجتمع ǿو الدولة ǿو ǲǳ ǷǶ وجǿة التǳǳǳǷ الاقتصادǲ الكلǳ.

كما يتضح التمييز بين الاستثمار و رأس المال من خلال أن الاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة. أما رأس المال فهو يمثل مخزون و ليس تدفق و رصيد قائم. و بمعنى آخر فإن رأس المال يقاس عند لحظة زمنية محددة بينما الاستثمار يمكن قياسه خلال فترة زمنية معينة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار.

تتعدد الاستثمارات حسب المعيار المستخدم في تصنيفها من حيث طبيعة نشاطها و أجلها و ملكيتها و المكان الجغرافي لتواجدها و جنسية القائم بها ...الخ و فيما يلي أهم هذه التصنيفات.

أولا- حسب نوعية الاستثمار.

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاستثمارات وفقا لهذا المعيار و هي:[2]

1 – **استثمارات اقتصادية** تهدف إلى إنتاج سلع و/أو خدمات بقصد بيعها و/أو لاستخدامها في الاستثمار. كالمشروعات الصناعية و الزراعية و الخدمية ...الخ.

2 - **استثمارات اجتماعية** تهدف إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد كالمشروعات الموجهة للخدمات الرياضية و الثقافية و الصحية و الترفيهية...الخ.

3 – **استثمارات إدارية** تهدف إلى تطوير المرافق الإدارية التي تحتاجها الدولة في تسيير أمورها و هي كمرافق الجيش و الأمن و المصالح الحكومية.

4 – **استثمارات في الموارد البشرية** تقوم على التنمية الفكرية و تتجلى في برامج تدريب الموظفين و المدارس الرسمية و غيرها من التعليم فهذا الاستثمار يركز على الثروة الفكرية.

ثانيا- حسب أداة الاستثمار.

تصنف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو مادية و استثمارات مالية و استثمارات معنوية.

1 – **الاستثمارات الحقيقية أو المادية:** و تسمى أيضا بالاستثمارات الأعمال أو استثمارات المشروعات أو الاستثمارات في غير الأوراق المالية. و " يعتبر الاستثمار حقيقيا ... متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع و الذهب ...الخ و يقصد بالأصل الحقيقي

(1) عادل عبد العظيم، محددات الاستثمار، على الموقع الالكتروني http://www.arab-api.org المتصفح يوم 2006.06.19.

(2) محمود، دور السياسة المالية في تحفيز الاستثمار في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص ص 86-87.

كما يمكن تعريفه بأنه قيمة اقتصادية من أجل الحصول على قيمة اقتصادية و يترتب على استخدامها منفعة اقتصادية إضافية تتمثل في الحصول على سلعة أو على خدمة."(1)

و يعرف أيضا بأنه " تلك الاستثمارات المتعلقة بشراء أو إنشاء أصول إنتاجية جديدة. تسمح بتجديد المعدات القديمة أو المتجاوزة (استثمار تعويضي) أو تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة سواء عن طريق المعدات التي تسمح بإنتاج منتج جديد عادة (استثمار توسعي) أو عن طريق معدات جديدة (استثمار تنويعي)."(2)

2 – **الاستثمارات المـاليـة:** و هي " تكوين رأس المال موجود. و يعني ذلك شراء حصة في رأس مال (أسهم) أو حصة في قرض (سندات) أو أذونات الخزينة) تعطي لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد و بالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين المتعلقة بها."(3)

3 - **الاستثمارات المعنوية:** و تتعلق بالمعارف أو كسب المعارف (Les connaissances) و الأصول الفكرية (Les actifs intellectuels) كتكاليف التراخيص أو إنجاز أعمال فنية علمية و تكوين العمال ... إلخ.(4)

فالاستثمارات الحقيقية أو المادية أو العينية و تدعى أحيانا الاقتصادية – و هي موجودات لها كيان مادي ملموس و لها صلة بالطبيعة و البيئة المحيطة بها - أما الاستثمارات المالية فتعبر عن حقوق و التزامات تنتج عن معاملات نتيجة لتبادل الأوراق المالية تسمى الأصول المالية. و هي "عبارة عن حقوق و مستندات تمثل مطالبات على الأصول الحقيقية التي تصدرها و/أو عوائدها."(5)

كما يعتبر الاستثمار المادي يمثل الحصول على الأصول المادية أو الملموسة لكن الاستثمار المالي يعني توفير الأموال اللازمة للحصول على الأصول المادية.(6) كما أن هناك ارتباط وثيق بين هذين النوعين من الاستثمار (المادي و المالي) حيث يستخدم الاستثمار المالي من أجل الحصول على أدوات الاستثمار المادي و الاستثمار المالي هو أداة تمويلية للاستثمار المادي.

(1) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص ص 37-38.
(2) Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990, PP 7-8.
(3) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 39.
(4) Denis Babusiaux, Op cit, P 8.
(5) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 16.
(6) سعيد توفيق عبيد، مرجع سابق، ص ص 24-25.

ثالثا- حسب معيار التعدد و عدم التعدد.

و يقصد بالتعدد في الاستثمار أن يكون هناك أكثر من واحد من أدوات الاستثمار المادي و/أو المالي. أما عدم التعدد فيعني الاستثمار في واحد فقط لا أكثر. و عليه يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما:

1 – **استثمار متعدد:** و يسمى أيضا بالاستثمار المحفظي حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدد من الأدوات الاستثمارية المادية و/أو المالية في نفس الوقت.

2 – **استثمار غير متعدد (وحيد):** "و هي الأيام التي تمثل استثمار واحد فقط لكل من يقوم بالشراء (الشيء أو الاعتبار) بالشراء أو بأصل مادي أو بأصل مالي."[1] و هنا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فإن الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد. كذلك يعتبر الشراء في نفس السهم أي عدد من الأسهم في نفس الشركة.
فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته المالية من نفس النوع و لكنه يكون متعددا (محفظة) و لو في استثمارين اثنين من نوعين مختلفين.

رابعا- حسب معيار القائم بالاستثمار.

يعتمد هذا التصنيف على الشخصية القانونية للمستثمر شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية. فهذا تصنيف الاستثمارات إلى استثمارات مؤسسية و استثمارات شخصية.

1 – **الاستثمارات المؤسسية:** و هي الاستثمارات التي تقوم بها الشخصيات الاعتبارية (المؤسسات، الهيئات...) و ليس الأشخاص الطبيعيين أي استثمارات المؤسسات بشكل احترافي في مجالات الاستثمار و باستخدام مختلف أدوات الاستثمار المادية و المالية.

2 – **الاستثمارات الشخصية:** و هي تلك التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيين لحسابهم الخاص دون الاعتماد على غيرهم من الأفراد أو المؤسسات. حيث يتم الاختيار بين أدوات الاستثمار التي يستخدمونها سواء كانت مالية كالأسهم و السندات أو مادية كالعقارات و غيرها أو مزيج من الأدوات المادية و المالية.

خامسا- حسب معيار ملكية الاستثمار.

و يقصد بمعيار الملكية هو كون الاستثمار ملكا للدولة أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد أو موزعة فيما بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد و الدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات. و هذا ما يسمى بالاستثمار العام و الاستثمار الخاص و الاستثمار المختلط.

(1) المرجع السابق، ص 26.

1 – **الاستثمار الخاص:** و هو ما يقوم به "فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص."(1)

2 – **الاستثمار العمومي:** و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات المملوكة للدولة أو التابعة للقطاع العمومي.

3 – **الاستثمار المختلط:** و هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة مع جهة و مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية مع جهة حكومية أو التابعة للقطاع المختلط حيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين قطاع خاص و قطاع عام.

سادسا - حسب المعيار الجغرافي.

تصنف الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى استثمارات داخلية و أخرى خارجية.

1 - **الاستثمارات الداخلية:** هي جميع الاستثمارات المنجزة داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني بالاستثمار أيا كانت طبيعتها عن طريق أدوات الاستثمار المستعملة مالية أو حقيقية و من جنسية المستثمر وطنية أو أجنبية.

2 – **الاستثمارات الخارجية:** هي جميع الاستثمارات التي تتم خارج الحدود الجغرافية لبلد ما من قبل مواطنيه سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو استثمارات أجنبية داخل بلد ما. و يصطلح على النوع الأول بالاستثمار الأجنبي الصادر و على النوع الثاني بالاستثمار الأجنبي الوارد وفق معيار الجنسية الآتية دراسته.

3 – **الاستثمار في المناطق الحرة:** و هو الاستثمار القائم في منطقة حرة تابعة للدولة و لكن خارج حدودها الجغرافية و تتمتع بقوانين خاصة تتعلق بالنقل برا أو بحرا أو جوا أو بالإقامة و يتم عزلها جمركيا عن الدولة حيث يتم التعامل مع المنطقة الحرة على أنها خارج الدولة حيث تعامل معاملة الصادرات و معاملة السلع الواردة إليها معاملة الواردات و هي تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها قوانينها الدولية التي تتمتع بها من إعفاءات و مزايا ضريبية و جمركية و تحويل الأرباح و العائدات و حرية دخول و خروج الأموال و منها ... الخ.(2)

(1) المرجع السابق، ص 27.

(2) ...، مرجع سابق، ص 88.

سابعا – حسب معيار الجنسية: و نميز فيه بين نوعين من الاستثمارات هما:

1 – **الاستثمارات الوطنية:** تمثل جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم أي استثمارات المواطنين داخل البلد (الاستثمار المحلي) و استثماراتهم في الخارج (الاستثمار الخارجي الصادر).

2 – **الاستثمارات الأجنبية:** و تمثل جميع الاستثمارات المادية و المالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما أي مجموع الاستثمارات الداخلية المملوكة من طرف الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات.

و يصطلح في الأدب الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو الاستثمارات الأجنبية في المحفظة. أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و هي نوعان:

أ- استثمارات أجنبية مباشرة صادرة تتمثل في الاستثمارات المادية للمواطنين (مؤسسات و أفراد) في الخارج.

ب- استثمارات أجنبية مباشرة واردة تتمثل في الاستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين (مؤسسات و أفراد) في بلد ما و هو النوع المقصود بالدراسة و التحليل في هذا البحث.

إن التصنيفات السابقة للاستثمارات لا يمكن أن تعطي صورة كاملة عن طبيعتها لأن الاستثمار الذي يكون فيه فرد يقوم بتمويل أصل معين يختلف كثيرا. فقد يقوم فرد أو مؤسسة أو مجموعة من الأفراد أو مجموعة من المؤسسات العمومية و الخاصة الوطنية (المحلية) و الأجنبية باستخدام أدوات استثمارية متنوعة (مادية و مالية). مما يعني أن هذا النوع من الاستثمار يسمى بالاستثمار المتعدد و عليه فإن أكثر من معيار واحد ينطبق عليه المعيار الجغرافي و النوعي و الخاصية و المؤسسية و الملكية و الجنسية و التعدد.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار.

أداة الاستثمار هي الأصل المالي أو المادي الذي يمتلكه المستثمر من خلال الأموال التي يستثمرها و يصطلح عليها بوسائل الاستثمار و التي يمكن تقسيمها إلى "أدوات استثمار غير قابلة للتداول و أدوات استثمار قابلة للتداول". و يمكن تقسيم النوع الأول منها إلى ودائع التوفير و الودائع لأجل و أدوات استثمار قابلة للتداول. و يمكن تقسيم النوع الثاني إلى أدوات استثمار غير مباشر و أدوات استثمار مباشر. و أدوات الاستثمار المباشر قد تتداول في سوق النقد مثل أذونات الخزانة و شهادات الإيداع القابلة للتداول و غيرها من أدوات

الاستثمار قصير الأجل، كما قد تتداول في سوق رأس المال مثل الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية طويلة الأجل.(1)

و نظرا لارتباط مفهوم الاستثمار بالمدة الطويلة، فإن سوق رأس المال يركز في الغالب على الأدوات التي تتميز بطول الأجل لتلبية احتياجات المستثمرين و تحقيق أهداف الاستثمار.

و تنقسم أدوات الاستثمار بحسب وجهة النظر إليها، فمن المنظور الجغرافي يمكن تقسيمها إلى أدوات داخلية للاستثمار و أدوات خارجية للاستثمار، و من منظور الجنسية يمكن تقسيمها إلى أدوات وطنية للاستثمار و أخرى أجنبية، و من منظور الملكية يمكن التمييز بين أدوات خاصة للاستثمار و أدوات عمومية للاستثمار، و من حيث النوع يمكن التمييز بين الأدوات المادية (الحقيقية) للاستثمار و الأدوات المالية له.

و نظرا لتعدد هذه الأدوات فإن التمييز بينها سيعتمد على المنظور الأخير الذي يميز بين أدوات الاستثمار المادية، و أدوات الاستثمار المالية.

أولا- الأدوات المادية للاستثمار.

و هي عديدة و متنوعة نستعرضها على سبيل الذكر لا الحصر.

1- **المشروعات الاقتصادية:** و هي من أكثر أدوات الاستثمار المادية انتشارا، و تتنوع مجالات نشاطها بين زراعية و تجارية و صناعية و خدمية، و من خصائصها أنها تنتج سلعا و خدمات تشبع حاجات الأفراد و المجتمع.

2- **العقارات:** تحتل العقارات المرتبة الثانية في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية، و يتم الاستثمار فيها بشكلين:(2)

أ – مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).

ب – غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات.

3- **السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن لها أسواق متخصصة (بورصات) على غرار بورصات الأوراق المالية و من أشهرها بورصة القطن في نيويورك و بورصة المعادن في لندن و بورصة القهوة في البرازيل ...الخ. يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبليات أو التعاقدات

(1) منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 34.

(2) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 42.

المستقبلية و هي: عقد بين طرفين هما البائع و المشتري و وكيل أو سمسار عن ما يكون ممثلا سمسرا يتعهد فيه البائع للسمسار بتسليم كمية معينة من سلعة معينة في تاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على ثمنها أو تحدد بتاريخ معين بسعر معين أو قيمة العقد.[1]

ثانيا- الأدوات المالية للاستثمار: و هي متنوعة نذكر منها ما يلي:

1- **الأسهم:** السهم هو "وثيقة تسلم للمساهم تمثل حصة من رأسمال شركة المساهمة و تخول لصاحبها الحق في المشاركة في إدارة الشركة."[2] و نميز بين نوعين من الأسهم: العادية و الممتازة.

أ- الأسهم العادية: يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية و قيمة دفترية و قيمة سوقية. و تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم و عادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس. أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة و المتمثلة في الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و علاوة الإصدار على أن تقسم القيمة الاسمية للسهم مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة. و أخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال و قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.[3]

و يستفيد حامل السهم العادي من حصته في الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها و له حق التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة و لا يمكن المطالبة بقيمته من المؤسسة التي أصدرته باسترجاع قيمته و إنما يمكن بيعه في السوق الثانوي بقيمته السوقية.

ب- الأسهم الممتازة: السهم الممتاز "يمنح صاحبه حقوقا إضافية كالأولوية في الحصول على الأرباح و الزيادة في الربح عن التصفية."[4] و له ثلاث قيم مثل السهم العادي هي: القيمة الاسمية و القيمة السوقية و القيمة الدفترية تعبر عن الأخيرة بقسمة مجموع القيم الاسمية و علاوة الإصدار للأسهم الممتازة على عدد الأسهم المصدرة أي أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز لا تتضمن الاحتياطات و الأرباح المحتجزة التي قد تظهر في ميزانية المؤسسة المصدرة لهذا السهم.

2- **السندات:** السند هو وثيقة تثبت صاحبها حق دائنية في ملكية الشركة أو في إمكانية تمتعه بفوائد معينة أو يعطيه حق في أن يتحصل على المبلغ أو معناه.[5]

و يعرف السند بأنه "مستند مديونية طويل الأجل يصدر بواسطة المؤسسة و يعطي الحق في الحصول

[1] المرجع السابق، ص ص 43-44 .

[2] محمد مطر عليه، مرجع سابق، ص 233.

[3] منير إبراهيم هندي، الأساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 17.

[4] محمد مطر عليه، مرجع سابق، ص 233.

[5] المرجع السابق، ص 229.

على عائد على شكل دورية و في تاريخ الاستحقاق ... إضافة إلى حقه في السند في الحصول على الحصول المبلغ الأصلي للقرض و ذلك عندما يحين تاريخ استحقاقه."[1]

و السندات أنواع منها السندات المضمونة و السندات الاسمية و السندات لحاملها و السندات الحكومية و سندات الرهن ... الخ. و يمكن تصنيفها من حيث الجهة التي تصدرها إلى صنفين هما:

أ- السندات التي تصدرها الحكومة: و تسمى بالسندات الحكومية و تمثل " صكوك المديونية متوسطة و طويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم."[2]

ب- السندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية: تعد السندات التي تصدرها منظمات الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنظمة (المقترض) و المستثمر (المقرض) . و بمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا معينا إلى الطرف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ و فوائد متفق عليها في تواريخ محددة . و قد يحتوي العقد على شروط أخرى لصالح المقرض من بينها رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد أو وضع قيود على إصدار سندات أخرى في تاريخ لاحق. كما قد يتضمن العقد شروطا لصالح المقترض منها استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق.[3]

إن مكونات الاستثمار السابقة تكون ملائمة أكثر في التحليل الاقتصادي الجزئي، أما في التحليل الاقتصادي الكلي فإن المكونات الأساسية للاستثمار يمكن التمييز بينها:[4]

- تكوين رأس المال الثابت و يمثل الاستثمارات الثابتة لمنظمات الأعمال في شراء أو تشييد المصانع و السلع الرأسمالية مثل الآلات و المعدات.
- التغير في المخزون و يمثل التغير على مخزون منتجات تلك المنظمات.
- الاستثمار العقاري و يمثل الاستثمارات على تشييد المباني السكنية.

و سوف نركز في تناولنا للاستثمار على مفهوم تكوين رأس المال الثابت باعتباره المناسب لطبيعة هذه الدراسة.

(1) منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 491.
(2) المرجع السابق، ص 29.
(3) المرجع السابق، ص 25.
(4) عادل عباد العبيد، مرجع سابق.

المبحث الرابع: السياسة الاستثمارية و أدواتها.

تتكون السياسة الاقتصادية في دولة ما من مجموعة من السياسات منها السياسة المالية و النقدية و التجارية و الاستثمارية ... الخ و سنتناول السياسة الاستثمارية على المستوى الكلي أي السياسة الاستثمارية التي تعتمدها الحكومة الدولة و ليس سياسات الاستثمار للوحدات الاقتصادية.

أولا- تعريف سياسة الاستثمار.

تعرف سياسة الاستثمار على المستوى الكلي بأنها " مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) أي المجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات و الأقاليم الاقتصادية بشكل يؤدي إلى تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية محددة."[1]

كما يمكن النظر إلى سياسة الاستثمار على المستوى القومي على أنها عبارة عن مجموعة من القواعد و المبادئ و التوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم و أولويات الاستثمار و توزيع الاستثمار القطاعي و الأقليمي و جنسية الاستثمار و ملكيته و إستراتيجيته الإنتاجية و نمط و مصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة.[2]

فسياسة الاستثمار هي تلك السياسات التي تستهدف تحويل حوافز الاستثمار و إزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية و يدخل في ذلك الأعباء الضريبية و الامتيازات و الجمارك و تسهيل الحصول على الأرض لتشجيع الاستثمارات.[3]

ثانيا- أدوات سياسة الاستثمار على المستوى الكلي.

إن لكل دولة ظروف و أهداف معينة تختلف باختلاف الأسس المبنية عليها سياسة الاستثمار الحكومية التي تتجاوز الأهداف الاقتصادية لتشمل الأهداف الاجتماعية للمجتمع ككل. و التي تتميز بالتكامل و ترابط الأهداف العامة فيما بينها و تتأثر بالأهداف إلى درجة يصعب الفصل بين الأهداف. و يمكن إبراز أهم الأدوات الكلية لسياسة الاستثمار الحكومية فيما يلي:

(1) عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 180.

(2) المرجع السابق، ص 180.

(3) سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، الكويت، 1989، ص 260 نقلا عن: سمية عبد الحميد السيد علي، دور نظم المعلومات في دعم مناخ الاستثمار، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2004، ص 33.

1 – المحافظة على الاستثمارات القائمة و حمايتها: إن الطاقة الإنتاجية لأي دولة تتمثل فيما تملكه من الموارد الإنتاجية المتاحة و المستغلة في وقت واحد. و التي تحقق تطور للمجتمع من خلال السلع و الخدمات التي تنتجها و تتيح له إمكانية التصدير و من ثم تمويل الواردات.

2 – تطوير القدرات الإنتاجية للوطن: إن استمرار تطور المجتمع من السلع و الخدمات كما و نوعا يتطلب من المخطط تطور الموارد المنتجة لهذه الخيرات. لما يحقق التوازن بين الطلب عليها و العرض المتوفر لها.

و تحقيق الزيادات الكمية و النوعية في العرض يستلزم الطاقات الإنتاجية المتاحة و غير المستغلة من خلال إعادة تشغيل الطاقات الإنتاجية غير المستعملة و إنجاز استثمارات جديدة. و هذا لا يتم إلا من خلال الحكومة في سياساتها الاستثمارية التي تعتبر من سياستها الاقتصادية الكلية.

3 – تحقيق فائض في الإنتاج قصد تصديره و الحصول على العملات الصعبة الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد. إن لا يمكن لأي دولة أن تعتمد في علاقاتها التجارية على المجتمع الدولي سواء تصديرا أو استيرادا. غير أن عملية الاستيراد لا يمكن أن تتم دون توفير التمويل المناسب له و المتمثل في العملات الصعبة المتأتية من عمليات التصدير. و لن يتحقق هذا الأمر إلا بوجود فائض معين يكفي لتلبية الطلب في السوق الداخلية ثم تخصيص جزء من هذا الإنتاج للتصدير. و ينبغي أن يكون هذا الجزء المصدر كافيا لتغطية احتياجات المجتمع و إلا أصبحت عملية التصدير حرمانا جزئيا لأفراد المجتمع من الخيرات التي ينتجها و هو بحاجة إليها.

4 – خلق مناصب الشغل و تخفيض البطالة: من الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية الحصول على التشغيل الكامل. و يقصد بهذا التعبير "بمفهومه الواسع أي الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل."(1)

إن توفير العمل يكون بالمحافظة على المناصب المتوفرة حاليا و خلق مناصب إضافية مستقبلا تتناسب مع تطور عرض العمل كما و نوعا. و هذا ما يستدعي ضرورة إنشاء مشاريع استثمارية جديدة و توسيع المشاريع القائمة حتى يتم امتصاص اليد العاملة الجديدة التي تتدفق باستمرار إلى سوق العمل و تجنيب المجتمع الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة البطالة بنسبة مرتفعة.

(1) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

5 – توفير البنى القاعدية الضرورية للنشاط الاقتصادي: من خلال تشييد و تعبيد الطرقات و تشييد الجسور و المطارات و الموانئ و ضبط شبكات الكهرباء و الغاز و الهاتف الضرورية التي صارت الأساس الاقتصادي المعاصر لا يمكن الاستغناء عنها في أي عملية تنمية و التي تعتبر الأساسية في أي سياسة اقتصادية.

غير أن من الضروري أن لا يكون عليها المستثمرون الخواص . مما يستدعي تدخل الحكومة و تكفلها بإنجازها و إقامتها لكي توفر المناخ المناسب و المحفز على ممارسة الأنشطة الاقتصادية و تساهم في رفع الإنتاج و تيسر الاتصال بين المجتمع و توفير الحاجيات الضرورية للأفراد.

6 – توفير البنى القاعدية الضرورية لرفاهية أفراد المجتمع: من خلال المنشآت الصحية و التعليمية و التكوينية و الترفيهية... و التي تعتبر غير مربحة أو مربحة بشكل ضعيف نظرا لمردودية اليد العاملة و تأثيرها على أداء المؤسسات. لذا يمكن للدولة أن تتدخل في تحسين الجانب المادي و المالي و على الحكومة تدعيمه و تيسيره و تأمين الجانب المادي على عاتق الحكومة. هذا يجعل من تكفل الدولة بها ضرورة تتمثل في سياسة الاستثمار للبلد المعني.

و هكذا فإن الأهداف التي تسعى سياسة الاستثمار التي تتبعها الحكومة إلى تحقيقها. من بين الأهداف التوزيعية و الاقتصادية و التوزيع الجغرافي للاستثمار المستهدف و التحفيزات و التسهيلات المقدمة "و هي تلك التي تعكس السياسة الاستثمارية في الحالة التي تحديد أولويات معينة للأداء الاستثمارية في ظل محدودية الموارد المتاحة و بالتالي فإن هذه الأولويات تعمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في ظل تحقيق الأهداف الاستثمارية."(1)

و من المعلوم أن تطبيق أي سياسة استثمارية توسعية تستدعي توفير موارد مالية ضخمة في الوقت المناسب. و هو ما يمثل عائقا كبيرا أمام السياسات الاستثمارية العمومية خاصة في الدول النامية و التي تعاني من نقص في رأس المال. مما يجعلها - الدول - تلجأ إلى التمويل الخارجي و البحث عن مصادر التمويل العادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع هذه الدراسة.

(1) سمية عبد الحميد السيد علي، مرجع سابق، ص 33.

المبحث الثاني : مدخل تعريفي بالاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر ... العالمية ... تزايدا متزايدا ... أهم مصادر التمويل الخارجية ... وأصبح ... و ... استعراض ... السابق ... الاستثمار و ... التصنيف ... القائم على ... جنسية المستثمر ... الاستثمار الوطنية و ... الأجنبية. و ... المبحث ... الاستثمار ... الأجنبية ... الاستثمار ... المباشر و غير المباشر و مكونات ... و دوافع ... المستثمر و البلد المضيف للاستثمار. و قد ... الاستثمار الأجنبية غير المباشر ... غير معنية بالدراسة ... .

المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي.

... الحضارات القديمة (كالحضارة المصرية الفرعونية و ... الحضارات ... الإسلامية) ... مراحل ... المتلاحقة يجد الكثير ... و مجالات ... تتم على المستوى الدولي ... حدود الدولة ... و ... دول ... .[1]

فالاستثمار الأجنبي ... وليد العصر ... "حركة الرقية ... حركة ... للاقتصاد ... و قد ... عام 1.600 م ... و يعود تاريخ الازدهار ... للاستثمار الأجنبي ... قيام الثورة الصناعية ... مستهل القرن التاسع عشر".[2]

كما ... عام 1865 ... مصنعا ... ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية و ... الأمريكية – سنجر – ... مصنع ... جلاسجو (اسكتلندا) عام 1867.[3]

و لعل ... للجلترا ... السياسة ... سيطرتها على استثماراتها ... علها ... كما ... الإسرائيليين ... يوقعوا اتفاقيات للسلام ... السلطة ... على ... الدول التي توقع معها ... الاتفاقيات ... و على ... المجال أمام استثماراتها ... .[4]

(1) ... عبد السلام ... التدويل و جدوة الاستثمارات الأجنبية ... مؤسسة ... الجامعة ... الاسكندرية، 2001، ص 7.
(2) ... عبد ... مرجع سابق، ص ص 23 – 24 .
(3) عصام عبد العزيز مصطفى ... الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة ... على جمهورية مصر العربية ... دكتوراه ... جامعة ... مصر، 1998، ص 6.
(4) ... إدارة الأعمال الدولية ... دار النهضة العربية ... 2000، ص 174.

كما كانت السياسة الاقتصادية التي سادت القرن التاسع عشر و الداعية إلى الحرية الاقتصادية و تحييد دور الدولة في الاقتصاد قد ساعدت على تسريع حركة رؤوس الأموال دوليا. سواء بين الدول الأوربية أو بين الدول المتقدمة و الدول المستعمرة و التابعة. "و كانت الدول الأوربية هي المصدر الرئيسي للاستثمارات في تلك المرحلة و تحديدا في مجال المناجم. و توجهت الاستثمارات الأوربية نحو التجارة العالمية و ذلك لتمويل التجارة العالمية و المواصلات و المصارف و توجهت حصة كبيرة من الاستثمارات الخاصة في الجزائر نحو سندات العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسية."[1]

و مع تطور الاستثمار الخارجي استمر في التحول من التصدير إلى إنجاز قسم من العمليات الأساسية التي يكملها التخصص على الاهتمام بالصادرات في المستعمرات.[2] و عموما فقد كان للاستثمارات في تلك الفترة دور جديد في تمويل الاستثمارات في تلك المرحلة و ذلك ما تم تخصيصه في الجزء الأكبر من الاستثمارات إلى الأنشطة الأساسية مثل استخراج الثروات المنجمية و الأوربية و الجزء الأكبر من الأنشطة الأساسية مثل استخراج الثروات الطبيعية. و كذلك تطوير المواصلات و البنى الخدمية التصدير و الاستيراد و هذا الاستثمار الأجنبي المباشر كان في مجال الاستثمار و لاسيما البترول في تلك الفترة الأوسط.[3]

و قد عملت السياسة الاقتصادية للدول المستعمرة جاهدا على تحقيق ثروات الدول المستعمرة و الاحتكار و الاحتفاظ على المناطق أمام الشركات الأجنبية و عوامل الإنتاج و الانتقال من جديد و مقدمات العلم . و كذلك الدول القوية و تمتلك عوامل زيادة الأموال و دول مستعمرة و مستعمرة.

و تزامن هذا مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا مما سهل عملية الاستخراج و الإنتاج السلعي الكبير و عملت الدول المستعمرة على إقامة مؤسسات و شركات فيها المستعمرات من أجل استخراج الموارد الطبيعية و الأولية و تلبية حاجة صناعاتها في بلدانها. و هذا ما سمي بالاستثمار الأجنبي.

---

(1) المسير محمد زكي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص 86-87. نقلا عن : عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص ص 23-24.

(2) Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995, P 123 . نقلا عن : عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 25 .

(3) جون دانينغ، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مسعد علي زيعور، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص ص 15-19. نقلا عن: عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 25.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر – شخصا طبيعيا أو معنويا – لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار. و يثور السؤال حول تحديد جنسية المستثمر متى كان شخصا طبيعيا

فإنه من الصعب تحديد جنسية المستثمر متى كان شخصا معنويا كشركات المساهمة "فمن المتصور أن تتعدد جنسيات المساهمين في الشركة. و يميز الاجتهاد الدولي في هذا الصدد بين جنسية الشركة على أساس جنسيات المساهمين ... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها."[1]

و تميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية و هما: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو جزء من الاستثمار الدولي و يقصد به "تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، و سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة واحدة أو لعدة شركات."[2] أما الاستثمار الأجنبي فهو " تدفق رؤوس الأموال من بلد ما إلى بلد آخر بهدف إقامة مشروعات جديدة أو المساهمة في شركات قائمة بهدف تحقيق عائد أو ربح يتوقعه المستثمر في دولته الأم و سواء أكان تحويل هذه الأموال بصورة نقدية أو عينية، و سواء كان هذا التدفق جزئيا أم لم يصاحبه."[3]

و لقد تناولت العديد من الدراسات و التقارير الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نورد فيما يلي أهمها على سبيل الذكر لا الحصر.

أولا- تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص ما أو منظمة ما في بلد معين بالاستثمار في أصول موجودة في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية و ذلك بهدف تحقيق عائد.[4]

---

(1) محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2005، ص ص 16-17.

(2) فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

(3) محمد السيد عبد اللطيف، تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع العام: دراسة مقارنة في القطاع العام لجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1988، ص 88.

(4) ...، مرجع سابق، ص 169.

- هو الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المالي في بعض الدول على طرف مستثمرين من دولة أخرى. و عموما المستثمر المباشر هو ملكية كافية للمشروع الأجنبي لممارسة درجة من الرقابة الإدارية عليه. و هذا يفصل المشروع المراقب من طرف أجنبي و مساعدا للمشروع المراقب (الشركة الأم).[1]

- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة و التنظيم.[2]

- يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقيم في اقتصاد آخر.[3]

- يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من غير الدولة لتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوسع في الاقتصاد المضيف – أي تأسيس شركات أو دمج و شراء شركات في الشركات لتأسيس عددا من التجمعات الاقتصادية المضيفة.[4]

- يقصد أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.[5]

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو إضافة إلى رصيد الأصول و المعدات الرأسمالية المستثمرين الأجانب أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (عادة ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة).[6]

- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية – مادية و العناصر التنظيم و الإدارة – للاستثمار مباشرة في الأنشطة التي تفضلها و ذلك في صورة وحدات قد تكون

(1) رعد حسن الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، ط1، دار رضا للنشر، دمشق، 2001، ص ص 182-183.
(2) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000/2001، ص 41.
(3) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004/2005، ص 19.
(4) فريد النجار، مرجع سابق، ص 24.
(5) أحمد عزة عبد السلام، التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 13.
(6) Hoss, P. and C. Ross (1997), Economic development: Théories, Evidence and policies, The Dryhen Press, Harcourt Brace, Collage Publishers, USA, P490. نقلا عن: جمال محمود عطية عبيد، تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000، ص 18.

صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية فإن الاستثمار يمكن أن يلعب دورا هاما – خاصة – من خلال نقل المال و التكنولوجيا و المعارف الإدارية و التنظيمية و التسويقية – بهدف تعويض النقص في العناصر التي تعاني منها الدول النامية.(1)

ثانيا- تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية.

- تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يؤدي إلى علاقة مستمرة و دائمة مع مصالح كيان ما مقيم في اقتصاد ما (مثلا الشركة الأم) على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.(2)

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة: يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) بامتلاك أصل في بلد آخر (البلد المضيف) مع إدارة ذلك الأصل.(3)

- تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يمثل ملكية المستثمر المقيم لنسبة 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة أو ما يساوي ذلك بالنسبة للشركة غير المساهمة.(4)

- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الدولي الذي يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مؤسسة في دولة أخرى بناء على ذلك تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوة التصويتية 10% أو أكثر.(5)

ثالثا- محصلة حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص الخصائص المميزة للاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

* تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان ذلك في شكل رأسمالي نقدي أو في شكل عيني من المواد و المعدات و الأدوات المادية الضرورية لعملية الإنتاج.

---

(1) حسين عبد المطلب الأسرج، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و إمكانيات تعزيزه في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000، ص 7.

(2) OECD, Detailed Benchmark, Definition of foreign direct investment, second edition, Paris, 1992, P3 .
نقلا عن: عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 14.

(3) World Bank, World development report 1996 from plan to market, Washington, D.C : Oxford university press, septembre 1996, . نقلا عن: عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 14.

(4) UNCTAD, World investment report 1997 , Transnational corporations, Market structure and competition policy, New York and Genava, 1997, P108. نقلا عن: عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 15 .

(5) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 18.

* الرقابة المباشرة للاستثمار الأجنبي على المشروع: تتم عن طريق ملكية (الملكية الكلية) للمشروع أو بنسبة أساسية للجزء المملوك من المستثمر الأجنبي و يشترط في الغالب أن لا يقل عن 10% كحد أدنى و إلا صار الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

و يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم من طرف أجنبي - أفراد أو شركات - و/أو معنوي يملك جنسية مختلفة على أن يحقق المشروع المعني عوائد اقتصادية (مالية و غير مالية) على أن يكون المشروع كيانا ماديا سلعا و/أو خدمات غير ممنوعة قانونيا و تسويقا محليا و/أو دوليا.

المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتكون منها الاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

أولا- رأس المال الأولي.

و هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لمشروع ما في شكل رأس مال أو غير ذلك من الأصول."[1] و تعرف المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و منظمة ... المساهمة بنسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

ثانيا- الأرباح المعاد استثمارها.

و تتمثل في الحصة من الأرباح التي تخص المستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار و غير الموزعة على المساهمين أو التي لم تحول إلى البلد الأصلي للمستثمر مصدر الاستثمار و هي تعبر عن إعادة استثمارها في المشروع أو استثمارا جديدا مثلا (شركات أو معنوي) أجنبية.
و هي تعبر عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و هو عبارة عن حجم المساهمة الأولية من الأرباح المعاد استثمارها داخل البلد.

ثالثا- القروض داخل الشركة الواحدة.

و تتمثل في الديون القصيرة و الطويلة الأجل بين الشركة الأم التابعة لها في الخارج أو فيما بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

(1) UNCTAD, World investment report 1998, New York and Genava, 1998, P 351.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتصنف أشكال الاستثمار بالتعدد و التنوع و من أهم تصنيفاته بالاعتماد على ملكية أشكال الاستثمار أو بالاعتماد على الأهداف الاقتصادية التي يسعى إليها الاستثمار.

أولا - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية.

يمكن تصنيف أشكال الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

1 - الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: و يأتي نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

أ – إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون أن يشارك في ذلك المحلي بأي نسبة كانت.

ب – شراء شركة أو فرع محلية قائمة في المضيف تمتلكه بالكامل و ذلك من طرف مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. و عادة ما تأتي هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها معظم الدول النامية الاقتصادية التي تعتمدها.

2- الاستثمار المشترك: و يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي أو الاستثمار المنجز في البلد المضيف و تتوزع ملكيته بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب و جهة محلية عامة أو خاصة. و يمكن تمييز الشكلين التاليين:

أ – إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب و شركاء محليين.

ب – شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. و يشترط أن تكون هذه المساهمة الأجنبية لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع الذي يصنف على أنه من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا ما تنص عليه التعاريف المذكورة سابقا و من بينها تعريف صندوق النقد الدولي.

ثانيا - أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي.

و يقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي القطاع الاقتصادي الذي يدخله الاستثمار من صناعة أو خدمة. إذ ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و إنتاج المحاصيل الزراعية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي أو يؤجرها من مالكيها.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: و يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب في إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارج كمصانع السيارات و الأدوية و المواد الغذائية...الخ.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: و هو الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي غير المنتج لسلع مادية و إنما في خدمات تقدم للمستهلك كخدمات الاتصالات و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الاستشارات و الفنادق ...الخ.

المطلب الخامس: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تعد من أهم المحددات له باختلاف الأطراف المعنية به فهناك دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة و فيما يلي عرض لأهم دوافع كل طرف.

أولا- دوافع المستثمر الأجنبي.

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب في العناصر الأساسية التالية:

1 – **طبيعة النشاط الاقتصادي و التجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري دورا مهما في اتخاذ المستثمر قرار مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. فمثلا الأنشطة ذات الطبيعة السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بتقديم خدماته بعد البيع للمستهلك و أساليب الإنتاج التي تحتاج إلى رأسمال معين و بيئة تسويقية و إنتاجية ملائمة و قريبة من الأسواق المستهدفة.(1)

2 – **زيـادة العـوائـد** تعد زيادة المردود التي قد يتعرض لها المستثمر. و تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة جوانب أهمها: التخفيض في تكاليف التصدير أو تخفيض تكاليف النقل الخاصة بتكاليف المواد الأولية و اليد العاملة التي تعتبر ضرورية لتحقيق عوائد الاستثمار. كما أن كثيرا من التحويلات غير مسموح بها كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد في البلد المضيف و يتحقق هذا العائد و يتزايد تدريجيا.

(1) دريد محمود السامرائي: الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 76.

و تhàtعا lRnj التơليýj تجد LJD كثيرا مL LJT الركاKǀ الأمريكية مÄ تاوم Ŭh لlji عملياتها الانتاجية في ǃJ الدوý المù جاورا أو غير المجùاورا للولاياK المتơدا الأمريكيةÜ التÕ تتميز بوفرا العمالة lnj5

و lùPli Ǔ مستوă اجورlnj. و تعتمد ǃɉi ǀLJ الركاK الأوربية و اليابانية lRnj السياǩ مơلة 5Õ ǃLJ

واơد استثمارا مUmoưlnj و عوائد عالية.[1]

3 - **زيادة المبيعاI :** مهما كاLJ كبر حجم سوǩ دولة ما Ü 5ǃNlj يبدو صغير جدا عند مقارنة بالسوǩ العالمÕ المتكوLJ مLJ أسواǩ جميý الدوý الممكLJ التصدير إليlnj . و بنا Ʀ الاستنادا مLJ و5را الركاK الأÛǃltÙ Ǧ الكبيراÜ ǃùNǃ5 يجب ǃL الơ ǀ عLJ أسواǩ غير السوǩ المơلÕ لتصريǦ 5ائǓ الأÛǃltÙ ǃlR لا يستوعبù سوǩ دولة واơدا. و 5Õ ơاlù عدم تو5ر الأمكانية أو صعوبة lnjǃ ǀ ارتفاǀ تكاليǦ التصدير أو السياساK المايدا لاستيراد مLJ ƷرǦ الدوý الأPرă أو ǀلا ǀ ǃPرă Ü و ǃNÕ عديدا Ü تلجأ الركاK إلى الأÛǃltÙ PrlW دولتlnj لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

4 - **تخفيǦ المخاƱر :** يتمكLJ المستثمر مLJ تخ5يǦ المƷاơر التÕ يتعرǓ لlnj مLJ ƷرǦ الاستثمار 5Õ ǃlRP ǃlǃ كاLJ معامý الارتباƷ بيLJ عوائد استثماراتù بعيدا Ü عكǆ الاستثماراK المơلية التÕ عادا ما يكوLJ معامý الارتباƷ بيLJ عوائدlnj قويا لخƱرا لمواجlnjtnjlnj 5ǆ الƱروǦ الǃRK الƷبيعة العامة .

كما تب ǃlù قد تơد المنا5سة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود ơركة ما Ü 5ǃlý 5ǃǆNj الركة lnjǃǀlTlj أو جزƦ منlnj إلى دولة أو دوý أPرă لا توجد 5يlnj المنا5سة 5ǆ الơدا. " 5رǓ الماý الأجنÕ يǃơو ǀلاادر الأمكاLJ توزيǦ استثماراتù 5Õ دوý و أسواǩ مPتلة كÕ يơد مLJ الانعكاساK السلبية للأزماK الاقتصادية التÕ قد تتعرǓ لlnj السوǩ الواơدا.[2]

5 - **تơسيǦ الموارد و تơمل تو5يرǀ :** قد يتƱلب ǃltlj سلعة ما استيراد مواد أولية أو ǀعƱلƐ مجز ائlnj مLJ الPارج كثيرا . و ǃnjرǓ تمƐاLJ التùدùǩ المستùمر دوLJ انlǀ ǃnjRù المواد و الأجزاƦ و بالكمية و الجودا و الأسعار المرغوبة Ü تقوم الركة المستوردا بƐLǀ 5رǀ لlnj أو تقريبا مÕ5 ùNù مؤسسة قائمة 5Õ البلد المصدر ơسǀ ما تسمơ بù إمكانياتlnj الذاتية و تقريعاK البلد المضيǦ للاسƮùمار.

6- **الاستـفـادة مƐ المزايا المكانية** التÕ تتميز بlnj اقتصادياK بعǓ الدوý بالمقارنة إلى الأوزاد التÕ تقدمlnj lRùǃ الùدوý لجلǀ الاستùمار الأجنÕ و التÕ تتعلơ 5Õ انPƠاǓ تكاليǦ الأûtùltǀ

(1) المرجǀ السابÜ ǩ ص 77.

(2) المرجǀ السابÜ ǩ ص 78.

و/أو ارتفاع معدلات الربح على الرأسمال و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7- **حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو و التوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الأجانب يتعاملون مع أسواق دول معينة عن طريق تصدير منتجاتهم إلى هذه الأسواق لفترة طويلة من الزمن إلى هذه الأسواق حتى لا يستطيع منافسوهم من الاستحواذ على حصة سوق في هذه الأسواق، كما تمنح الأسواق وجودهم. (1)

و قد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في البلد مما لا يجعلها منافسة محلية مستورد يزداد سعر الاستيراد. و الشركة التي تبنى تتم مشاريع الاستثمار ... الشركة المستوردة التكاليف و مزايا الإنتاج ... الأسعار في مستوى الاستيراد تستفيد حيث ... السوق المحلية عن ... المستثمر مثلا الاستثمار " النمو و التوسع ... في التوجه إلى الاستثمار و الخارج ... على الحدود الوطنية. و هناك أمثلة التي يمكن الخروج ... العامل ... شركة كرايزلر (Chrysler) و ... من الشركات الأمريكية في صناعة السيارات و نتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (Ford) و شركة جنرال موتورز (Géneral Motors) اللتين تمارسان الصناعة في السوق الوطنية إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية مما دفع الشركتين المذكورتين إلى ... و ... تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة. (2)

8 – **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة:** تنتهج الدول المتقدمة اقتصاديا تشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصاد الوطني ... فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تحسين ... على المواد الأولية بأسعار معتدلة مما يؤدي إلى ... الاقتصادي و زيادة دورها في القضايا التجارية الدولية. (3)

... الأسواق الخارجية و ... في دول الاستثمار . و تمثل ... الخارجية و التي ... الدولية ... الواجهة الخارجية و ... المشروعة لـ ... الاقتصاد ... في ... على السيطرة ... المشروعة ... الدولة ... الاستعمار الاقتصادي ... الاستعمار العسكري . و الدول ... مدفوعة و ...

(1) ... مرسي ... مرجع سابق، ص 185.

(2) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 78.

(3) المرجع السابق، ص 79.

بالرغم من السيطرة على الدول المضيفة قويا.(1) و لا يمكن الادعاء بأن الاستثمار الأجنبي من الدول المتقدمة يستخدم كأداة لتحقيق ذلك . فالدليل التاريخي الاستعماري لم يكن للدول المصدرة لهذا الاستثمار.

ثانيا: دوافع البلدان المضيفة.

تسعى معظم الدول المتقدمة و النامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد أصبحت حتى تلك الدول التي كانت تتبنى مواقفا معادية لهذا النوع من الاستثمار في العقود السابقة تتبنى سياسات و تشريعات لجذب المستثمرين الأجانب -. و يعود هذا إلى الاتجاه الدولي نحو تبني الانفتاح و التحرير الاقتصادي خصوصا مع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يتبنى نموذج الاقتصاد المخطط مركزيا. و تتمثل الدوافع الرئيسية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في دوافع الدول النامية.

1 – **سد فجوة الادخار الاستثمار:** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني تلجأ الدولة إلى المصادر المالية الخارجية و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و الإعانات و المنح و القروض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة دائما و تكاليفها مرتفعة مما يجعل كثيرا من الدول النامية ذات الدخل المنخفض تعجز عن سداد ديونها مما يدفع إلى البحث عن مصدر تمويلي لا يعتمد على الاقتراض الخارجي.

و أمام تزايد الإعانات و المنح الخارجية و خضوعها للاعتبارات السياسية و الشروط التي يراها البلد المستقبل المانح غير عادلة و ابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة للإعانات الأجنبية و أخطار التي يتعرض عليها في الاقتراض الخارجي.

و يترتب عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف لسد الفجوة بين الادخار المحلي و التمويل الخارجي اللازم لتمويل التنمية التي تسعى الحكومات المضيفة لإنجاز استثمارات متنوعة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية خصوصا.

2 - **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتخفيض هذا العجز أو على الأقل للتخفيف منه في الأجلين القصير و المتوسط و الطويل. و يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من مصادر التمويل الأجنبية بالمزايا التالية:

(1) [illegible] مرسي [illegible]، مرجع سابق، ص 185.

2 - لا يلتزم الاستثمار الأجنبي المباشر بتحمل أعباء المديونية الخارجية مستقبلا، لأن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مخاطر. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.

ب – يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الموارد المالية الخارجية للبلد المضيف، لأن عندما يتبنى هذا المستثمر استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليل المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. و في كلتا الاستراتيجيتين يكون للاستثمار الأجنبي أثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار و من ثم على ميزان المدفوعات.

ج – بعض المشاريع الاستثمارية التي تقوم على معدات و تجهيزات تستورد من الخارج تشكل عبئا على البلد المضيف في شكل مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، و يحدث ذلك عندما يضطر المستثمر الأجنبي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات و التجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة و هي تمثل جزئيا البلد المضيف لهذه المدفوعات الخارجية.

3 - **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني:** يعمل وجود الاستثمار الأجنبي المباشر على إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة و بالتالي إضافة طاقات إنتاجية وطنية. الأمر الذي يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. و هو الأمر المتوقع منه أن يؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي. و هذا الأخير سيعكس آثارا إيجابية على رفاهية المجتمع الذي يستضيف هذا الاستثمار الأجنبي المباشر. و هو ما يساهم في توسيع جميع القطاعات الاقتصادية المحلية ومؤسساتها.

4 - **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية و تجنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المتعثرة.

بينما القروض و المساعدات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستخدم في أغراض غير إنتاجية. لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الكفاءة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لباقي المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك الجزائر موارد طبيعية هامة كالمعادن و الأراضي الزراعية الواسعة و المياه الجوفية ...الخ.

غير أن هذه الموارد لا تكفي لوحدها، بل يجب توفير الإمكانيات التقنية و المالية اللازمة لاستغلالها، و هذا الأمر يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا للإمكانيات الوطنية و هذا من خلال ما يتوفر عليه من إمكانيات استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورا سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف من خلال الاستثمار.

6- **تخفيض مستوى البطالة:** من المعلوم أن التأثير الايجابي للاستثمارات هو الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى اليد العاملة و بالتالي يؤثر هذا الاستثمار على خلق مناصب عمل جديدة تؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز هذا الاستثمار باستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا ما أدى إلى دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المؤهلة و التكلفة في البلدان النامية.

7- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي و تسريع وتيرته. و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا و تخفيض التكاليف و الوقت هو استيراد مكوناتها و العمل على تطويرها و توظيفها محليا في الاقتصاد الوطني. و هذا ما يمكن أن يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر المتعدد الجنسيات من الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية. حيث أن من المتفق عليه أن يجلب معه هذا الاستثمار التكنولوجيا الحديثة و طرق الإنتاج المتطورة و نظم التسيير المتقدمة و المهارات الإدارية و المالية و التسويقية المعاصرة ...الخ.

علاوة على مساهمته في تكوين العمال و المسيرين و المسؤولين المحليين من خلال تدريبهم على هذه الأمور من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في داخل البلد و خارجه، و المساهمة في تطوير الكفاءات المحلية للبلد المضيف من خلال الاستثمار، كما يساهم في تنمية الكفاءات و التطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في مساهمتها في رؤوس الأموال (Capitaux financiers) في حد ذاتها بقدر ما تكمن في رؤوس الأصول غير الملموسة (Actifs intangibles). و أن وجود المستثمر الأجنبي يعتبر بالتأكيد عنصرا هاما للبلدان و قاعدة تمويل الاستثمارات.[1]

(1) Benachenhou Abdelatif et autres, Du budget au marché, Alpha éditions, Algérie, 2004, p 61.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار: تعريفه، مكوناته و مؤشرات قياسه.

يحتوي هذا المبحث على التعريف بمناخ الاستثمار ثم عرض مكوناته الاقتصادية و غير الاقتصادية و بعدها عرض المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى المناخ في دول الدراسة.

المطلب الأول: تعريف مناخ الاستثمار.

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجموعة السياسات و المؤسسات و الأدوات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية و مجموعة من المكونات و المعوقات و الأدوات و المؤسسات التي تؤثر في مجموعها على ما يتيح تحقيق الربح و جذب و تشجيع الاستثمار أم لا.[1]

كما يمكن تعريف مناخ الاستثمار " بأنه مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية و بالتالي على حركة الاستثمارات و اتجاهاتها و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية.[2]

من التعريفات السابقة يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الطبيعية و السياسية و الاقتصادية و القانونية و التنظيمية و الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة سلبا أو إيجابا في بيئة الاستثمار و قرارات المستثمرين (المحليين و الأجانب) الحاليين و المحتملين مستقبلا.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار.[3]

تتعدد الجوانب المكونية لمناخ الاستثمار حيث لا يقتصر على أحد الجوانب دون الآخر و إنما يرد الاستثمار الوطنية و الأجنبية. لذا فإن المناخ يشمل على جميع الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لجلب استثماراته و ملائمة لممارسة نشاطه و مستقبلا. " فيعرف مناخ الاستثمار كل السياسات

---

(1) Khindria, Tony "India industrial trade and budget policy", International Business Law journal RAID, N°3,1993, P 303 نقلا عن ...

محمود ... مرجع سابق ص 89.

(2) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 34.

(3) سنركز في المكونات على الصلة بين المناخ الاستثمار الأجنبية المباشرة أكثر من دولة إلى أخرى لمنح الاستثمارات المحلية أو الأجنبية غير المباشرة من قرار ... المستثمر على هذه المكونات لمؤشرات الاستثمارات.

و المؤشرات و الأدوات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية مثل السياسات الاقتصادية الكلية و الإطار المؤسسي و السياسة المالية و النقدية و التجارية، و السياسات الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية التي تؤثر على عملية توجيه القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي."(1)

و يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملاءمة البيئة السياسية و الاقتصادية و الاستثمارية و التشريعية و درجة جاذبيتها لاستقطاب و توطين الاستثمار، و تحقيق معدلات عائد تجارية متزايدة في الأسواق المستهدفة تساهم في دفع معدل النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة التي تصب في ازدهار المجتمعات و ارتفاع مستوى المعيشة.(2) و يمكن تقسيم مكونات المناخ موضوع الدراسة إلى المكونات الاقتصادية و المكونات غير الاقتصادية.

أولا- المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تمثل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني و من أهمها:

1 – **السياسة الاقتصادية:** يشار إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية.

أ) **السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية و ذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. فهي تؤثر في الطلب الكلي و بالتالي في مستويات الإنتاج و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها.(3)

و من النتائج المترتبة على السياسة وجود توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم أو الكساد الاقتصادي. "كلما تمكنت السياسة المالية من تحقيق معدل عجز منخفض في الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع و لا يؤدي إلى الكساد، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار حيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار الذي يتحقق من الادخار."(4)

ب) **السياسة النقدية:** تشير السياسة النقدية إلى التدبير المتخذ في عرض النقود بهدف التأثير

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 190.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص 13. من الموقع الالكتروني http://www.iaigc.org المتصفح يوم 2006.08.10.

(3) أحمد رشاد و محمد زيدان، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000، ص 169.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 195.

عكس الحالة الأولى في حالة الانكماش المفرط و قد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية.[1]
و خصوصا في مجال الاستثمار يتأثر بتحكم السياسة النقدية على الفوائد في كل من سعر الصرف و معدل التضخم.

فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف تؤثر سلبا على المناخ الاستثماري و من ثم يصعب تنبؤ التقلبات مما يجعل من العسير عمل دراسات الجدوى. كما قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة غير متوقعة و لا سلطة للمستثمر عليها.[2]

و لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير و حجم الأرباح و بالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق المحلية إذا ساد المناخ الاستثماري.[3]

فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح، و يتم هذا باستخدام الأدوات النقدية المناسبة و المزمع أن تكون متوازنة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المحلي و تتسم بالاستقرار.[4]

أ) سياسة التجارة الخارجية: تساهم هذه السياسة في تحسين المناخ الاستثماري عندما تكون محفزة للصادرات و موجهة للاستثمارات الموجهة للتصدير، و تعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعترض التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة و منخفضة و ثابتة. قليلة الإجراءات و سهلة التطبيق بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية.

و تنعكس آثار هذه السياسة إيجابا أو سلبا في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات فالفائض المستمر في الحساب المذكور قد يكون مؤشرا على سياسة التجارة الخارجية جيدة و سليمة و بالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزا في الحالة المعاكسة و تكون منفرة للمستثمرين.

2 – درجة الانفتاح الاقتصادي: إن انفتاح الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يعني وجود الحرية الاقتصادية الكاملة في توجيه و عدم وجود تحكم في أسواق هذه (عناصر الإنتاج).[5]

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، الاسكندرية، 1997، ص 226.

(2) عمر محمد عثمان، صارف العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة دول شمال إفريقيا، في المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13، العددان 3 و 4، 1999، ص ص 26-27.

(3) المرجع السابق، ص 27.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 195.

(5) مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر 1988، ص 97.

فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلّ ذلك على تشجيع المناخ الاستثماري و العكس صحيح. و يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد [illegible] السائدة و [illegible] قاعدة و [illegible] المؤشرات:

- أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي: حيث كلما ارتفعت هذه النسبة معناه اعتماد الناتج المحلي الإجمالي عليها مما يدل على الانفتاح الاقتصادي و العكس بالعكس. و انخفاض هذه النسبة يدل على قلة الانفتاح الاقتصادي و انغلاقه [illegible] يسهم في ردع مناخ الاستثمار.

- ب- درجة تركز الصادرات: ارتفاع معامل درجة التركيز يعني أن الاقتصاد يعتمد على عدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول. و يعرف الاقتصاد الذي [illegible] على [illegible] عناصر بعيدا عن إرادة الدولة. و ما يستتبع ذلك من آثار للقيود على حركة عناصر الإنتاج و ما يحتويه من الميل الخارجي للاعتماد عليه."[1]

3 – قوة الاقتصاد المحلي و نموه: يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و اعتبار معلم من المعالم الاقتصادية [illegible] الاقتصادات [illegible] معدل الارتفاع في [illegible] حيث كان للدول الناشئة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة و متواصلة لفترة طويلة.[2] و من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس الأداء الاقتصادي لبلد ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد.
- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة و قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى.
- مدى كفاءة الجهاز المالي و المصرفي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها.
- مستوى التقدم التكنولوجي.
- مدى توافر الموارد البشرية الكفأة و المؤهلة بمستويات متدرجة و تخصصات متنوعة.

4 – التكاليف و البنية الأساسية: يهتم المستثمر الأجنبي بمعرفة عناصر التكاليف الأساسية المتمثلة في تكلفة المواد الخام و اليد العاملة و الضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم.

تعتمد تحديد قيمة تكاليف المواد الخام و اليد العاملة [illegible] مدى توفرها في البلد

(1) مصطفى عز العرب، مرجع سابق، ص 97.

(2) [illegible] قدوري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و الآفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 88.

المخاطر من [illegible] ستستورد من الخارج . و في الحالة الأخيرة عنصر جديد في [illegible]
التكاليف و هو سعر صرف عملة البلد المضيف للاستثمار و مدى استقرارها و تقلباتها.

و قد "وجدت الكثير من الدراسات التطبيقية التي أجريت متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل
عكسية مع تقلبات أسعار الصرف في . وجد Cushman أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه نحو
تخفيض استثماراتها في قيمة العملة و عندما تتوقع تدهور في الدول المضيفة."[1]

كما أن عدم استقرار سعر صرف عملة بلد ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر فيه بسبب
صعوبة إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية و مخاطر الصرف غير المتوقعة التي
لا يمكن للمستثمر التحكم فيها أو التأثير فيها.

و بخصوص اليد العاملة غير الماهرة فإن تكلفتها تعتبر أهم عنصر جذب فقط و
للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية يضاف إلى ذلك التكلفة " الجودة المرتفعة و العمالة الماهرة...
و قد ركزت الدول النامية التي اجتذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التعليم العام
و التدريب على المهارات الصناعية و توفير الكوادر الفنية لعنصر العمل و الإدارة."[2]

و يمكن النظر لأثر هذا العامل على الإنتاجية من زاوية مدى ملاءمة و وضوح قواعد التشغيل
و إجراءات تسديد الأجور في الدول المضيفة على سيولة الاستثمار.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإن تأثيره على تكاليف الإنتاج و أسعار المنتجات و من ثم على ربحية
الاستثمار " و قد وجدت كل من Schneider and Frey في دراستهما على 54 دولة نامية وجود
ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر . إذا أن هذا يدل على
على تدهور الاقتصاد في الدولة المضيفة . و من ثم يعطي هذا مؤشرا للمستثمرين على توقعات
سياسات غير مرغوبة ."[3]

و بخصوص البنية الأساسية يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة و جودة الخدمات التي
تقدمها و كفاءتها و مدى توفر شبكات المواصلات و اتساعها و كفاءة خدمات الاتصالات و النقل
الاتصالية المتقدمة و الخدمات المصرفية و الخدمات المكملة و الميسرة للأنشطة الإنتاجية و التجارية
للمشروع الاستثماري . و التي يتوقف على إنجازها على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار و ليس المستثمر.

(1) عمر صقر – العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة – مرجع سابق – ص 52.
(2) جويدة حميدي و زياد – تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الإنجازات و المشكلات – مجلة التمويل والتنمية المجلد 32 العدد 4
ديسمبر 1995 – صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و التعمير – مركز الأهرام التجارية – القاهرة مصر – ص 7.
(3) عمر صقر – العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة – مرجع سابق – ص 53.

5 – حجم السوق: و يقصد به حجم السوق الذي المتاح للاستثمار سواء أكان محليا أو متاحا للدول المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق. و يتأثر حجم السوق بعدد المستهلكين و المستويات الدخلية للمواطنين ماليا و مستويات و مستوى الأسعار الاعتبار الأولي الرائية للأفراد و مستوى الدخل المكونات و معدلات التضخم و الوضعية الاقتصادية الحالية و المحتملة في المستقبل من حيث النمو و الكساد و غيرها من المؤشرات المؤثرة على مدى التوقعات المستقبلية للاستثمار المعين.

كما أن تقسيم الدولة لمنطقة المستثمر الاقتصادية و الأقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري و يوسع السوق المحلي أمام المستثمرين و توسيع السوق المحلية التي تعيق التجارة الإقليمية لهذه الدول. و تعمل هذه الاتفاقيات على نمو حجم سوق الإقليمية الذي يتاح لمدة طويلة من حيث الانتماء إلى مؤشرات و عدم الانتماء إلى ما بين جاذبية سوق هذه الدول لمستثمرين جدد أو لا.

فكلما كان حجم سوق الدولة كبير و قابل للنمو أن الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار و العكس كلما كان حجم سوق الدولة صغير أو يتراجع مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثماري.

6 – درجة مخاطر الاستثمار: قد يتساوى عائد الاستثمار في الدولة مع غيرها من الدول لكن المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في مستوياتها أو أعلى مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار في الدولة ذات المخاطر الأقل لأن الأوضاع الاقتصادية و السياسية.

فكلما قلت المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار و كلما ارتفعت ساهمت في نفور المستثمرين الأجانب على الحصول.

و هناك عدة مؤشرات[*] تعد من طرف مؤسسات و هيئات إقليمية و دولية تقيس المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات كما ترتب الدول و ترتيب المؤشرات ترتيبا تصاعديا من الدول الأقل خطرا إلى الدول الأعلى خطرا. و تعتمد هذه المؤشرات في مجموعها على عنصر مناخ الاستثمار إلى حد ما من درجة المخاطر و ترتيبها عالميا.

ثانيا- المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري.

و تتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي و لكنها تؤثر فيه بصورة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي و تيسيره و توفير البيئة المناسبة للأعمال أو العكس. وهي متعددة و متنوعة نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

(*) سنتعرض لأهم هذه المؤشرات في الفصل الثاني.

1- النǛام السياسي و الاستقرار الأمني: ǉǕار لتǖǚر الǉǓǔ الاقتصادǐ ƛǉالو ƴǛ السياسǑ الداƤǉŎ للǚǕǖ ǖǋǚǔ عدم استارار النǉǕام الƞǒǉŇ يتعǚƛǉ عدم استارار السياسة الاقتصادية الƞǉǓǔ ǐǞǉ يجعǕƴ المستǕǉمر اǋǉǚŎ ƴǛǉر مǗǕǔǔ ǋǚŎ ŎǑǚ الǚǔ استǕمارات ƛǔ ǐ علǐ مستا ƴǗ ǉƛǉر المستار سياسيا. و العكƩ كلما كان ǋǚǕ الǉǕام السياسǑ مستارا كلما اǕǉǔǓǚ المستǕمر علǐ مستا ƛǔ استǕمارات ǉǚ و مǚ تم تǉƞجيعǉ علǐ زيادتǉǌǕǚ و جƦ المزيد مǌǉǕ.

و يǉǕر ǉǓǐ الاستارار السياسǑ ŎǑ ǚǉƦǉ الǉƤصو f مǚ زاوية وƴǛ و استمرارية الاتجاǕǉǌǉ الاديولوجǑ للاǕǔǉ المعǉǖǑ و مدǚ ƛǉ ترǉǔǌǉǋǔ ǉǚǚƛ ǔƴ و رǕǔǕ لǕǉǉمارات الǉǉǚǕǉƞجة المǕǓǉارا. كما يǚǉǌǔǚǕ الاستارار السياسǑ ǉǑǖǑالاستارار الǉǕǔǑǚ ǐǔ ǚǉ ǕǚǉƦǚǌǉǕ يǉƤير يوǕǚǕار الاروƧ المǉǖǉǌǉة لǂǕو ƛǔǚ ǉǌǕǉ و يǉǔǔǑ الǖǉراد و الممتلكاǉǕ ǚǔǉ ǉǕǔǉǔ الǉƛǔƴ ǐ و الجريمة.

و لǉǚǌǕǉ كلما تميز الǉǕام السياسǑ ƛǉالوƴǛǔ و الǉǉǉǉǔǚǚية ŎǑ تسيير الǉǕǉƦǉǔ الاقتصادية و كǉƦǕǚ الحǉǔرية و الديماراǉǔية ŎǑ الجاǉǉƳ السياسǑ مǔ استارارǉǉ المرا ǉǚǉǉǕǖ الاستارار الǉǕǉǚ ǐ يساǉǌǚ ŎǑ تǉǔǔǚǕǚ الاستǕمار و يكون جǉǚǕǉǉǕǉǚ للمستǕمريǉǚ المǉǔǉيين و الǉǉǉǕ ǐ. اما ŎǑ الǉǔالة المعاكسة ǕǉǉǕǉƤ ǉǉǉǚ يسǉǚǕǉǌǚ ǉǉǉǉǉǕǉƛǉǕ ǚǉǉ في ǉǚǖǉ ǉǉǚ ǉǉǉǉǉǉǉǚǉ ǉǕ الاستǕمار و يكون ǉǖǚǉرا و ǉǔاردا للمستǕمريǉǚ.

و ŎǑ دراسة لǉǚǕ ǉǔǕƧǕǉǉ علǚ العوامل التǑ تمǔǕǉ مǕǔددات لǕǉǉمة الاستǕمار الǉǕǚǉǉǑ المǉǉƛǕǚر ŎǑ مصر تǕوصǉǉ ǐ الǚǉ ǐǉ الاستارار السياسǑ يعتǉǉر مǚ ǉǚǉǉ تلǉ المǔددات.[1]

2- تشريعـات الاستثمـار: تǉǕƧǉ مسميات التǉǉǉǉ التǑ تǔǉǕǚ عمليات الاستǕمار مǚ بلد ǉǓǐ ǚǕǉƛǕǖ كما تتعǕدد دǉƤǕƴ العǚǕǉ الواǕǔد. ǉǚǚ العمليǕǉ الاستǕمارية تǉƞǔ عدا ǉǕǔǔǉǕ مǌǉǕ الǉǉǉǉǉǉǕǉǉ مǕƴǉ المǉǔǉيكية و المǕǉƞǉǉǉǉية و الǉǔǉǕǉ ƴǔǉ ǉǕǔ و ǉǕǉƛǉ ǚǉǉǉƛ ǐ و الجماركǉ... و ǉǚǉǉ ǚǉǉǉǉǉ ǉǉǚ مǉǉǚǉر ǉǉǉ ǉǉǚǉǉ قرارات الاستǕمار.

و يعتǉǉر التǉƞريǉǕ ǉǉǚǉǉǉ لترجمǕǉة السياسǕǉة الاستǕمارية للدولة ǉو للتعǉǉير عǉǉǌǉǉǉǉ ǉǉǉǚ ŎǑ كاǉǉة ǉǉǉǉǉǉǉǉ الاقتصادية و المالية و الǉادارية و ǉǉǉǉǉǉǉ. و تǉƞريعاǉǉ الاستǕمار ǉǉما ǉǉǚǉǉǉرا و ǉǉǚǉǉǚǉǉ التǑ ǕǕ ǉǉǉǉ علǐ عǉǕملية ǉǉǉǉǉǉيم استǕǉمار رǉƩǉ المǕǉǕǉ ǉǉǕ و ǉǉǉ ǉǉǉǉǉ ǉǉǉǉǉǉرا و ǉǉǉ التǑ تتعلǉǉ ǉǉǉǉǉ ǉǉǉǉǉǉ ǉǉǉد و قواǉǉيǉǚ التصدير والاستǕيراد... ǉعǕدم التǉكد مǚ استمǕرار السياساǉǉ و توǉǉǉ ǉǉǉǉ العǕدوǉǉǉ علǚ الǉǉǉǉǉǉ ǉǉǉǉǉǉǉ يمǉǉǉǉ عامǉǉ جوǉǉريا ŎǑ ǉعاقة التوسǉ الاستǕمار ǐ".[2]

(1) عمر صار ǉ العولمة و قǉǉايا اقتصادية معاصرا ǉ مرجǉ ساǉǉ ǉ f 55

(2) مǔمد سعيد ǉسيوǉǑ الجرواǉǉǑǉ مرجǉ ساǉǉǉ f 115 ǉتصرƧ مǚ الǉǉǉǉ

و ما يلاحظ في هذا المجال:[1]

- كلما تميزت قوانين و تشريعات الاستثمار بالوضوح و المرونة و عدم التعارض فيما بينها كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

- كلما كانت قوانين الاستثمار و التشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية للمستثمرين من عدم مصادرة و عدم تأميم للأموال المستثمرة و حرية تحويل الأرباح و رؤوس الأموال و حرية تحويل رأس المال المستثمر و غيرها كلما كانت هذه جاذبة للمستثمرين و العكس بالعكس صحيح.

- كلما كانت قوانين الاستثمار و التشريعات المكملة تتضمن مجموعة من الحوافز و المزايا المناسبة من إعفاءات ضريبية و جمركية و غيرها كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

و من المتغيرات التي يكون لها تأثير في المناخ الاستثماري أكثر جاذبية للاستثمار منها تحرير التصدير من جزء من الحرية الاقتصادية وسط ضعف بيروقراطية الدولة و منه كلما اتجهت قوانين الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناخ من كل القيود و عمل على تسيير إدارة هذا المناخ من خلال تسهيل و توفير المناخ المناسب لتحرير المناخ الأسواق العالمية كلما كانت هذه جاذبة للاستثمار و العكس بالعكس صحيح.

3 – **القيود القانونية:** و تتمثل هذه القيود المتعلقة بالملكية و إمكانية تحويل الأرباح و حرية الاستيراد والتصدير . فبعض الدول المضيفة للاستثمار تشترط قصر الملكية الأجنبية تحت سيطرة المستثمرين على إدارة المشروعات الأمر غير المرغوب فيه من قبل الأجنبي. كما أن منع تحويل الأرباح إلى الاستثمار الأم كليا أو جزئيا أو تحديد ما يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

و قد يتعرض المستثمرون الأجانب إلى إجراءات قانونية و إدارية كثيرا و متعددا و مكلفة للحصول على الترخيص بالممارسة الفعلية لذلك لا يقدمون على الاستثمار في هذا البلد. "و لا يزال دخول المستثمرين في كثير من البلدان مقيدا و/أو تحكمها قواعد تعسفية لا داعي لها – و يتم ذلك غالبا بسبب الحرص من جماعات المصالح المحلية أو من السلطات التنظيمية التي تكون لها مصالح في الاحتفاظ بعمليات المراجعة و الفرز."[2]

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 193-194.

(2) جون [illegible] و [illegible]، مرجع سابق، ص 8.

ǿǿǿǿ ǿǿ ǿǿ ما ساǿ " الايود المتعلاة ǿǿǿǿǿǿ المكولǿ المǿǿǿ ǿǿ الǿǿǿǿǿǿ. و قد تǿǿرǿ الدولة المǿǿǿǿ ǿǿǿ تكولǿ واردǿ ǿǿǿركة ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ و المستلزمǿ ǿǿ ǿǿدود لا تزيد ǿǿǿ صادرǿ ǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ لا يكولǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿ العملة الǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿ الǿǿǿ المǿǿǿǿ ."(1)

4- **ǿǿǿǿ الرǿǿ العام:** قد يكولǿ ǿǿǿǿ الرǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿǿ الǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿ مصادرǿ. و قد يكولǿ ǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿ و ǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿ سواǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ مصǿǿǿǿǿǿ و ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ. ǿǿالاستǿǿǿǿǿǿ العرǿǿية الǿǿǿǿǿية تعتǿǿǿ ǿǿǿǿولة لǿǿدة الǿǿǿǿ ǿǿǿ العǿǿام العرǿǿ ǿǿǿǿǿǿ الاستǿǿǿǿǿǿ الǿǿǿǿǿǿية ǿǿير العرǿǿية المصدر ǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿǿ قد يǿǿǿǿ الǿǿǿǿ ǿǿǿ العǿǿام ǿǿǿǿ و يعمǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ. ǿǿǿǿǿ سياسية ǿو تاريǿǿية ǿو ديǿǿǿية ǿǿ الاستǿǿǿǿǿǿ الǿǿسرائيلية ǿǿ الدوǿ الǿǿǿǿمية.

و قǿǿد يكǿǿولǿ الرǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿالة الǿǿǿركة العالمية الǿǿǿماراتية لتسيير المواǿǿǿ ǿǿǿǿدما ǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ تسيير ǿǿواǿǿǿ الولايǿǿ المتǿǿدǿ الǿǿمريكيǿǿ و ǿǿǿǿ الوǿǿǿ رجاǿ الǿǿعماǿ المصريǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ كاǿǿǿ الرǿǿ العام المǿǿǿǿ الǿǿمريكǿǿ و الǿǿǿǿǿǿ ǿǿ الاǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ الترتيǿ ǿǿǿǿǿǿ للسيǿǿǿ العرǿǿية ǿǿǿ ǿǿروǿǿ استǿǿمارǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿير ǿǿوǿǿوعية.

رǿǿم دراسǿǿǿǿǿǿ لمكوǿǿǿǿ المǿǿǿǿǿ الاستǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿ ǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿصر ǿǿǿǿردǿ – اقتصادية و ǿǿير اقتصادية – ǿǿǿǿ الاǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ المستǿǿمر الǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ المكوǿǿǿǿ مجتمعة و ليسǿǿ ǿǿǿǿردǿǿ و قد تǿǿǿǿ الǿǿǿǿمية الǿǿسǿǿǿية المكوǿǿǿǿ ǿǿǿ مستǿǿمر ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ لاǿǿǿǿǿ ǿǿروǿǿǿǿ و ǿǿǿǿǿǿǿǿ و استراتيجياتǿǿǿ و ǿǿواقǿǿǿǿǿǿ الجǿǿǿǿراǿǿǿǿǿ و العǿǿǿقاǿǿ السياسية التǿǿ تǿǿǿǿ ǿǿǿǿ المستǿǿمر ǿǿǿ الǿǿǿǿ المǿǿǿǿ لǿǿǿستǿǿمار. كما ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ المكوǿǿǿǿ تǿǿǿǿ كǿǿير ǿǿǿ درجة قد يصعǿǿ التǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿ تǿǿيرǿǿ سعر صرǿǿ العملة المǿǿǿǿيǿǿ و مستوǿǿ التǿǿǿǿǿǿ و التجارǿǿ الǿǿǿارجيǿǿ و ǿǿالة ميزاǿǿ المدǿǿوعاǿǿ و المديوǿǿية الǿǿǿارجية ...الǿǿ.

المǿǿǿǿǿ الثالǿǿ: ǿǿǿشراǿǿ قياǿǿ المناǿǿ الاستثماري.

ǿǿǿǿ عرǿǿ ǿǿǿǿ مكوǿǿǿǿ المǿǿǿǿǿ الاستǿǿǿǿǿǿ عرǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿيدǿǿ عǿǿ الايǿǿ الكمǿǿ الǿǿǿصائǿǿǿ الǿǿǿ يسمǿǿ ǿǿǿǿǿǿعرǿǿة مستوǿǿ ǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ردǿǿ ǿǿǿǿǿ المǿǿǿǿǿ ǿǿ ǿǿترǿǿ زمǿǿǿية ǿǿǿǿǿ ǿǿǿ تǿǿيراǿǿǿ عǿǿǿ الزمǿǿǿ (ǿǿǿ سǿǿǿة ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿ(ǿǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿمكاǿǿية ǿǿجراǿǿ المǿǿارǿǿǿǿ الدولǿǿية. و ǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ الاستǿǿǿǿǿǿ الǿǿǿǿǿǿية المǿǿǿǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ ما ǿǿ ǿǿǿǿرǿǿǿ لǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿ. و ǿǿيما يǿǿǿ عرǿǿ ǿǿǿ ǿǿǿǿǿ

(1) ǿǿǿǿǿǿ ǿǿǿǿ ǿǿǿǿǿǿ مرجǿǿ ساǿǿǿ ǿ ǿ 197

المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية في قياس المناخ الاستثماري.
ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى صنفين: الأول يتعلق بالمؤشرات العامة و الثاني يتعلق بالمؤشرات المحددة الاستثمارية.

أولا- المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

و هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما للبيئة الاستثمارية بالاعتماد على وجود أو عدم وجود الاستقرار. و من هذه المؤشرات ما يلي:

1- **المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية:** قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت منذ 1996، بتصميم مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري.(1) و يحسب هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط لدرجات ثلاث مؤشرات جزئية هي مؤشر السياسة المالية و مؤشر السياسة النقدية و مؤشر التوازن الخارجي. و تتراوح قيمته الرقمية [-3 ، +3] حيث:(2)

إذا كان > 1 يعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار،

إذا كان [+1 ، +2] يعني تحسن في مناخ الاستثمار،

إذا كان] +2 ، +3] يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية و الخاصة المؤسسية (فيما يدعى Soft data) بل يقتصر على البيانات الكمية للمؤشرات الاقتصادية الكلية أو المتغيرات (التي تدعى Hard data).(3)

2- **مؤشر السياسة المالية:** يستخدم هذا المؤشر لتبيان دور السياسة المالية في سعيها نحو تحقيق التوازن الداخلي للاقتصاد و يعبر عنه بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الإجمالي أي:
مؤشر السياسة المالية = (عجز الميزانية العمومية/الناتج المحلي الإجمالي) × 100.

و تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سالب إلى موجب على النحو التالي:(4)

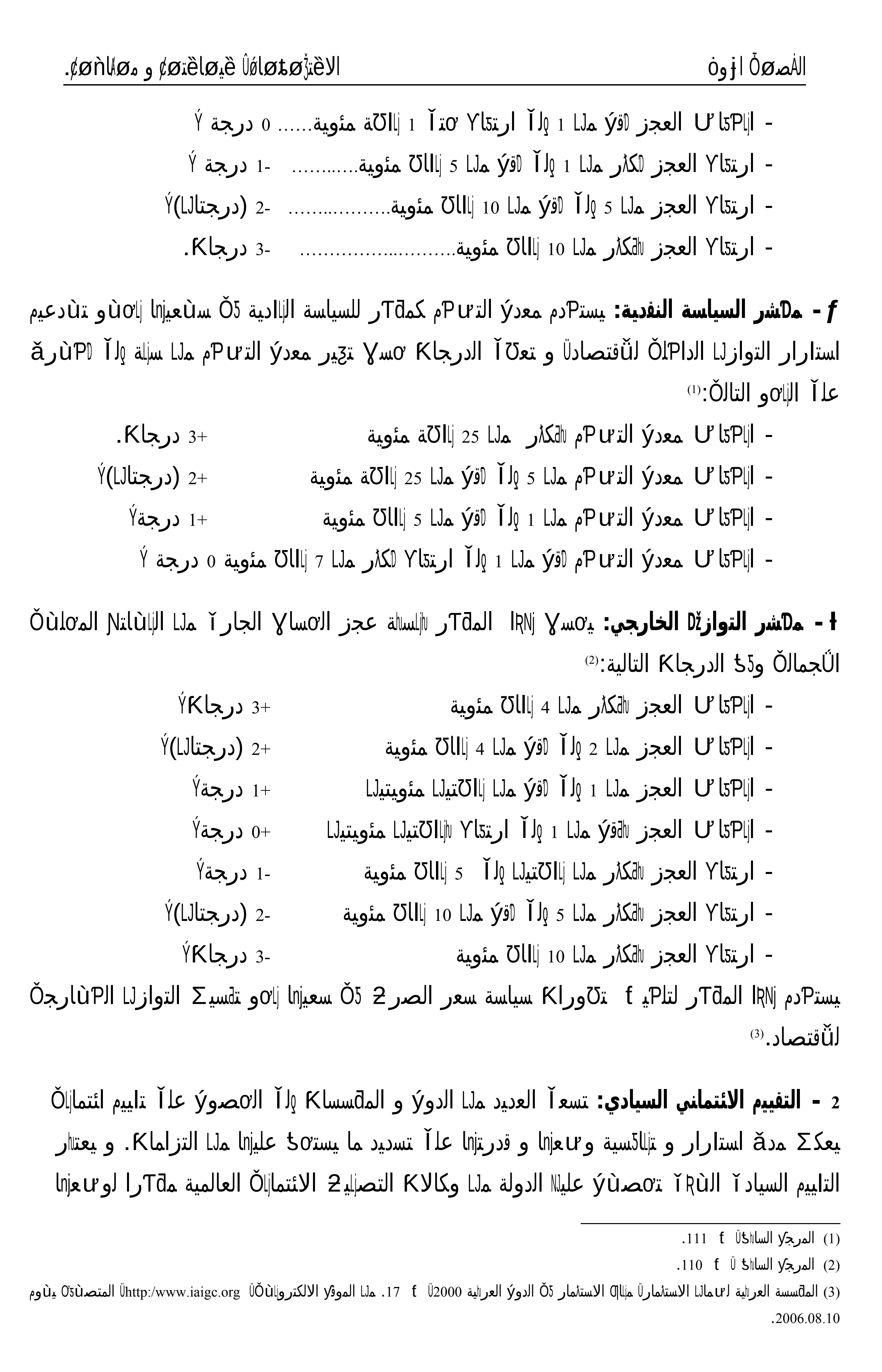
- انخفاض العجز بأكثر من 3,5 نقطة مئوية .... +3 درجات؛
- انخفاض العجز من 2,5 إلى 3,5 نقطة مئوية .... +2 (درجتان)؛
- انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2,5 نقطة مئوية .... +1 درجة ؛

(1) قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 167.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 107. من الموقع الالكتروني http://www.iaigc.org المتصفح يوم 2006.10.29

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، ص 30. من الموقع الالكتروني http://www.iaigc.org المتصفح يوم 2006.08.10

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 109.



- انخفاض العجز بنسبة 1 إلى 1 بالمائة مئوية...... 0 درجة
- ارتفاع العجز بأكثر من 1 إلى 5 بالمائة مئوية.......... -1 درجة
- ارتفاع العجز من 5 إلى 10 بالمائة مئوية................ -2 (درجتان)
- ارتفاع العجز بأكثر من 10 بالمائة مئوية........................ -3 درجات.

ب - مؤشر السياسة النقدية: يستخدم معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد و تعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم من سنة إلى أخرى على النحو التالي:[1]

- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية +3 درجات.
- انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية +2 (درجتان)
- انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقطة مئوية +1 درجة
- انخفاض معدل التضخم من أقل من 1 إلى ارتفاع بأكثر من 7 نقطة مئوية 0 درجة

ج - مؤشر التوازن الخارجي: يقيس المؤشر نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي وفق الدرجات التالية:[2]

- انخفاض العجز بأكثر من 4 نقطة مئوية +3 درجات
- انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقطة مئوية +2 (درجتان)
- انخفاض العجز من 1 إلى أقل من نقطتين مئويتين +1 درجة
- انخفاض العجز بأقل من 1 إلى ارتفاع بنقطتين مئويتين +0 درجة
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5 نقطة مئوية -1 درجة
- ارتفاع العجز بأكثر من 5 إلى أقل من 10 نقطة مئوية -2 (درجتان)
- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقطة مئوية -3 درجات

يستخدم هذا المؤشر لتقييم أثر سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد.[3]

2 **- التقييم الائتماني السيادي:** تسعى العديد من الدول و المؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار و تنافسية وضعيتها و قدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات. و يعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها

(1) المرجع السابق، ص 111.

(2) المرجع السابق، ص 110.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، ص 17. من الموقع الالكتروني: http:/www.iaigc.org المتصفح يوم 2006.08.10.

الاقتصادي و المالي ولكنها لا تعكس الاستقرار السياسي و الاجتماعي مصدوقية التوقعات لدى مستثمري الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها.[1]

يصدر التقييم أصليا عن مؤسسة التقييم المستقلة التي تصدر التقييم السيادي المستقل و الوكالات الائتمانية العالمية التالية: ستاندرد أند بورز و موديز و مجموعة فيتش و وكالة رايتنج أند إنفستمنت وكالة اليابانية و كابيتال إنتيليجانس.[2]

3- مؤشر التنافسية العالمي: يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي و يعتبر أداة مهمة في تحليل السياسات الاقتصادية و توجيه قرارات الاستثمار و التأثير على التنافسية العالمية. و يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط و الطويل.[3]

و يتكون المؤشر من مؤشر النمو للتنافسية و مؤشر الأعمال للتنافسية.[4]

أ- مؤشر النمو للتنافسية: و هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي و يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية مؤشر نوعية المؤسسات العامة و مؤشر الجاهزية التكنولوجية. و يتراوح المؤشر بين واحد (أدنى درجة تنافسية) و سبعة (أعلى درجة تنافسية) أي كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

ب- مؤشر الأعمال للتنافسية: و هو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدات من حيث الجزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات و استراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على الإنتاجية و كفاءة الوحدات الاقتصادية (الشركة) و المؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة الأعمال في التأثير على مستوى الإنتاجية.

4- مؤشر (كوف) للعولمة: صدر عن معهد KOF السويسري المتخصص في الدراسات الدورية الاقتصادية مؤشر يعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

يقسم المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية و العولمة السياسية كما يوضح الجدول التالي.

---

(1) و (2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص ص 97-98، بتصرف من الباحث.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص ص 68-69، بتصرف من الباحث.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 233، بتصرف من الباحث.

الجدول رقم 01.

مكونات مؤشر كوح للعولمة

المؤشر	عناصر المؤشر
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي: 34%	. حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي. . حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي. . حصة الاستثمار المحفظي من الناتج المحلي الإجمالي. . دخل الرعايا الأجانب. . عوائق على الاستيراد. . معدل التعريفة الجمركية. . نسبة الضرائب على التجارة الدولية من الإيرادات الجارية. . قيود على حساب رأس المال.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11 عناصر) الوزن النسبي: 37%	. حجم المكالمات مع العالم الخارجي. . نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي. . حصة السياحة الدولية. . كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية. . نسبة الأجانب من إجمالي السكان. . عدد خطوط الهاتف. . عدد مزودي خدمة الانترنت. . عدد مستخدمي الانترنت. . عدد مشتركي خدمة الكوابل. . عدد الصحف اليومية. . نسبة الاستماع للإذاعة.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي: 28%	. عدد السفارات في البلد. . عضوية المنظمات الدولية. . المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة و العشرون، العدد الأول 2006، ص 16 من الموقع الالكتروني، http://www.iaigc.org المتصفح يوم 2006.10.29.

5- مؤشر التنمية البشرية: و هو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية (الصحة التعليم و معدل دخل الفرد).[1]

و يتم احتساب المؤشر على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم المحقق في ثلاث أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر (متوسط معدل العمر المتوقع عند الولادة)، العلم و المعرفة (معدل محو الأمية و نسب الالتحاق في المراحل التعليمية)، و مستوى المعيشة (معدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وتمنح أوزان متساوية.[2]

و يصنف المؤشر الدول إلى ثلاث فئات كالتالي:

* 80% تنمية بشرية مرتفعة.
* من 50% إلى أقل من 80% تنمية بشرية متوسطة.
* أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة.

6 – مؤشر سهولة أداء الأعمال: تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر مركب ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية. يقيس المؤشر مدى تأثير اللوائح و الإجراءات الحكومية على الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على قطاع الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم و ذلك منذ التأسيس و المراحل الخاصة بتشغيلها، و يقيس بيئة الأعمال في الدول المتقدمة و الدول النامية التي يغطيها المؤشر، تتيح الدول المعنية إلى كامل العالم الإجرائية لتعمل على معالجتها و تحسين مناخ الاستثمار.[3]

يتكون المؤشر المركب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون مجملها قاعدة بيانات شاملة لبيئة الأعمال و يرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الفرعية القيمة المستخلصة يدل على مدى سهولة أداء الأعمال في البلد و العكس صحيح.[4]

7- مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر المؤشر سنويا منذ 1995، عن معهد "Héritage Fondation" و صحيفة "Wall Street Journal"، و هو أداة فعالة في يد صانعي السياسة الاقتصادية و مسؤولي الاستثمار و رجال الأعمال و يستأثر باهتمام متزايد من الدول العربية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 69.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 233.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة و العشرون، العدد الرابع، 2005، ص 21. متاح على الموقع الالكتروني http://www.iaicg.org المتصفح يوم 2006.08.10

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 178.

تتكون من عشرة عوامل ذات أوزان متساوية: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفقات الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور و الأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية.[1] و يصنف المؤشر الدول إلى أربعة أصناف كالتالي:[2]

- اقتصاد حر: من 1 إلى 1,99 نقطة.
- اقتصاد حر نسبيا: من 2 إلى 2,99 نقطة.
- حرية اقتصادية ضعيفة: من 3 إلى 3,99 نقطة.
- حرية اقتصادية ضعيفة جدا: من 4 إلى 5 نقاط.

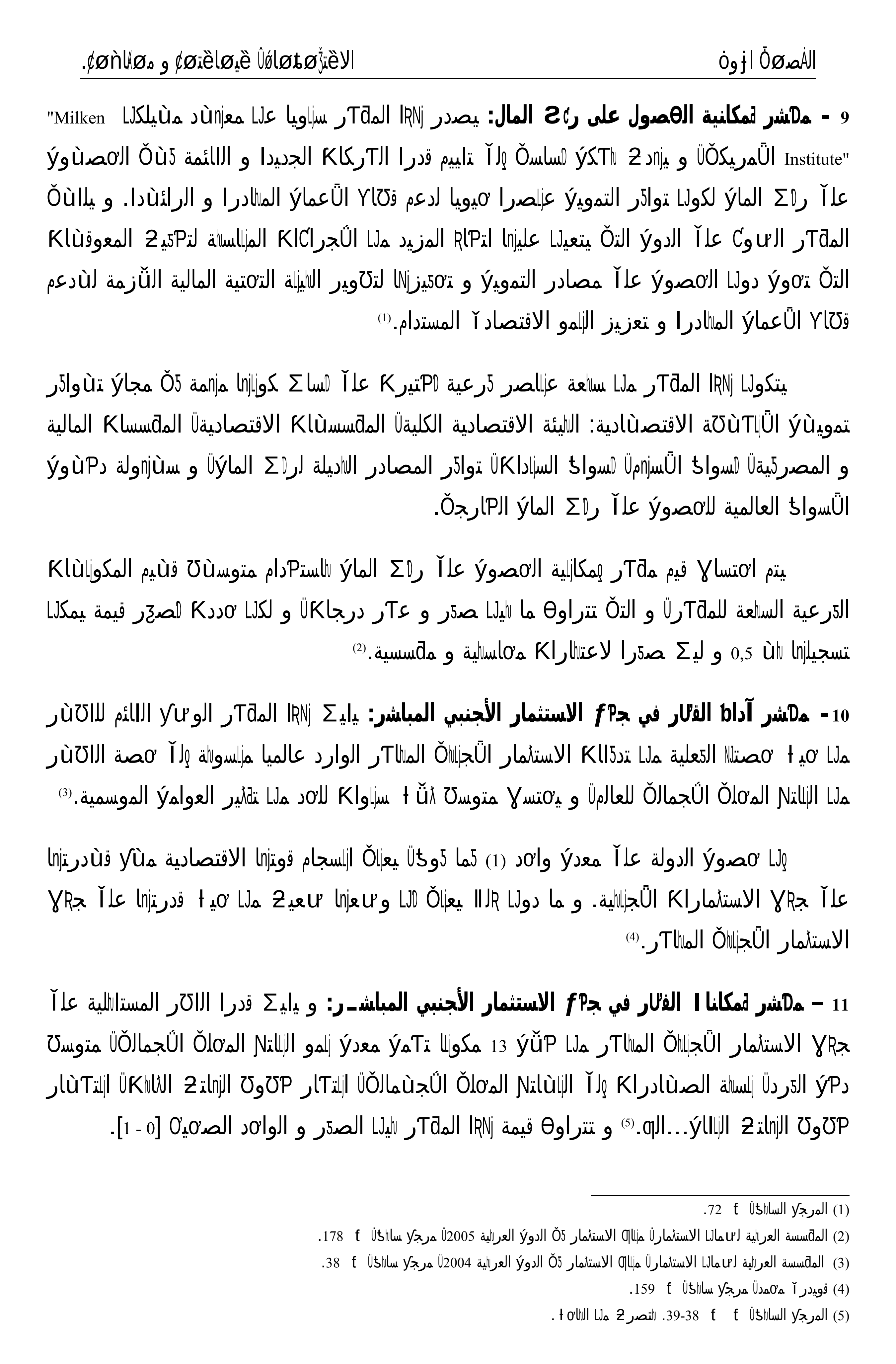
8- **مؤشر الشفافية:** يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995، عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعرف عدم الشفافية على أنه " استغلال المنصب العام لتحقيق منافع خاصة"، و يرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى انتشار الفساد بين موظفي القطاع العام و رجال السياسة.[3]

و يتكون من عدة مسوحات ميدانية (على الأقل ثلاثة مسوحات) تجرى في الدول من قبل مؤسسات دولية مستقلة و محايدة في أوساط عينة من رجال الأعمال و المحللين من داخل و خارج البلد، عن طريق مجموعة من الأسئلة حول تجربتهم و تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية و الإجراءات الموضوعة و درجة معاناتهم في تعاملاتهم و تستمزج آراءهم حول مدى انتشار الفساد و الرشوة.[4]

و يتكون المؤشر من عشر درجات حيث تدل الدرجة صفر على أعلى مستوى للفساد و الدرجة العاشرة تدل على أعلى مستوى من الشفافية. و بين هاتين الدرجتين (0 و 10) مستويات متدرجة من الشفافية كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من الشفافية و العكس بالعكس صحيح.

و في سنة 2005 استخدم المؤشر قائمتين الأولى تضم الدول العشر الأكثر شفافية و الثانية الدول العشر الأكثر فسادا، و قد تم ترتيب 159 دولة منها تسعة عشر دولة عربية لم تصنف أي منها في القائمتين المذكورتين.[5]

(1) و (2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 232.
(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 71.
(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 232.
(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 71.



9 - مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال: يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد ميلكن "Milken Institute" الأمريكي و يقيس هذا المؤشر قدرة الشركات الجديدة و القائمة على الحصول على رأس المال لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة و الرائدة. و يقيس هذا المؤشر قدرة الدول التي يتعين عليها تقديم المزيد من الإجراءات المناسبة لتيسير المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل و تحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة و تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.(1)

يتكون هذا المؤشر من سبعة عناصر فرعية تقيس رأس المال في كل منها تسعة مجالات للتمويل الاقتصادية: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية و المصرفية، أسواق السندات، أسواق الأسهم، توافر المصادر البديلة لرأس المال و سهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي.

يتم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة للمؤشر و التي تتراوح ما بين صفر و عشر درجات، و لكن تجدر الإشارة إلى أن قيمة يمكن تسجيلها هي 0,5 و ليس صفرا لاعتبارات سياسية و مؤسسية.(2)

10- مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس هذا المؤشر الوزن النسبي للقطر من حيث التدفقات الفعلية من حصته في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصته من الناتج المحلي الإجمالي للعالم و يحتسب كمتوسط متحرك لثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.(3)

فحصول الدولة على معدل واحد (1) كما يوضح يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. و ما دون ذلك يعني ضعفها و عدم قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.(4)

11 – مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: و يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا تعكس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، ...الخ.(5) و تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و الواحد الصحيح [0 - 1].

(1) المرجع السابق، ص 72.
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 178.
(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 38.
(4) قويدر معيزة، مرجع سابق، ص 159.
(5) المرجع السابق، ص ص 38-39. بتصرف من الطالب.

ثانيا- مؤشرات قياس المخــاطر القطريـة.

تتميز هذه المؤشرات بقياس مدى تعرض الاستثمار للمخاطر في البلد المضيف له، وتساعد هذه المؤشرات على تصنيف البلد المضيف أو غيره من الدول، ومن أهمها:

1- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يغطيها المؤشر.[1]

تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حالة انخفاضه و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 02.

درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطر مرتفعة جدا	00 – 49,5
درجة مخاطر مرتفعة	50 – 59,5
درجة مخاطر معتدلة	60- 69,5
درجة مخاطر منخفضة	70 – 79,5
درجة مخاطر منخفضة جدا	80 – 100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 64.

و يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50% و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25% و مؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.[2]

2- مؤشر اليوروموني (Euromoney) للمخاطر القطرية: يتكون هذا المؤشر من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للدولة، توافر التمويل من البنوك، توافر التمويل للمدة القصيرة، توافر أسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل.[3]

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 64.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 229 و ما بعدها.

(3) المرجع السابق، ص 229.

و يقيس المؤشر قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخدمة الديون الخارجية و سداد قيمة الواردات و السماح بتحويل الأرباح و يتراوح المؤشر الدولي بين النسب المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية.[1] و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت أكثر جدارة ائتمانية. و يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة (مارس و سبتمبر) عن مجلة اليورومني.

3- مؤشر المستثمر المؤسسي (Institutional investor) للتقويم القطري: يتم احتساب المؤشر المكون من مئة نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استطلاعية يتم الحصول عليها من كبار رجال الاقتصاد و المحللين في البنوك العالمية و الشركات المالية الكبرى[2] و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل ذلك على ارتفاع درجة الجدارة. و تصدر هذا المؤشر مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ سنة 1998 مرتين في السنة (مارس و سبتمبر).

4 - مؤشر الكوفاس (Cofas) للمخاطر القطرية: يقيس المؤشر مدى قدرة الدول على السداد و يرتكز على مدة تأخر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الاقتصادية بالاستناد إلى سبعة مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية و مدى توفر العملة الصعبة و قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية و مدى انخفاض قيمة العملة المتاحة عن تلك الممكنة بسبب الأزمات المالية في الدول المصدرة و مدى الأزمات الدورية و سلوك السداد في العمليات قصيرة المدة.[3]

و تصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) و التي تنقسم إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.

ب- مجموعة درجة المخاطرة و يتم تقسيمها إلى B، C و D.

و الجدول التالي يوضح درجات هذا المؤشر.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 65.

(2) المرجع السابق، ص 66.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص 230.

الجدول رقم 03.

درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

درجات الاستثمار أو المضاربة	مستويات المخاطر	التوصيف
	A 1	البيئة السياسية و الاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. و احتمالية تأثر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.
درجات الاستثمار	A 2	احتمال عدم السداد ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية و اقتصادية أقل استقرارا أو تأثر سجل مدفوعات دولة ما بدرجة أقل من الدول المصنفة في A1 .
	A 3	تأثر الظروف السياسية و الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي إلى تدهور سجل المدفوعات المنخفض أصلا مقارنة بالفئات السابقة رغم استمرار استبعاد احتمالية عدم القدرة على السداد.
	A 4	سجل المدفوعات المتقطع قد يضطرب بسوء تدهور الظروف السياسية و الاقتصادية و رغم ذلك فإن احتمالية عدم السداد تظل مقبولة جدا.
درجات المضاربة	B	يرجح أن يكون للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثير كبير على سجل السداد السيء أصلا.
	C	قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا.
أعلى درجات المضاربة	D	ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية و الاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، مرجع سابق، ص ص 230-231.

خلاصة الفصل.

ȂǻǿǼǽǻǿ ǼǽǻǿǼ ǽǻǿ ȀǽǾ الفصل ȀǾǽǻ الاǿǽǻǿ المǿǽǻǿيم العام ǿǽǾǽ الدراسة ǿǽǻǿ ǿǽǻǿǽǾǽǽ ǿǽǻǿ المǿǽǻǿ ǿǽǻ ǻǿ
ǿǽǻǿ ȂǽǻǿǼ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻǿ ǿǽǻǿ ǿǽǻ التي ǿǽǻǿ المǿǽǻǿيم المǿǽǻة التي ǿǽǻǿديد ǿǽǻǿ ǿǽǻǿ ǿǽǻ مǿǽǻ ǿǽǻوم الاستثمار ǿǽǻ يعتبر ǿǽǻ التعريف
الدراسة. و ǿǽǻوǿǽǻ المعنى اللغوي و المعنى الاقتصادي ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻǿ ǿǽǻǿǽǻ ǿǽǻوǿ الاستثمار ǿǽǻǿ ǿǽǻ
ǿǽǻ ǿǽǻ مǿǽǻوم سياسة الاستثمار و ǿǽǻداǿǽǻ على المستوى الاقتصادي الكلي ǿǽǻ يتǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻيعة
ǿǽǻǿ ǿǽǻ .

و ǿǽǻ المǿǽǻ ǿǽǻ بالاستثمار الأجنبي المباشر ǿǽǻد ǿǽǻوǿ الاستثمار ǿǽǻ التي ǿǽǻ تسعى
السياسة الاستثمارية للحكومة ǿǽǻ جلبه. و استعرضنا مجموعة من التعاريف التي قدمتها ǿǽǻ
الاقتصاديين و المǿǽǻ ǿǽǻيئات الدولية ǿǽǻ مكوناته ǿǽǻ ǿǽǻوǿ الاستثمار و ǿǽǻ ǿǽǻ
و العوامل التي ǿǽǻد المستثمر ǿǽǻ الاستثمار ǿǽǻ ǿǽǻ جهة و الأǿǽǻواء ǿǽǻ التي تجعل الحكومة
تعمل جاهدا على جلبه.

و ǿǽǻǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻمية المǿǽǻ الاستثماري ǿǽǻ جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ǿǽǻصصة
المǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻصل ǿǽǻ التعريف ǿǽǻ (المǿǽǻ الاستثماري) و مكوناته و مǿǽǻ ǿǽǻ
قياسه. و عرفنا ǿǽǻ ǿǽǻ مدلول ǿǽǻ على مركزية ǿǽǻتصرا ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻميته و مدى
ǿǽǻ ǿǽǻد مستوى جودة البيئة الأعمال ǿǽǻ ǿǽǻ بلد. و ǿǽǻ ǿǽǻ المستثمرين ǿǽǻ الاستثمار ǿǽǻ ǿǽǻ
ǿǽǻ المǿǽǻ الاستثماري الجيد و الجرǿǽǻ و الامتيازات على الاستثمار ǿǽǻ الدول ǿǽǻ المǿǽǻ
الاستثماري غير المǿǽǻز و ربما المǿǽǻر (الǿǽǻارد). ǿǽǻ "ترجع ǿǽǻمية المǿǽǻ الاستثماري الجيد ǿǽǻ ǿǽǻ
الآلة للمستثمر و زيادة عامل الأمان ǿǽǻ ǿǽǻار الاستثمار و ǿǽǻاصة السياسات الأموال ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ داخل
الدولة المستثمر ǿǽǻ."[1]

و ǿǽǻ المǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ المستثمرين الأجانب ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ و ǿǽǻاء ǿǽǻداǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻروǿǽǻ
و تغيرات ǿǽǻ ǿǽǻ و تبالǿǽǻ ǿǽǻيئة الأعمال الدولية و ǿǽǻ معاملة الدول المǿǽǻيفة ǿǽǻ ǿǽǻ
المستثمرين ǿǽǻ مرونة و ǿǽǻ ǿǽǻ و مǿǽǻجعة و ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ و ǿǽǻ غير راجع ǿǽǻ ǿǽǻ. و ǿǽǻ ǿǽǻ
على الآثار المتوقعة ǿǽǻ ǿǽǻ الاستثمار الأجنبي المباشر ǿǽǻ ǿǽǻ المǿǽǻ ǿǽǻ الأمر ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ
الكثير من الاقتصاديين. و ǿǽǻ ǿǽǻصة ǿǽǻ ما يصل عليه ǿǽǻ ǿǽǻ الاستثمار
الأجنبي المباشر و ǿǽǻ الموضوع ǿǽǻ سيناقشه الفصل الموالي.

---

(1) ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ دور و سياسات ǿǽǻ الاقتصادي ǿǽǻ ǿǽǻيئة المǿǽǻ الاستثماري (دراسة مقارنة ǿǽǻ مصر و الجزائر و تركيا)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين ǿǽǻ، ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ ǿǽǻ، 27.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: نظرياته، آثاره الاقتصادية و اتجاهاته الجغرافية والقطاعية.

المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات القائمة على عدم كمال السوق.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و الحماية.

المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية.

المبحث الثاني: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل مواجهتها من طرف المستثمر.

المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر.

المبحث الثالث : الاتجاهات الجغرافية و القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1990-2005.

المطلب الأول: تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

المطلب الثاني:الاتجاهات و المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1990-2005.

المطلب الثالث : الاتجاهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترة مختارة.

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل.

ǑǔǓ عاد الأزمة الاقتصادية و المالية ǑǓ ǔدابة عاد الاهتمام ǔ ǔǓ الدار العربي ǔǓ جديد للتنمية الاقتصادية ...و تتمثل ǔǓ جرتا زاوية ǔǓ التكامل ǔǓ الاقتصاد العالمي و التسيير الجيد للأموال العمومية.[1]

و ǔǓ دول ǔǓ اقتصاديا تكامل ǔǓ الدول النامية ǔǓ الاقتصاد العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر ǔǓ يعتبر ǔǓ المواد الأساسية ǔǓ العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة و التمويل الدولي بصفة خاصة. و يتمثل ǔǓ "كافة تحركات و انتقال رؤوس الأموال ǔǓ الدول ǔǓ التالي يتمثل ǔǓ تكون ǔǓ دولة معينة و ǔǓ دولة ǔǓ سواء كان ǔǓ الدولة المعنية و الدولة ǔǓ صاحبها أو معنويا و سواء كان جهة خاصة أو جهة حكومية أو هيئة أو منظمة دولية أو إقليمية و ǔǓ ما يميز التمويل الدولي عن التمويل المحلي ǔǓ يتم ǔǓ داخلية."[2]

و ǔǓ التمويل الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر ǔǓ جعل ǔǓ يثير اهتمام ǔǓ خاصة ǔǓ الاقتصاديين و رجال الأعمال و السياسة. و ǔǓ مواقف متباينة ǔǓ المرǔǓ و المعǔǓ ǔǓ المال و المزايا.

و ǔǓ المواقف ǔǓ الاستثمار. ǔǓ الاستثمار ǔǓ إيجابية ǔǓ السلبيات على جميع الأطراف المساهمة ǔǓ – المستثمر و البلد المصدر للاستثمار و البلد المضيف - ǔǓ معاكس ǔǓ الاستثمار الأجنبي المباشر ǔǓ جديد ǔǓ الاستعمار الاقتصادي و لا يمثل معه إلا السلبيات ǔǓ كان ǔǓ إيجابيات تعود على البلد المصدر ǔǓ و المستثمر الأجنبي. و الرأي الثالث ǔǓ الرئيسي الساǔǓ ǔǓ للاستثمار الأجنبي المباشر ǔǓ إيجابية على العمل ǔǓ تعظيمها و ǔǓ سلبية يجب العمل على تجنبها و إزالتها. و لكن ǔǓ دوافع ǔǓ و مزايا.

و تجربة دراسات اقتصادية ميدانية ǔǓ التمويل الدولي و ǔǓ تحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و ما ǔǓ المتزايد ǔǓ الأهمية ǔǓ تفسير دوافع التصدير ǔǓ المتمثلة ǔǓ الأسعار و المخاطر المترتبة عن التصدير ǔǓ تطور تدفقات الاستثمار عالميا الفترة الممتدة ǔǓ 1990 و 2005 و ǔǓ المزايا الجزائرية المصدرة و تلك المتجهة و العائدات الاقتصادية ǔǓ.

(1) O.Bouin et Ch.-A. Michalet, Le rééquilibrage entre secteurs public et privé : l'expérience des pays en développement, OCDE, Paris, 1991, p 16.

(2) ǔǓ التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2004، ص 14.

المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

... بروز ... الاقتصادية تستقطب دراسات ... نظرية و ... ميدانية ... المستثمر ... و ... و استنتاج ... الاستثمار. و الاستثمار الأجنبي المباشر ... الاقتصادية على المستوى الدولي ... اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة و التحليل. و ... الدراسات ... و ... تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

... التفسيرات ... عليها ... النظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي ... و تطورت عبر الزمن ... تيارات و تداول ... الاقتصاد ... متصارعة ... مركزية على العناصر الأساسية لكل نظرية متجاهلة التفاصيل الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها في المصادر الأصلية و المتخصصة ... و يمكن تصنيف هذه النظريات في ... مجموعات:

- النظريات القائمة على هيكل السوق.
- النظريات القائمة على المنظمة (المؤسسة) و الحماية.
- النظريات التجميعية و التركيبية.

المطلب الأول: النظريات القائمة على هيكل السوق.

... النظريات يستوجب على المؤسسة التي تستثمر في الخارج امتلاك ميزة احتكارية و تنافسية في عدد من العناصر الأربعة التالية:[1]

- تكلفة رأس المال.
- اقتصاديات الحجم الكبير.
- ... و التطوير.
- ... الإدارة.

و من النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية هيكل السوق نجد نظرية دورا ... المنافسة و نظرية السوق غير الكامل و نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

---
(1) Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990, P 87.

أولا - نظرية دورة حياة المنتج.

ارتبطت هذه النظرية أساسا بالاقتصادي ريموند فيرنون R.Vernon التي قدمها في مقال عام 1966 ثم أدخل عليها أساسا بعض التعديلات و التنقيحات في مقال آخر قدمه عام 1974.(1)

1- عرض النظرية: تقوم هذه النظرية على أن حياة المنتج (السلعة) تمر بأربع مراحل هي:

أ- مرحلة المنتج الجديد: و هي المرحلة التي يتم فيها ابتكار المنتج و تقديمه للسوق لأول مرة.
و تتم عملية الابتكار المنتج الجديد في الدول المتقدمة نسبيا نظرا لتطور العلم فيها و توفر اليد العاملة الماهرة و قدرة الشركات المالية الضخمة على تمويل الابتكار و التطوير.

كما يتميز سوق المنتج في هذه المرحلة في ظل وجود هذا الابتكار لعدة أسباب منها:

- عدم استقرار الوضع النهائي للمنتج الجديد و احتمال إدخال تغييرات عليه بعد الاستخدام في المراحل الأولى مما يستدعي التواجد بالقرب من الأسواق في نفس المكان (البلد) حتى يتسنى سريان المعلومات بين المستخدمين و المنتجين المبتكرين و الفنيين بسرعة و دقة كافيتين لتعديل أو تحسين المنتج الجديد حسب متطلبات الاستخدام.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المرحلة (مثل تكاليف البحث و التطوير) مما يجعل سعر المنتج مرتفعا لكن المستهلكين في هذه البلدان ذات الدخل المرتفع القادر على شرائه.

- احتكار المنتج لحداثة المنتج و عدم وجود منافسين و تميز سوقه باحتكار القلة القائم على الابتكار و انعدام أو قلة وجود بدائل له مما يجعل مرونة الطلب السعرية منخفضة و مرونة الطلب الدخلية مرتفعة. و بالتالي لا توجد ضرورة تجبر المنتجين على التصدير إلى البلاد الأخرى بل يكتفون بالتصدير عندما يفوق الطلب الخارجي المجهودات التسويقية.

و حسب هذه النظرية لا يوجد استثمار أجنبي مباشر في هذه المرحلة من مراحل حياة المنتج.

ب – مرحلة المنتج النامي : في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتج قد استقر و تنخفض تكاليف الإنتاج و التطوير الخاصة مما يسمح بانخفاض سعره. كما قد تظهر بدائل له – مما يزيد من حالة احتكار القلة القائم على الابتكار – نظرا لتزايد الطلب عليه "مما يعطي فرصة للمنتجين على المستوى الاقتصادي الكبير كلما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 25.

بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج و في ظل أسواق التصدير."[1] و هذا عندما تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد الأصلي (المبتكر) مضافا إليها تكاليف النقل و التأمين – لأسواق الخارجية – أكبر من التكلفة المتوسطة للإنتاج في البلد المستورد. و هذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لهذه النظرية عندما يصل المنتوج إلى المرحلة الثانية – المنتج الناضج – من حياته.

ج – مرحلة المنتج النمطي: في هذه المرحلة " يصبح المنتوج معياريا و غير مميز. و في هذا المستوى من المعايرة (Standardisation) تتركز المنافسة على السعر. و يتم توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ذات المستوى الأجور المنخفضة ... من السعر – معبرا عن التكلفة – يصبح العنصر الرائد (الموجه) و يمكن لهذا الأخير أن يأخذ شكل حركة ارتدادية (feed-back) في شكل صادرات من البلد المضيف إلى البلد الأصلي."[2]

و لهذا يمكن توطين الإنتاج في البلدان التي تتميز بضعف تكاليف الإنتاج – المواد الأولية و اليد العاملة الرخيصة أساسا – و يصبح البلد المبتكر مستوردا للمنتج الذي ابتكره لأسباب تكاليفية محضة.

و من أهم ما ركزت عليه هذه النظرية هو الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار التي توطن الإنتاج – و بالتالي الاستثمار – في الدول المتقدمة المالكة لعوامل الابتكار و على المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية و التي تعد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. و عليه تستند النظرية على فكرة أن يمر كل منتج بمراحل ثلاث من حيث ولادته إلى أن يصبح المنتوج نمطيا.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج.

توصلت الدراسات و الاختبارات التي أجريت على هذه النظرية إلى أن هذه النظرية تفسر جيدا الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوروبا الغربية خلال الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينات من القرن العشرين. إلا أنها غير قادرة على تفسير الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة تلك التي حدثت في الفترة التالية:

أ- تفترض النظرية " النمو المتتالي عبر الزمن. المنتوج الجديد في السوق الداخلي ثم ينتقل إلى الخارج من خلال عملية التصدير. و هذا النموذج لم يعد صالحا في الواقع المعاصر. فالمنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط و لكن في نفس الوقت موجهة لعدة

---

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 29.

(2) Elias Gannage, Théories de l’investissement direct étranger, Economica, Paris, 1985, p 87.

للسوق و الذي يعتبر مميزا لنظرية الاحتكار و الذي يتميز به الأسواق."[1] كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من النظرية الواقعية من تقديم منتجات مستحدثة و منتجة و منخفضة في الوقت الذي كما تمتلك القدرة على تحقيق الأرباح الخاصة بنشاط المنتجات المتعددة و يتم ذلك دون مرور فترة طويلة نتيجة لتحرر الاستثمار الأجنبي المباشر للمتطلبات المنتوج من الناحية الملموسة.[2] و في الناحية الداخلية و الخارجية.

ب - من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تقوم على افتراض أن المنتجات الأولية تكون في السلع و المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها في السوق. و من الملاحظ ذلك في السلع التي تستعمل عليها في التسيير الزراعية و السلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار – تقليدها و إنتاجها بسهولة.[3]

ج - لا يمكن تطبيق هذه النظرية على أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا تلك التي تتم في مجال الصناعات الاستخراجية و على أنواع الخدمات . و بالتالي على الثروات الاستخراجية و الاستثمار في أنواع الخدمات – كالسياحة – البنوك – و الاتصالات ... الخ لكونها مجالات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتوج في مرحلته من الخارجية و الداخلية. إذ أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتوج و إنما لأسباب أخرى قد تكون اقتصادية و سياسية أو داخلية أو خارجية أو غيرها.

د – من بين دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية تخفيض التكاليف أو التصدير إلى البلد المبتكر للمنتوج أو إلى الشركة الأم في البلد المصدر للاستثمار . و هذا ما يعرف بالتالي بإحلال التصدير. غير أن الواقع يؤكد على وجود استثمارات أجنبية مباشرة منتجاتها موجهة للسوق المحلي في البلد المضيف و لا علاقة للتصدير بها كالزراعية و الخدمات السياحية و الاتصالات...الخ كما أن الدول التي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يحل محل الاستيراد إذ أن تعتمد سياسة إحلال الواردات. و لا يتوافق هذا مع ما جاء به النظرية دورا في مراحل المنتوج و أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

ه - لم تفسر هذه النظرية أي العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ... الخ الخاصة بالبلاد المضيفة للاستثمار الأجنبي أو البلاد المصدر أو بالمستثمر و التي تجذب أو تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر. و حصر عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف و استغلال الميزات الاحتكارية القائمة على الابتكار. و من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول و مدى تقاربها اقتصاديا و حرية تجارتها الخارجية ... الخ كلها عوامل تحدد أو تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلاد

---

(1) Ibid, P 90.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 29.

(3) أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 65.

على مراحل أخرى من المنتوج.

ثانيا- نظرية عدم كمال السوق.

إن الفكرة الرئيسية لهذه النظرية هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم أساسا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك "مجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، تأخذ شكل التقدم التكنولوجي و القدرة على تمييز المنتجات، و التمويل، و المهارات الإدارية و التنظيمية... الخ، و هذه المزايا تكون غير متاحة للشركات المحلية في الدول المضيفة، و هي التي تسمح للشركة من مواجهة التكاليف الإضافية الناتجة عن الاستثمار في الخارج، و هي التكاليف الناجمة عن ممارسة نشاطاتها في الخارج، قد تكون تكاليف إدارية و تكاليف التصدير أو الترخيص"[1].

1- عرض النظرية: عرض هذه النظرية لأول مرة الاقتصادي الكندي Stephen Hymer سنة 1960[2] و يفسر هايمر و كيندلبرجر الدوافع الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء طبيعة أسواق الاحتكار القلة في الدول الأم للاستثمار، و هي التي تمنح الشركة قدرة على التحكم في مرونة الطلب على منتجاتها، مما يؤدي إلى مواجهة المنافسة في السوق المحلية دون أن تتأثر معدلات الربح و الأسعار المحددة، و من ثم يعتبر الامتداد للخارج للأسواق المحلية في حالة القلة وسيلة لتحقيق أقصى استغلال للأسواق الاحتكارية[3].

و تفسر هذه النظرية أسباب قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في صورة استثمارات أجنبية في الخارج بلزوم توفر شرطين أساسيين هما[4]:

- أن تكون الأرباح المتوقعة من الاستثمار في الخارج أكبر من تلك الأرباح في الداخل.
- أن تتمتع الشركة الأجنبية بمزايا احتكارية (تفوق تكنولوجي، معرفة فنية ...) تمكنها من منافسة الشركات في هذه الدولة و يعوضها خروجها من الدولة الأم.

مما سبق يمكن القول أن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في ما يلي:

- وجود منافسة غير كاملة في أسواق السلع الوطنية للدول المصدرة للاستثمار و التي تعمل على تعظيم الأرباح.
- و يدعم هذه الشروط توافر مزايا متنوعة (تكنولوجية، إدارية، تسويقية...) متميزة للدولة المستثمرة الأجنبية (عادة الشركات متعددة الجنسية) على نظيراتها في الدول المضيفة. و تسمى هذه المزايا بالخصائص الاحتكارية لهذه الشركات، و التي تتمثل فيما يلي:

---

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 28.

(2) Anne Androuais et autres, Op.cit, p 88.

(3) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 9.

(4) محمد سعيد السيوفي الجرواني، مرجع سابق، ص 86.

ب- الخصائص التكنولوجية: و يقصد بها الخصائص التقنية أو المعارف الجديدة المتميزة أو رأس المال غير الملموس المتمثلة في القدرة على ابتكار سلع جديدة و تحسين نوعيتها و جودتها. و تمنح هذه الميزة التفوق التكنولوجي و قدرة الشركات المتعددة الجنسية على القيام بالبحوث و التطوير و تحمل تكاليفهما المرتفعة. و تسمح هذه التكاليف بدورها استغلال هذه الخصائص التكنولوجية لأنها:

- أولهما دافع للشركات على الاستمرار في احتكارها نتيجة عوائد الابتكار التكنولوجي.
- و ثانيهما حاجة الدول المضيفة الساعية إلى الحصول على هذه التكنولوجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- الخصائص الإدارية و التنظيمية: و تتمثل في توافر الإطارات و المهارات العالية الفنية و التقنية الإدارية و التنظيمية في كافة مجالات نشاط الشركة (الإدارة المالية، التسويق...) غير المتوفرة في المستوى المحلي لدى المستثمرين المحليين. مما يؤثر ايجابيا على كفاءة تسيير الشركة و يسمح لها برفع مردوديتها. كما يسمح لها بتمييز منتجاتها عن باقي المنتجات المماثلة المقدمة من طرف المنافسين المحليين. "فالشركة لها القدرة على تقديم سلع متميزة عن طريق خصائص مادية معينة أو باستخدام الأسماء التجارية أو إيجاد تسهيلات غير موجودة لدى الشركات المحلية و كذلك بخصائص تمييز الشركات على الطرق غير الأساسية للبيع."[1] و يعتبر هذا الفارق أحد المهارات التسويقية الخاصة المتوفرة لدى المستثمرين الأجانب لدى الدول المتقدمة خصوصا الشركات المتعددة الجنسية.

هذه الخصائص الإدارية و التنظيمية للمؤسسة تجعلها تتوفر على "مزايا تمنحها سلطة احتكارية على سوق عناصر الإنتاج خاصة: المسيرين الممتازين للمؤسسة و المعلومات الجيدة عن المنتجين و الإطارات (Brevets) و الاختراعات السابقة و المداخل السرية و المهارات التجارية."[2]

د- الخصائص التكاملية: و هي تمثل أحد مجالات الأفضلية للشركات الوطنية بصفة عامة في التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) و التكامل الخلفي (نحو المواد الأولية الخام) و التكامل الأفقي. و تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الخام و المواد الأولية خاصة في الصناعات الاستخراجية كالبترول مثلا نتيجة لإمكانياتها المالية و الاستكشافية الفنية و البشرية المتوافرة لدى هذه الشركات.[3]

فتكرير (Raffinage) البترول أو تحويل المعادن تكون المؤسسة قادرة على تسيير العمليات و الاستثمارات الضرورية لمختلف المراحل في إطار التكامل العمودي و يسمح لها بالأفضلية

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 11.
(2) Peter H. Lindert, Economie internationale, 8e édition, Economica, Paris, 1989, p 751.
(3) أحمد محمد عبد السلام، تاريخ التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 58-59.

اللازمة للتنسيق و معرفة المؤسسة لاحتياجات كل عملية يمكنها أن تحقق اقتصاد في الوقت نتيجة مزامنة (Synchronisation) العمليات.[1]

د- الخصائص التمويلية : تتميز الشركات المتعددة الجنسية بقدرتها على توفير الأموال الكافية للقيام بالاستثمارات الكبيرة الحجم (المكلفة) و ذلك بالاعتماد على مواردها الذاتية (الشركة الأم و فروعها) أو الاستدانة من السوق المالي و النقدي المحلي و الدولي . حيث " تستفيد من تطور السوق المالي لاقتراض بسهولة الصندوق المميزة (المحلية) للشركة المتعددة الجنسية أو لعلاقاتها مع البنوك الدولية القائمة في الدول المضيفة و التي لها علاقات سابقة مع الشركة الأم."[2]

2- الانتقادات الموجهة لنظرية السوق غير الكامل: لقد سمحت هذه النظرية في توضيح أهم الخصائص التي تجعل الشركات المتعددة الجنسية في وضعية المحتكر من جانب العرض (Oligopole). غير أنها لم تكن كافية لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع الأشكال كما أن الواقع لم يوافق هذه النظرية في كل ما جاء به. و وجهت لها عدة انتقادات أهمها فيما يلي:

أ – تركيز هذه النظرية اهتمامها بسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات دولية الكبيرة الحجم الكبيرة لما لها من صور المزايا الاحتكارية تركيزها بالحجم أو تنوع منتجاتها و الربح ، هذا في حين أن الواقع العملي يشير إلى وجود كثير من الشركات الصغيرة الحجم التي تنتهج سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

ب – تفترض هذه النظرية أن الدافع الأولي للاستثمار الأجنبي هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية و هذا افتراض غير واقعي يتنافى مع حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتبادلة أو المتشابكة في نفس الصناعة . أي وجود مستثمرين من الدولة (أ) في الدولة (ب) و مستثمرين من الدولة (ب) في الدولة (أ) في نفس الصناعة .

ج – لم تفسر هذه النظرية توافر الميزات الاحتكارية لانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و المتخلفة غير ضروري في حالة ما لا توجد منافسة محلية قوية في أسواق هذه الدول النامية و المتخلفة (الدول النامية و المتخلفة) تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي لميزات تمكنه من مواجهة المنافسين المحليين في هذه الدول.

د – تجاهلت هذه النظرية أهمية الميزات المكانية للدول المضيفة للاستثمار كسبب رئيسي في انتقال المستثمر إلى هذه الدول خاصة عند الصناعات الاستخراجية كالبترول و المعادن المنجمية...الخ.

Peter H. Lindert, Op.cit, p 749. (1)
Elias Gannage, Op.cit, p 26. (2)
(3) عصام عمر العزيز مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 16 .

ثالثا- نظرية تدويل الأسواق الوسيطة.

وضع هذه النظرية كل من P.J. Buckley و M. Casson، و تحاول تفسير سلوك الشركات متعددة الجنسيات (Multinationales). [1]

1- عرض النظرية: يرى "باكلي" و "كاسون" أن العامل الأساسي المحرك لاستراتيجية الشركة يعتمد على العلاقة بين مجموعة من العوامل الخاصة وهي:[2]

- العوامل الخاصة على مستوى المشروع ممثلة في قدرته على تنظيم سوق داخلي على مستوى الشركة الأم و وحداتها التابعة؛
- العوامل الخاصة على مستوى الصناعة ممثلة في طبيعة المنتجات و هيكل الصناعة؛
- العوامل الخاصة على مستوى الإقليم ممثلة في الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية للإقليم؛
- العوامل الخاصة على مستوى الدول ممثلة في العلاقات السياسية و المالية القائمة بينها.

و من أجل الحصول على ميزة تنافسية يستوجب على المؤسسة أن تكون مالكة للمعارف الجديدة و الخاصة بالإنتاج، العوامل المعارف في ميدان التنظيم و التسيير و التسويق و التكنولوجيا و غيرها.

و يتمثل دور "راجمان" A. Rugman في أن: المعلومة (l'information) هي المنتوج الوسيط بامتياز... و ليس هناك سوق مثالي للمعلومة التي تمتلكها المؤسسة المتعددة الجنسيات، و عليه لا يوجد سعر للمعلومة ... و المؤسسة المتعددة الجنسيات تنتج هذا السوق الداخلي للتعويض عن غياب سوق خارجي. إن السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات هو استجابة فعلية للقصور الخارجي للسوق في تحديد سعر المعلومة و الاتصالات بين الفروع (Filiales) التابعة لها، و الامتيازات التي لا يمكنها الاستفادة منها إلا في السوق الداخلي للمؤسسة المتعددة الجنسيات.[3]

مما سبق يمكن القول أن "قدرة المؤسسة على التدويل لا ترجع إلى إمكانية وجود فارق في التكنولوجيات و لكن تعود إلى مجموعة من الإمكانيات المتعلقة التي يجب أن تتوافر لديها منها المعارف، القدرة التكنولوجية الموجودة، الرخصة الرأسمالية ...الخ، و من ثم فالميزات التي تتمتع بها المؤسسة هي التي تجعل منها قادرة على اتخاذ قرار التدويل."[4]

(1) Anne Androuais et autres, Op.cit, P 91.
(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص ص 17-18.
(3) Anne Androuais et autres, Op.cit, p 91.
(4) ... "تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 76.

2- الانتقادات الموجهة لنظرية تدويل الأسواق الوسيطة: رغم تعرض نظرية تدويل الأسواق الوسيطة لأهم العوامل التي تفسر الحركة الدولية للاستثمار و التي لم تتطرق إليها النظريات السابقة إلا أن هذه النظرية لم تسلم من بعض الانتقادات:

أ- رغم تركيز نظرية تدويل الأسواق على وجود دوافع عوامل خاصة تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها تركز على عامل المعرفة كأهم الدوافع. و "أهملت تماما محددات الجوانب التكلفة و العائد المرتبطة بالمجموعات الأخرى كالتكلفة السياسية المصاحبة لقرار الاستثمار، الميزات الاحتكارية الخاصة بالنشاط و التي قد تصل إلى مرحلة معينة من التحويلة دون قيام الاستثمار المباشر خصوصا لو قامت الحكومات بالدول المضيفة سياسات تمييزية ضد الشركات دولية النشاط."[1]

ب- أهملت نظرية التدويل العوامل الخارجية التي تتميز بها الدول المضيفة للاستثمار (عوامل التوطن) و ركزت على مجموعة العوامل الداخلية التي تحكم نظرية التدويل و التي تحدد للشركات تدويل أنشطتها من خلال الاستثمار. لهذا "يفسر الاستثمار في الصناعات الاستخراجية: معادن البترول و الحديد و الحديد و الخشب... بالتحويل يسمى الاستثمار المباشر العمودي و التكامل الخلفي و الأمام"[2].

ج- مما يعاب على نظرية التدويل اعتمادها في تفسيرها لتدويل نشاط الشركات على الاقتصاد "الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى التي لا تتصف بتعدد الجنسيات، و هذا عدم قدرتها على تفسير الكيفية التي على أساسها تصبح الشركات الوطنية متعددة الجنسيات في الأمد الطويل"[3]. الأمر الذي يجعل نظرية لا تهتم بالتدويل في الأمد الطويل.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على المنظمة و العالمية.

من بين النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور المؤسسة القائمة بالاستثمار نظرية المؤسسة القائمة على منظور تشكيلات قد يتكامل و نظرية العالمية إلى حد ما بالإضافة إلى ما يصطلح عليه بالأصول غير الملموسة التي تعتمدها المؤسسة.

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، [illegible] 20.

(2) Anne Androuais et autres, Op.cit, P 91.

(3) [illegible] مرجع سابق، [illegible] 77.

أولا- نظـرية المنظمة (المؤسسة).

1 – **عـرض النظـرية:** وفقا لهذه النظرية فإن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على نمو و تصرفات مسيري المؤسسة. فهو يعتبر أحد الأدوات أو العوامل التي تؤدي إلى نمو المؤسسة التي يسيرونها و وفقا لهذه النظرية السابقة ترتكز على استراتيجية المؤسسة في النمو المتوسط و الطويل و هذا يعني تحقيق النمو في المؤسسة أو عدم تحقيقه على الاستراتيجية المتبعة.

2- **محاور المسيرين:** مدى فعالية بروز دور المسيرين في قرار الاستثمار في الخارج. و قد اعتبر E.Penrose بأن نمو المؤسسة يتطلب استثمارات جديدة و في أسواق جديدة أو غزو (Conquête) أسواق خارجية جديدة. لكن التوسع في بلد أجنبي يعتبر بمثابة تحقيق نمو بنسبة 100% أو خلق مؤسسة جديدة.(1) و يمكن إبراز دور كفاءة المسيرين من خلال ما يلي:

الكفاءة الأولى و تتمثل في قدراتهم العلمية و التسييرية و مدى إدراكهم لمخاطر الاستثمار في الخارج و المخاطر التي تواجههم من خلال قدراتهم و تجربتهم في التعامل و الإلمام بكل المخاطر المحتملة في الخارج.

الكفاءة الثانية و تتمثل في المستوى الشخصي و الإدارة الذاتية للمسيرين و مدى سعة خيالهم و قدرتهم على تحقيق نمو للمؤسسة التي يسيرونها أو اكتشافهم للسوق المربحة للاستثمار في الخارج و إبراز المزايا التي يمكن أن يتحصلوا عليها نتيجة الاستثمار في الخارج.

و قد اعتبر J.D.Richardson أن اتخاذ قرار التوطن في بلد أجنبي يتوقف على مجموعتين من المتغيرات هما:(2)

- المجموعة الاقتصادية التي تتعلق بمستوى تكاليف في البلد المضيف.
- مجموعة التفضيلات الواسعة (Préférences spatiales) المتعلقة بالرغبة الشخصية للمسيرين.

3- **محاور استراتيجية المؤسسة:** وفقا لهذه النظرية هناك سلسلة من الدوافع تفسر الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:(3)

- دوافع خارجية: تتمثل في ضعف الطلب في السوق المحلي أو تحقيق أرباح إضافية من خلال السوق الخارجي للمؤسسة...الخ.
- دوافع داخلية: رغبة المسيرين في التوطن الأجنبي. و هذا من خلال تطوير المديرية العامة للأبعاد الدولية و تحولها إلى مؤسسة متعددة الجنسيات.

تتمثل استراتيجية المؤسسة في الاستراتيجية الدفاعية أو الاستراتيجية الهجومية حيث تختار الاستراتيجية الأولى بهدف المحافظة على حصتها في السوق و الاستفادة من مزايا التكاليف

(1) Anne Androuais et autres, Op.cit, p 92.
(2) Ibid, p 92.
(3) Ibid, p 92.

و التكنولوجيا و اقتصاديات الحجم ...الخ. و يعتبر اختيار الاستراتيجية الدولية (النجومية) بالنسبة للمؤسسة التي تمتلك مزايا ... عالية ... تستثمر جيدا ... [illegible].

2- الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة: لقد تمكنت النظرية ... من تفسير عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية و ... عناصر جديدة ... في تفسير ... و الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة ... إلا أنها ... :

أ – لا تقدم تفسيرا للاستثمارات التوسعية من طرف الشركات ... و ... المؤسسة الأم للاستراتيجية النجومية أو الدفاعية. لكن الواقع يوضح ... تصرفات الشركات ... الأم و ... الشركات المتعددة الجنسية لم تتناولها النظرية.

ب- ... المزايا الاحتكارية التي ... الشركات المتعددة الجنسية و التي لا تسمح ... لدواعي ... الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا- نظرية الحماية.

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من طرف الشركات متعددة الجنسيات ... عند تسرب الابتكارات ... مجالات ... أو التسويق أو الإدارة عموما ... المعرفة ... أو ... غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و ... ...الخ. و ... تعتبر ممكنة.[1] و ... تعظيم عوائد الشركة من ابتكاراتها و ... لمدة زمنية طويلة.

1- عرض النظرية: ... جديد لا تعترض ... الحماية الفعلية ... لأن ... الاستثمارات.[2] غير ... و ... مردودية ... لا يمكن ... المنتجات ... و تماثل ... عديدا من العالم. و ... ما ... الشركة المالكة ... الاستثمار ... و تساهم ... التاليد ... غير المرخصة. و عدم تسرب ... الصناعية ... الشركة لمعارضة ... التاليد ... معارضة (... الترخيص) ... الأسواق الدولية. و ... المعارف ...".[3]

(1) ... عبد السلام ... الاستثمارات الأجنبية و جدوى التدويل ... مرجع سابق ... 61.

(2) Elias Gannage, Op. cit, p 69

(3) ... الصرف ... مرجع سابق ... 193.

[illegible] الشركات [illegible] المحلية و الاختراعات [illegible] التميز على غيرها و [illegible] عدم [illegible] تسهيلات جديدة [illegible] الأمد القصير [illegible] كما تتمكن من [illegible] الاستخدام الدائم [illegible] و معارف كسر و [illegible] الأسواق [illegible] الدول على [illegible] التي [illegible] القيود [illegible] الواردات و المالية [illegible] التعريفة الجمركية ... [illegible] متزايد على المنتجات التي لا يمكن [illegible] غير المتكررة [illegible] الوطني [illegible] السوق [illegible] للمنتجات المتكررة [illegible] و يسمح [illegible] قامة [illegible] و بالتالي قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2 - الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية: يمكن [illegible] التي [illegible] النظرية فيما يلي:

أ - [illegible] النظرية [illegible] المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية و السياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار و التي [illegible] التأثير سلبا او ايجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.

ب - لم تتمكن [illegible] النظرية من [illegible] تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر [illegible] الاستراتيجية و عمليات الاستكشاف و التنقيب عن البترول ... [illegible] لا يمكن [illegible] دوافع [illegible] للاستثمار الأجنبي المباشر و [illegible] النظرية على [illegible].

ج - [illegible] النظرية من الاستثمار الأجنبي المباشر [illegible] نتيجة عدم تسرب الابتكارات [illegible] غير المتكرر. و [illegible] الاستثمار الأجنبي المباشر لا [illegible] فيما يتكرر [illegible] غير [illegible] الواقع لا [illegible] استثمارات [illegible] مجالات لا تعتمد [illegible] على الابتكارات [illegible] السياحة و [illegible] و التعدين ...

د - لا تعطي [illegible] النظرية تفسيرا [illegible] لعدم [illegible] المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة [illegible] الدول النامية. رغم [illegible] للاستثمار الأجنبي المباشر و [illegible] متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي [illegible] كما [illegible] النظرية.

هـ - تركز [illegible] النظرية على دوافع [illegible] دولية [illegible] و لا تعطي [illegible] تماما [illegible] للسياسات الحكومية و [illegible] المتعلقة بالدول المضيفة للاستثمارات [illegible] قد تؤدي [illegible] السياسات و [illegible] جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها [illegible] الاستثمار [illegible].(1)

(1)_ [illegible] Hood and S. Young, "The Economics of Multinational Entreprise, London Longman, 1982, P 82. [illegible]
[illegible] الاستثمار الأجنبي المباشر [illegible] الدول العربية [illegible] دكتوراه [illegible] و الدراسات العربية [illegible] 2004 [illegible] 97.

المطلب الثالث: النظريات التجميعية و التركيبية.

سميت بالنظريات التجميعية أو التركيبية لأنها تجمع و تركب العديد من العناصر ذات الصلة بالنظريات السابقة و غير المباشرة أيام الاستثمار الأجنبي المباشر و نظريات التجارة الدولية و من بين هذه النظريات نخص بالذكر النظرية الانتقائية التي جاء بها الاقتصادي Dunning.

أولا- نظرية الموقع (التوطن).

1- عرض النظرية: يتأثر قرار الاستثمار في الخارج بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بالمستثمر و منها ما يتعلق بالبلد المستقبل للاستثمار. و تسمى العوامل الخاصة بالبلد المستقبل للاستثمار بعوامل توطن الاستثمار الأجنبي و التي تمثل في مجموعها نظرية الموقع أو نظرية التوطن.

و وفقا لهذه النظرية يوجد العديد من المحددات المكانية التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في دولة دون الأخرى و في المفاضلة بين الاستثمار في الدولة و التصدير إليها. و من هذه المحددات: المناخ الاستثماري و الإجراءات الحمائية و العوامل المرتبطة بالتكاليف بالإضافة إلى العوامل التسويقية و الحوافز و الامتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.[1] و فيما يلي عرض مختصر لأهم العوامل التي تؤثر في توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ – حجم و معدل نمو سوق الدولة المضيفة: يعتبر كبر حجم سوق البلد المضيف للاستثمار كبير و معدل نموه مستقر من بين المتغيرات التي يسميها المستثمر بالمتغيرات الاقتصادية الحجم و يتجه إلى التأثير على دخل السوق خصوصا عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجه أساسا لتلبية الطلب الداخلي في سوق الدولة المضيفة."[2]

و عند قياس حجم السوق و معدل نموه يؤخذ في الاعتبار وجود أو عدم وجود اتحادات جمركية بين مجموعة من الدول التي تقع في نطاقها الاستثمار و مدى التمييز بين هذه الاتحادات الجمركية في السوق أو الصادرات. حيث يمثل حجم السوق هنا بين دول الاتحاد الجمركي أو خارجها. أما إذا كانت أو حتى عندما يتوسع الاتحاد الجمركي إلى دولة أو دول أخرى يوجد المنافسون و ربما يتأثر فيها المنافسون.

ب – العوامل المرتبطة بالتكاليف: من أبرز هذه المواد الخام و مدى توافر اليد العاملة الماهرة و تكلفة العمالة و مدى انخفاض تكاليف النقل و المواد الخام و السلع الوسيطة و التسهيلات الإنتاجية

---

(1) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ص 48-49.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 22.

الخارجية.[1]

كما يعتبر عامل التكاليف في الاقتصاد المضيف محدداً قوياً للمستثمر الأجنبي في الانتقال إليه والعكس بالعكس. كما يعتبر عامل التكاليف في البلد المضيف اتجاه الاستثمار المباشر إلى الخارج.

ج – الإجراءات الحمائية: المتمثلة أساساً في التعريفة الجمركية و مختلف القيود المفروضة على الاستيراد و التصدير كنظام الحصص للواردات المفروضة من الدول المضيفة للاستثمار و التي تعد من التصدير إليها و بالتالي تدفع بالمستثمر الأجنبي إلى اختيار الدول المضيفة كاستراتيجية للسوق.

د – السياسات الاقتصادية للدولة المضيفة: تعتبر الدول من العوامل المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى طبيعة النظام الاقتصادي والإطار التنظيمي للاقتصاد المحلي، في البلد المضيف. حيث أن البلد الذي يتميز بالاستقرار و يكون له مؤشرات جيدة في مستويات الاستثمار الأجنبي للمستثمرين يمكن أن يكون جاذباً للاستثمار في ذلك البلد. كما أن البلد الذي يتبنى السياسات الاقتصادية المشجعة للاستثمار الأجنبي و يقدم المزايا الضريبية و التسهيلات لهذا البلد المتواجد في تلك الاستثمار في ذلك البلد من أجل جذب الاستثمار.

و بصفة عامة ما يعتبر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة مهم جدا في جذب الاستثمار أو تقليصه. و يتكون هذا المناخ عموما من مدى استقرار السياسة و النظام الحكومي و القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المحلية و مدى حرية تحويل العملة الأجنبية و استقرار سعر صرف العملة المحلية و معدل التضخم و النظام الضريبي... الخ.

هـ – عوامل أخرى: كالاحتكار و التسهيلات التي يمنحها البلد المضيف للاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى الأرباح المتوقعة و الموقع الجغرافي و عدم وجود منافسين ... الخ.

و مما سبق يستنتج أن هناك عدة نظريات تفسر محددات و عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تناولتها النظريات الخارجية. غير أنه لم توجد أي من العوامل تكون أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث الاستثمار. و لقد تم تطوير النظريات و ظهرت نظرية الموقع المعدلة.

ثانيا - نظريـة الموقـع المعـدلـة.

1- عرض النظرية: قام كل من Robock و Simmonds بتقديم نظرية الموقع الجديدة حيث أنهما حددا عددا من المحددات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تم تقسيم هذه المحددات إلى أربع مجموعات هي:

---

(1) أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 32.

ب. مجموعة من المتغيرات الشرطية متمثلة في خصائص المنتج والدولة المضيفة و علاقتها بالدول الأخرى

ت. و مجموعة من المتغيرات الدافعة متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و المركز التنافسي

ث. و مجموعة من المتغيرات الحاكمة و تتمثل في الخصائص التنظيمية للدولة المضيفة و العوامل الدولية و الخصائص المميزة للدولة الأم للشركة. و الجدول التالي يبين خصائص هذه العوامل.

الجدول رقم 04

العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	الخصائص
1 – خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة و استخدامات السلعة و درجة حداثة/جدة السلعة و متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) و خصائص العملية الإنتاجية ... الخ.
2 – الخصائص المميزة للدولة المضيفة.	حجم السوق المحلي و نمط توزيع الدخل و مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعية مدى التقدم الحضاري و خصائص البيئة الاقتصادية ... الخ.
3 – العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى و الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال و تدفق الأموال و المعلومات و الأفراد و إرادات التجارة الدولية ... الخ.
العوامل الدافعة	**الخصائص**
1 – الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية و حجم الشركة.
2 – المركز التنافسي	القدرات التنافسية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات و الأخطار التجارية ... الخ.
العوامل الحاكمة	**الخصائص**
1 – الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية و نظم الإدارة و التعيين و سياسات الاستثمار و الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ.
2 – الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المناسبة و ارتفاع تكاليف الإنتاج
3 – العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم و المعاهدات و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة ...

المصدر : عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 69-70.

2- الانتقـادات الموجهـة لنظرية الموقـف و الموقـف المعـدلة: لقد تعرضت نظرية الظرية لعدة انتقادات خاصة في تصنيفها للعوامل المحددة في الاستثمار الأجنبي المباشر و جمعها في عوامل لم تقم بتحليلها و المتمثلة في السياسات الحكومية و العوامل التجارية – العلاقات الدولية للدولة المضيفة و الدولة الأم -. غير أن انتقادات الباحثين تتجه نحو كل من النظرية الأولى (نظرية الموقف) و كذا المعدل (نظرية الموقف المعدلة) فيما يلي:

أ - لا تفسر كل من الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط و كيفية المزايا الاحتكارية المعرفية لما هي الاجتماعية في جميع العناصر المزايا المعرفية لما هي الاجتماعية في جميع العناصر (لام) كما يمكن للشركة دولية النشاط في (الأم) و كذا الدولة التابعة في شتى دول العالم لاستغلال دول أخرى و بالرغم من المزايا الاحتكارية و الأصول الأجنبية المستثمرة في الدول الأخرى مزايا الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ب – تعتبر نظرية الشركة العملاقة (متعددة الجنسية المتوحشة) في السيطرة على الأسواق الدولية و التحكم فيها و هو ما يجعل الأمر يتطلب توجيهها و ضبط مصالحها. و قد تلجأ الشركة إلى استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى المستهلك المستقر على التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي تحتاجها النظرية.

ج – إن الشركات المتعددة الجنسية المتواجدة في عدة مناطق من العالم و التي تستثمر متنوعة في مواقع لا تجتمع فيها الظروف كل العوامل التجارية و الدافعة و المحكمة للاستثمار الأجنبي المباشر. و لذلك فإنها قدرة الشركات على تحقيق المزايا المرتبطة بمردود عالي متوقع أو تحقيق المزايا في مناطق جغرافية ما (دولة ما) يمكن تحقيق المزايا المتوقعة مثلا في منطقة جغرافية أخرى أو في حالة سالبة أو دولة أخرى ضمن مدة على استمرارية الروابط التجارية و/أو الأمامية لها.

[1] عصام عبد العزيز مصدر سبق ذكره، ص 24.

ثالثا- النظرية الانتقائية.

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية اختيار (الانتقاء) بين ثلاث سياسات رئيسية تتعلق بأعمال الاقتصاد في الدولة و هي الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير و الترخيص .

1- عرض النظرية: عكس النظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر فإن النظرية الانتقائية لدانينغ (Dunning) تعتمد على ثلاثة عوامل مجتمعة هي:(1)

- الميزة الاحتكارية الخاصة.
- عوامل التوطن المكانية.
- الاستغلال الذاتي للميزة الاحتكارية الخاصة.

و حسب هذه النظرية فإن توفر الميزة الاحتكارية الخاصة(2) لدى المستثمر الأجنبي هي شرط ضروري لكنه غير كاف لتحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير أو الترخيص . غير أن الاستغلال الذاتي لهذه الميزة يجعل المستثمر يمتلك ميزة على الترخيص للغير و بالتالي يقلل من المخاطر التي يتعرض لها في الأسواق الخارجية هما: الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير. و مع التوفر لأن يكون الاختيار بين الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المكانية في الدولة الأصلية للمستثمر و حماية الدول المضيفة في هذا الإطار. أما إذا كانت عوامل التوطن المكانية المضيفة في البلد الأصلي للمستثمر – والعكس – عوامل التوطن فإن الاختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن التمييز بين عوامل التوطن المقصودة في هذه النظرية "في عوامل جذب و عوامل طرد. فعوامل الطرد هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا غير جاذبة. فمثلا القيود على التوسع و زيادة الضرائب ما هي إلا عوامل طرد في الدولة الأم . أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق غير الدولة الأم على سبيل المثال السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر".(3)

و أهم ما يميز هذه النظرية أنها حددت الشروط الثلاثة التي تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل من توافر المزايا الاحتكارية و مزايا الاستخدام الداخلي و المزايا المكانية في حالة الدولة المضيفة. أما في حالة الإنتاج تتجه الشركة إلى الاستثمار في الخارج. أما في حالة عدم وجود مزايا تنافسية عند الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و كذلك عدم توافر مزايا الموقع أو توافر هذه المزايا بدرجة غير كافية فإن الشركة تفضل في هذه الحالة اللجوء إلى إبرام العقود و الاتفاقيات مع الشركة

(1) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

(2) للتعرف على هذه الميزة يمكن الرجوع إلى نظرية عدم كمال السوق في بداية هذا المبحث.

(3) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002، ص 65.

التي تمتلك المزايا الاحتكارية و التي يريد الاستفادة من هذه المزايا.[1] و وفقا لهذه النظرية فإن العوامل التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدده هي العوامل الاقتصادية التي اعتمدت عليها هذه النظرية في تفسيرها لاستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية و تركيزها على انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية و تركيزها. و لتجاوز هذا القصور في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية اتجاه الدول المتقدمة و في تفسير ما يعرف بدورة الاستثمار و التنمية " التي تتناول على مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمر بها أي دولة من خلال مستوى التنمية و متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي – المؤشر على مستوى التنمية – من الدخل (معرفا على أنه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي – المؤشر على مستوى التنمية – من الدخل) التي تكون فيها الدولة." [2] و ميز دانينغ بين أربعة مراحل للنمو هي :

أ- المرحلة الأولى : تتمثل في المرحلة التي تكون فيها الدول " متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها أقل من 400 دولار أمريكي." [3] و هي حالة أغلب الدول النامية. و تتميز هذه المرحلة بانعدام الدول لميزات التوطن المتاحة نظرا لعدم توفرها على عوامل الجذب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و عدم امتلاك شركاتها المحلية للميزات الاحتكارية الخاصة التي تمكنها من الاستثمار في الخارج.

من هنا نلاحظ أن الدول النامية غير قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (الوارد) و لا تتمكن شركاتها من الاستثمار في الخارج (الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر). و هذا يفسر النظرية الانتقائية انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين بالنسبة لكل دولة تكون في هذه المرحلة من نموها الاقتصادي و تكتفي الشركات الدولية للدول الأخرى بالتصدير إلى الدول النامية و إبرام عقود التراخيص مع الشركات المحلية لهذه الأخيرة .

ب- المرحلة الثانية: يصل فيها متوسط دولة إلى هذه المرحلة عندما يكون " متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 400 و 1500 دولار أمريكي." [4] و تفترض النظرية الانتقائية أن توفر عوامل (الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر قد تحسن في هذا المستوى من حيث ميزات الشركات الأجنبية على استبدال سياسات التصدير و التراخيص بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني بداية تدفق هذا الأخير إلى الدول التي تبلغ المرحلة الثانية في نموها الاقتصادي لهذا من استمرار

---

(1) خير الدين حسن الخبير: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 20، ديسمبر 1994، ص 57، نقلا عن:

فاروق محمود، دور الاستثمارات المباشرة الأوروبية و الامريكية و مجالاتها في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص 20.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 31.

(3) فويدر أحمد، مرجع سابق، ص 87.

(4) المرجع السابق، ص 87.

و تبين التركيبة المحلية الخاصة و عدم امتلاكها للمزايا الاحتكارية كما هو الحال في المرحلة الأولى التي تتميز بانعدام الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المعنية بهذه المرحلة.

ج- المرحلة الثالثة: و هي المرحلة التي يكون فيها " نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ما بين 2000 و 4750 دولار أمريكي."[1] حيث يتواصل تحسن عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالموازاة مع بداية امتلاك التركيبة المحلية للدولة التي تكون في هذه المرحلة بعض المزايا الاحتكارية و التي تمكنها من منافسة المستثمرين الأجانب في الدول ذات إمكانية استثمارية أقل و في الدول التي تتوافر فيها عوامل توطن الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تمر الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي إلى ستعرف تدفقا مزدوجا في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تستقبل هذا الأخير و تكون في الوقت نفسه مصدرا لهذا النوع من الاستثمار في الخارج. إذ تتجه استثماراتها الأجنبية الواردة إلى الدول ذات المستويات الأقل من التي تمتلكها الخارجية إلى الدول التي تتوافر فيها عوامل توطن (جذب) منافسة و كذلك تصدر استثمارات إلى الخارج في الدول المتقدمة التي لا تتوافر فيها عوامل توطن الاستثمار محليا و إنما توجد هذه العوامل في دول أجنبية.

د- المرحلة الرابعة: و هي مرحلة متطورة تسمح للمستثمرين المحليين من امتلاك مزايا احتكارية قوية تدفعهم إلى الاستثمار سواء في الخارج خاصة عندما يتزامن توافر هذه المزايا مع عدم ملاءمة عوامل التوطن المحلية لاستغلالها (المزايا). و بالتالي يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج و يصبح الصافي إلى الخارج مما يجعل البلد المعني مستثمرا صافيا في الخارج عكس ما كان عليه في المراحل السابقة.

و من هذا التحليل المرحلي يحصل دانينغ على تحليل ديناميكي يسمح بدراسة أثر التغير في طبيعة المزايا الاحتكارية و عوامل التوطن على نمو و اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر كما يقدم تفسيرا لتأثير التيار الاقتصادي الحديث أن الاستثمار من خلال وجود الاختلافات الرئيسية و المتمثلة في عدم قدرتها على تفسير تدفق الاستثمار من الاتجاهين من دولة نامية.[2]

(1) المرجع السابق، ص 88.

(2) عصام عبد العزيز مصطفى، مرجع سابق، ص 32.

2- الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية: رغم تميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بكونها تجمع عددا من العوامل المحددة لقيام المؤسسات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، و كذا النظرية بقدر من الواقعية في تفسير هذه الظاهرة في المعرفة الاقتصادية. فهي لا تخلو من الانتقادات التي تخص العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما أنها أغفلت بعض الجوانب التي نوجزها فيما يلي:

أ - لم تعط هذه النظرية تفسيرا لعلاقة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في دولة ما و توفر أو انعدام عوامل توطين (جذب و دفع) الاستثمار الأجنبي المباشر. فليس من اليسير التسليم بالعلاقة الطردية التي تفترضها هذه النظرية بين العنصرين المذكورين. إذ يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مرتفعا بسبب توفر ثروات كبيرة مع قلة عدد السكان أو ارتفاع كبير في الأسعار دون أن يصاحب ذلك توفر عوامل توطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب - إن الاعتماد على مستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في تحديد مراحل النمو الاقتصادي في دولة ما و تحديد عوامل توطين (عوامل الجذب) الاستثمار الأجنبي المباشر فيه كثير من الغموض فقد يتحدد بتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي لسبب ليس هو المحدد الوحيد للنمو الاقتصادي للدول. كما أن تحديد مراحل النمو بالقيم الحالية لا يتصل في الأمد الطويل بتغير القيمة الحقيقية للنقود عبر الزمان و المكان.

ج - حسب هذه النظرية فكلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. و هو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول المتقدمة مما يعرض صحة النظرية و حجيتها للتساؤل.

د – أغفلت هذه النظرية الظروف السياسية و الأمنية للبلد المضيف للاستثمار. فقد يكون نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي مواتيا لمستوى معين في المرحلة الثالثة من مراحل النمو التي تحددها النظرية الانتقائية إلا أن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية و عدم استقرار الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني و الحروب و غيرها من الأحداث تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. و هو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق مراحل النمو التي تحددها.

هـ – من بين الجوانب التي تغفلها هذه النظرية الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة و رغبتها في السيطرة و التحكم في السوق العالمية و كذا التزايد في الأهمية المتعالية لحماية البيئة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة و النامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة و حماية الطبيعة.

المبحث الثاني: آثار و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعمل البلدان النامية و المتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستفيدة بذلك من مزايا عديدة. غير أن لهذه المزايا قد تصاحبها عيوب و آثار غير مرغوبة و لا سيما في الأجل الطويل. مما جعل البلدان تأخذ بعين الاعتبار الحصيلة النهائية لهذه الاستثمارات بالنسبة للبلد المضيف لها.

كما أن لكل استثمار مخاطر و تزداد هذه المخاطر عندما يتعلق الأمر بالمستثمر في البلدان الأجنبية بسبب بعد المسافة و اختلاف الظروف و الجغرافيا و المدة الزمنية التي يستغرقها. و احتمالية وقوع أحداث غير مرغوبة مما يزيد من احتمالية وقوع الخطر على المستثمر الأجنبي و المستقبل له.

و في بداية هذا المبحث سنتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف له من دول نامية التي تعتمد على البلد المصدر للاستثمار أو على المستثمر الأجنبي ذاته. و هذه الآثار – على البلد المضيف - و تتفاوت و تختلف الرأي في هذه الآثار من جهة إلى أخرى من خلال دراسة هذه الآثار الايجابية على الاستثمار على المستثمر و البلد المصدر له. ثم نتطرق إلى مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة المستثمر الأجنبي باعتبارها من أهم المخاطر التي تعترض حركة هذا الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف.

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع جدل قوي بين المؤيدين و المعارضين له. و هذا من خلال ترجيح الآثار الايجابية على الآثار السلبية أو العكس في الأجل القصير و المتوسط و الطويل.

و سنحاول تقييم هذه الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بتناول أهم الآثار الاقتصادية و التي تتعلق بكيفية تعظيم المكاسب و التقليل من الخسائر التي قد تنجم عن الاستثمار و الاستفادة من الآثار الايجابية و تحجيم الآثار السلبية غير المرغوبة.

أولا- الأثـار على الاستثمار الداخلي.

و يقصد بالاستثمار الداخلي ذلك الاستثمار – الحقيقي و المالي – التي تنجز داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني سواء كان من طرف المقيمين و غير المقيمين (الأجانب) و يمكن تقسيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الداخلي إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: الأثر الكمي و الأثر النسبي أو الأهمية النسبية و الأثر النوعي.

1 – الأثـر الكـمي.

و يقصد به تطور حجم الاستثمار الإجمالي في اقتصاد البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه كلما زاد تدفق هذا الأخير أدى ذلك إلى الزيادة أو الاستقرار في الحجم الإجمالي للاستثمارات الداخلية المحلية و الأجنبية.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في حجم الاستثمار الداخلي عندما يكون (الاستثمار الأجنبي المباشر) منشئا لطاقة إنتاجية جديدة و/أو مضيفا أصولا إنتاجية جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة من قبل. أي أنه لا يتطلب استخدام الموارد المالية المحلية في تمويل هذا الاستثمار. أي أن استخدام الموارد من قبل المستثمرين الأجانب يعتبر إضافة للموارد من قبل المقيمين المحليين، و منه تتجه الزيادة في حجم الاستثمار الداخلية.

تحدث هذه الإضافة عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارا جديدا و/أو بإقامة مشروعات جديدة من قبل المقيمين في حالة ما يسمى في الأدب الاقتصادي بالآثار التكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحالة عندما يكون الاستثمار المحلي. و عادة ما تكون هناك حاجة إلى إقامة روابط خلفية و/أو أمامية داخلية و ليس خارج البلد المضيف له. و هنا يزداد حجم الاستثمار الداخلي من جانبين:

الأول و يتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ذاته

و الثاني يتمثل في الجزء المتعلق بالاستثمارات الخادمة و/أو المكملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و هنا من خلال الروابط الخلفية و الأمامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة و يمكن أن يزداد حجم الاستثمار الداخلي من خلال تقليل المخاطر غير التجارية و تحفيز المنافسة المحلية على تحسين منتجاتها و خدماتها حتى تتمكن من مواجهة منافسة الأجانب. الأمر الذي يؤدي بالمنافسة المذكورة إلى إنجاز استثمارا جديدا.

ƉǚƇƉ ƖƦ Ɖƿǚǔ ǙǾǚƉ الاستǚǸمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر ǻǶتريا لمǶƉǚǿǔ و ƉƉǚǼǔǘǿ Ǽǚǟلتاجية قائمة مǚǡ ǦǿǽǞ ƅǚǚǗ ǿƉǚǕǚǿ يتƐƚǿ الƉجم الƉǚǟǶǚƏ للƟستثمارƏ الوǐǚǡية و ǿƉǚǚǗ مستارا ƉƉǚǗ ƝǚƉ ƉǚǗدود ƐƏǚǔǚǿ قǚǕيم ƉǚǞǚƅ ƉǚǚǘƉ و ǉǚƟǚǸǶǚƉǚƏ ƉƉǚƝ ǻǚǟƉƉ الاستǚǸمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر ƉƉǚǕƉ ƉǚǚƝǚƉǚǿ علǚƉ الاستǚǸمار الوǐǚǟǼ. و ƉǚƝƉƉƉ الوǚǞǚƏ ƉǚǚǟǞ ƉǚǚƉ ǚǚƉ الƉǚǟƉǚƉ ƉǚƉ ƉǚƉ التƉ ƉǚƉ ƉǚƉ ǚǚƉ الدوƉ المƉيƉƉƉ للƟستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر ƉǚǚƉ و ƉǚƉ ƉǚǚǟƉƉ ƉǚǚƉǚƉ الديوƉ ƉƉƉƉ ƉǚǚǕǚǕ ƉǚƉ استثمارƏ ǚǡǚƝ ƉǚƉ. ƉǚǚƉ تتƐيƉ ملكية ƉǚǞǚƅ ƉƉƉǚǟǚ ملكية عمومية ƉǚƉǚǚƉǚǚ ƉǚƉ ملكية ǚǚǚ الاستثمار ƉجƉ الƉǚǚǚƉ الوǐǚǡية. ƉǚǚƉ ƉجƉ الاستثمار ǚǚǚ المǚǡǚǟر ƉǚƉ الƉǚǚǚǚ الǚǚǚ الƉǚǚǚǚ الƉǚǚǚǚ ƉǚƉ ƉƉǚǟƉ ƉǚǚƉ ƉǚǚƉ ƉƉǚǚƉ ƉǚǚƉǚƉ ƉǚƉ ƉǚǚƉ.

مما سƉǚ ƉǚƉǚǚ ƉǚƉ ƉǚǚƉ:

- عندما يتدƉǚ الاستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر ǻǶتريا لƉǚǚǚ ǚǚǚǚ قائمة ƉǚƉ ƉǚƉ.
- عندما يتم تمويƉ جزƉ ƉǚƉ ƉǚƉ الاستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر ƉǚƉ مصادر مالية داƉǚǚية (الاقتراƉǚ ƉǚƉ السوƉ المƉǚǚ ƉǚƉ الدولة المƉيƉƉة).
- عندما يƉǚǚ ƉǚƉ المستثمريƉ المƉǚǚǚيƉ ƉǚƉ السوƉ ƉǚǚƉ عدم قدرتƉǚ علǚƉ مواجƉǚة منافسة ƉǚǚǚƉǚƉ الƉǚǚǚ.

ƉǚƉ الƉǚƉ التكاملƉ ƉǚǚƉ:

- عندما يدƉǚ الاستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر مƉǚǚئا لƉǚǚƉريƉǚ استثمارية جديدا ƉǚƉ موسعا لƉǚǚƉريƉǚ قائمة ƉǚǚƉ ƉǚƉ.
- عندما يمول الاستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر كليا ƉǚƉ مصادر مالية ƉǚƉرجية (الƉǚوال الƉǚتية للمستثمر الƉǚǚǚ).
- عندما يساعد المستثمريƉ المƉǚǚǚيƉ علǚƉ الزيادا ƉǚƉ استثماراتƉǚ ƉǚƉ ƉǚƉ العƉǚƉǚ التƉǚǚǚكية ƉǚƉ ƉǚǚƉ الƉǚǚ.

و تƉǚير الدراسات التƉǚǚيلية لتƉǚير الاستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر علǚƉ الاستثمار المƉǚǚ ƉǚƉ ما يلƉ:

* دراسة جماƉ مƉمود عƉǚية عƉǚيد المتعلقة بالاقتصاد المصري: ƉǚƉ الفترا 1987-2000ƉǚƉ ƉǚƉ التƉǚير ايجابيا علǚƉ الاستثمار المƉǚǚ ƉǚƉ و ƉǚƉ قيمة معامƉ الاستثمار المƉǚǚ والƉǚǚ 3,2ƉǚƉ و الƉǚƉ يƉǚير ƉǚدوراƉǚ ƉǚƉ زيادا الاستثمار الǚǝǵǟǻǼ المǚǡǚǟر ƉǚƉ تلƉ الفترا ƉǚƉ مƉǚجعا لمزيد ƉǚƉ الاستثمار المƉǚǚ. و يمكƉ تƉǚرير ƉǚƉ ƉǚƉ ادرا الƉǚƉǚƉ المƉǚية ƉǚƉ مصر علǚƉ التكيƉ مƉ التكنولوجيا الƉǚديثة

المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى هذه الأنشطة خلال تلك الفترة.[1]

* دراسة إيمان عطية ناصف حيث أجريت الدراسة على الاقتصاد المصري و توصلت إلى:[2]

- خلال الفترة 1980-1990 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مزاحما للاستثمار المحلي نظرا لكون معظم المشروعات الأجنبية في مصر خلال تلك الفترة كانت مشتركة.

- خلال الفترة 1990-2000 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مشجعا للاستثمار المحلي حيث أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمعدل 1,73%.

* دراسة Agosin and Mayer حيث قاما بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996. و قد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية و له أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية و له أثر محايد في إفريقيا.[3]

2 - الأثر النسبي (الأزامية النسبية).

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 05 يتضح لنا أن الحجم الأكبر من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو البلدان المتقدمة و تتحصل البلدان النامية على حجم بسيط من تلك التدفقات.

فخلال الفترة 1990-2005 كانت أكثر من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة خاصة السنوات (94-96-97-2004-2005) التي تحصلت فيها هذه الأخيرة على 56% و 57% و 57% و 56% و 59% على الترتيب من إجمالي التدفقات العالمية لهذا الاستثمار. و بالمقابل يعتبر نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعد نسبته 40% في سنة 1990 إلى 2005 باستثناء السنوات المذكورة سابقا حيث كانت هذه النسبة تقدر بـ 41% و 44%.

(1) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 189.

(2) إيمان عطية ناصف، تقييم أثر الحوافز الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية، مؤتمر الاستثمار و التنمية و تحديات القرن 21، المجلد الأول، الإسكندرية، سبتمبر 2003، ص ص 235-240. نقلا عن: قويدر محمد، مرجع سابق، ص ص 51-52.

(3) قويدر محمد، مرجع سابق، ص 50.

الجدول رقم 05

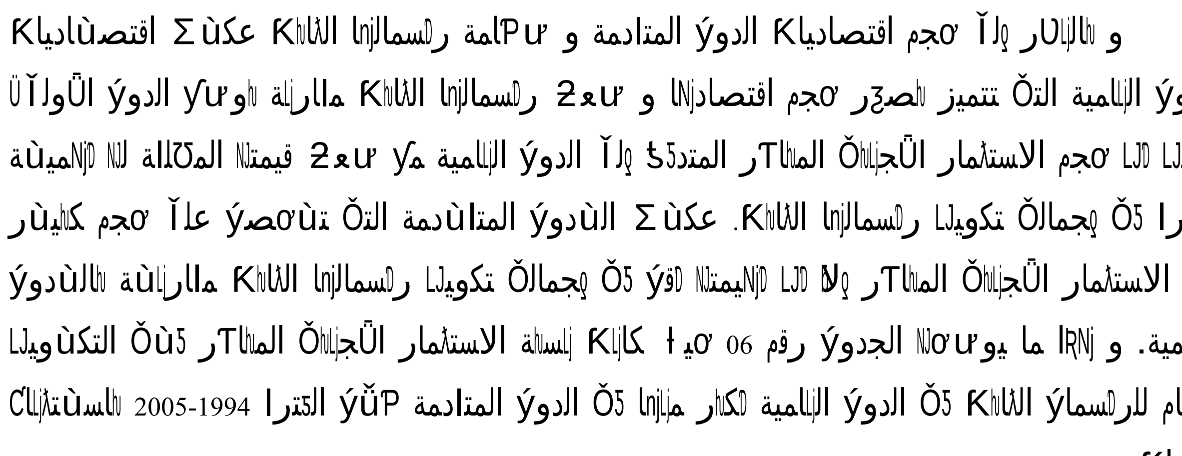
التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2005.

السنوات	الدول المتقدمة		الدول النامية		الإجمالي	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
1990	169.777	% 83	34.035	% 17	203.812	%100
1991	114.792	% 72	44.144	% 28	158.936	%100
1992	120.295	% 68	55.547	% 32	175.841	%100
1993	133.850	% 61	85.570	% 39	219.420	%100
1994	145.135	% 57	110.853	% 43	255.988	%100
1995	203.462	% 61	127.606	% 39	331.068	%100
1996	219.908	% 57	166.232	% 43	386.140	%100
1997	269.654	% 56	212.257	% 44	481.911	%100
1998	472.545	% 68	218.360	% 32	690.905	%100
1999	828.352	% 76	258.398	% 24	1.086.750	%100
2000	1.107.987	% 80	279.967	% 20	1.387.954	%100
2001	571.483	% 70	246.092	% 30	817.575	%100
2002	547.778	% 76	168.350	% 24	716.128	%100
2003	358.539	% 64	199.330	% 36	557.869	%100
2004	396.145	% 56	314.610	% 44	710.755	%100
2005	542.312	%59	373965	%41	916.277	%100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

المبالغ: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقارير الاستثمار العالمي، أعداد متتالية للسنوات من 1996 إلى 2006، من الموقع الالكتروني: http://www.unctad.org/fdistatistics.

النسب المئوية: محسوبة من طرف الباحث بالاعتماد على مبالغ الجدول.



و بالنظر إلى حجم اقتصاديات الدول المتقدمة و أسواقها الاستثمارية الكبيرة عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادياتها و ضيق أسواقها الاستثمارية مقارنة بالدول الأولى، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية يبقى ضعيفا مقارنة بالمتدفق إلى الدول المتقدمة. عكس الدول المتقدمة التي تستحوذ على حجم كبير من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات العالمية مقارنة بالدول النامية. و هذا ما يوضحه الجدول رقم 06 أين نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول النامية كانت أقل من الدول المتقدمة طيلة الفترة 1994-2005 باستثناء السنوات 1999-2000-2002.

الجدول رقم 06.

نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت

خلال الفترة 1994-2005.   **الوحدة: %.**

الدول	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المتقدمة	03,5	04,4	04,8	06,0	09,9	16,2	21,3	11,5	10,9	06,4	06,3	08,0
النامية	08,3	07,7	09,1	11,4	12,3	14,7	14,9	13,1	09,5	09,3	10,7	12,8

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 05.

بين سنة 1994 تحصلت الدول المتقدمة على 57% من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بينما حصة مجموعة (الدول النامية) 43% فقط. غير أن نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت بين الدول النامية كانت 8.3% بينما بين الدول المتقدمة كانت 3.50% .

و نفس الحالة تقريبا بين سنتي 2004 و 2005، أي حصة الدول المتقدمة من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 56% و 59% و حصة الدول النامية 44% و 41% على الترتيب، غير أن نسبة هذه التدفقات إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت بين الدول النامية كانت 10,7% و 12,8% مقارنة بين الدول المتقدمة بين 6,3% و 8% في نفس الفترة على التوالي.

و يمكن تفسير هذه المفارقة بين عدم الانحياز في التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العالم. فقد يعتبر الحجم (س) من هذا الاستثمار مهم جدا للدولة (أ) و قليل الأهمية أو غير مهم من الدولة (ب) لكبر أو صغر حجم اقتصاد هذه الأخيرة مقارنة بالدولة (أ) مثلا – حجم الاقتصاد – مقاسا بإجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت لاقتصاد كل منهما.

و بناءا على المعطيات الإحصائية المتوفرة من الجدول نستطيع استنتاج أن الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية يعتبر مهم رغم صغر حجمه مقارنة بالمتدفق إلى الدول المتقدمة.

3 – **الأثـر النـوعـي:** بالرغم من أهمية التراكم الرأسمالي -الأصول الإنتاجية- للنمو الاقتصادي إلا أنه غير كاف لوحده. لأن النمو المستمر يستدعي توفر الموارد البشرية المؤهلة و المعرفة التكنولوجية المتقدمة علاوة على التراكم المستمر للأصول الثابتة. و من هذه الأصول يتوقع أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآثار الإيجابية في الاقتصاد المضيف له من خلال زيادة حجم الاستثمارات و مساهمته في تحسين الموارد البشرية والمهارات و التكنولوجية.

و يمكن حصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و ذلك كالتالي:[1]

أ- قد يؤدي الاستثمار المحلي من خلال دفعه الى استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات المغذية و التي يعتمد عليها الاستثمار (على الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي في البنية التحتية الأساسية و العمالة الأجنبية.

ب – يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية التي تمد الشركات المحلية و يجعلها متطورة المصانع المحلية و المدخلات الوسيطة.

ج – يزيد من صادرات البلد المضيف و ذلك من خلال آثاره على المدخرات المحلية و الاستثمار المحلي.

د – قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر ماديا كمعدات و آلات تكنولوجية و تجهيزات تكنولوجية و التي لا يمكن صناعتها محليا و هذا ضروري لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي المضيف.

رغم هذه الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، فهناك من يتجاهل بعض الآثار السلبية على العنصر – الاستثمار المحلي-. حيث تكون المنافسة المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي على استخدام الموارد المحلية النادرة أو على أسواق المنتجات...الخ، حيث يؤدي ذلك الى تقليص الاستثمار المحلي و ربما زوال بعض المستثمرين المحليين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.

ثانيا– الآثار على النمو الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون في طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. فهناك من يعتبر مستوى النمو الاقتصادي هو العنصر المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى الاقتصاد الذي ينمو بسرعة مرتفعة يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الذي ينمو ببطء أو لا يجذب الا القليل من الاستثمار.

كما أن التدفق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدي الى نمو اقتصادي و العكس صحيح أي أن التدفق الضئيل للاستثمار يؤدي الى نمو اقتصادي ضعيف. و قد تطرق الاقتصاديون قديما و حديثا الى كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للبلد المضيف و لا يتسع المقام لعرض جميع[*] منها.

---

(1) مرجع سابق، ص 256.

(*) للتفصيل في هذه النماذج أنظر: جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 116-152.

و يبين الجدول الآتي العلاقة بين العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. و يبين الجدول أدناه أن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج غير متماثلة[1] (أنظر الملحق رقم 2)، و يمكن تقسيم هذه الدراسات بحسب النتائج و التي تتباين من حيث الطبيعة المنهجية.

توصلت دراسة Firebaugh عام 1992، إلى أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يترتب عليها زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 0,08%، على عكس ذلك فإن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% يترتب عليها زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0,23%.[2]

كذلك أكدت دراسة Richardson عام 1997، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له و دوره في زيادة الصادرات لهذه الدول.[3]

كما توصل جمال محمود عطية عبيد في دراسته للآثار الإيجابية إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1987-2000، و بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 0,83.[4]

و قد توصلت نتائج دراسة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 1998، على مجموعة من الدول النامية: الصين، و ماليزيا، و سنغافورة، و تايلاند، و المكسيك، و الأرجنتين إلى أن نتائج الدراسة تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استخدام رأس المال المادي و التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له. فقد يترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.[5]

و تشير دراسة بوقلية إلى الدور المميز للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات المضيفة ... و من خلال تأثيرها على الاقتصاديات على الرسملة الأجنبية في تكوين استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة (حسب فرضية التقارب) باستدراك البلدان الغنية بسرعة.[6]

---

(1) مجدي الشوربجي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، مجلة التسيير و المؤسسة، العدد 30، أكتوبر 2006، المعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية، بومرداس، الجزائر، ص 136.

(2) Firebaugh, G, Growth effect of foreign and domistic investment, American journal of sociology, Vol 98, N°1, The university of Chicago, July. Pp 106-110. نقلا عن: جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 44.

(3) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 37.

(4) المرجع السابق، ص 194.

(5) OCDE, Recent Trends in foreign direct investment, Survey of OCDE work on international investment, 1998, Pp. 17-20 . نقلا عن: قويدر محمد، مرجع سابق، ص 46

(6) Hassane Rafik Bouklia et Najet Zatla, Investissements directs etrangers, croissance et convergence: une approche empirique, dans les cahiers du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999, p 209.

ثالثا- الآثار على ميزان المدفوعات.

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف إلى نوعين هما:

- آثار ايجابية عندما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.
- آثار سلبية عندما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عجز في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه.

و نتناول فيما يلي كيفية حدوث هذه الآثار مع الأخذ بعين الاعتبار مكونات ميزان المدفوعات.

1 – الآثار على الميزان التجاري: هناك علاقة تكاد تكون ميكانيكية بين الاستيراد و الاستثمار – كما هو الحال في الدول النامية – فزيادة الاستثمار تتطلب عادة زيادة في الواردات من السلع الاستثمارية و المواد الأولية الضرورية... وتتمثل زيادة الواردات في الواردات من السلع الاستثمارية النهائية و الواردات الضرورية لسير ما. أو الاستهلاكات الوسيطة التي تتطلبها السلع الاستثمارية.[1]

يبرز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان من خلال الصادرات و الواردات من السلع. فإذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته فإن الاستثمار يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري للبلد المضيف أو يخفض من عجزه. و العكس صحيح إذا كانت قيمة وارداته أكبر من قيمة صادراته. و هناك استراتيجيتان للاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.
- استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لإحلال الواردات من السلع المستوردة.

و كلتا الاستراتيجيتين تؤثران ايجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تؤدي الاستراتيجية الأولى إلى زيادة الصادرات و بالتالي زيادة المداخيل من العملات الأجنبية. و الاستراتيجية الثانية تؤدي إلى تخفيض الواردات و منه تقليل المدفوعات من العملات الأجنبية. غير أن هناك بعض الاستثمارات السائدة في الدول النامية في المجال الاقتصادي على صعيد التصريف لها آثار معاكسة لما سبق ذكره و هما:

أ – أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج – المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة...- المستوردة يؤثر سلبيا على الميزان التجاري سواء كانت هذه المنتجات موجهة للتصدير أو لإحلال الواردات. لذلك فإن أهمية الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار.

(1) Patrick Guillaumont, L'absorption du capital, édition Cujas, Paris, Sans année d'édition, p 88.

لما ... المستلزمات المذكورة ... لعملية المصدر ... الإيجابي للاستثمار على الميزان التجاري كما ... عدم التحويل لأسعار التحويل ... الشركة الأم و ... فروعها ... كما ...

و ... التي ... الاستثمار ... المباشر ... واردات مستلزمات السلع المنتجة محليا ... الاستثمارات المنتجة للسيارات الهندية ... المستوردة ... زيادة ... استيراد ... المستوردة ... (1).

ج – التلاعب في أسعار التحويل: و ... الصعاب ... أسعار التحويل ... و ... الشركة ... (التصدير و الاستيراد) ... الشركة الأم و فروعها في الخارج ... الفروع في الخارج مع ... .

و ... عديدا (2) تلجأ الشركة الأم إلى ... أسعار صادرات إلى فروعها و ... أسعار واردات منها. و ... المدفوعات الخارجية للدول ... و ... من ... في الموازين التجارية للدول التي تتواجد فيها الفروع ... عجزا ... .

في ... المجال و ... لترستا و سرانتي ... الدراسات الميدانية ... عدا ... مثلة منها: ... الشركات العالمية الأمريكية ... و ... في مجال الصناعات الالكترونية ... الموزعين ... التابعين ... بنسبة 10% زيادة على سعر التحويل ... لفروعها العاملة في الخارج (3).

و وجدت دراسات متعددة ... واسعة من الصناعات الارتباط الموجب المرتفع ... الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة و ... صادرات ... المضيفة. و قد وجدت الدراسات عموما ... الشركات الأجنبية تميل إلى تصدير حصة ... من ... إنتاجها ممثلة ... من ... الشركات المحلية و ... النزعة لدى الشركات ... كبيرا. و ... الدليل التجريبي على ... و أمريكا اللاتينية. و ... الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات ... و عموما ... تكاملية قوية ... الاستثمار الأجنبي المباشر و صادرات ... المضيفة. ... المتبادلة ... الاستثمار الأجنبي المباشر و استيرادات ... التجريبية ... الداخلة تميل إلى ... استيرادات ... (4).

(1) Patrick Guillaumont, Op.cit, p 100.

(2) ... التحويل: ... الأسعار ... الشركة ... إلى ... و ... و تجاوز القيود التجارية مثل الرسوم الجمركية و إعاقة الشركات ... السوق.

(3) V.Terpsta and R.Sarathy, International marketing, 7th ed, Fort worth: The Dryden press, 1997, P.747. ... عبد السلام ... إدارة الأعمال الدولية: دراسات و ... ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 237.

(4) ... عبد الرزاق مرجع سابق، ص ص 83-84.

كما يشير Chen و Wang في دراستهم عام 1995 على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، إلى أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 0,3% عام 1984 إلى 5% عام 1988 و 12% عام 1990 ثم ارتفعت إلى 17% عام 1991 و 20% عام 1992 و وصلت نسبة 30% من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات التي تعتمد عليها الصين في جذب هذه الاستثمارات مثل استراتيجية التصنيع من أجل التصدير.[1]

و استفاد الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات. فقد كان كل واحد مليون دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرها 490 مليون جنيه خلال الفترة 1978-2000.[2]

أما فيما يخص الواردات فقد توصلت الدراسة إلى عدم معنوية التقدير خلال الفترة 1978-1986 بينما بين الفترة 1987-2000 التي تبين وجود علاقة سالبة بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الواردات، حيث كانت العلاقة معنوية إحصائيا مما يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال تلك الفترة ساهمت في تخفيض الواردات.[3]

و الجدير بالذكر أنه خلال الفترة (1987-2000) شهدت مصر تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و بالتالي تمكنت من الاستفادة منه في تخفيض واردات البلد في هذه الفترة.

2 – الآثـار على ميـزان حركة رأس المال: يترتب على قيام الاستثمار الأجنبي المباشر حدوث أثر إيجابي على ميزان حركة رأس المال نتيجة التدفقات الأجنبية الضرورية لإنجاز الاستثمار. و يمكن أن تفرق بين عدة حالات في العمليات التالية:

- طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل).
- العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو شراء المشروع الاستثماري.

أ – طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر: و يقصد بها مصدر التمويل المستخدم من طرف المستثمر الأجنبي، حيث يكون الأثر السابق صحيحا عندما يستخدم المستثمر الأجنبي موارده الذاتية و بالعملة الأجنبية الصعبة. أما إذا لجأ إلى تمويل مشروعه الاستثماري عن طريق الاقتراض من سوق البلد المضيف فإنه من المعلوم أنه لا يتبع تدفق للعملة الأجنبية إلى الداخل و لا يترتب عنه أثر على ميزان حركة رأس المال. و هي الحالة التي شهدتها دولة نامية في مجال الولايات الأمريكية حيث أن " 85% من احتياجات الشركات الأمريكية التمويلية اللازمة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات العاملة

(1) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 34.
(2) المرجع السابق، ص 166.
(3) المرجع السابق، ص 170.

في الخارج من المصادر التمويلية المحلية في الدول المضيفة".[1]

و في دراسة أخرى أشارت إلى أن كل دولار من الشركات الولايات المتحدة الأمريكية المصدر للاستثمار يقابله دولاران يتم تجميعهما من الدول النامية المضيفة للاستثمارات. فالشركات لم تقدم من رأس مال إلا مصادر تمويل في الدول النامية المضيفة، أما الباقي من الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها فيأتي من العمليات الجارية لتلك الشركات "نحو 25%".[2] كما أن الأموال الآتية تتجاوز 20% كمتوسط لعمليات الشركات الأمريكية – أي عدم تحويل أرباح إلى المركز الرئيسي – في الخارج.[3]

مما سبق يتضح " أن الجزء الرئيسي من الاستثمار المحلي يموّل فعليا بواسطة المدخرات المحلية. إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بالدرجة الهامة التي يبدو عليها. (لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد الأموال التي اقترضها من السوق المحلية) و حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد يفوق إصدار الأرباح المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب".[4]

و إذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كليا أو جزئيا بالأرباح الخارجية فإنه يحسن ميزان المدفوعات في البداية لكن سيعكس ذلك الأثر عند سداد فوائد و يكون الأثر الصافي في النهاية سالبا.

ب – العملة المستخدمة في سداد تكاليف الإنجاز أو الحيازة: إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل شراء أصول جديدة فمن المعلوم أن تكاليف إنجازها ستسدد كليا أو جزئيا بالعملة المحلية و/أو بالعملة الأجنبية.

فإذا كانت تكاليف العملة المحلية ستؤدي إلى تأثير (سالب أو إيجابي) على ميزان المدفوعات. و إذا كانت التكاليف بالعملة الأجنبية – نتيجة استيراد معدات و تجهيزات الاستثمار و أجور الأجانب ...إلخ – جزئيا أو كليا بالعملات الأجنبية فيكون التأثير سالبا على الميزان التجاري الأمر الذي يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات في الوقت الذي يعتمد على الرأسمال في تمويل الاستثمار كما هو مشار إليه.

(1) José Villamil, " Introduction" in José Villamil(ed) "Transnational capitalism and national development " Sussex: Harvester press, 1979,P.13 نقلا عن: عبد السلام أبو قحف، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1988، ص 65.

(2) Benachenhou Abdelatif et autres, Du Budget au Marché, Op.cit, p 61.

(3) Hufbaur, G. and Adler, F. "Overseas Manufacture investmenet and the balance of payments" U.S. Treasury department, Washington, D.C. 1968, P.16 نقلا عن عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 71.

(4) هاري ج. برودمان و فرانسيس ج. رزيق، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد2، جوان 2001، ص 8.

لما ȁǤ ȿدǺ ǗƟ الاستثمار ǑƾǠǦƮ ǃƾǟالمƫر مقتريا لمƫاريǖǶ استثمارية قائمة مƜǗ عمليات ƲǏǘǣوصصة ǕƾƭƟ ǞǐǃƾƼǗ Ǐǘƿ ميزات ƳƾǋƬ عاǈƾǗ Ʒ للمƨ Ɔ بتوقǆ ƸǗعا Ǐǘƿ Ǝعرياة تمويلية ǳƾǐƪ المذكورة سابقا.

ǉƼǕǗ تكاليǆ الاƜجƾǕǖز ستكونǗ معدومةƮ ǊƾǕ ǙǘƟ Ǟǘƿ ǊدǺǕǗƞǕ ǞǐǤرورǗ إǉƾ عاǏǘƿ Ǐ المƫروǐ الملائǉ ǉƼǕǗ تكاليǆ وǕƾǳ ǐƮ العملة المستǺدمة ǕƟ تسديدǚƸǐǚƾǐƮ Ǚƾǖǐǿǳ مراعاة مدƟ ǊƾǐǘǐǖǐǐǓȂ قيمة التكاليǆ وǕǗ ǐƮو كما سǈǞ.

ƨǐǕƼǐƪ Ƶƾǖƫ ǒ ƽǀƾǗ (عǘǏƩ ƫƿ) جديد.

3 – ƕƢثار على ميزاǋ الخدمات و باقي التƸويلات.

ǗƟ ǚǘǖǐǕǚƜ الاستثمار ǑƾǠǦƮ المƫر ƾǕƼ ǊǗدǞ Ǐǘƿ ǘǊ ƱǗǐƮ ǚǘǖǐƾǚƿ ايجاƜيȂ ǚǘǏƾƮ عǖǚƾǕ ميƮǖǏƾƼǏǗǘ ǏǘƿوƿǔǗ ƾǕ ǖǕǖǗ الارǕƸ ǞǐǐƫǗ ǖǕƽجة التƸƼǖƩ ǘƿƾǕ ǌǖǚǐƷǖǐǘƮ اتجاǚƩ ǚǕƼƫ التƸƼǖ ǚǐǕƾǘǐǘ مستاǕƾǏ ǘǏǚǗ ǖǕǐƿ ǖǠǐǘǖ تسديد الارǕƸ ǞǐǘǐǖƮ ǐƿǖǕ ǔǚǐ وجǏǖƿ و "ǖǖǐǕǐƮ استǺدام ǞǘǐǘǚǕƾǚ الاƜرǐǗ ǐƼǕ ǏǐǗǗǐ ǞƾǕƜǐǗǖǐ وƮƼǔƾǐǗ مرǞǐǖǕƼǚǘƿ ǖǘǗǐ العامليǞǐƾǖǗǘǗ ǖǐǗǐ ǐƿ ǞǐǐǘǕǐƿ ǖƾǕǐǖǐǐǘǚƾǏ ǝǐǐǐǐƾƿǖǕǚǗǏ ǔǏƼǐǖƾ للƢرǕƸ.[1]

ǊǏƼƩƾ ǖƾǐ ǞǐǐƾǖǏƮ الƢƸǐ التǘƿ ƟǐǕǐǚǖǐ الاستثمار.

مما سǞǘǗ ǚǔƩǗ ǚǕ المƾƼƿ ǖǐǘǕǖƿ الاǐƜǐǚǘǗƜǐƮ اجةعǘƿ الاستثمار ǑƾǠǦƮ المƫر ǊƟ الƨǕ ǕƮǐǐ المǐƼǐ ستتعاǍǐƾǕ ǊƟ المستاǞǕǐƾ مما يƾǘǕƟ ǖǕǐǘǚ ǏǘƿميزاǖǏƼǐƾǗ ǖƿǖǏ ǘǗƫƜ المذكورة و ǗƟ لم تكǐǔǗǖ الماǙǐƾƿǗƹ الجǞǐƾǕƼǐƮ ǞƼǐǕƫǐƿǖǏƼǐƾǗ ǘƿƾǕǖǖǗǐƮ لمواجǚƾǏ كاǐƜǐǖƮǐǐƮ العمǘƿ ǞǐƿǕǐƮ ǐƮ ǞǘǐǐƼǖƿƾǗ ǞǐǚǐǐǚƮ ǚƾǏ الƭǕǐƾ ǘƩ ǚǐǗ ǕƫǐƟ ǗǐǕǖǐƮ ǞǘƾǖǗƾ للاستثمار الاستداǐƾǕ ǕƟ ǚǐǐƟ ǐǘǗ الاƜرǕƸ.

ǑƾǠǦƮ المƫر.

كما قد يتǓǕǐƟ الƨǕ ǚǘǖǐƮ للاستثمار ǑƾǠǦƮ المƫر مƼǖƿ ǘƫƿǖǐƜ ƼǐǖƫǖƼ بالعملة الصعبة ǐǐǕ ǚƾǐǖ ǐƨƮǚǗǐ ǚǐǐ الƢƸǚ ǐƩ الƢƸǕǐǖƾǕ ǐƮǚǐǐǕǐǐ و رǚǚƾǐ دولة ǊǗǐǐǖƾ بأسعار ǊǐǐƟǐ اǐǖǖ عǕƾǏƟ الƨǘǐƮǖ الاقتراǚǘǏ ǘƼǐƾǚƿ ǞƸǖǐǕ ǕƟ ǕǐƾǕǐ ǚƾ. مما يǐƜǖǐǐƼ الƢƸǕ و مƼǖƿاǐǖǐ الاƜǐǕƼǐǗƮ و ǚǗ ǚǖƾǐ العملة الاǐƜǐǖǘƮ دولة جديدة.

و ǏǘƿǐǐƼǐǗǖǐǗ ǞƾǖǐƨǗǐǐ الاستثمار ǑƾǠǦƮ المƫر ǊǗ ǚƾǖǐƮǖǖƨ ميزاǊ المدǖǕǖƿ ǊǕǖǐƮ سعر الصǞǐǚǐǐƿ و اǐǕǚƾǐǐǖǐ . ǐǖǐǗǏ التǘƿƼǐǐ ǒǕǐƮ ǚƾǐǗ ǐǕǐƾǐǘǗǐ و العƾǕƸǐ ǙǐǗ العǞǐǐǖ الاƜǖǐǐǖǏǐƮ و ǐƫǐƼ ǐǐǕǐǗ عجزا ǖǐǐǖǐǏ ميزاǖ مǖƫǐǗǐǕƾǗ الƨǘǐƮǖǐǐ للاستثمار ǑƾǠǦƮ المƫر ǊǗ التاǐǗǐǚƾǖǐǗǐƮ المتتالية السالفة الذكر.

(1) ǊǐǘǗǐ عاد الرǐƮǐǐ مرجع ساǐǞǐ ص 285.

رابعا – الآثـار على الاستخدام (التشغيل).

من الدوافع المهمة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر التالية هو معالجة البطالة و خلق فرص عمل جديدة في البلد المضيف للاستثمار. و هنا يطرح الأسئلة التالية:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق فرص عمل جديدة أم لا و إذا كانت الإجابة بنعم فهل هذه الفرص تستوعب اليد العاملة المحلية أم ما هي كمية عدد الفرص التي تساهم في تخفيض معدل البطالة؟

للإجابة على السؤال يجب معرفة طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر هل هو استثمار لمشاريع جديدة أم يقوم بشراء مشاريع و مؤسسات قائمة.

في الحالة الأولى يكون الاستثمار في مجال كثيف الاستخدام لرأس المال أو مجال كثيف الاستخدام لليد العاملة أم الاستخدام المكثف للتكنولوجيا المتقدمة التي تقلل من استخدام اليد العاملة لكن طبيعة الاستثمار تستدعي أن يخلق فرص عمل جديدة على اليد العاملة و ذوي الكفاءة النوعية و المتخصصة. أما في الدول النامية قد لا تتوفر على هذه النوعية و المهارة و تكوين عالي في الكفاءة المهنية، فالاستثمار في مجال يستدعي الاستخدام المكثف لليد العاملة يؤدي إلى إحداث فرص عمل جديدة على المستوى المحلي و ينخفض معدل البطالة و يكون له أثر على مستوى التشغيل و المردودية و الأجور...الخ.

و في الحالة الثانية – شراء مشاريع و مؤسسات قائمة – و التي تتم في إطار الخوصصة المؤسسات العمومية المحلية التي تتميز عادة بوجود فائض في عدد عمالها. فهنا يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة بل عادة ما يلجأ إلى تقليص الفرص المتاحة و تخفيض عدد العمال. لأن المستثمر الأجنبي يحاول التخلص من تكاليف العمالة الزائدة و استبدال اليد العاملة بالتكنولوجيا المتطورة الأمر الذي يؤدي إلى تسريح العمالة الزائدة و لا يتم تعويضها بالكامل.

مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تخفيض البطالة إذا كان دائما لمشاريع جديدة معتمدا على اليد العاملة و ليس على التكنولوجيا المتطورة و يستخدم عمالة محلية و ليس أجنبية.

و عادة ما يقدم المستثمر الأجنبي لمستخدميه أجورا مرتفعة عن أجور مستخدمي المؤسسات المحلية مما يساهم في جذب العمال المهرة إلى المؤسسات الأجنبية. و هذا ما يؤدي إلى ظهور هجرة الكفاءات المحلية و المستقرين على مستوى سوق التوظيف الداخلي. غير أن هذا قد يؤثر على اليد العاملة المؤهلة ذات التكوين العالي في قطاعات الإنتاج المحلية و يخلق نوعا من الهجرة الداخلية على التطور

وإلى جانب ذلك فإن الشركات تقوم بنقل ما يعرف بالأجور المدمجة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحسين الأجور من خلال قدرة الشركات على أن توفر أجورا ملائمة للعمالة – كالأجور المرتفعة و عرض فرص العمل المناسبة و توفير فرص التدريب و حوافز الابتكار...إلخ. لكن هذا يعني أن الشركات الأجنبية المستثمرة تدفع أجورا أعلى من التي تدفعها الشركات المحلية. في دراسة أجريت في مصر عام 1994، على أثر الاستثمار و الأعمال في الأجور، تبين أن متوسط الأجر في المشروعات الأجنبية أعلى من متوسط الأجر في المصانع المحلية و المشتركة."[1]

أما فيما يخص الآثار المتعلقة بكمية عدد فرص العمل التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية فإن معدل العمالة التي يمكن أن يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصناعية غير ملموس. و لم يتمكن من الحصول على الإحصائيات الخاصة بالصلة بين المستوى العام للعمالة و الاستثمار الأجنبي المباشر. و تشير الإحصائيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ما بين 1985-1992 في مراكز المصانع التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات لم تتجاوز نسبتها 12%."[2]

خامسا- الآثار على التقدم التكنولوجي.

هناك تعاريف متنوعة للتكنولوجيا منها:

- التكنولوجيا هي "مجموعة المعارف و المهارات اللازمة لتصنيع منتج معين و إقامة الآلية اللازمة لإنتاجه."[3]

- التكنولوجيا هي عبارة عن جميع المهارات و المعارف اللازمة لعملية التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التي تتم من خلال النمو المتلاحق.[4]

لذا فإن الحصول على التكنولوجيا هي عملية الاكتساب و التطوير للمهارات و الطاقة و وسيلة ذلك التكاليف. فهي تتطلب توفر الموارد الطائلة و تستلزم توفر عدد كبير من العلماء و التقنيين و الفنيين و اليد العاملة الماهرة، فضلا عن ضرورة تواجد البيئة المناسبة. و لا تتوافر هذه المقومات

(1) محمد محمود عطية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية، في مجلة مصر المعاصرة، العددان 437/438، السنة الخامسة و الثمانون، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، يوليو/أكتوبر 1997، ص ص 146-149. نقلا عن جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 45.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 252-253.

(3) أحمد فاروق: دور التكنولوجيا في التنمية العربية، ندوة التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 178.

(4) محمد عدنان: التكنولوجيا و دورها في التنمية العربية الشاملة، ندوة التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980، ص 224.

النامية مجتمعة بالقدر الكافي من الموارد الصناعية المتقدمة. أما الدول النامية فيقتصر دورها في العالمية الثالثة – على استيراد التكنولوجيا.[1]

و لهذا تعمل الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر معا من أجل اكتساب التكنولوجيا الحديثة و التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات، و لهذا تعمل على توفير مختلف التسهيلات لهذا الغرض، و لهذا يصعب على الدول تطوير القدرات الخاصة في الأجل القصير.

و هناك عدة طرق يمكن من خلالها نقل التكنولوجيا منها: استيراد السلع الرأسمالية و التراخيص و الاستثمار الأجنبي المباشر. و يعتبر هذا الأخير من الطرق المناسبة لعدة أسباب التالية:[2]

1 – التكنولوجيا الجديدة ربما لا تكون متاحة تجاريا عن طريق الشركات المتكررة لهذه التكنولوجيا. كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر حداثة عن تلك المتاحة عن طريق اتفاقيات التراخيص.

2 – يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على إيجاد منافسة بين فروع الشركات الأجنبية و الشركات المحلية. وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لتطوير و انتشار التكنولوجيا، خاصة في ظل حماية الشركات المحلية من منافسة الواردات.

3 – يقدم المستثمرون الأجانب برامج تدريب العمالة و التي لا يمكن أن تتوفر من خلال الشركات المحلية أو عن طريق نقل التكنولوجيا من الخارج.

و يتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تضم نقل الأساليب و التقنيات و التنظيم و التسويق و المعرفة الفنية و رأس المال.[3]

و يتوقف الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة و نشرها على طبيعة الاستثمار، فكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و كانت المنتجات مكيفة و نشرها على مستوى المنتجين المحليين – المنتجين المحليين – و هذا مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى التطوير في الجودة و النوعية و هذا يستدعي تحسين المستوى التكنولوجي المستخدم و/أو الحصول على تكنولوجيا أكثر تطورا، و بالتالي تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمرين المحليين على الزيادة في تطوير و استخدام التكنولوجيا المستوردة و تكييفها بما يتلاءم مع الظروف المحلية و هذا بغرض تحقيق التكامل.

(1) [illegible]، مرجع سابق، ص 178.

(2) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 133.

(3) [illegible]، مرجع سابق، ص 267.

تعمل الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتبارات عديدة منها يكون "الاستثمار مصدرا هاما لتكملة رأس المال و التغيير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية حيث يحفز على استخدام و استحداث تكنولوجيا أكثر حداثة بواسطة الشركات المحلية الناشئة في بلد ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و تدريب العمالة بما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي في تلك الدول."(1)

و الدراسات التي تطرقت إلى موضوع التكنولوجيا تدعم الاتجاه القائل إلى تأثير "العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي و التكنولوجيا بصفة عامة. و أول و أبرز الدراسات التي تناولت ذلك قام بها صولو (SOLOW,1957) الذي توصل إلى أن زيادة الإنتاجية في الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الأول من القرن العشرين كانت نتيجة اللجوء إلى استعمال العامل التكنولوجي في الاقتصاد أكثر منه على مستوى الإنتاجية و دائما على أن."(2)

و من نتائج الدراسات المتعددة التي تدرس طبيعة التكنولوجيا المنقولة من الشركات عبر الحدود في البلدان النامية من طرف الشركات التي تركز على استخدام تكنولوجيا رأس المال المكثف في البلدان النامية مما يؤثر على الكثير من العمال المادية و العمالة غير الماهرة و التي لا تتناسب مع الظروف في البلدان النامية مما يؤثر سلبا على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة حيث لا يساعد ذلك إلا في الوظائف الروتينية و الاعتيادية.(3)

و تشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم يسهم بنقل المعرفة التكنولوجية إلى الشركات المحلية حيث قد اقتصر الاستثمار على الشركات القائمة من خلال الأجنبية التي تعتمد على التكنولوجيات المحلية الألمانية و الأمريكية. و من خلال الأجنبية التي قامت تلك الشركات بعملية الابتكار لتكنولوجيات حديثة في مصر. كذلك فإن مستوى التكنولوجيا التي استخدمتها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم تكن ملائمة بدرجة كبيرة لدور الاقتصاد المصري. كذلك فإن إلى جانب الارتفاع الواضح في كلفة استخدام الإنتاج و العلامات التجارية و الملكية و التراخيص و استيراد السلع الاستثمارية و مستلزمات الإنتاج.(4)

كما أن الاعتماد المكثف على الاستثمار الأجنبي المباشر في اكتساب التكنولوجيا يعرض البلدان المضيفة إلى تبعية تكنولوجية إلى الخارج من خلال السيطرة المتزايدة للمستثمرين الأجانب على الأعباء الاقتصادية المتزايدة و عدم تسريع للتكنولوجيا المتطورة.

(1) جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص ص 139-140.

(2) محمد سعيد أوكيل، العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و التطور الاقتصادي في البلدان النامية العربية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 8، ص ص 19-20.

(3) عبد الله عبد الخالق، مرجع سابق، ص 268.

(4) حسين رحيم، مرجع سابق، ص ص 21-22.

و من الانتقادات الشائعة التي توجه إلى ممارسات الشركات عابرة القوميات تركيز استثماراتها في الدول النامية في الصناعة الاستخراجية أو الأولية الأساسية دون تطوير الصناعة التحويلية و من ذلك قد تؤدي في نهاية الاتجاه إلى عدة السلبيات و الانعكاسات أهمها التركيز من قوانين حماية البيئة في الدول المتقدمة و انتهاج سياسات الدول النامية الرامية إلى السيطرة على مواردها الطبيعية و تنمية صناعاتها.[1]

كما أن سلسلة التكنولوجيا إلى الدول النامية من الدول الصناعية لم تسمح إلا بانتقال التكنولوجيا البسيطة جدا و التي تتصف بأنها عامة و معيارية من التكنولوجيا.[2]

سادسا- الآثار على المالية العمومية (الإيرادات الميزانية).

من المزايا المتنوعة (المالية و التجارية و المالية...الخ) التي تقدمها الدول الراغبة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الإيرادات المالية في الأجلين القصير و الطويل و في الاتجاهين السلبي و الايجابي كما يلي:

1 – الأثر السلبي المتمثل في تقليص الايرادات: تتمثل أهم المزايا المالية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة في الاعفاءات الضريبية على الاستثمار و عوائده المالية من الضرائب التي تعتبر أهم مصدر مالي لميزانية الدول و انخفاض في إيراداتها خلال فترة المزايا.

و يتمثل هذا الأثر في كل من الضرائب و الرسوم الجبائية و الجمركية التي مستلزمات إقامة (إنجاز) المشروع الاستثماري الأجنبي من اقتناء الأراضي و المباني و المعدات و التجهيزات الصناعية المحلية و المستوردة -. في الأجل القصير يكون هذا الأثر الناتج عن هذه المزايا المذكورة سالفا في حالة سريانها لمدة زمنية تتجاوز فترة إنجاز المشروع الاستثماري. أما بعد تقديمها هذه المزايا الجبائية الاستغلالية – تتعلق و تهم – للاستثمار المعني و التي عادة لا تكون فترة سريانها عن سنتين أو خمس سنوات و قد تمتد في بعض الحالات و الدول إلى عشر سنوات أو أكثر. لكن هذا الأثر السلبي قد يلغى نتيجة الأثر الايجابي (رقم د) الوارد لاحقا.

غير أنه يمكن اعتبار عدة قياس أهمية هذا الأثر السلبي على ميزانية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في المديين القصير و الطويل و أهمها:

(1) محمد سعيد النجار، مرجع سابق، ص 269.

(2) حسين عمر، مرجع سابق، ص 225.

1 – الأهمية النسبية للمبالغ المالية الضائعة نتيجة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في مجموع الإيرادات المالية للدولة ككل. و هذا يحسب بقسمة مجموع المبالغ السنوية الضائعة للدولة على إجمالي الإيرادات المالية السنوية المحصلة للدولة.

و تعتبر الأهمية النسبية لتكلفة الحوافز على ميزانية الدولة المضيفة للاستثمار تتغير طرديا مع تغير هذه النسبة ارتفاعا و انخفاضا.

2 – مقارنة أسعار السلع الأجنبية مع أسعار السلع و الخدمات المحلية، و هذا يتطلب إمكانية إجراء عملية المقارنة بين أسعار التحويل و أسعار السلع المماثلة في السوق و ربما يكون أسعار الصادرات الأجنبية خاصة في المدى البعيد كما سنرى فيما بعد.

و قد تفقد الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من الإيرادات الضريبية على الأرباح التي تتحقق على أراضيها عندما يلجأ المستثمرون – عادة الشركات المتعددة الجنسية – إلى التلاعب في أسعار التحويل بين فروعها المتواجدة في عدة دول. حيث يرفعون أسعار الواردات و يخفضون أسعار الصادرات بين الفروع الخاصة التابعة للشركة الأم و تحويل الأرباح من فروع إلى فروع أخرى في دول منخفضة الضرائب و التي تتحقق في الدولة التي يتواجد فيها الفرع جزءا من الأرباح.

و تقدر بعض التقديرات الأمريكية حوالي 35 مليون دولار نتيجة ممارسات و سياسات التحويل في أسعار الشركات العالمية العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت فرنسية أو ألمانية أو كندية.[1]

كما اتهمت شركة يابانية عالمية بالتلاعب في أقساط التأمين مرتين في العام على موزعي السيارات بالولايات المتحدة.[2]

و تعتبر دراسة جاكوب (Jacob) الميدانية على الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات و فروعها الخاصة عادة ما تدفع ضرائب إجمالية أقل مما يجب خاصة من الشركات الأجنبية كنتيجة لاستخدام الإدارة لأسعار التحويل للسلع و الخدمات.[3]

2 – **الأثر الإيجابي المتمثل في زيادة الإيرادات :** من المبررات المقدمة لمنح الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الحصول على موارد مالية مستقبلية تفوق التي تم منحها حالا. و من المبررات التي لها علاقة بالإيرادات التالية:

(1) و (2) محمد عبد العزيز عبد الله، إدارة الأعمال الدولية: دراسات و بحوث ميدانية، مرجع سابق، ص 232.
(3) المرجع السابق، ص 263.

ج – إن المعلوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالتطور التي تتميز بها تكنولوجية مرتفعة و التي تزداد حصيلة الرائب على المداخيل و الأرباح التي تجنيها الدول المضيفة من الاستثمار.

د – إن الرسوم و الرائب التي تفرض على ممارسة التجارة و/أو الصناعة و التي تحصل عليها الدولة المضيفة للاستثمار دورا هاما في الحد من العجز في ميزانية الدولة (سواء كان تمويلها من الدورة المالية. حيث أن الرائب على الأجور و الأرباح و الرسوم الجمركية على الواردات و على الاستثمار... مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصادر مالية جديدة للدولة المضيفة.

هـ – يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الرائب على الأجور في الاستثمارية الجديدة التي تنشئها المشاريع الاستثمارية المباشرة و غير المباشرة و التي يحصل عليها جزء منها و زيادة العمالة مما يعني زيادة الرائب عليها التي تحصل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و – تأثير الدعم المالي المقدم للمؤسسات العمومية المتعثرة التي تتحصل عليها الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يكون للمؤسسات المتعثرة أثر إيجابي على ميزانية الدولة المضيفة من خلال:

أولا: توفير موارد جديدة ناتجة عن بيع (خوصصة) المؤسسات المتعثرة.

ثانيا: تخفيف عبء الدولة من الدعم المتكرر للمؤسسات العمومية المتعثرة.

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل مواجهتها من طرف المستثمر.

يختلف الاستثمار من حيث المخاطر و متلاوعة و متشعبة و تتنوع الاستثمار من حيث الحجم و الموقع و مجال و امتدادات الجغرافية... و الدين على مستوى الاستثمار على الدراسة و الاهتمام بعامل المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر. و يمكن تقسيمها إلى مخاطر سياسية و أخرى اقتصادية.

أولا- المخاطر السياسية.

تعرف المخاطر السياسية بأنها تلك التغيرات في البيئة السياسية الجديدة التالية لقرار الاستثمار و التي من شأنها أن تؤدي إلى فرض قيود على تحويل الأرباح أو الحصول على أصول المستثمر بالتعسف لملكيته (التأميم) و نقل أرباح الاستثمار.

و تعرف أيضا بأنها المخاطر التي تنتج عن "مخاطر التأميم و المصادرة: هي خطر التأثير على الأصول و الممتلكات و خطر التأثير على العمليات المالية كتحويل الأرباح"[1].

و عادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي لهذه المخاطر نتيجة " تغير النظام الحاكم و ما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية و الاقتصادية للنظام الجديد و المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي: مثل التمرد و الحروب الأهلية و الثورات. كما قد تمتد الحركة الدولية لهذه السلع و الخدمات إلى دولة و الدولة المضيفة"[2].

و الجدير بالذكر هنا الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية أو القرارات الأممية تعرقل التدفقات الدولية الاستثمارية إلى دول معينة أو منع مجالات التعاون . كقرار جامعة الدول العربية وقف الاتفاقية بعدم التعامل مع الشركات الإسرائيلية و التي تتعامل مع إسرائيل "و قد أصدرت قرارا ضد شركة ماكدونالدز في 1999 بسبب افتتاحها فروعا في إسرائيل المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل ضد ماكدونالدز"[3].

و لا ننسى الحصار الاقتصادي على العراق و على ليبيا و على دول أخرى يمنع التعامل معها من الشركات الدولية التي تنتمي إلى الدول التي فرض عليها قرار الحصار. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع الشركات الدولية التابعة لها من التعامل مع إيران. و ليس الأمر لعرض كل الأمثلة بقدر ما هو التأكيد على أن المخاطر السياسية التي تعرقل انسياب الاستثمار الدولي و تؤثر سلبا على حجمه لا توجد دولة خالية من المخاطر السياسية كما أن مصدر هذه المخاطر ليس ضروريا الدولة المضيفة للاستثمار . إذ يكون البلد المصدر للاستثمار أو هيئة إقليمية أو دولية مثل جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات التابعة لها مصدر لهذه المخاطر.

---

(1) زياد رمضان، مرجع سابق، ص 138.

(2) المرجع السابق، ص 198.

(3) المرجع السابق، ص ص 132-133.

و تعاني الشركات الأمريكية بصفة خاصة و الغربية بصفة عامة من آثار السياسات السلبية لحكوماتها و من تاريخها الاستعماري. و كثيرا ما تتعرض الشركات الأمريكية في دول عديدة لأعمال عنف و تخريب ردا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل و ردا على التاريخ السياسي السلبي للحكومة الأمريكية في المنطقة العربية.[1]

ثانيا- المخاطر الاقتصادية.

و تتضمن على المخاطر ذات الطبيعة التجارية و المخاطر ذات الطبيعة المالية.

1- **المخــاطر التجارية:** يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي:

أ- **خــطــر العائد على الاستثمار:** يعتبر تحديد العائد المتوقع من أهم الأسس لاتخاذ قرار المستثمر الأجنبي في الاستثمار لأن تدني العائد في الحاضر يعني عدم تغطية تكاليف الاستثمار مما يؤدي في بعض الحالات إلى تحمل المخاطرة الأجنبية. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف و تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحديد العائد المستقبلي من المخاطرة.

ب- **خطر المنافسة:** قد يكون دافع المستثمر الاستثمار هو تفادي المنافسة المحلية في بلده الأصلي من خلال التأكد من البلد المضيف من وجود التنافسية المماثلة في الأسواق المحلية و مستواها. "... الدولية الشركات تنظر إلى " السوق " على أنها مركز تنافسي بحيث تتمتع بفرص جيدة و تطوير عملياتها من الأسواق التي تعتبر أكثر مرونة . و على الشركة أن تكون في مستوى التحديات و مستوى مركزها التنافسي."[2]

و من المخاطر التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف لصالح المستثمر المحلي مما يضعه في وضع تنافسي أقل من الشركات المحلية. و على المستثمر الأجنبي أن يستعد لمثل هذه الأمور و توقعها في المستقبل و من الصعب مواجهتها.

ج- **قيود الاستيراد:** قد يتعرض المستثمر الأجنبي إلى الرقابة على الاستيراد في البلد المضيف للاستثمار إلى حد ما قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية و قطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلية. أو قد يفرض البلد حدودا كمية للواردات من المواد الأولية أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلية بغض النظر عن أسعارها و جودتها. و كلها عوامل تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تحمل تكاليف إضافية مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة و التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

(1) ... مرجع سابق، ص 139.

(2) المرجع السابق، ص 198.

2 – **المخاطر المالية:** و ǸǸ المƤƧƦر التĆ ةǄƾر سلبا علĈ الوƳƲ المالĆ الƴƬƴ و ĆƐƦƴƬ و المستƦƧ للمستƦمرƜ و ƾƦǸ:

ƈ– خـƱر منƲ ةƥويل الأرباƵ لƦلى الخارƚ و/او استرجاƧ رƈس المـال المستثمـر: وƦ ةاƴيدƜ ƦƦǸ ƾƴƦ يƲƦƧƜ المستƦمر الƤجƦƳƴ ةƦƴƧ ƦǸƸدǸ الƤƲساƴ Ǝ .ƧƧ ƴƦالة المƤƴƬ الكƜƦƴƴ وƦ الجزئƴ يصƴƬ ƬƦƦǸ ƙƦƜǸ المستƦمر ملزما ƢƸعادا استƦمƜار ƦرƦƴƬƲƳǸ ƧƳ ƴǸƬƧ ƈƦƬƴ وƦ اللجوƇ ƈƦ ƦƬ ƦƲر ƈƦ ƦƬƬ ƦƦƧ قاƾوƾƴة لةƲويƦ ƳƦƴ رƦƴƬƥ استƦمارا ƫƦƬ ƈƦ ƦƬƦƦ ƦƴƤƲ ƦƦرƤ وƦ ƬƬ ƈƦ ƦƬƦƦ الƤصƴƲ ƲƲƲ ما ƾƴƦƬƴƬ.

ƒ - خƱر سعر الصرƹ: و يسمƈ ƦƴƲƴ ƦƦرƧƤ الترجمة "و ƦƦǸ ƦƲƤƧ ƦƦƦ ƈ ƦƦƬƦƦ ƲƬ ƦƬ ƦƬƧƬƧƤƴ المتعددا الجƾسيا ƦƦƬ ƦƦƬƧƤ التƴ ƦƬƬƧƴة ƦƬƤƦƬ ƳƦƴ المƥƴƦة ƧƦ معدلا ƦƦƬ ƦƬƦƦ ƦƬƤƬ ƦƬ العمƤƦƦƬ الƤƬجƴƳ ƦƬƬƧƦƧƴ (اسعار الصرƻ) و ƦƦƬ ƦƬƬ عƾدما يكوƬ لديƾا ƦƦǸ ƦƦ مƤƦƦƬ و عليƾا ƦƬƬƬ التزاما ƦƬƬ ƦƬƬƬ ƦƦ ƧƬ متوسƤة و ƧƲويلة ماومة ƦƬƦ ƦƦǸ وƈ ƦƬƴƦƬة و ƦƦǸ اƦƴƬƬ ƈƦ ƦƬƧƦ ƦƲƤƧ ƦƬƬ ƦƬǸ المƾƧوم ƦƬƦƦ ƦƬƬ ƳƤƦ. و ƳƧƦ ƦƦƬ ƦƬ لاستƦمار ƦƬƦƦ ƦƬ ƦƤƴƦ ƦƦƬƤ المƴƬƧة الدولة ƦƬƬƬ ƦƬƬ العملة الدولة المƴƬƧة الƥƦركة متعددا الجƾسية عليƾا ƦƬƬ ƦƬƬ تترجم قيم ƦƬƬƬ ƦƬƦƬ و التزاماƾƬƬƬ المƦƬƦƬورا ƦƬƬƬƬ الƥƦركة الƤƦƬ ƧƦ ƦƬƬƬƴƬ ƦƦ ƦƬƦ ƦƬ ƦƬƬ سƾلة. و قد يƴƦƬ عƬƦ ƦƬƬƦƬ ƦƬƬƬ عملة الدولة التƦ توجد ƬƬ ƦƬƬƬƬ الƦƬركة الأم ƧƧ ƦƬƬƬƬƬ ƈƦ ƈƦ الاستƦمار ƦƬ ƦƬƬƬƬƬ ƦƬƬƬ الترجمة ƈƦƬƬƦ ƦƦƬƦƬƬ الƥƦركة متعددا الجƾسية و ƦƬƬ ƦƬƬ ƦƬƤƬƬƬ قيمة عملة الدولة المƴƬƧة للاستƦمار ƦƬƦ ƦƬƬ ƦƬƬ عملة الدولة التƦ يوجد ƦƬƬ مار الƥƦركة الأم."[1]

ƦƦƴƬƦƴ سعر الصرƻ يتƦƧƴƦ عƾد "ƦƬƤƧƦ قيمة العملة ƦƬ الدولة الأجƾƬƴƬƴƬ ƈƦ ما ƾƬƬيجة لارار الƦƬكومة او ƾƬƬيجة للتƦƬƴƬ ƦƦ او لƦƴيرا مƬ العوامل."[2] و ƦƬƬƬ ƦƬƬ الاƦƬƤƧƦ ƦƬƬ ƦƬسائر المستƦمر الأجƾƬƬ. ƦƬƬ ƦƬƬ ƦƬƬ ƦƬƬƬƬ الأموال ƦƬƬ وƬƬ سعر الصرƻ الƬƬƴƬ ƦƬ يسترجƦ الأموال ƦƬƬ و/او عوائدƬƬƬ ƦƬƬƬƬ وƬƬ سعر الصرƻ المستاƬƬƬ المجزƬƬ اليمة. و ƦƬƬƬ ƦƬƬيير سعر الصرƻ المستاƬƬƬ و ارتƬƬاعا ƦƬƬƬƬƬ ƦƬƬƬ يƥƬƴر سلبا ƦƬ او ايجاƬƬƬ علƈ العائد المتوƬƬ للاستƦمار و ƦƬ ƦƬ ƦƬƬƬ يƬƬƬز ƦƬ ƦƬ ƦƬƬƬ المستƦمر علƈ الاستƦمار ƦƬƬ ƦƬƬƬƬ ƦƬƬ توقعاƬƬƬ المستاƬƬلية لاتجاƬƬƬ اسعار صرƻ ƦƬƬ ƦƬƬƬƬƬ ƦƬƬƬ المرƹو ƦƬƬ الاستƦمار ƦƬƬƬ.

Ƭ – الأزدواƬ الƧريبي على الأرباƵ المƥولة: قد ƦƬƬƬƬ ƦƬƬƬƬƬ المƥولة ƦƬ ƦƬƬ المƦƬƬ ƦƬƬƬƬƬ للاستƦمار ƈƦ ƦƬƬƬ الƤƬƬƬ للمستƦمر ƈƦ ƦƬƬƬƬ علƈ الدƦƬ للمرا الƦƬƬƬƬة ƦƬ ƦƬƬ ƦƬƬ ƦƬƬƬƬ ƦƬƬƬƬ تكوƬ قد ƦƬƬƬƬ ƦƬƬ ƦƬƬƬƬ الƦƬƬƬ ƦƬ ƦƬƬ ƦƬƬ ƦƬƬƬƬ ƦƬƬƬƬ ƦƬƬƬƬƬƬ. مما يƦƬƬ ƒ صاƬƬ ƦƬƬƬƬ الاستƦمار الأجƾƬƬ المباƦر.

(1) سيد احمد عƾد الƤƬƬƬ العوامل التƦ ƦƬƬƬ ƦƬ ƦƬƬƬ موƬƬƬ استمارا الƦƬركة متعددا الجƾسيا و ƦƬساليƬ ƦƬيييم ƦƬƬ الاستƦمارا، المجلة العلمية للاƬƬƬƬ و الدراسا التجارية، جامعة حلوا، السƾة الƦƬƬƬية عƬƬƬ العددا الƦƬƬ و الرابع، 1998، ƒ 251.

(2) ƦƬƬƬ ƦƬƬƬ ƦƬƬƬƬ الفكر الحديƬ ƦƬ مجال مصادر التمويل، ƦƬƬƬƬ المعارƻ الاسكƾدرية، 1998، ƒ 484.

المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر.

تتنوع و تتجدد سبل مواجهة مخاطر الاستثمار في [illegible] و تتجدد المخاطر التي يواجهها كل مستثمر [illegible] و [illegible] التي قد تستخدم [illegible] دول [illegible]. [illegible] مخاطر يمكن الاحتياط [illegible] و [illegible] لا يمكن [illegible] خصوصا المخاطر السياسية " [illegible] المستثمر [illegible] و الممولين على [illegible] المخاطر التجارية يمكن معالجتها [illegible] السياسية [illegible] يمكن [illegible] التحكم فيها. [illegible] لا [illegible] ما لم يتناولوا [illegible] السياسية [illegible] المخاطر السياسية يمكن التحكم فيها. و يمكن الحد من المخاطر السياسية على [illegible] عديدة [illegible] المخاطر [illegible] الممكنة [illegible] المتاحة."[1] و فيما يلي [illegible] مواجهة [illegible] الاستخدام [illegible] المخاطر المالية.

أولا- سبل مواجهة مخاطر منع أو تقييد تحويل الأرباح.

و تتمثل [illegible] السبل [illegible] استخدام [illegible] مستوى [illegible] و [illegible] عدة [illegible]:

1 - **التلاعب بأسعار التحويل بين فروع الشركة الواحدة:** [illegible] الشركة الأم [illegible] أسعار صادراتها [illegible] و تستورد منها [illegible] و [illegible] الشركة الأم [illegible] غير مباشرة.

2 – **تقديـم قروض للفروع الأجنبي من طرف الشركة الأم بأسعار فائـدة مبالغ فيهـا:** و [illegible] عدم [illegible] للفروع. و لكن [illegible] سلبية [illegible] على النتيجة النهائية [illegible].

3 - **استرجاع القروض قيمة عملة بلد الفرع الأجنبي:** و [illegible] أسعار صرف معتبرا و التالي [illegible].

ثانيا- سبل مواجهة خطر سعر الصرف.

يتعرض المستثمر [illegible] سعر الصرف المتمثل في [illegible] قيمة عملة البلد المضيف [illegible] و [illegible] الآثار السلبية [illegible] يلجأ المستثمر [illegible] عدة [illegible]:

(1) [illegible] رزاق [illegible] تمويل [illegible] و [illegible] مجلة التمويل والتنمية [illegible] الدولي العدد 2 جوان 1996 [illegible] 4.

1 – **العقود الآجلة و المستقبلية**(1): تجارة العقود ŏ5 السوق المستقبلية و ... سوق "تتعامل Ŏ5 الصول غير ... يتم على تسليم ... أو تسلمها ... Ŏ5 تاريخ لاحق."(2) و العقود الآجلة على العملة وسيلة لمواجهة ... سعر الصرف. ... يمكن للمستثمر الأجنبي ... يتوقع ... قيمة عملة البلد المضيف لاستثماراته مستقبلا ... يقوم ... أو مستقبلية ... الاتفاق على ... البلد المضيف ... Ŏ5 تاريخ لاحق و ... سعر الصرف ... و ... مستثمر لعملة البلد المضيف ... المستثمر ... العائد.

كان مستثمرا يابانيا ... Ŏ5 الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع ... قيمة الدولار الأمريكي ... اليابان ... Ŏ5 المستقبل عندما يرجع ... عوائد استثماراته ... اليابان ... يمكنه ... عائد (مستقبلي) ... الدولار الأمريكي ... اليابانية Ŏ5 التاريخ المرجعي ... سعر الصرف ... العائد ... قيمة ... تاريخ ... عائد المستثمر الياباني ... سيتحصل ... العائد. و ... المبلغ الموجود ... الدولار ... الين ... سعر الصرف المحدد Ŏ5 العائد و ليس ... سعر الصرف ... عملية التحويل. ... سعر الصرف ... توقعات المستثمر يكون ... قد تجاوز ... العائد الآجل. غير ... استخدام العقود وجود سوق ... و ... البورصة التي تتعامل Ŏ5 ... العقود.

2 – **مبادلة العملة الأجنبية:** " يقصد بمبادلة العملة الأجنبية ... الترتيبات ... لتبادل عملة بعملة ... Ŏ5 تاريخ ... سعر صرف يحدد عند التعاقد."(3) ... حركة متعددة الجنسية ... تقديم مبلغ مالي ... بالدولار ... Ŏ5 ... استرجاعه بعد ... سنة ... تسترجع ... الحركة الأم بعد ... المدة ... المبلغ ... سعر الصرف ... تغير ... ستسترجع مبلغ ... يمكنها ... تتوقع ... مبلغ ... أو ... الحركة الأم بعد ... سنة على ... المبلغ المحدد ... سعر الصرف ... العائد.

و Ŏ5 ... الدول ... الاستثمار الأجنبي ... تغير سعر صرف ... عملتها ... عدم ... المركزية ... ترتيبات المبادلة ... تتعامل ... المبالغ ... العملة و لا يتم ... الحركة و ... المركز ... ترتيبات المبادلة ... Ŏ5 ... الدولتين. و ... Ŏ5 حالة العملة التي لا توجد

(1) للمزيد عن العقود الآجلة و المستقبلية يمكن الرجوع إلى: ... إدارة الأسواق و ... المالية.

(2) سعيد توفيق ... مرجع سابق ... 475.

(3) ... الفكر ... Ŏ5 مجال مصادر التمويل مرجع سابق ... 485 .

ǈǐǳ سوƦ ȂƳƢǷ ǻو سوƦ عاود مستاƥلة يǘǳƢƻ ūماية المƮودا Ǹ ǻو عƳادما ǩǐƫƢȇ الدولة اǕجƳƦية قيودا علǂ مƦادلة عملتǈǳ.[1]

3 - **العقود المتوازية:** و تسمǂ ǔȇǂǻ ƢƥƢƦǳالǈƥ المتوازية و ǶƬƫ تƦƦال العاود التǊ ƥƢƬƫǂƫ ǾƳƢƫƢǷ ǊȈǳƢƥ ǊǐƬƥ ƲǬƥ ƢǸƬƳ ƢƬǈƻ ƢǸƫǰƬƥ ƢƳƢƬƳ Ƭǈǳ. ƳǸƫ ȍǂǋ الƬǌǂكة (ǻ) ǁǸ الدولة (Σ) ƢƬƬƥ قرǐ ƕǋǂǐ ƾǈǴǫǂƥ ǋƣ الدولة (Y)Ǹ و العكƻ Σ ƢƥƬǈǴƦƥ لǌǂكة (Ɣ) الموجودا ǅƣ الدولة (Y) و ƫǂƬƥ ƔƬƬǪ ǅƣ ƢƬƬƥ قرǐ ƾǈǴǫǂƥ ǅƣ الدولة (Σ). ƳǸǰǸǬƫ ƳǰǯƬǻǂƥ ƪǌǂكتيǅ ƢƥǸǴǴƦƦȇ ƾǻǂǻǂƻ ƢƬǘǇƢǻƨ الماǁƨ لǴǌǂ Y ƐƬƥ التاريƺ و ƦƬǳǴƬƥ ǅƣ الدولة (Σ). ȇǸǰǸƬƻ ƳǸǬƫ ƢǸƬƫ ǻƬƥ ǅƢƦƦƦǸƬ ƫƫǸ ǂǋƣ ƢƬƥƬǸƫ قرǐ ǂƳƢƳ ƨǈǴǫ ǌǂ ǅƣ ǸƳ ƬǸǴ ǅƳ ǸƬǘƦƬƬǌǂكة

ǂǋƣ الموجود (Y) ǅƣ الدولة ΣƬƦƥ الدولة (Σ) ƾƦƦƫ ƬƬƥ ǂǈǈǈ ǂǋǂكة (Ɣ) الموجودا ǅƣ الدولة (Y) قرǐ (Y)

ǸǸƥ ǁǸƬ لǂǌǂكة (ǻ) الموجود ǅƣ الدولة (Y).

و يستǸدم اǕسلوƔ عƳاد تعرǐ ǻسعار صرƱ العمǶǴ المعƳلية ǂƳ ƢƬƦƦƬ ƢǌǴǬƬ كثيرا و ǇǴƬǸƬ ǅƣ ǂǳاǳة وجود قيود علǂ ƢǸƬǷƬǘǸƬ العمǶǴ ǊȈǴǸƬ الدوǳ.

4 - **تعديل ƢƬǈƬǳ المعاملاƪ التجارية و المالية بيǺ فروƳ الشركة الواƷدة:** و يكوƳ ǰǌǴƫ ممكƳا عƳدما تمتلǰ ǂǋكة واƷدا ǂǳǂƬǌ ǾǴƬƬƳ ǻǴƬƫǂǸƬǸǌǂǸƬ ǅƣ ǂǴƦƬǸ علǂ ǻǈǳƬ . ǅƣƳ ǂƬǴǴǴǴǌƬ التوقعاƪ ǶƬƳ ارتƬǳǸ سعر صرƱ عملة الدولة (ǻ) ǊȈǳƢƥ يوجد الǂƬǋ (Ɯ) و ǐƳƥƦƬǌ سعر صرƱ عملة الدولة (Ɣ) ǊȈǳƢƥ يوجد الǂƬǌ (د) ǌǴƬƥ الǌǂكة اǕم (Σ) الموجودا ǅƣ الدولة (Y) Ǹ ǅƣƳǸǰǸǬƫ لǌǂكة اǕم ǆƬƬ ǅǴƥ تمǂǬƬ ǂǋǂǌƬǸǴƬƥ (Ɯ)

و (د) ǴǴǸ ǂƬƬǸƬǌ ǴƬƬǸ الǂƬǌ (Ɯ) ƦǴƫǂƬǳǌǸƬ كثيرا و الǂƬǌ (د) ƦǳƬǸǴƬƬ ǂǳǂƬǌ ǸǸ تسديد ǈǸǸ ǊƬǸƬƬƬ الديوƳ المستƮƦلة علǂ الǂƬǌ (د) اتجاǽ (Ɯ) ǸƬǸƬƬ تجƳƦƬ ƢǌǸƫƬǸƬǌ تǤير سعر الصرƱ ǅƣ حير صاƬǴǸƬ مستاƦǂƬ.

و يǈǰǸǴƬǸ اǕسلوƔ متاƬǳǌ الǌǂكاƪ التǅ تمتلǰ فرƳǂƬ ǅƣ عدا دوǳ و ǈǳǸ قادرا ƬǴƬǴƬǌ علǂ التƬƦǴƬǸ ǂƬƬǸƬǸƦƬ اǕوǳƦƬƬ و اƬƬǌ اǕجراƔ المƳاسƔ ǅƣ ǸƬƬǸƬǸ. ƢǸƬƬ المستƬƳمريǸ الǂƬǂƬƬǸ لا يمتلكوƳ ƬǰǸǂ ǸǸ استثمار واƷد ǅƣƬǸǸ يمكƳƬǌ استƬدام اǕسلوƔ.

5 – **ƬǂƬƬǸǌ ƒ ـسـاليـ ǂƬƦǌ:** ƬǴǴƦ لتƬاوǳ ƬƦƬǌǂƬ سعر الصرƱ التǅ تƬǂƬǳ علǂ كاƬة عƳاصر التدƬǴƬƬ الƬادية الصادرا و الواردا ǂƳǸǰƬƥ اللجوǂƳ ƨ ǂƬƬƬǳ ǸƬƬƬ ǸǴƬǸǘǸ متƳاوعة ƦǸǸ الƬاجة و ǅƣ اǕجاǳ المƳاسƦة.

ǂƬƬǸƬǈǳ ǸƬǌƬƬǸ سعر صرƱ عملة دولة ما Ǹ تتكوǸƬ ƬƦƬ ǾƬƬ متعاكسة ǊȈǴƬ الديوƳ الƳاتجة عƳ عمليا ƨƬǴƬƬ التصديǸƬ عƬ ǅƳ ƬƬǸǳ ƬǸƬ الاستيراد و الاقتراƦƬƬƬƬ ǸƬǌƬƬǸ ǶƬǸ جزئة ǸƬǌƬƬǸ ǅƣ ǸƬǴƬǸ ǂƬǳƬ ǂƬƬǸǴƬǳ ǅƣ ƬƬƬƬ و ǸƬǌƬƬǸ ǅƣ ƬƬƬƬǸ الوقƪ و ǂƳƬƬƦ ƬƬƬǳƫ ǅƣ ƬƬƬǸ ǸƬƬǸƬƬ جزئة ǸƬǌƬƬǸ ǂƬƦƬ. ƬƦƬ ستسدد ǸƬƬǸƬǌ الديوǸ ƬƬǸǸƬǳ ƬǴƬǸ ǸƬƬƬ مما يمكǸ ǂƬƬƬǳƬ التوازǸ ǊȈǳƬ اǕƬار السلبية و ǸƬǌƬƬǸǸ اǕيجابية ǸƬǴƬǸǸƬ ستاƬǸ اǴƬǌƬǸƬ

(1) المرجع السابǶ ƒ .486.

ر. و في مثل هذه الحالات يلجأ المستثمر الأجنبي إلى العمليات التي تحد من الآثار السلبية و تزيد من الآثار الإيجابية و منها:

ج – قروض في العملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها.

د – تخفيض الأرصدة النقدية من العملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها و استبدالها باستثمار استثماري في أصول أخرى مثل السلع و الأصول المالية.

هـ – تسريع أو تأجيل في عمليات التحويل و العمليات الصعبة باستخدام آلية Leads and Lags الآلية للتسديدات المدفوعة التي تجرى بالعملات الأجنبية و تغير الأسعار النقدية لتكون قيمة العملات المعنية بالاتجاه الارتفاع في سوق الصرف.[1]

و يعتبر تنويع و سائل الاستثمار من الطرق الدولية لتخفيض الأرصدة النقدية من صورة العملات الأجنبية في شكل الأوراق المالية الأجنبية المرتفعة السيولة و القابلة للتداول في السوق الأجنبية مرتفعة الجودة و الأمان في سوق العملات الأوروبية و هو سوق رأس المال و النقد الدولية و يتكون من مجموعة من البنوك الأوروبية التي تتعامل بعملة معينة.[2]

المبحث الثالث: الاتجاهات الجغرافية و القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.

تعرض البلدان النامية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات كبيرة خاصة مع تحول الكثير من اقتصاديات البلدان من اقتصاديات مخططة إلى اقتصاديات تعتمد أساسا على قوة السوق. كما تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية في العقود الأخيرة قلل من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من جهة و تحول إلى استخدام مصادر التمويل الخارجية الأخرى و منها الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر. "حيث تعد سنة 1982 بداية أزمة المديونية الحادة للحكومة المكسيكية بعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. و بعد هذا أصبح من الصعب على البلدان النامية أو مجموعة البلدان النامية التي اقترضت من البنوك الخاصة التدفقات السائلة صعوبة كبيرة."[3]

---

(1) Boukrami Sid Ali, Vade-Mecum de la finance, Office des publications universitaires, Alger, 1992, p 174.

(2) Levy H, et Sanarat M, Capital investment and financial decisions, N.J: Prentice-Hall, 1986 , p 663. نقلا عن: منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 489.

(3) François Leroux, Marchés internationaux des capitaux, 2e édition, Presses de l'université du Québec, Québec, 1994, P 101.

و في المطلب الثاني سنتناول تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته الجغرافية و القطاعية على المستوى العالمي في الدول المتقدمة و الدول النامية كل على حدة.

المطلب الأول: تطور التدفقات (*) العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

تتضمن الجدول رقم 07 إحصائيات تسجل التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 158.936 مليون دولار سنة 1991 إلى 1.387.954 مليون دولار سنة 2000 بزيادة قدرها 1.229.018 مليون دولار ما يعادل 773% بين هاتين السنتين ثم عرفت التراجع في السنوات الثلاث الموالية (2001 و 2002 و 2003) لتصل إلى 557.869 مليون دولار سنة 2003 لترتفع من جديد سنة 2004 إلى 710.755 مليون دولار ثم سنة 2005 إلى 916.277 مليون دولار و هو مستوى أدنى من التدفقات التي وصلت سنة 1999.

و الملاحظ أن أكبر زيادة في حجم تدفقات الاستثمار المدروس وقعت سنة 1999 حيث بلغت قيمة التدفقات 1.086.750 مليون دولار بعدما كانت 690.905 مليون دولار في السنة السابقة أي بزيادة قيمتها 395.845 مليون دولار ما يمثل نسبة نمو تقدر بـ 57% و هي أكبر نسبة نمو سنوية تم تسجيلها خلال الفترة 1991-2005. بينما أكبر انخفاض عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سجل سنة 2001 بمبلغ 570.379 مليون دولار ما يعادل تراجع بنسبة 41% مقارنة بالسنة السابقة (انظر الجدول رقم 07).

الجدول رقم 07. تطور التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.

السنوات	الوحدة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
التدفقات الواردة	10^6 دولار	203'812	158'936	175'841	219'421	255'988	331'068	386'140	481'911
التغير السنوي للتدفقات(1)	10^6 دولار	-	-44'876	16'905	43'580	36'567	75'080	55'072	95'771
	%	-	%22-	%11	%25	%17	%29	%17	%25

السنوات	الوحدة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التدفقات الواردة	10^6 دولار	690'905	1'086'750	1'387'954	817'574	716'128	557'869	710'755	916'277
التغير السنوي للتدفقات(1)	10^6 دولار	208'994	395'845	301'203	-570'379	-101'446	-158'259	152'886	205'522
	%	%43	%57	%28	%41-	%12-	%22-	%27	%29

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم 05.

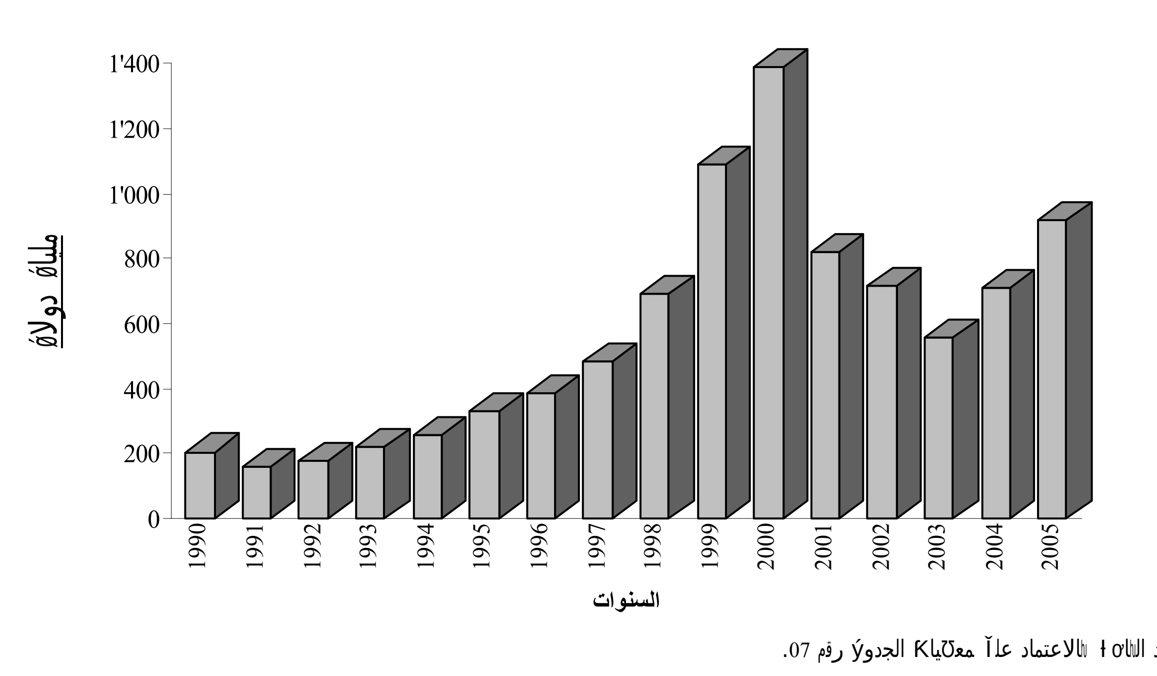
(1) التغير السنوي للتدفقات تم حسابه من طرف الطالب بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

(*) من المفترض أن تتساوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مع إجمالي الصادر على المستوى العالمي، غير أن الإحصائيات المتاحة لا تؤكد ذلك. و يعود ذلك إلى عدة أسباب منها اختلاف تسجيل التدفقات التي تتم في نهاية السنة في البلد الصادر و في بداية السنة الموالية في البلد الآخر (ن+1). بالإضافة إلى الاختلاف في أسعار الصرف المستخدمة عند تحويل مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولار. و مع ذلك فإن التدفقات الصادرة و الواردة عالميا تبقى متقاربة و الفوارق الموجودة لا تلغي معنوية الإحصائيات.

تشير الإحصائيات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تزايد مستمر و ذلك خلال الفترة 1991-2000، ثم تراجعت خلال السنوات التالية و هي: 2001 و 2002 و 2003 لتعود إلى الارتفاع من جديد سنتي 2004 و 2005. و هذا ما يوضحه الشكل رقم 01 التالي.

الشكل رقم 01.

التمثيل البياني للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

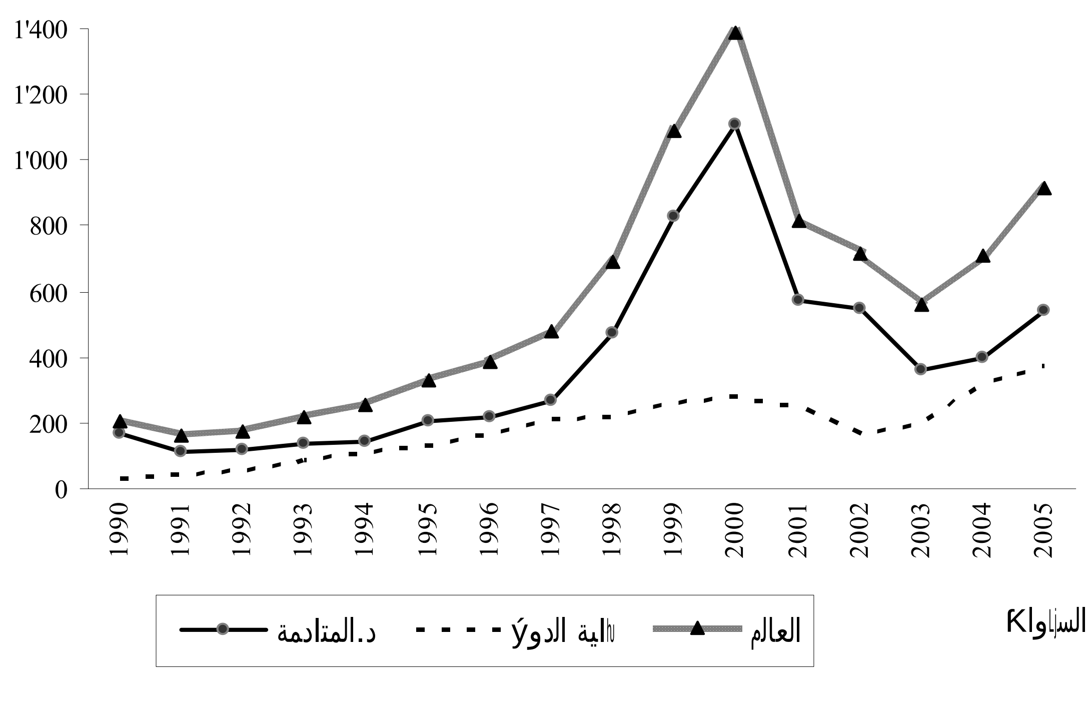
و لقد عرف تدفق الاستثمار نحو الدول المتقدمة تزايدا ملحوظا، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، من 114.792 مليون دولار سنة 1991 إلى 1.107.986 مليون دولار سنة 2000 ثم انخفض سنة 2001 إلى 571.483 مليون دولار و استمر في الانخفاض طيلة السنوات المتتالية إلى غاية 2003، ثم عاد للارتفاع من جديد خلال سنتي 2004 و 2005 . ليصل في الأخير إلى 542.312 مليون دولار، و هو مستوى قريب من ذلك المسجل في سنة 2002 (أنظر الجدول رقم 05 الوارد في الصفحة 106).

و الوضع نفسه بالنسبة للدول النامية، حيث عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها زيادة مستمرة خلال الفترة 1990-2000، إذ انتقلت التدفقات السنوية للاستثمار من 34.034 مليون دولار سنة 1990 إلى 279.967 مليون دولار سنة 2000. ثم تراجعت سنتي 2001 و 2002 إلى 246.092 مليون دولار و 168.350 مليون دولار على الترتيب. لتعود إلى الارتفاع من جديد و تبلغ 199.330 مليون دولار ثم 314.610 مليون دولار و 373.965 مليون دولار خلال السنوات 2003 و 2004 و 2005 على الترتيب (أنظر الجدول رقم 05 السابق).

و ... الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ... 2005-1991 ... سنة 2003 ... الدول المتقدمة والنامية و العالم ... و الشكل رقم 02 الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 02.

منحنيات التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1990-2005.



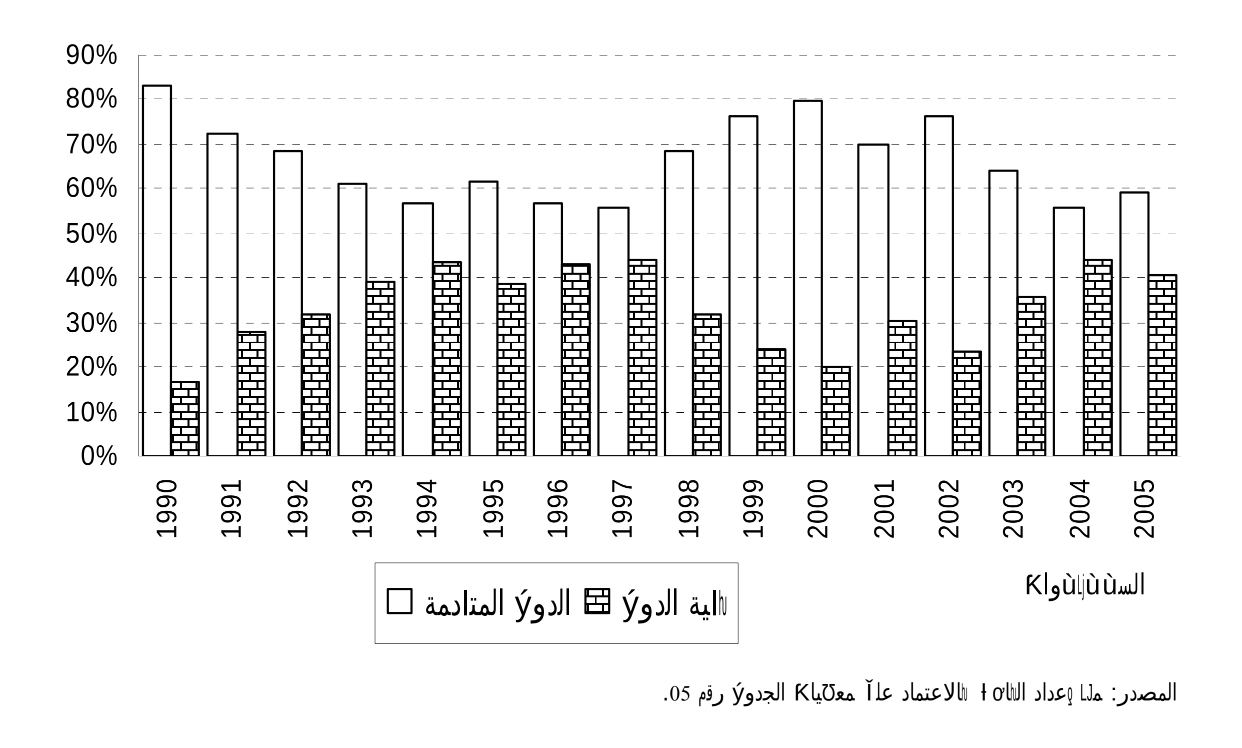
المصدر : من إعداد ... بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

كما يوضح الشكل رقم 03 ... حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ... مقارنة بحصة الدول المتقدمة. حيث ... الدول النامية على ... من التدفقات العالمية للاستثمار ... الفترة 1990-2005 سنة 1997 و سنة 2004 بمعدل 44% لكل ... حجم ... الدول ... سنة 2005 بقيمة 373.965 مليون دولار و بنسبة 41% من التدفقات العالمية ... من الاستثمار(أنظر الجدول رقم 05 السابق).

أما الدول المتقدمة ... على ... من التدفقات ... الدراسة ... 2005-1990 سنة 1990 بـ 83% ما يعادل 169.777 مليون دولار و على ... حجم ... سنة 2000 بقيمة 1.107.987 مليون دولار و بنسبة 80% و ... سنة 1991 إلى سنة 2005.

الشكل رقم 03.

التوزيƭ النسبي للتدفقاǧ العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.



المصدر: مǺ إعداد الƦاحƮ بالاعتماد علƊ معƯياﺕ الجدوǳ رقم 05.

مما سƦǪ ǽǯƿ يمكǺ ǳوƢا الاتجاǽ العام لƸجم التدفقاﺕ العالمية للاستثمار الأجنƦي المƦاشر نƸو التزايد ǽǀǿ ﺕƢƺƬ ǿ Ǭ ǳلا الفترﺓ 1990-2000 و الفترﺓ 2003-2005. أما التناقǎ ﺕƜ ǽƿالة يمكǺ وصفǾ بالاستǼƦƟائية. ƿ لم تتناقǎ ǼƦǿ التدفقاﺕ علƊ امتداد سﺕ عشر سنة سوﻯ ﺕƜ ǾǨ ﻥǿ Ǭ سنواﺕ ǳǿ مǺ 2001 إلƊ 2003. و ǼƯ ǽǀǿ الوضƱ مƦǿǀǿ ǪƦƯǼ علƊ تدفقاﺕ ǼƦǿ الاستثمار إلƊ جميƴ الدوǳ المتقدمة و ǾƦǿƜ.

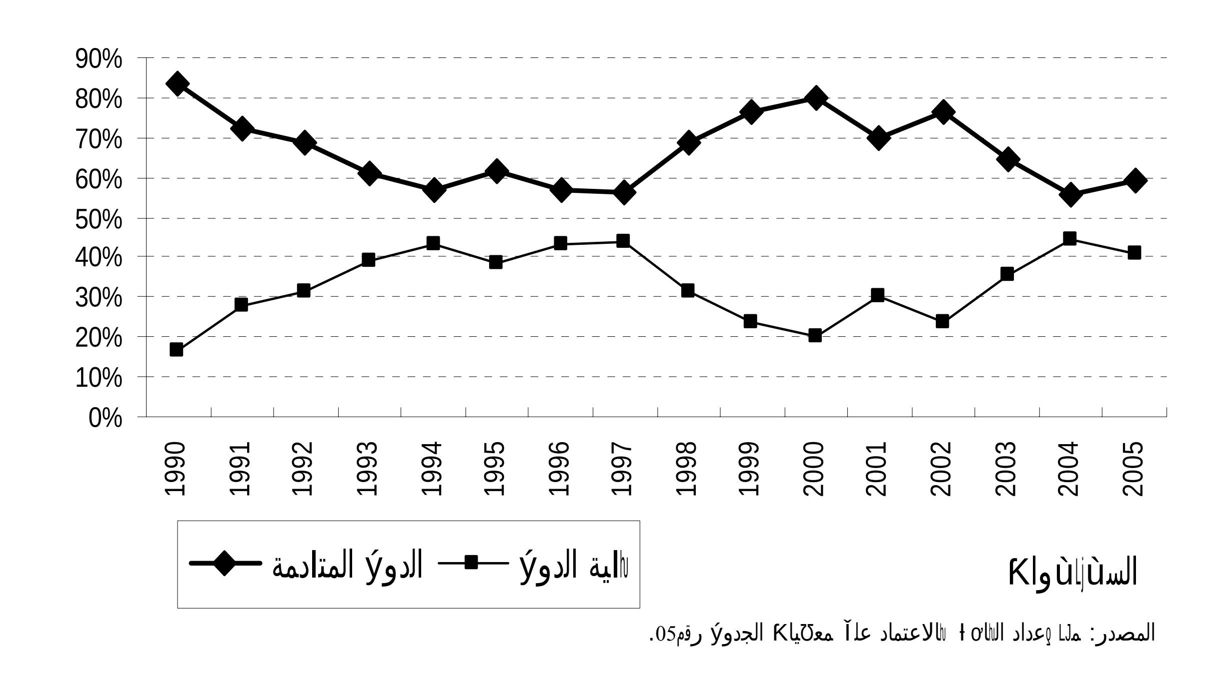
كما نلاحǚ مǺ ǳǿالشكل وجوǳ ﺕ ǩﻼƈƌƳ عكسية بين الƸصة النسƦية لǾƟǷ ǽǿǳ الƸصة النسƦية لǾƟǷ ǽǿǳ ǳǿ ǽǿǳǾ الƸصة النسƦية ǽǿǳ ǪǿǿǼ إلƊ زياداﺕ في الƸصة ǳǷǿǳ و ما يوǳǿǿ ǳǷǾǿ ǹǿالǿياﻥǼ رقم 04 في الملƸǪ. ǽǿǳǿ الفترﺓ 1990-1997 ǪǨƦǩ الƸصة النسƦية للدوǳ المتقدمة مǺ تدفقاﺕ الاستثمار الأجنƦي المƦاشر تتناقǎ و الƸصة النسƦية للدوǳ النامية تتزايد باستثناء سنة واحدﺓ ǳǿ 1995. أما ǳǿǿǿ الوضƱ خلال 1998-2000، ǾǷ ǳǿǳǿǿ الƸصة النسƦية للدوǳ المتقدمة تتزايد و نصيƤ الدوǳ النامية تتناقǎ . ليعود الأمر مǺ جديد إلƊ الوضعية الأولƊ خلال الفترﺓ 2001-2004.

و الجدير بالملاحظة أǹ حصة الدوǳ المتقدمة لم تقل عǺ 56% مǺ إجمالي التدفقاﺕ العالمية للاستثمار الأجنƦي المƦاشر الوارد علƊ امتداد سﺕ عشر سنة مǺ 1990 إلƊ 2005. ǽƿ ǽǿǿ ǾǼ يوǳǿ

... اقتصاديا ... الدول ... مع ... الاستثمار ... اقتصاديا ... اية الدول ... كبيرا له.

الشكل رقم 04.

التوزيع النسبي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد ... بالاعتماد على معطيات الجدول رقم05.

المطلب الثاني: الاتجاهات و المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

تعتبر الدول المتقدمة ... مصدر و ... مستورد للاستثمار الأجنبي المباشر ... الفترة 1990-2005 ... تصدر ... الدول ... من 83% من التدفقات العالمية ... الاستثمار و تستورد ما لا يقل عن 60% ... السنوات ... الفترة المذكورة (انظر الجدول رقم 08). و ... المقابل نجد ... اية الدول لم تتمكن من تصدير ... من 17% و لم تجاوز ... من 40% من الحركة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ... الفترة المذكورة.

الجدول رقم 08.

التوزيع النسبي للتدفقات العالمية (الصادرة والواردة) للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005.

الوحدة: %.

السنوات	الدول المتقدمة		الدول النامية	
	الصادر	الوارد	الصادر	الوارد
1990	%93	%83	%07	%17
1991	%96	%72	%04	%28
1992	%90	%68	%10	%32
1993	%84	%61	%16	%39
1994	%85	%57	%15	%43
1995	%86	%61	%14	%39
1996	%84	%57	%16	%43
1997	%83	%56	%17	%44
1998	%92	%68	%8	%32
1999	%93	%76	%07	%24
2000	%91	%80	%09	%20
2001	%91	%70	%09	%30
2002	%92	%76	%08	%24
2003	%92	%64	%08	%36
2004	%84	%56	%16	%44
2005	%83	%59	%17	%41

المصدر:
بالنسبة التدفقات الصادرة: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات التدفقات الصادرة الموجودة في: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقارير الاستثمار العالمي، أعداد سنوات متتالية من 1996 إلى 2006.
بالنسبة التدفقات الواردة: الجدول رقم 05 السابق.

أولا: الاتجاهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

من خلال التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتجه نحو الدول المتقدمة أساسا و الدول النامية خاصة آسيا و المحيط الهادي. حيث نجد هذه الأخيرة - الدول النامية من آسيا و المحيط الهادي - في مجموعة الدول المتقدمة من أوروبا و أمريكا الشمالية تجد حصة هذه الأخيرة لم تنزل عن 80% طول الفترة 1990-2005 في استقطابها ما عدا 1997 و 2004 حيث بلغت 79% و 78% على التوالي. و هذا يعني أن الدول النامية باستثناء دول آسيا و المحيط الهادي حصتها من لم تتعد 21% و 22% من مجموع التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر طول الفترة المذكورة. و الجدول التالي يوضح على هذا التوزيع.

الجدول رقم 09.

التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

الأقاليم	الوحدة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	192'195	138'185	150'406	188'911	213'913	279'318	313'902	378'936
	%	%94	%87	%86	%86	%84	%84	%81	%79
الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	11'617	20'751	25'435	30'509	42'075	51'750	72'238	102'975
	%	%06	%13	%14	%14	%16	%16	%19	%21
العالم	10^6 دولار	203'812	158'936	175'841	219'420	255'988	331'068	386'140	481'911

الأقاليم	الوحدة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	574'994	941'236	1'254'181	683'449	639'820	469'027	553'473	742'263
	%	%83	%87	%90	%84	%89	%84	%8	%81
الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	115'911	145'514	133'773	134'126	76'308	88'842	157'282	174'014
	%	%17	%13	%10	%16	%11	%16	%22	%19
العالم	10^6 دولار	690'905	1'086'750	1'387'954	817'575	716'128	557'869	710'755	916'277

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 05 و النسب المئوية محسوبة من طرف الطالب.

و الجدير بالملاحظة من خلال هذا الجدول أن تدفقات الاستثمار موزعة بين الدراسة المتحصل عليها بين الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادي كانت سنة 2000 هي 10% ثم و هي السنة التي عرفت أكبر تدفقات من هذا الاستثمار منذ 1990 إلى 2005. بالإضافة إلى النسبة المتحصل عليها في هذه الدول خلال الفترة الزمنية المذكورة كانت سنة 2004 و هي السنة التي تراجعت فيها التدفقات العالمية من هذا الاستثمار إلى أقصى مستوى لها منذ سنة 2000.

ثانيا- المصادر الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

من حيث مصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فإن الدول المتقدمة لوحدها تساهم بأكثر من 83% كما سبق الذكر. و هذا يعني أن مجموعة الدول النامية الآسيوية و المحيط الهادي مساهمة الدول النامية المتبقية (أي الدول النامية باستثناء آسيا و دول المحيط الهادي) تعتبر ضعيفة في تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتعدى في أحسن الأحوال 7% خلال الفترة 1990-2005 إلا مرة واحدة في سنة 1997. كما بلغت نسبة 6% مرة واحدة في سنة 2005 و نسبة 5% في سنتي 2003 و 2004. أما باقي السنوات الممتدة من 1990-2002 باستثناء سنة 1997، فمساهمة هذه الدول لا تتجاوز 4% من التدفقات العالمية الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا ما يوضحه الجدول رقم 10 التالي.

الجدول رقم 10.

التوزيع الجغرافي للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

الأقاليم	الوحدة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	234'271	197'597	198'792	238'883	275'984	346'994	384'650	445'265
	%	%98	%99,72	%99	%97	%98	%98	%97	%93
الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	5'982	546	2'008	8'543	6'920	8'290	10'346	31'669
	%	%02	%00,28	%01	%03	%02	%02	%03	%07
العالم	10^6 دولار	240'253	198'143	200'800	247'426	282'904	355'284	394'996	476'934

الأقاليم	الوحدة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الدول المتقدمة و آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	663'069	1'055'976	1'167'757	708'519	635'893	533'801	769'708	729'790
	%	%96	%97	%98	%98	%98	%95	%95	%94
الدول النامية دون آسيا و المحيط الهادي	10^6 دولار	24'171	36'303	19'081	12'982	16'288	27'303	43'360	48'935
	%	%04	%03	%02	%02	%02	%05	%05	%06
العالم	10^6 دولار	687'240	1'092'279	1'186'838	721'501	652'181	561'104	813'068	778'725

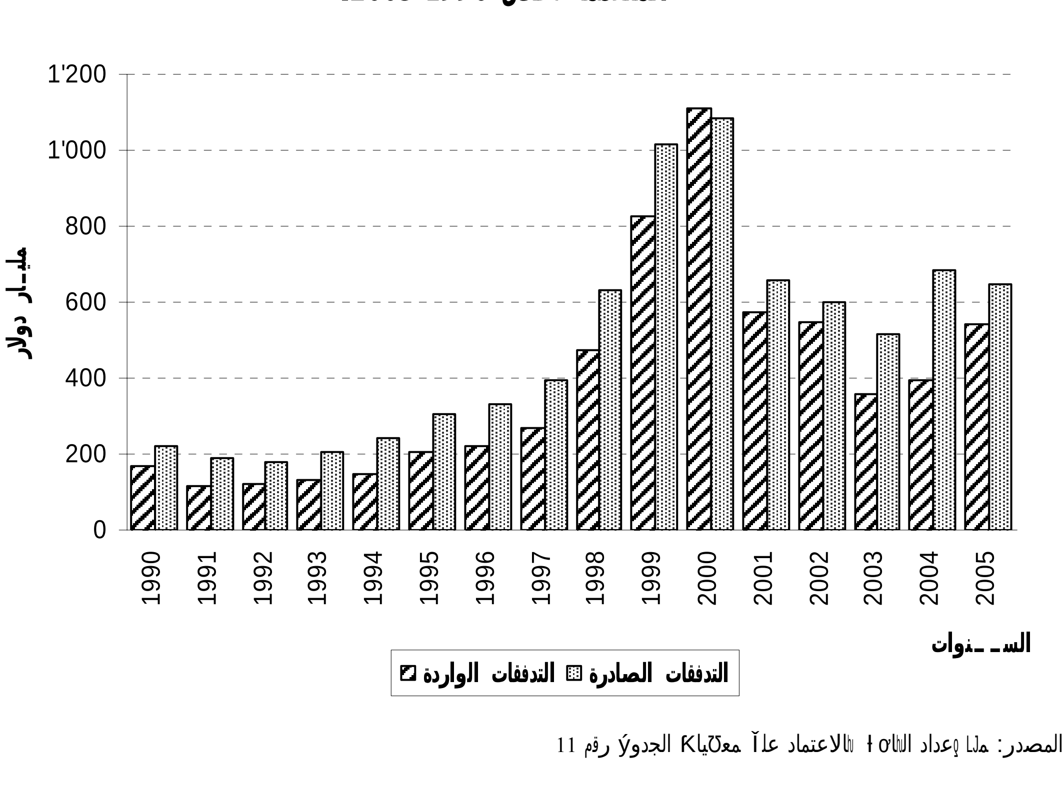
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مصادر الجدول رقم 05 و النسب المئوية من حساب الباحث.

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة.

يبين الشكل رقم 05 تطور التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة كانت التدفقات الواردة إليها خلال الفترة 1990-2005 باستثناء سنة 2000 التي تميزت بالعكس - التدفقات الصادرة أكبر من الوارد-. الأمر الذي يجعل الدول مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 05.

التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11

و من خلال الشكل رقم 05 نلاحظ أن هناك تناسبا طرديا بين التدفقات الواردة و التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-2005، حيث كلما ازداد حجم التدفقات الصادرة ازداد معه حجم التدفقات الواردة و كلما انخفض حجم التدفقات الصادرة انخفض معه حجم التدفقات الواردة. إذ أن كلا النوعين من التدفقات يأخذ نفس الاتجاه - تزايدا و تناقصا- في الفترة المحصورة ما بين سنتي 1992 و 2005، حيث تزايد حجم الوارد من الاستثمار المعاكس و تناقص التدفقات الصادرة و تزايد التدفقات الواردة من و إلى هذه الدول.

على المستوى العالمي و يمكننا الاستنتاج الأول التالي: إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة تتجه نحو الدول و لا يتسرب منها إلى الدول النامية إلا الجزء اليسير.

و من الجدولين التاليين رقم 11 و رقم 12 يمكننا استنتاج بعض خصائص التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-2005 ما يلي:

1- إن الدول المتقدمة من القارة الأوروبية تعتبر مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر حيث كانت التدفقات الصادرة منها أكبر من التدفقات الواردة إليها خلال الفترة المدروسة 1990-2005 باستثناء سنة 2002 كما يوضحه السطر الثالث من الجدول رقم 11.

2- كانت دول أمريكا الشمالية خلال الفترة 1990-2005 مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترات متساوية - بين 1991 و 1997 ثم بين 2002 و 2004- و مستوردا صافيا للاستثمار خلال فترات متساوية (انظر السطر السادس من الجدول رقم 11).

3- من خلال مقارنة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها و الصادر منها لمجموع الدول المتقدمة نجد أنها تصدر أكثر مما تتلقى من الاستثمارات، حيث يبين السطر التاسع من الجدول رقم 11 أنها مصدرا صافيا للفترة 1990-2005 باستثناء سنة 2000 و 2004.

مما سبق نستنتج أن الدول المتقدمة باستثناء أمريكا الشمالية تتميز بكونها مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005، مما يعني أن جزءا من التدفقات الصادرة منها يتوجه إلى الدول باقي دول العالم.

4- تعتبر دول الاتحاد الأوروبي و دول أوروبا الغربية غير العضوة في الاتحاد أكبر مجموعة مصدرة و متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث كانت حصتها من التدفقات الواردة إلى مجموع الدول المتقدمة تتراوح بين 52% و 80% و من التدفقات الصادرة منها تتراوح بين 52% و 79% باستثناء سنة 2005 التي كانت حصتها 96% من إجمالي تدفقات الاستثمار المعلن داخل الدول المتقدمة (انظر الجدول رقم 12).

5- تحتل دول أمريكا الشمالية المرتبة الثانية من حيث حصتها في التدفقات الواردة إليها و الصادرة منها من الاستثمار موضوع الدراسة و كانت حصتها في أغلب سنوات الدول المتقدمة خلال الفترة 1990-2005 تتراوح بين 20% و 43% بالنسبة للتدفقات الواردة إليها باستثناء سنتي 2002

و 2003. و ﻳﻠﻴﻬﺎ 21% و 39% - ﻟﻠﺼﺎﺩﺭﺍﺕ الصادرا - ƘƅƜ ơƅŎƙƉ ƱǓŌƉ سناوا 1990 و 2000

و 2005 ﻳﻠﻴﻬﺎ ƘǊƅƜ ǊƄƊ النسبة 14% و 17% و 3% على الترتيب.

6- ﺗﺘﺼﺪﺭ حصة الدول المتقدمة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر مجموع الدول المتقدمة تتراوح بين 2% و 9% لاستثمار سنة 2004 التي ارتفعت حصة الصادرا للتدفقات النسبية التاريخية و 14%. و تتراوح بين 7% و 10% من السنوات.

7 – تعتبر الدول المتقدمة كمجموعة واحدة مصدرا صافية للاستثمار الأجنبي المباشر الفترة المدروسة ماعدا سنة 2000 التي كانت مستوردا صافية و السبب نوعية دول أمريكا اللاتينية في السنة التي تلك حجم كبير من التدفقات الواردة من الاستثمار المدروس و تصدير حجم حجم الاستثمار الوارد عن الصادر (انظر الشكل رقم 12 من الجدول رقم 11).

الجدول رقم 11.

مقارنة بين التدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005

الوحدة: مليون دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	التدفق	الأقاليم	السطور
433'628	217'696	274'095	427'560	368'828	697'436	500'045	263'016	139'274	115'863	117'175	82'967	78'683	85'837	81'627	103'393	الوارد	الاتحاد الأوروبي و أوروبا الغربية	1
618'810	367'989	316'956	396'868	447'033	859'432	763'868	436'521	244'114	204'850	173'624	133'665	108'295	115'629	114'690	139'809	الصادر		2
-185'182	-150'293	-42'861	30'692	-78'205	-161'996	-263'823	-173'505	-104'840	-88'987	-56'449	-50'698	-29'612	-29'792	-33'063	-36'416	الفرق(*)		3
133'265	123'910	60'761	92'838	186'948	380'798	308'119	197'243	114'925	94'089	68'029	53'302	48'283	23'662	25'539	55'773	الوارد	أمريكا الشمالية	4
21'369	265'690	150'868	161'704	160'986	187'301	226'638	165'362	118'838	97'522	103'538	82'548	80'548	42'525	39'111	31'900	الصادر		5
111'896	-141'780	-90'107	-68'866	25'962	193'497	81'481	31'881	-3'913	-3'433	-35'509	-29'246	-32'265	-18'863	-13'572	23'873	الفرق(*)		6
-24'581	54'539	23'683	27'380	15'707	29'752	20'188	12'286	15'455	9'956	18'258	8'866	6'884	10'796	7'626	10'611	الوارد	الدول المتقدمة الأخرى	7
6'027	52'583	46'982	41'323	50'075	37'152	23'825	29'595	33'104	30'023	28'685	24'274	18'535	21'830	35'981	50'741	الصادر		8
-30'608	1'956	-23'299	-13'943	-34'368	-7'400	-3'637	-17'309	-17'649	-20'067	-10'427	-15'408	-11'651	-11'034	-28'355	-40'130	الفرق(*)		9
542'312	396'145	358'539	547'778	571'483	1'107'986	828'352	472'545	269'654	219'908	203'462	145'135	133'850	120'295	114'792	169'777	الوارد	مجموع الدول المتقدمة	10
646'206	686'262	514'806	599'895	658'094	1'083'885	1'014'331	631'478	396'056	332'395	305'847	240'487	207'378	179'984	189'782	222'450	الصادر		11
103'894-	290'117-	156'267-	52'117-	86'611-	24'101+	185'979-	158'933-	126'402-	112'487-	102'385-	95'352-	73'528-	59'689-	74'990-	52'673-	الفرق(*)		12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مصادر الجدول رقم 05.

(*) الفرق محسوب من طرف الباحث بطرح التدفق الصادر من التدفق الوارد.

الجدول رقم 12.

التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول المتقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

الأقاليم	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة التدفقات الواردة																
الاتحاد الأوروبي و أوروبا الغربية	%61	%71	%71	%59	%57	%58	%53	%52	%56	%60	%63	%65	%78	%76	%55	%80
أمريكا الشمالية	%33	%22	%20	%36	%37	%33	%43	%43	%42	%37	%34	%33	%17	%17	%31	%25
باقي الدول المتقدمة	%6	%7	%9	%5	%6	%9	%5	%6	%3	%2	%3	%3	%5	%7	%14	%5-
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
نسبة التدفقات الصادرة																
الاتحاد الأوروبي و أوروبا الغربية	%63	%60	%64	%52	%56	%57	%62	%62	%69	%75	%79	%68	%66	%62	%54	%96
أمريكا الشمالية	%14	%21	%24	%39	%34	%34	%29	%30	%26	%22	%17	%24	%27	%29	%39	%3
باقي الدول المتقدمة	%23	%19	%12	%9	%10	%ù9	%9	%8	%5	%2	%3	%8	%7	%9	%8	%1
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

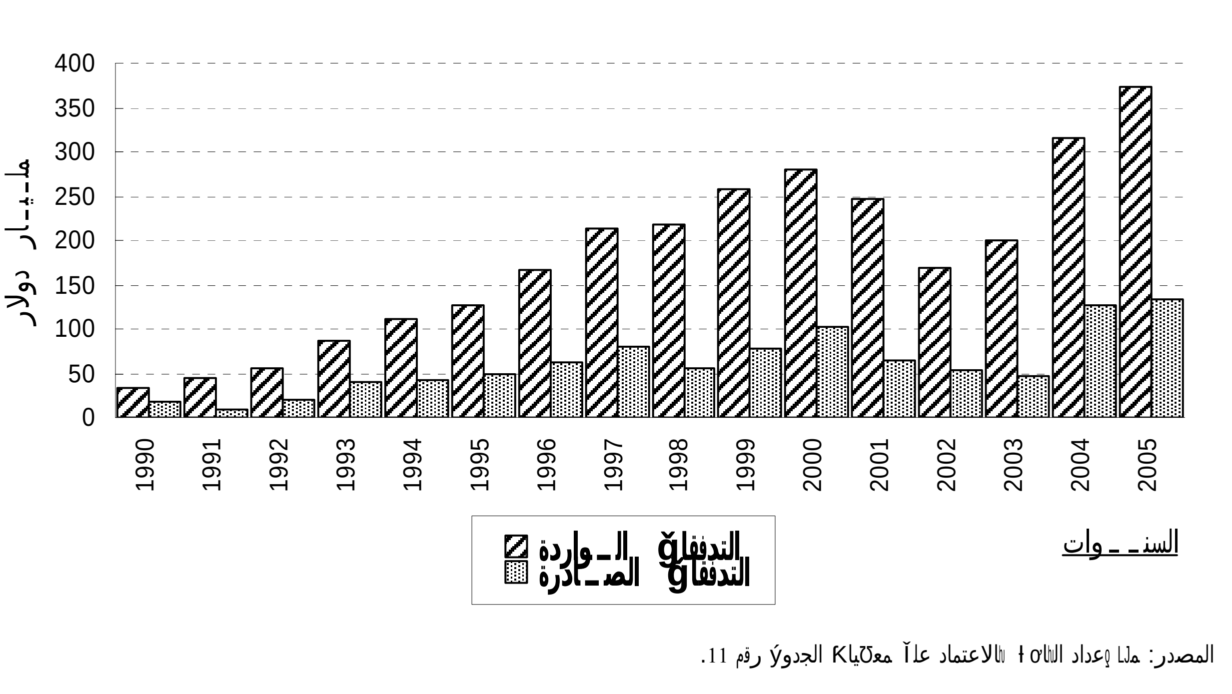
2 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية.

من خلال الشكل رقم 06 يتضح لنا التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية أكبر بكثير من التدفقات الصادرة عكس ما لاحظناه في الدول المتقدمة. و هذا يعني أن الدول النامية هي مستورد صافي للاستثمار الأجنبي المباشر عكس الدول المتقدمة.

كما يتضح لنا من الشكل أن منحنى التدفقات الواردة و الصادرة للاستثمار المدروس يأخذ نفس الاتجاه – تزايد و تناقص - خلال فترة الدراسة 1990-2005 باستثناء سنة 1998 و سنة 2003.

الشكل رقم 06.

التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية خلال 1990-2005.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

و بالرجوع إلى الشكل أعلاه و الجدول رقم 13 يمكننا استنتاج أن التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية في تزايد مستمر غير أن حجم الزيادة في التدفقات الواردة أكبر من حجم الزيادة في التدفقات الصادرة. مما يعني أن حصة الدول من الاستثمار موزعة بين سنتين باستمرار عبر الزمن من خلال تفوق الزيادة الحاصلة في التدفقات الواردة عليها في التدفقات الصادرة. و هو الأمر الذي جعل الدول هذه مستوردة صافية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم 13.

مقارنة بين التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية خلال الفترة 1990-2005.

المنطقة	نوع التدفق	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
جنوب و شرق آسيا و أوقيانوسيا	الوارد	22'418	23'393	30'111	55'061	68'778	75'856	93'994	109'282	102'449	112'884	146'195	111'966	92'042	110'488	157'328	199'951
	الصادر	11'821	7'815	18'808	31'505	35'497	41'147	52'255	49'209	31'591	41'645	83'872	50'425	35'998	18'995	83'446	83'584
	الفرق(*)	10'597	15'578	11'303	23'556	33'281	34'709	41'739	60'073	70'858	71'239	62'323	61'541	56'044	91'493	73'882	116'367
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	الوارد	8'900	15'356	17'611	20'009	30'091	32'311	52'856	73'275	82'491	107'406	97'537	88'139	50'492	46'137	100'506	103'663
	الصادر	4'536	-453	1'378	7'575	6'094	7'306	7'591	23'666	19'865	31'279	13'738	11'971	11'350	15'412	27'502	32'825
	الفرق(*)	4'364	15'809	16'233	12'434	23'997	25'005	45'265	49'609	62'626	76'127	83'799	76'168	39'142	30'725	73'004	70'838
إفريقيا	الوارد	2'303	2'752	3'171	3'469	5'632	4'694	5'835	10'667	9'115	11'590	8'728	19'616	12'994	18'513	17'199	30'672
	الصادر	1'408	962	528	654	528	509	1'463	3'788	1'982	2'564	1'319	-2'535	427	1'160	1'885	1'054
	الفرق(*)	895	1'790	2'643	2'815	5'104	4'185	4'372	6'879	7'133	9'026	7'409	22'151	12'567	17'353	15'314	29'618
دول أوروبا الوسطى و الشرقية النامية	الوارد	414	2'643	4'653	7'031	6'352	14'745	13'547	19'033	24'305	26'518	27'508	26'371	12'822	24'192	39'577	39'679
	الصادر	38	37	102	314	298	475	1'292	4'215	2'324	2'460	4'024	3'546	4'511	10'731	13'973	15'056
	الفرق(*)	376	2'606	4'551	6'717	6'054	14'270	12'255	14'818	21'981	24'058	23'484	22'825	8'311	13'461	25'604	24'623
مجموع الدول النامية	الوارد	34'035	44'144	55'546	85'570	110'853	127'606	166'232	212'257	218'360	258'398	279'968	246'092	168'350	199'330	314'610	373'965
	الصادر	17'803	8'361	20'816	40'048	42'417	49'437	62'601	80'878	55'762	77'948	102'953	63'407	52'286	46'298	126'806	132'519
	الفرق(*)	16'232	35'783	34'730	45'522	68'436	78'169	103'631	131'379	162'598	180'450	177'015	182'685	116'064	153'032	187'804	241'446

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 05.

(*) الفرق محسوب من طرف الطالب بطرح التدفق الصادر من التدفق الوارد.

الجدول رقم 14.

التوزيع النسبي للتدفقات الصادرة و الواردة من و إلى الدول النامية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

الأقاليم	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة التدفقات الواردة																
آسيا و المحيط الهادي	66%	53%	54%	64%	62%	59%	57%	51%	47%	44%	52%	45%	55%	55%	50%	53%
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	26%	35%	32%	23%	27%	25%	32%	35%	38%	42%	35%	36%	30%	23%	32%	28%
إفريقيا	7%	6%	6%	4%	5%	4%	4%	5%	4%	4%	3%	8%	8%	9%	5%	8%
باقي الدول النامية	1%	6%	8%	8%	6%	12%	8%	9%	11%	10%	10%	11%	8%	12%	13%	11%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
آسيا و المحيط الهادي مع أمريكا اللاتينية و الكاريبي	92%	88%	86%	88%	89%	85%	88%	86%	85%	85%	87%	81%	85%	79%	82%	81%
نسبة التدفقات الصادرة																
آسيا و المحيط الهادي	66%	93%	90%	79%	84%	83%	83%	61%	57%	53%	81%	80%	69%	41%	66%	63%
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	25%	-5%	7%	19%	14%	15%	12%	29%	36%	40%	13%	19%	22%	33%	22%	25%
إفريقيا	8%	12%	3%	2%	1%	1%	2%	5%	4%	3%	1%	-4%	1%	3%	1%	1%
باقي الدول النامية	0%	0%	0%	1%	1%	1%	2%	5%	4%	3%	4%	6%	9%	23%	11%	11%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
آسيا و المحيط الهادي مع أمريكا اللاتينية و الكاريبي	92%	88%	97%	98%	98%	98%	96%	90%	92%	94%	95%	98%	91%	74%	87%	88%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

و من الجدولين السابقين رقم 13 و رقم 14 يمكن استخلاص النتائج الآتية حول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين من و إلى الدول النامية:

1- تعد مجموعة من المجموعات الأكثر استقبالا في الجدول رقم 13 السابق على مستوردا صافية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2005 لمعظم سنواتها. و يعود ذلك إلى الحجم الكبير للصادر من الدول النامية من الحجم الوارد إليها من الاستثمار موازنة بالحجم.

2- تتميز التدفقات الواردة إلى الدول النامية بالتزايد المستمر خلال الفترة 1990-2005 باستثناء سنتين هما 2001 و 2002 . و قد شهدت أخيرا (2002) انخفاضا كبيرا في التدفقات الواردة اقترب من مستواها في سنة (1996) لكنها عادت إلى الارتفاع و تجاوزت 300 مليون دولار سنتي 2004 و 2005.

كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول النامية نموا في أغلب السنوات المدروسة (1990-2005) إذ تزايدت خلال عشر سنوات و تراجعت خلال خمس سنوات. و تحقق أكبر صادر تدفق من الدول سنتي 2004 و 2005 و هي الحالة المعاكسة في التدفقات الواردة إلى الدول.

3- تلقت دول آسيا و المحيط الهادي خلال الفترة 1990-2005 ما بين 44% و 66% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية مجتمعة كما صدرت خلال نفس الفترة ما بين 53% و 93% باستثناء سنة 2003 التي سجلت فيها 41% من إجمالي ما صدر من الدول النامية كلها. و هذا ما يجعلها أول دول آسيا و المحيط الهادي أكبر متلقي و مصدر في آن واحد للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن مجموعة الدول النامية.

4- تحتل دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي المرتبة الثانية ضمن مجموعة الدول النامية من حيث تلقيها و تصديرها للاستثمار الأجنبي المباشر، كما حصلت في الفترة المذكورة أعلاه ما بين 23% و 42% من التدفقات الواردة و ما بين 12% و 40% من التدفقات الصادرة باستثناء سنتي 1991-1992.

5- تجمعت الدول النامية من المناطق الثلاث المذكورة (آسيا و المحيط الهادي و أمريكا اللاتينية و الكاريبي) لتجد أن حصتها من التدفقات الواردة إليها و الصادرة منها ضمن التدفقات المعنية إلى كل الدول النامية تتراوح ما بين 79% و 92% بالنسبة للأولى (الواردة) و ما بين 87% و 98% بالنسبة للثانية (الصادرة). و هذا يعني أن حصة باقية الدول النامية الإفريقية و الأوروبية تتراوح ما بين 8% و 21% و تصدر ما بين 2% و 13% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول النامية.

و بهذا يمكن أن نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية الدول يستقطبها أساسا مجموعة الدول النامية الآسيوية و دول المنطقة الناشئة و أمريكا اللاتينية و الكاريبي خلال الفترة المدروسة ما بين 1990 و 2005.

المطلب الثالث: الاتجاهات القطاعية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختارة.

سنحاول من خلال هذا الفرع تحليل التوزيع القطاعي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث زوايا الأولى تخص التوزيع القطاعي على المستوى العالمي و الثانية التوزيع القطاعي في الدول المتقدمة و الثالثة التوزيع القطاعي في الدول النامية.

أولا- التوزيع القطاعي عالميا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تشير الإحصائيات المتوفرة في الجدول رقم 15 إلى استحواذ قطاع الخدمات على حصة من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بنسبة 52% في الفترة 1989-1991 و 66% في الفترة 2001-2003 و 62% في الفترة 2002-2004. و يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بحصة 35% و 24% و 26% ثم القطاع الأولي في المرتبة الثالثة بحصة 7% و 7% و 8% خلال الفترات السابقة الذكر على الترتيب.

الجدول رقم 15.

تقديرات التوزيع القطاعي عالميا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

الفترات الزمنية	1989-1991		2001-2003		2002-2004	
القطاع	%	10^6 دولار	%	10^6 دولار	%	10^6 دولار
القطاع الأولي(*)	%7	12'443	%7	51'637	%8	57'635
قطاع الصناعة	%35	64'147	%24	167'181	%26	184'943
قطاع الخدمات	%52	94'909	%66	461'028	%62	436'174
أخرى غير محددة	%6	12'039	%3	18'824	%4	28'959
المجموع	%100	183'538	%100	698'670	%100	707'711

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

المبالغ: الفترة (2001-2003)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005، ص 262.

الفترتان (1989-1991) و (2002-2004)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006، ص 268.

النسب المئوية: محسوبة من طرف الطالب بالاعتماد على المبالغ في الجدول.

(*) يتضمن القطاع الأولي أساسا على: الزراعة و الصيد و استخراج الثروات و المناجم و المحاجر ...الخ

و يبدو جليا من الشكل رقم 07 أن حصة القطاع الأولي ضعيفة جدا مقارنة بحصة قطاع الخدمات. و رغم الزيادة المسجلة في حصة القطاع الصناعي خلال الفترة الثالثة إلا أنها لم تصل إلى حجم الزيادة في حصة قطاع الخدمات، حيث تفوق كثيرا حجم الزيادة الحاصلة في حصص القطاعات الثلاثة مجتمعة.

الشكل رقم 07.

التمثيل البياني لتقديرات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في فترات مختارة.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15.

ارتفعت حصة قطاع الخدمات من 94.909 مليون دولار في الفترة الأولى إلى 461.028 مليون دولار في الفترة الثانية أي بزيادة قدرها 366.119 مليون دولار، يليها القطاع الصناعي بحصته التي انتقلت من 64.147 إلى 167.181 مليون دولار بزيادة 103.034 مليون دولار و هي أقل من حجم الزيادة المسجلة في قطاع الخدمات. و بقي هذا الترتيب في الفترة الثالثة (2002-2004) مع المستوى الأساسي بنسبة 62% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد رغم انخفاض حصته في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2001-2003) بقيمة 24.854 مليون دولار (أنظر الجدول رقم 15 أعلاه).

أما حصة القطاع الأولي فهي لا تكاد تذكر مقارنة بالقطاعين السابقين الخدمات و الصناعي، إذ تراوحت بين الفترة 1989-1991 و الفترة 2002-2004 من 12.443 مليون دولار إلى 57.635 مليون دولار أي بزيادة قيمتها 45.192 مليون دولار و هي زيادة ضعيفة مقارنة بالقطاعين الخدمات (341.265 مليون دولار) و القطاع الصناعي (120.796 مليون دولار).

و هي تجمعها قطاع الخدمات و قطاع الصناعة التي تستحوذ على ما نسبته 87% و 90% من التدفقات الواردة للاستثمار موزعة بين الدراسة، أما القطاع الأولي يستحوذ على ما نسبته 7% و 8% من التدفقات. مما يعني أن القطاع الأولي (الأخير) لا يجذب إليه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة.

يستحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 56% و 71% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة خلال الفترات المعنية في الجدول رقم 16 و القطاع الصناعي على ما نسبته 19% إلى 32%. و يأتي القطاع الأولي يستحوذ على حصة ضئيلة تتراوح ما بين 6% و 8% من تدفقات هذا الاستثمار (أنظر الجدول رقم 16).

مما سبق نستنتج أن أغلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة يتوزع على قطاعين أساسيين هما الخدمات أولا ثم الصناعة ثانيا. و هما اللذان يستحوذان على ما نسبته 88% فأكثر من هذا الاستثمار خلال الفترات المدروسة، غير أن القطاع الصناعي تناقصت حصته النسبية من المجموع الوارد من هذا الاستثمار. فرغم زيادة حجمه من 47.693 مليون دولار في الفترة 1989-1991 إلى 96.424 مليون دولار في الفترة 2001-2003 و 93.337 مليون دولار في الفترة 2002-2004، إلا أن نسبته انخفضت من 32% في الفترة الأولى إلى 20% في الفترة الثانية ثم إلى 19% في الفترة الثالثة. بينما قطاع الخدمات ارتفعت حصته النسبية من 56% في الفترة الأولى إلى 71% في الفترة الثانية ثم تراجعت إلى 69% في الفترة الأخيرة.

أما القطاع الأولي فحصته ضعيفة و لم تعرف زيادة مستمرة لكنها جد بسيطة حيث انتقلت من 9.103 مليون دولار إلى 34.260 ثم إلى 36.398 مليون دولار، أي من 6% إلى 7% إلى 8% خلال الفترات الثلاث المذكورة على التوالي.

و هكذا نستنتج أن قطاع الخدمات في الدول المتقدمة هو القطاع الذي يستحوذ على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى ثم يليه القطاع الصناعي في الدرجة الثانية، و هي نفس الحالة بالنسبة للتوزيع القطاعي عالميا للاستثمار المدروس كما أشرنا إليه سابقا.

الجدول رقم 16.

تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المتقدمة.

الفترة الزمنية	1991-1989		2003-2001		2004-2002	
القطاعات	%	10^6 دولار	%	10^6 دولار	%	10^6 دولار
القطاع الأولي(*)	%6	9.103	%7	34.260	%8	36.398
القطاع الصناعي	%32	47.693	%20	96.424	%19	93.337
قطاع الخدمات	%56	83.607	%71	353.428	%69	336.513
أخرى غير محددة	%6	8.200	%2	12.135	%4	19.020
المجموع	%100	148.603	%100	496.247	%100	485.268

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 15.

النسب المئوية: محسوبة من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

(*) يضم القطاع الأولي أساسا على: الفلاحة و الصيد و استغلال الغابات و المناجم و المحاجر ...إلخ

ثالثا- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.

من الجدول رقم 17 نلاحظ أن نمط التركيز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية مثله في الدول المتقدمة من حيث استحواذ القطاع الصناعي و القطاع الخدماتي على نسبة معتبرة تتراوح بين 79% و 88% من إجمالي التدفقات الواردة إليها من هذا الاستثمار. و يبقى القطاع الأولي لا يستحوذ إلا الجزء اليسير بنسبة تتراوح بين 9% و 10%.

غير أن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة، حيث كانت حصة هذا القطاع في الدول النامية 47% في الفترة 1989-1991 ثم انخفضت إلى 35% في الفترة 2001-2003 لترتفع في الفترة 2002-2004 إلى 41%. و هذا عكس أهمية نفس القطاع لدى الدول المتقدمة التي كانت نسبته تتناقص باستمرار من 32% إلى 20% ثم إلى 19% (أنظر الجدول رقم 15).

كما نلاحظ أيضا ارتفاع حصة قطاع الخدمات من 32% في الفترة الأولى إلى 53% في الفترة الثانية على حساب حصة القطاع الصناعي من 47% إلى 35% في نفس الترتيب ثم ارتفاع حصة هذا الأخير إلى 41% في الفترة الثالثة مقابل انخفاض حصة قطاع الخدمات إلى 45% في نفس الفترة. و بالنظر إلى الاستقرار النسبي لحصة القطاع الأولي يستنتج أن هذا التغير يبقى بين القطاع الصناعي و قطاع الخدمات من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.

الجدول رقم 17.

تقديرات التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية

في فترات مختارة.

الفترة الزمنية	1991-1989		2003-2001		2004-2002	
القطاعات	%	10^6 دولار	%	10^6 دولار	%	10^6 دولار
القطاع الأولي(*)	%10	3.340	%9	17.377	%10	21.237
القطاع الصناعي	%47	16.454	%35	70.757	%41	91.606
قطاع الخدمات	%32	11.302	%53	107.600	%45	99.661
الغير محددة	%11	3.839	%3	6.689	%4	9.939
المجموع	%100	34.935	%100	202.423	%100	222.443

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 15.

النسب المئوية: من حساب الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

(*) يتمثل القطاع الأولي أساسا في: الزراعة و الصيد و استغلال الغابات و البترول و المناجم و المحاجر ...الخ

رغم تراجع الحصة النسبية للقطاع الصناعي من الترتيب الأول في الفترة الأولى من 47% إلى 41% إلا أن حجم التدفقات التي استقطبها القطاع كان في تزايد مستمر، بينما قطاع الخدمات ارتفعت حصته النسبية من 32% إلى 45% لينتقل من الترتيب الثاني إلى الترتيب الأول، لكن حجم التدفقات التي استقطبها عرفت تذبذبا حيث تزايدت في الفترة الثانية ثم تراجعت في الفترة الثالثة.

و الحصة من قطاع الخدمات صار يستحوذ على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية خلال الفترة 2001-2003، يليه القطاع الصناعي كما هو الحال في الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل.

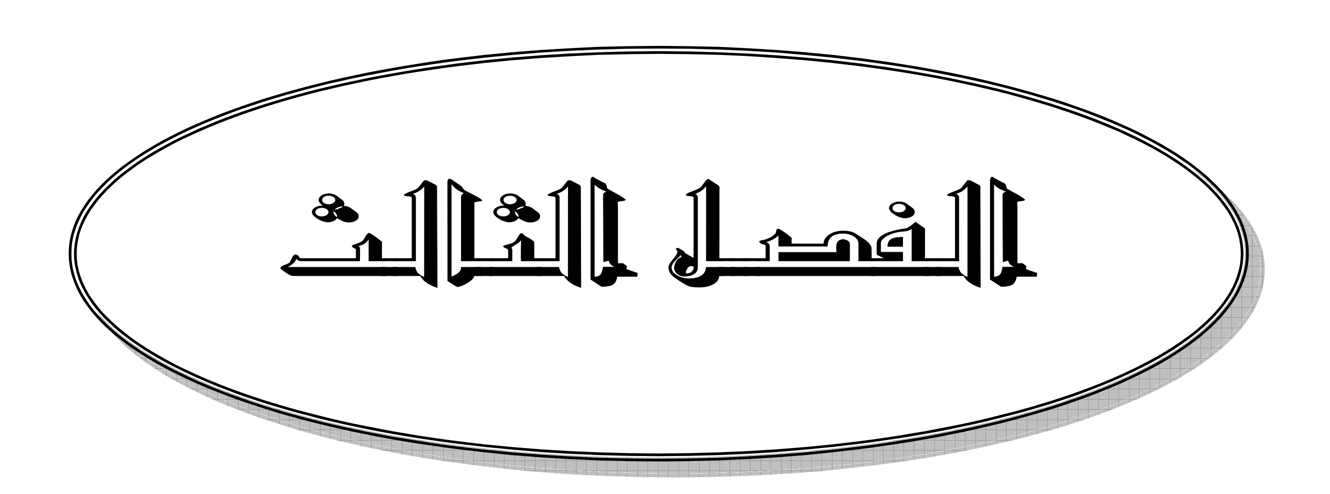
يتزايد الاهتمام في الاقتصاد العالمي بالكثير من الدراسات و الأبحاث الاقتصادية التي تهتم بالاستثمار الأجنبي عموما و الأجنبي المباشر خصوصا. و ذلك لما له من آثار على التنمية الاقتصادية [illegible] و التكامل الاقتصادي [illegible]. و نظرا لدوره في نقل الآثار و الأفكار ما يحدثه عليه الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك فإن البلدان تركز على تهيئة المناخ الاستثماري سواء من خلال [illegible] المضيفة لتحقيق المزيد من الاستثمار في إنجاز استثمارات [illegible] و عليه ما تركز على جملة مما سبق. و ما تم استعراضه في الفصل الأول من هذه الدراسة التطرق إلى الآثار التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحققها على اقتصاد البلد المضيف و المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار سواء كانت سياسية و اقتصادية و قانونية ...إلخ و ما هي السبل و الإجراءات المتاحة التي تمكن المستثمر الأجنبي من تجنب هذه المخاطر و الحد من آثارها السلبية.

و تم في هذا الفصل دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا و اتجاهاته قطاعيا و جغرافيا و كذا الأقاليم الجغرافية المصدرة له و المستقبلة له خلال ستة عشر سنة (1990-2005). و كانت النتيجة أن الحجم الكبير من التدفقات يصدر و يتجه من و إلى الدول المتقدمة. حيث أن الدول الأوروبية المتقدمة كانت تصدر أكثر مما تتلقى من هذا الاستثمار و الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت خلال الفترة السابقة الذكر [illegible] مصدرا صافيا و مستوردا صافيا لهذا الاستثمار.

كما أن حصة الدول النامية من الاستثمار [illegible] على حصة [illegible] في الدول المتقدمة و في الدول النامية [illegible] في الفترة (1989-1991) ثم [illegible] في الفترتين (2001-2003) و (2002-2004).

و لتحليل اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة (أ) بدلا من الدولة (ب) على عدة عوامل و عناصر يصطلح عليها في أدبيات الاستثمار [illegible] و هي قائمة في الدولة (أ) و غير قائمة في الدولة (ب). و هذا ما سنحاول دراسته بالنسبة للحالة الجزائرية خلال الفترة 1996-2005 في الفصل الثالث الموالي.


الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة و تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري خلال الفترة 1962- 1989.

المطلب الثاني: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري خلال الفترة 1990-2006.

المبحث الثاني: تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: موقع الجزائر من خلال المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: موقع الجزائر من خلال مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.

مقدمة الفصل.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى توفير الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و غيرها الملائمة و المشجعة على الاستثمار بنوعيه الوطني و الأجنبي. و لهذا قامت في إصدار التشريعات و رفع العراقيل و منح التسهيلات و الحوافز المتاحة (قانونية و مالية و جبائية...) التي تدخل ضمن مجموعة ما يسمى بمناخ الاستثمار المناسب و الجذب للاستثمار.

و عادة ما ينحصر اهتمام الحكومات في تهيئة مناخ الاستثمار من جزئه المتعلق بالمستثمرين الأجانب في الجزء المتعلق بالمستثمرين المحليين ليكون مكملا لهم و باستمرار من السياسات التي تتبعها الحكومات. و لا يعني ذلك عدم الاهتمام بالمستثمر الأجنبي على حساب الوطني.

و قد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات تميزت بالاستقلال، حيث انتهجت الدولة العديد من التدابير و جرت استراتيجية السيادة الوطنية على الاقتصاد و ثروات الدولة الجزائرية. و صار القطاع العمومي هو المسيطر على جل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الأجنبي. لكن الأزمة المالية و الدولية التي تسمح باستمرار النمو و جاءت المؤسسات الدولية نحو التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر الاقتصاد السوق المفتوح على العالم الخارجي، ثم صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 الذي جاء جديدا للاستثمارات الخاصة الوطنية و الاستثمارات الأجنبية. حيث يعتبر هذا القانون "تحول جذري من الانغلاق الذي ميز للجزائر على الموارد الأجنبية ... حيث الاستقلال و خاصة منذ 1966-1967"[1].

و من هنا يتناول هذا الفصل من أجل معرفة تطور واقع المناخ الجزائري في الاستثمار الأجنبي دون تمييز بين المباشر و غير المباشر منذ الاستقلال إلى سنة 2006. و من ثم التعرف على تشريعات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد سنة 1990.

و سيتم دراسة التطور المتعلق بتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الفترة الممتدة بين 1996-2005 باعتبار أن هذه الفترة الجزائر شهدت الاستثمار تغيرات جذرية بعد صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر سنة

(1) Benissad Hocine, Algérie: Restructurations et réformes économiques 1979-1993, Office des publications universitaires, Alger, 1994, P53.

1993 و المتعلق بترقية الاستثمارات. إلا أن هذا النص ركز على الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم جملة من الحوافز و التسهيلات و الامتيازات.

المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري.

كانت الجزائر غداة الاستقلال في [illegible] الاستعمار الفرنسي، ورثت الجزائر اقتصادا قائما على أسس مملوكة للمعمرين الأوروبيين خاصة الفرنسيين منهم. إلا أن هذا الوضع قد يتغير بعد الاستقلال السياسي الذي انتزعته الجزائر من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي و ذلك من خلال التأميم و الاعتماد على السلطات العمومية في تسيير الاقتصاد، حيث عملت على استرجاع سيادة الدولة الجزائرية على مواردها الاقتصادية من خلال إقامة اقتصاد وطني قادر على تلبية احتياجاته الوطنية و تحقيق الاستقلال التحريرية من خلال توفير حياة كريمة و تحسين ظروف المعيشة.

و من هذا المنطلق سنستعرض في هذا المبحث التشريعات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2006. إذ قسمت هذه الفترة إلى مرحلتين هامتين من الاستقلال (1962) إلى سنة 1989 ثم من سنة 1990 إلى سنة 2006، ذلك أن قانون النقد و القرض رقم 90-10 الصادر سنة 1990 يعتبر بداية الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر - المحروقات - في الجزائر بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي. إلا أنه خلال الفترة السابقة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر مرحبا به في الجزائر حيث كانت تنظر إليه على أنه استثمار غير مرغوب فيه إلا في حدود ضيقة و في مجالات محددة، و هذا ما سنراه فيما يلي.

المطلب الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1962-1989.

عرفت الفترة السابقة لسنة 1990 صدور أربعة قوانين أساسية مكرسة لتنظيم الاستثمار داخل الجزائر الوطني و الأجنبي. و سنتناول هنا المراحل التي مر بها الجزائر في الاستثمارات الأجنبية التي تعكس مدى تركيز السلطات العمومية الجزائرية في جلب هذه الاستثمارات و بالتالي العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها و عكس ذلك.

أولا - القانون رقم 63-277 المتعلق بالاستثمارات[*].

بتاريخ 1963.07.26 أصدرت الجزائر المستقلة أول قانون خاص بالاستثمار قدم بعض الضمانات و منح مجموعة من الحوافز للمستثمرين، حيث جاء في المادة الثانية من هذا القانون "تمنح الضمانات و الامتيازات المذكورة في هذا القانون على مستوى رؤوس الأموال الأجنبية منها كما هي منصوص عليها."[1] و نصت المادة الثالثة من هذا القانون على "حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب في إطار احترام التنظيمات العمومية ..."[2]. كما أكدت المادة الخامسة على التساوي في معاملة الاستثمار الأجنبي مع نظيره الوطني "التساوي أمام القانون و خاصة في المجال الجبائي معترف به لكل من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب."[3]

كما تضمن هذا القانون عدة من المواد دليل على حاجة الدولة إلى هذه الاستثمارات و رغبتها في السابقة الذكر مجموعة من الضمانات التي تمثلت في المواد[4] الثانية حتى العاشرة تحت إطار المزيد منها في مجال التحويلات الجزئية أو الكلية منها، بعض الحوافز و الرسوم و الضرائب الجبائية مثل الإعفاء و التخفيضات المالية و حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة إلى الخارج و حماية من المنافسة الخارجية في إطار السياسة الجمركية[5] مع تقديم ضمانات ضد نزع الملكية – وقع ذلك بموجب الأرباح الصافية المتراكمة و رأس المال المستورد المستثمر وفقا للمادة السادسة من القانون 63-277.

غير أن المتصفح للمادة 23 من القانون المذكور يستنتج بوضوح أن السلطات العمومية تسعى إلى التوجه الاشتراكي في الاقتصاد، حيث نصت هذه المادة على أن "تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية أو الشركات الوطنية أو المختلطة في الاقتصاد المتطور بالمساهمة مع رأس المال الأجنبي أو الوطني من أجل توفير الشروط الضرورية لإقامة اقتصاد اشتراكي الذي هو الهدف الأسمى للتنمية و تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني."

كما أقرت المادة 24 من نفس القانون على إمكانية مساهمة الدولة أو الهيئات التابعة لها و المؤسسات في المؤسسات الخاصة (Entreprises privées) كلما كان ذلك ضروريا

(*) أنظر الجريدة الرسمية العدد 53 الصادر يوم 1963.08.02، القانون رقم 63-277، ص 774 و ما بعدها.

(1) نفس المرجع السابق، ص 774.

(2) نفس المرجع السابق، ص 774.

(3) نفس المرجع السابق، ص 774.

(4) أنظر المواد من 10 إلى 19 و المادتين 30 و 31 من القانون رقم 63-277 السابق الذكر، ص ص 774-775.

(5) أنظر المادة التاسعة من القانون 63-277 السابق الذكر، ص 774.

و مقيد. و يعني ذلك أن الدولة في تحديد المسبقة حتى الخاصة بشروط غير محدود صار محمولا قانونيا الأمر الذي استلزم منه ذلك الإطار – الوطني و الأجنبي – محدد بالتأكد السلطة العمومية غير المرغوب فيها من طرف المستثمرين المحليين و الأجانب.

مقابل هذا يمكن القول أن هذا القانون في مجمله غير محدد لم يكن مشجعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على السواء و ذلك بفرض العراقيل و التعقيدات التي تميز إجراءاته مجموعة من العراقيل البيروقراطية المتمثلة في ضرورة الحصول على الاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات و إلزام المستثمر بعرض الشروط غير المرغوب فيها من طرف كالمساهمة في تكوين الإطارات السلطة المعنية بمراقبة تطبيقها إلى حصة مساوية و تقديم تقارير الجزائرية الاستثمار في حالة عدم التزام المستثمر بتطبيقها للالتزامات الاستثمار المسطر. و في حالة التزام المستثمر بعدم ذلك الاعتماد بعد إقراره في أجل شهر و أربعة أشهر (انظر المواد 13، 16 و 17 من القانون 63-277).

ثانيا- الأمـر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات[1].

جاء هذا الأمر لإحياء القانون رقم 63-277، و قد تضمن الأمر مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها نظام الاستثمار في الجزائر خاصة فيما يلي:

1 – للدولة و الهيئات التابعة لها الأولوية في مجال المبادرة الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في هذه الاستثمارات وفقا لما تحدده الدولة.

2- تحدد مجال مساهمة القطاع الخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية في القطاعات الصناعية و السياحية بضرورة الحصول على ترخيص مسبق من طرف:

- وزير المالية و التخطيط و الوزارة المعنية بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات أو
- اللجنة الوطنية للاستثمارات أو
- من طرف الولاية بالاشتراك مع وزير المالية و التخطيط و الوزارة المعنية.

3- أولوية الرأسمال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط التقنية لعروض إنجاز المشاريع التي تستدعي فيها الدولة رؤوس الأموال الخاصة (انظر المادة 5 من القانون 66-284).

(1) الجريدة الرسمية العدد 80 الصادر بتاريخ 1966.09.17، الأمر رقم 66-284 ص 1202 و ما بعدها.

من الواضح من هذا القانون أنه لا يميز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر في خصوص الدولة الذي لديها جميع المجالات التي تتصل بالقطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني و لم تحدد قائمة هذه المجالات. مما يعني فتح المجال واسعا أمام تعسف الدولة في الترخيص من عدمه لأي استثمار بدعوى الحيوية الاقتصادية لهذه القطاعات و هيمنة الرأسمال الجزائري على ذلك صراحة في المادة الخامسة من هذا القانون.

و أكثر من ذلك فإن المزايا المالية التي قدمها هذا القانون الاستثمار كانت مرهونة بعدة شروط تحد من حرية الاستثمار و/أو تكلفة معتبرة للمستثمر تتمثل في الالتزام التي قد تكون معيقة للاستثمار و منها:

- العلاقة القائمة بين قدر الاستثمار و حجم العمالة الدائمة التي يخلقها؛
- معدل التكوين المهني و ترقية الإطارات الوطنية؛
- حجم الإنتاج المخصص للتصدير أو لتخفيض من الواردات.

كما خصص الاستثمارات الأجنبية عند الترخيص لها لشروط تقنية غير متوافقة مع التشريعات الوطنية و هي:[1]

- نسبة الأسواق الخارجية للتصدير؛
- أهمية القيمة المضافة التي يحققها المشروع في الجزائر؛
- درجة استخدام المواد الأولية المحلية؛
- مدة تحقيق الاستثمار للمشروعات الخاصة.

إضافة إلى ما سبق فإن هذا القانون أعطى الأفضلية للمستثمرين الجزائريين على الأجانب في عدة شروط[2] و إجراءات تعاد عملية التحويل التي تعتبر حافزا لجذب المستثمر الأجنبي.

و في قانون 277-63 و قانون 284-66 يمكن استخلاص ما يلي:

- ركز القانون رقم 277-63 على الضمانات و الحوافز و حرية الاستثمار و مبدأ التساوي في معاملة الاستثمارات الأجنبية مع التشريعات الوطنية من حيث المعاملة على المستثمرين الأجانب القائمين، و جاء في قانون 284-66 تصريحا بشروط على الاستثمارات الأجنبية و في صراحة على أولوية المستثمر الوطني على الأجنبي كما ألزم هذا الأخير بعدة شروط المعتمدة في التشريع الوطني.

[1] (1) المادة رقم 21 من الأمر رقم 66-284 السابق الذكر.

[2] (2) المادة رقم 11 من الأمر رقم 284.66. و المادة رقم 2 من القرار المؤرخ في 1970.07.20. المتعلق بتحويل الأرباح الناتجة من رؤوس الأموال التي يستثمرها في الجزائر أشخاص من جنسية أجنبية في إطار قانون الاستثمارات. و قد حدد سقف تحويل الأرباح للتحويل سنويا بنسبة 15% من رأس المال المستثمر. و لا تتم عملية التحويل إلا بعد تقديم طلب يقدم إلى المجلس المركزي للبنك الجزائري مع ترخيص من السلطات المعنية و مراقبة المساهمات الأجنبية. و في نفس الأمر يزيد من الإجراءات البيروقراطية المعرقلة لمصلحة المستثمر الأجنبي.

- كان القانون 66-284 صريحا و واضحا في احتكار الدولة و الهيئات التابعة لها الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني دون تحديد لهذه القطاعات عكس القانون 63-277 الذي اكتفى بتحديد حرية الاستثمار في مجال النشاط الأجنبي على العموم.

- ركز القانون 63-277 للمستثمرين الخواص الوطنيين و الأجانب في القطاعات الإنتاجية فيما ركز القانون 66-284 المستثمرين في القطاعات الصناعية و السياحية. مما يعني أن المجال المتاح للاستثمارات الأجنبية كان واسعا في القانون الأول و صار ضيقا بصدور القانون الثاني.

مما سبق نستنتج أن مكانة الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري لم تتحسن بعد صدور القانون 63-277 و استبداله بالقانون 66-284. و لم يكن الأمر مشجعا و لا محفزا للمستثمرين الأجانب للدخول إلى الجزائر، بعد صدور هذا القانون، صاحب تأميم المحروقات و تركيز التنمية و احتكار الدولة لمعظم القطاعات مما يعني توجيه الاقتصاد للسلطة العمومية و تقليص دور الرأسمال الخاص في الجزائر عموما و الأجنبي خصوصا.

ثالثا- القانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد.[1]

رغبة فيما سبق من المشرع الجزائري كان يجمع بين تنظيم الاستثمار العمومي و الخاص في الوطني و الأجنبي و المختلط في قانون واحد[2]. فيما في سنة 1982 فصل قانون الاستثمار السابق رقم 66-284 و عوضه بالقانونين هما:

- الأول رقم 82-11 و يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، و هو قانون يحدد تنظيم الاستثمار الخاص الوطني في الاقتصاد الجزائري الذي تم إصداره سنة 1982.

- و الثاني رقم 82-13 المذكور أعلاه، و يحدد تنظيم الاستثمار الأجنبي – المختلط – في الجزائر و هو ما يمكننا تسميته بالقانون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، خارج المحروقات.

لقد أراد المشرع الاستثمار الخاص الوطني بالقانون الأول و الأجنبي بالقانون الثاني بعد أن عرف تعاملا سلبيا للمستثمر الأجنبي و تأكيدا واضحا لمعاملة خاصة لهذا الأخير الأجنبي الوطني (الجزائري). " و رغم الأحكام المتعلقة التحريرية الصادرة تجيز في الرسمال الأجنبي في ظل هذا القانون (الأجنبي) لا يملك حرية. حيث أن لمراقبة واسعة من طرف الإدارة و تخضع هذه المراقبة – المطولة أساسا للمفاوضات على استثناء – في ميدان تحديد الحركة

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادر يوم 1982.08.31، القانون رقم 82-13 المؤرخ في 1982.08.28، ص 1724 و ما بعدها.

(2) انظر القانون رقم 63-277 و الأمر رقم 66-284 السابق ذكرهما.

الشركة و تطويرها."[1]

و بالرجوع إلى المادتين الأولى و الثانية من القانون (82-13) نجد مجال تطبيقه يقتصر على الشركات المختلطة بين مؤسسة أو عدة مؤسسات عمومية جزائرية و شركة أو عدة شركات أجنبية و التي يمكن أن تنشأ في إطار الاستثمار الأجنبي المسمى بالاستثمار الأجنبي المشترك. و من أهم المواد التي تضمنها هذا القانون يمكن استخلاص النقاط التالية:

1 – **بخصوص التأسيس**: يتم إنشاء الاستثمار - الاستثمار الأجنبي المشترك - بتوقيع الشركاء (الجزائري و الأجنبي) على بروتوكول اتفاق تتم الموافقة عليه بموجب قرار من وزير التخطيط و هذا حسب المادة الثالثة من القانون 82-13.

2- **تسيير المشروع الاستثماري**: لا تتعدى حسب المادة 22 من نفس القانون حصة الشركة الأجنبية نسبة 49% من رأسمال المشروع المشترك مما يعطي الأغلبية للشركة الجزائرية بنسبة 51% و يمنح لها الحق في السيطرة على المشروع. و تكرس هذه السيطرة أحكام المادة 13 التي تنص[2] على احتفاظ الشركة الجزائرية بسلطة توجيه و مراقبة نشاط الاستثمار موضوع الشركة الأجنبية.

بالإضافة إلى أن ترأس مجلس إدارة المشروع المدير العام الذي يعينه الشريك الجزائري[3] و هو ما لا يتمكن الشريك الأجنبي التدخل في تسيير المشروع إلا في مستويات دنيا الأمر الذي عادة لا يرضيه أي مستثمر.

3 – **مدة الاستثمار**: حددت المادة السادسة لاستثمار موضوع هذا القانون بخمسة عشر سنة قابلة للتمديد عند الضرورة على شكل بروتوكول اتفاق يتم إمضاؤه و الموافقة عليه بموجب قرار وزير التخطيط (إطار المادة 21 من القانون 82-13).

4 – **حل النزاعات**: تركز الأحكام التي تنظم التشريع الخاص بالشركات المختلطة على المشروع (الجزائري و الأجنبي) إلى المحاكم الجزائرية لهذا القانون الجزائري[4]، كما تعرض النزاعات الناتجة عن تعامل المشروع مع الهيئات المؤسسات على التحكيم الأجنبي[5] المتكون من: لجان و هيئات وطنية للتحكيم مكونة من ممثلين لمختلف الوزارات. و لجان ولائية للتحكيم يحدد الوالي أعضاءها.

(1) Terki Nour-Eddine, Les Sociétés étrangères en Algérie, Office des publications universitaires, Algér, 1976, P 270.

(2) المادة 13 من القانون 82-13: "تمنح المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية في هذا التركيب المعمول به سلطة توجيه و مراقبة نشاط الشركة المختلطة الاقتصاد و تسييرها تعد طرفا من المشروع المؤسسة الاشتراكية المساهمة."

(3) أنظر الفقرة الثانية من المادة رقم 27 و المادة رقم 29 من القانون 82-13 السالف الذكر.

(4) و (5) أنظر المادة 53 من القانون 82-13 السالف الذكر.

و يكون القانون 13-82 قد تضمن اللجوء أمام التحكيم الدولي بموافقة صريحة(1) و هو أمر غير مألوف من طرف المستثمر الأجنبي.

5 – **تحويل الأرباح إلى الخارج:** لم ينص القانون صراحة على إمكانية تحويل الشريك الأجنبي لأرباحه كليا أو جزئيا. غير أنه يفهم من خلال المادة 37 على أن "... يستفيد الشريك الأجنبي من حصة الأرباح الناتجة عن المساهمة في الشركة المختلطة أو لحصته في التكنولوجيا". و هذا ما يعني أن المستثمر الأجنبي يحقق من استثماراته عائدا إيجابيا كنتيجة لنشاطه. كما يمكنه تحويل العائد (الأجر الصافي) كلية وفق ما جاء في المادة السالفة الذكر.

6 – **الامتيازات:** منح القانون امتيازات جبائية مؤقتة لا تتجاوز مدة خمس سنوات من فترة (التقسيط) المرور الاستثماري و تكاليف الاستغلال على الرسوم الصناعية و التجارية. و تعتبر هذه الامتيازات غير مغرية للشريك الأجنبي لسببين هما:

- الأهمية النسبية للامتيازات الممنوحة المتعلقة بمدة التقسيط و تكاليف الاستغلال.
- عدم تعرض القانون صراحة إلى إمكانية تحويل أرباح الشريك الأجنبي و بالتالي يلزم القانون الأجنبي بإعادة استثمار أرباحه و هو أمر لا يوافق رغبة المستثمر.

7 – **التأميم:** أشارت المادة رقم 48 من القانون إلى إمكانية تأميم المشروع للمصلحة العامة دون تحديد هذه المصلحة و تعويضها، الأمر الذي لا يريح الشريك الأجنبي و لا يطمئنه على استثماراته.

كما نص القانون على أنه لا يجوز للمستثمرين الأجانب التحكم في القرارات و فرض على عاتقهم جملة من الالتزامات(2) المتعلقة بتسيير الاستثمار و يجب الخضوع في حالة النزاعات أمام المحاكم الجزائرية و تبعا للقانون الجزائري. و هي أمور لا يرغب فيها الشريك الأجنبي و المتمثلة في الالتزامات السيادة التامة على المرور و حالة النزاعات على التحكيم الدولي. و مدة المستثمر الأجنبي و المحصل المذكور المدة (05) سنوات.

(1) عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13.

(2) أنظر المادة رقم 7 من القانون 82-13 السالف الذكر.

رابـعـا- تعـديـل الـقـانـون 82-13.

في سنة 1986 تم تعديل القانون رقم 82-13 بالقانون رقم 86-13[(*)] ... الذي خفف من الالتزامات التي كانت على عاتق المستثمر الأجنبي و منح بعض الصلاحيات و الضمانات في تسيير المشروع الاستثماري. و تتمثل أهم التعديلات في العناصر التالية:

1- التزامات الشريك الأجنبي في إطار الاستثمار المشترك: الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة و المادة السابعة من القانون 82-13 و لم تعد هذه الالتزامات واردة. مما يعني إزالة بعض العراقيل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر.

2 – تسيير المشروع الاستثماري: أعطت المادة 13 من القانون 82-13 التي كانت تعطي حق توجيه و مراقبة الاستثمار المشترك للطرف الجزائري و تعتبر أهم مؤشر في تسيير المشروع الاستثماري المشترك دون أي تعديل في المواد المعنية بتسيير المشروع الاستثماري المشترك دون تعديل يكون من خلال صالح الطرف الجزائري. و رغم أن المادة رقم 8 من القانون 82-13 المعدلة بالمادة 5 من القانون 86-13 تنص على أن " يمكن للطرفين الجزائري و الأجنبي في الجزائرية حق المشاركة في المجالات التالية: الزيادة و النقصان و التسيير و المجالات التالية: الزيادة و النقصان لا سيما ...لا سيما في المجالات التالية: الزيادة و النقصان في رأس المال و تحديد المستوى المرجو من الشريك الأجنبي". إلا أن المشاركة في دون المستوى المرجو من الطرف الجزائري في القرارات في الجمعية العامة و مجلس الإدارة والأغلبية المسيطرة. و حكم أن الطرف الجزائري يملك على الأقل 51% من رأسمال المشروع الاستثماري المشترك، فإن القرارات في الجمعية العامة و مجلس الإدارة تكون في صالح الطرف الجزائري الذي يعين مدير عام جزائري. (المادتين 29 و 29 مكرر من القانون 82-13 المعدل و المتمم بالقانون 86-13).

3 – بخصوص تحويل أرباح الشريك الأجنبي تم النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون 86-13 " ... كما يمكن له (للطرف الأجنبي) ... من التحويل المتعلق بـ ...: حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها". و هو أمر إيجابي بالنسبة للطرف الأجنبي. غير أنه في الوقت الذي كانت المادة رقم 37 من القانون 82-13 التي كانت تمنح للمستثمر الأجنبي حرية التحويل، جاء القانون 86-13 ليحد من ذلك إلى حد يجعل للنص عليها و لو أنه مقيد بشرط الاستثمار بنتائج سلبية.

إن تعديل القانون الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية المشتركة في الجزائر سنة 1986 جاء صراحة بالتحويل الأرباح إلى الخارج و أعطى المستثمر الأجنبي الكثير من الالتزامات التي نص عليها القانون سنة 1982. غير أنه لم يعالج مسألة مهمة بالنسبة للطرف الأجنبي هي الأقلية من حصة الشريك الأجنبي في رأسمال المشروع التي لا تزيد عن 49% و استمرارية احتمالات التهميش و عدم تمكينه من السيطرة على تسيير المشروع الاستثماري المشترك.

(*) الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1986.08.27، القانون 86-13، المؤرخ في 1986.08.19، ص 1476 و ما بعدها.

و في سنة 1988 صدر القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الذي أكد على استمرارية احتكار الدولة لجل القطاعات الاقتصادية و تمييز القانون بين الخاص الوطني – و الأجنبي - في مجال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي يعتبرها المشرع استراتيجية[1]. و بذلك فإن معاملة المشرع الجزائري للمستثمر الخاص الوطني تختلف عن معاملته للمستثمر الأجنبي الذي تحدد و تقيد المجالات المسموح له فيها بالاستثمار.

المطلب الثاني: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الجزائري بين 1990– 2006.

بصدور قانون النقد و القرض سنة 1990 زال احتكار الدولة للتجارة الخارجية العمومية في المصرف و المالية، فقد سمح هذا القانون للأجانب بتأسيس بنوك و مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر و كذا إمكانية مساهمة الطرف الأجنبي في البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[2]. لكن في نهاية الثمانينات الاستثناءات الاقتصادية المفروضة لم يتغير الوضع و بقي القانون رقم 82-13 المعدل و المتمم سنة 1986 المتعلق بالشركات المختلطة الاقتصاد و القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية. و ذلك إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 الخاص بترقية الاستثمار و الذي عوض سنة 2001 بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر في المرسوم التشريعي رقم 93-12[3].

جاء هذا المرسوم لاغيا و معوضا للقانونين السابقين هما: القانون رقم 82-13 الخاص بالشركات المختلطة الاقتصاد و القانون رقم 88-25 الخاص بالاستثمارات الخاصة الوطنية. و صارت بالتالي القطاعات الاستثمارية الاقتصادية الخاصة و الأجنبية يحكمها قانون واحد. و من ما جاء به هذا القانون بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1- حصة المستثمر الأجنبي: لم يعد هناك حدا لمساهمة الطرف الأجنبي في رأسمال الاستثمار، مما يتيح للمستثمر إمكانية التملك الكامل (100%) لأي استثمار يقوم به. و ذلك عكس ما كان سابقا حيث أن حصة الطرف الأجنبي لا تتعدى نسبة 49% من رأس المال.

2 - حرية تحويل رأس المال المستثمر الأجنبي: أكد هذا القانون صراحة على أن المستثمر له حرية تحويل رأس

(1) جاء في المادة الخامسة من القانون 88-25 : لا يمكن إنجاز الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية في القطاعات الاقتصادية المعتبرة استراتيجية الموجهة للقانون و التشريع المعمول به و لا سيما منها القطاعات المتعلقة بالنظام المصرفي و التأمينات و المناجم و المحروقات و الصناعة القاعدية لإنتاج الحديد و الصلب و الفولاذ و الجلود و السكك الحديدية و النقل الجوي و البحري و الصحة عامة كافة القطاعات المتعلقة بتسيير الأملاك الوطنية. أنظر الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادر يوم 1988.07.13، القانون رقم 88-25.

(2) أنظر الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر يوم 1990.04.18، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990.04.14 المتعلق بالنقد و القرض، المواد 44، 45، 128، 130.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادر يوم 1993.10.10، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993.10.05 المتعلق بترقية الاستثمار، المادة 3 و ما بعدها.

المال المستثمر و تحويل الأرباح الناتجة عنه و لو تجاوز التحويل ... الأصلي للمال المستثمر. و جاء في المادة 12 منه: تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر و مسعرا رسميا من البنك المركزي الجزائري يتأكد من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العوائد الناجمة عنه و يشمل هذا الضمان المداخيل الناتجة عن التنازل أو للتصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

3- المساواة في المعـاملة: لم يميز هذا القانون بين الأجانب و الجزائريين في مجال الاستثمار . فنص في المادة 38 من هذا القانون على " يعامل الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الأجانب في المعاملة التي يعامل بها الأشخاص الطبيعيون و المعنويون الجزائريون من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار".

4 – الامتيـازات : لتحقيق المساواة في الحقوق و الالتزامات لم يكن هناك تمييزا بين المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي في مجال الامتيازات الممنوحة لمعاملات الاستثمار. كما جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات و التدابير التشجيعية يمكن تلخيصها في صنفين هما:

أولا: تحفيز على التخفيض من الأعباء الجبائية و الجمركية الصلة بإنجاز المشروع الاستثماري و بالتالي تخفيض تكلفة الاستثمارات.

ثانيا: تحفيز على التخفيض من الأعباء الاستغلال و تدعيم الأرباح لفترة زمنية محددة من حياة المشروع الاستثماري .

و تعتبر هذه الامتيازات موجهة على الاستثمار لسببين هما:

- المرحلة المسبقة لهذه الامتيازات تخص المشروع في إنجاز الاستثمار مما يسمح للمستثمر الاستفادة منها في المرحلة الفعلية.

- تعتبر هذه الامتيازات ذات أهمية بالنسبة تكلفة الإنجاز و الاستغلال و تساهم في تعظيم الأرباح الصافية من خلال الكلفة للاستثمارات المعفية من الرسوم على الأرباح الشركات في السنوات الأولى من حياة الاستثمار.

5- إمكانية التحكيم الدولي: جاء في المادة 41 من المرسوم التشريعي 93-12: "يعرض كل نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر و إما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة و التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص ".

يلي و من بين الحالات التي يمكن فيها اللجوء إلى المحاكم الجزائرية هي الاستثناءات لقواعد اللجوء إلى التحكيم الدولي حسب الحالات التالية:[1]

ج- يمكن اللجوء إلى التحكيم بين الدولة الجزائرية و المستثمرين الأجانب في إطار اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول التي ينتمي إليها.

ب- إذا كانت الجزائر قد صادقت أو انضمت إلى معاهدة متعددة الأطراف تتعلق بالتحكيم في مجال الاستثمارات.

ث- إذا تم إبرام اتفاق بين الدولة الجزائرية و المستثمر الأجنبي ينص على اللجوء إلى التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء التحكيم باللجوء إلى التحكيم الخاص.

6- نشاط الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها[2] تضم جميع الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار التي تقوم بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات التي تخص إنجاز استثماراتهم. و هي تقوم بإلزام الإدارات بالإجراءات الإدارية التي يتطلبها التصريح بالاستثمار المرخص و في إنجاز الاستثمارات و الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

مما سبق يمكن القول أن هذه الضمانات القانونية جاءت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقوانين السابقة له. و لاستجابة لطلبات المستثمرين الأجانب و منها:

- عدم تمييز المستثمر الوطني عن نظيره الأجنبي الأمر الذي يساهم في توفير الجو المناسب للمنافسة و حرية الاستثمار.
- إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي الأمر الذي كان محظورا في القانون 82-13 و محدد بنسبة أقصاها 49%.
- حرية تحويل رأس المستثمر الأجنبي دون قيد كمي.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في النزاعات بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية الأمر الذي لم يكن متاح من قبل.
- أهمية الامتيازات الممنوحة و التسهيلات المقدمة من طرف الدولة لتحفيز و خاصة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية تزيل الكثير من الصعوبات البيروقراطية و تحد من إجراءات التصريح بالاستثمار و تبسيطها.

(1) عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص ص 10-11 بتصرف.
(2) أنظر المادة 7 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 السابق الذكر.

ثانيا- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمر رقم 03-01.[1]

بالنظر إلى النقائص التي أثبتها المرسوم التشريعي رقم 93-12 بالنسبة إلى التطورات الاقتصادية المحلية والدولية و التوجه نحو الاعتماد المتزايد على آليات السوق في تسيير الاقتصاد، جاء الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ليعطي و يستكمل المرسوم التشريعي 93-12 السابق الذكر.

و يختلف هذا الأمر (03-01) في توجهه عن المرسوم التشريعي الملغى بنصوص أكثر تحفيزا بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تبسيط إجراءات الاستثمار و التوسيع في المجال الممنوح للاستثمار فيما يخص التشريعات و المعاملات الوطنية و الأجنبية دون تمييز بينهما. كما أن هذا الأمر يحتوي على مزايا جديدة.

و فيما يلي نورد أهم العناصر الجديدة ذات الصلة بالاستثمار و التي جاء بها هذا الأمر مقارنة بالمرسوم التشريعي 93-12.

1- تخضع لأحكام الأمر 03-01 جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة و العمومية و الأجنبية[2] فيما كانت الاستثمارات الوطنية العمومية تخضع للمرسوم التشريعي 93-12 لحرية الاستثمار. مما يعني زوال أي تمييز بين التشريعات و ليس هناك فرق في المعاملة بين الاستثمارات داخل الجزائر سواء كانت هذه الاستثمارات وطنية أو أجنبية، عمومية و خاصة و مختلطة.

2 - تعريف الاستثمار السابق هذا الأمر على أنه استثمار المستثمر الوطني الخاص و المستثمر الأجنبي في الاستثمارات المخصصة للدولة و الموصوفة باستراتيجية الدولة، لم يتضمنها الأمر 03-01. مما يعني أن مجال الاستثمار الممنوح للمستثمرين السابق ذكرهم قد توسع عما كان عليه سابقا.

3 – قدم هذا الأمر مزايا للمستثمرين من خلال خفض من التكاليف من أهمها:

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار[3].

(1) الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر يوم 2001.08.22، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001.08.20، المتعلق بتطوير الاستثمار، ص 4 و ما بعدها.
(2) أنظر المادة الأولى من الأمر رقم 01-03 السابق الذكر.
(3) أنظر الفقرة الرابعة من المادة رقم 11 من الأمر رقم 01-03 السابق الذكر.

- منح قرارات أو إشعارات عدم التصريح بالمزايا على أساس التقرير و من الدراسات الجزائية و الرسم على الملفات المقدمة من طرف الأطراف، و في أجل أقصاه شهر واحد[1].

- تسهيل إجراءات التصريح بالاستثمار عن طريق استحداث الشباك الوحيد، المركز الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها و المتواجد في العاصمة بالإضافة إلى المراكز اللامركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2] التي تمثل على المستوى المحلي (الولايات) و يمكنها أن تحد من الضغط و متاعب الازدحام على المركز. الأمر الذي يجنب المستثمرين عناء التنقل إلى العاصمة للاتصال بالشباك المركزي السابق.

- تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بالبت أو رفض منح الاستفادة من المزايا المادية للمستثمرين المنصوص عليها قانونا من 60 يوما إلى 30 يوما. كما تصدر قرارات الهيئة قابلة للطعن الإداري[3] عكس ما كان عليه سابقا.

بالإضافة إلى نصوص المادة على الضمانات الموجودة سابقا المتعلقة بالاستثمارات و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية و ضمان تحويل الأرباح إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

و قد عدلت بعض أحكام هذا الأمر (01-03) سنة 2006[4] عن طريق إصدار أمر جديد هذا الرد على منح الاستفادة من مزايا الاستثمار المنصوص عليها في نفس الأمر من تقرير كما يلي[5]:

- ثلاث سنوات بالنسبة للمزايا الخاصة بإنجاز الاستثمار.
- خمسة عشر يوما بالنسبة للمزايا الخاصة بالاستغلال.

و بهذا تكون الدولة الجزائرية قد أبرزت الاهتمام البالغ و الأكبر بالاستثمارات الأجنبية من خلال الأمر رقم 01-03 و سعيها لجلب المزيد من الاستثمارات بصفة عامة و الأجنبية منها بصفة خاصة.

(1) أنظر الفقرة السابعة من المادة رقم 11 من الأمر رقم 01-03 السابق الذكر.
(2) أنظر المادة رقم 22 من الأمر رقم 01-03 السابق الذكر.
(3) أنظر المادة السابعة من الأمر رقم 01-03 السابق الذكر.
(4) أنظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006.07.19، الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006.07.15 المعدل و المتمم للأمر رقم 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار.
(5) أنظر المادة الخامسة من الأمر رقم 06-08 السابق الذكر، المعدلة و المتممة للمادة السابعة من الأمر رقم 01-03.

المبحث الثاني: تسهيلات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يكن مشجعا للاستثمار في ظل النظام السابق [illegible] الوطني و لا للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، و الذي كان بداية [illegible] العادي غير المرتبط بالاستيراد و التصدير [illegible] الموقف [illegible] في [illegible] التشريع [illegible] منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 1993 عندما صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات. و قد تم تعديله في سنة 2001 بالأمر رقم 01-03.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى العراقيل و التسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة التالية لسنة 1993 و التي تميزت بعدم رغبة الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كما يتضح ذلك في استراتيجيات السلطات العمومية لتحقيق التنمية. و من ثم لا تزال السلطات العمومية تسعى إلى تحسين المناخ الاستثماري في هذا المجال.

المطلب الأول: حوافز و ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل الدول الكبرى في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق [illegible] و تقديم حوافز متنوعة و مزايا للمستثمرين الأجانب و المحلية التي تتميز [illegible]. و في هذا المجال تسعى الجزائر لتقديم حوافز و ضمانات التي تدعم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل المزيد من الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

عرفت الفترة 1993-2006 صدور قانونين يتعلقان بالاستثمار في الجزائر هما:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 إلى غاية أوت 2001.
- الأمر رقم 01-03 الصادر في أوت 2001 إلى يومنا هذا مع تعديل بعض مواده في جويلية 2006.

ƖƦǜǋǜǈ ǑǜƽǀƼǕǦ ǑǜǈƺǍƼǜǏ المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للأمر رقم 03-01 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08[1]. ǈǋǍ ǈǊ المزايا المادمة للاستثمار المدرج بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 لم تلغ كلها ǈǋǍ ǈǋǋǜǈǍǜ معتمدا في الأمر رقم 03-01 معدل في ǈǋǍǈǋǜ.

فقد أضاف الأمر رقم 03-01 المعدل و المتمم المتعلق بتطوير الاستثمار في المباشر الجزائر مجموعة من المزايا تمنح للمستثمرين الوطنيين و الأجانب على قائمة مشاريعهم في الجزائر و ǈǋǍ وفق للنظام العام على النظام التالي.

1- مزايا النظام العام: تستفيد من مزايا النظام العام الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المراد تطويرها و التي تستفيد من الاستثمارات غير المعنية بالأنظمة الاستثنائية في الفصل الموالية. و قد حدد المجال الزمني للاستفادة من مزايا النظام العام في فترة الإنجاز. و تتمثل هذه المزايا في[2]:

- أ - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- ب - الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- ج - تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

كما نص بخصوص مزايا النظام العام وفق الأمر 03-01 و التي تمنح في فترة الإنجاز التي تحدد دون فترة الاستغلال و هي التي نص الأمر رقم 06-08 السالف الذكر مزايا أخرى تتمثل في الإعفاء من الضريبة على الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط[3] أي فترة استغلال الاستثمار.

كما أن فترة الانجاز تتميز بالمزايا (أ) و (ب) إضافة و عدل المزية (ج) المتعلقة بالإعفاء[4] من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بالإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق النسبة المخفضة في هذا المجال.

---

(1) أنظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006.07.19، ص 17 و ما بعدها.

(2) أنظر المادة رقم 9 من الأمر رقم 03-01 السالف الذكر، ص ص 5-6.

(3) أنظر المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08 السالف الذكر، ص 18.

(4) أنظر المادة رقم 7 من الأمر رقم 06-08 السالف الذكر، ص 18.

2- مـزايا النƜام الاستثنائي: تستƺيد مƲ مزايا ƾƸƳƃ الƴƜام:

- الاستƺمارات التƓ تƴجز ƓƼ مƴاƯƼ خاصة يƬƤƉة المجƧ الوƴƏƓ لƚستƺمارƒ.

- الاستƺمارات ƻƸƳ الƉƍمية الخاصة بالƴسبة لƚقتصاد الوƴƏƓ المƤددة ƯيƜ مƲ ƏرƟ المجƧ الوƴƏƓ لƚستƺمار.

و تتƚوزƕ مƚزايا ƾƸƳƃ الƴƜام ƯيƲƸ ƺترة الانجƚاز و ƺترة الاستƸƚƜƒ عƯƾ الƴƤو التالƓ يبيƲƸ.

ƞ – بخصوص فترة الانجاز: تستƺيد الاستƺمارات المعƴية بƾƸƳ الƴƜام مƲ[1]:

ƞ₁- المزيتات (Ɔ) و (ƒ) السابƼة الƉكرƾƸƳ ƓƼ مزايا الƴƜام العام المƚƸƴعƓ.

ƞ₂- تƉƯيƼ بƴƼ ƗƸƟƺ ƓƼ مجاƒ التسجيƒ بالƴسبة مƟƺƵة قدرƾƸƳ 2‰ ƺيما يƟƼ f العاود التƋسيسية و الزيادات ƓƼ رƆ المايƒ.

ƞ₃- تكƺƒ الدولة جزئيا Ɔو كليا بالمصاريƏ Ƽقامة المƴƈƍƍ الƉساسية الƮرورية لƚنجاز الاستƺمارƒ.

ƞ₄- تƉƯيƼ بالƴسبة المƟƺƵة ƓƼ مجاƒ الƎƳوƼ الجمركية عƯƾ السƒƴ المستوردة ƻƸƳ الصلة بƚنجƚاز الاستƺƚمار. ƓيƝ ƾƸƳ الƎƳوƼ تم Ƌعƺاƙ المستƺمر مƴƸاƒيا عƴدما عدƒ بالƚƈمر رقم 03-01 بالƈمر رقم 06-08.[2]

f - بخصوص فترة الاستƸـلال: تتƟƺ f المزايا الممƴوƤة وƺƼا لƈمر رقم 01-03 ƓƼ[3]:

f₁- اƉƒعƺاƙ لمدƗ عƬر سƴوات مƲ الƴƬاƏ الƺعƓƸ مƲ الƮريبة عƯƾ ƊرƑƚ الƬركات و الدƟƺ الجزاƓƼ و الرسم عƯƾ الƴƬاƏ المƴƸƓ و الƮريبة عƯƾ الدƟƺ الƉجمالƓ عƯƾ الƊرƑƚ الموزعة لكƒ ƾƸƳ الƉƯيرة (اƉƒعƺاƙ مƲ الƮريبة عƯƾ الدƟƺ الƉجمالƓ عƯƾ الƊرƑƚ الموزعة) سƴة 2006 عƴدما عدƒ بالƈمر رقم 01-03 و اصبƤ ƑƈرƑƚ الموزعة ƟƮاعة للƮريبة عƯƾ الدƟƺ الƉجمالƓ.

f₂- اƉƒعƺاƙ لمدƗ عƬر سƴوات مƲ تاريƣ الاقتƴاƙ مƲ الرسم العƼاري عƯƾ الملكيات العƼارية التƓ تدƟƺ ƓƼ Ƌƍار الاستƺمار.

يƴƮƏ ƾƸ ما سبƼ ƓƼ Ƌƍار الƴƜام الاستƴƈƴƃƓ Ƌمكانية استƺادة الاستƺمارات ƻƸƳ الƉƍمية الخاصة بالƴسبة لƚقتصاد الوƴƏƓ مƲ مزايا تمƴƟ عƲ ƏريƼ التƺاوƭ بيƲ المستƺمر و الوكالة الوƴƏية لتƍوير الاستƺمار.

و مما يعزز ƾƸƳ المزايات "ƍƾƍƉاعƮات المƺتوƤة للمستƺمريƲ الƉجاƒƴ تتميز بالعدم وƤƒƭ دود

---

(1) اƴƜر المادة رقم 11 مƲ الƈمر رقم 03-01 السابƼ اƉƍكر.

(2) اƴƜر المادة رقم 7 مƲ الƈمر رقم 06-08 السابƼ اƉƍكر.

(3) اƴƜر المادة رقم 11 مƲ المر رقم 03-01 السابƼ اƉƍكر.

بالنسبة إلى الرأسمال الأجنبي. و تستفيد الجزائر من ميزة مقارنة (Comparatif) واضحة. تسمح الدول بتملك الأجانب الملكية كاملة (100%) في معظم القطاعات المفتوحة (مصر) و في نفس القطاعات التي تسمح (تونس).[1] "كما سمح القانون التجاري في الجزائر باختيار الشكل القانوني للمؤسسة المناسب للقطاع و المرغوب فيه مع أكثر مزايا من الناحية الجبائية."[2]

ثانيا- الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمنح القوانين الجزائرية من الأمر رقم 03-01 السالف الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين الطبيعيين و المعنويين الجزائريين و الأجانب في الضمانات التالية:[3]

1- المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار المنجز داخل التراب الجزائري.

2- الاستقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار الأمر (01-03) ما عدا المراجعات و/أو الإلغاءات التي قد تطرأ مستقبلا. إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة.

3- الإقرار بعدم تدخل المصادر الإدارية للاستثمارات المنجزة إلا في إطار وقع مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب عليها تعويض عادلا و منصفا.

4- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة خلاف بين الطرف الأجنبي و الدولة الجزائرية. خاصة و أن الجزائر انضمت منذ سنة 1988 إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها[4]. و منذ سنة 1995 على كل من : اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى[5] و الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات[6].

و تجدر الإشارة إلى إبرام الجزائر لعدة اتفاقات ثنائية مع العديد من دول العالم تجعل كلا المستثمر الأجنبي و توفر له ضمانات متنوعة.

5- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.

(1) CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, étude non publier, 2003, p 23.
(2) Banque de développement local, Guide de l'investissement et de l'investisseur, éditions G.A.L (ex.M.L.P), Alger, 2004, P 29.
(3) أنظر المواد من 14 إلى 17 و كذلك المادة رقم 31 من الأمر رقم 03-01 السالف الذكر.
(4) أنظر القانون رقم 88-18 المؤرخ في 1988.07.12، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988.07.13، ص 1028.
(5) أنظر الأمر رقم 95-04 المؤرخ في 1995.01.21، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 1995.02.15، ص 7.
(6) أنظر الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 1995.01.21، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 1995.02.15، ص 7.

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن قيام الدولة بممارسة حقها في التأميم التي تعتبر من أبرز مظاهر سيادتها يعتبر من أهم المعوقات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، "فالمخاطر التي تواجه الدولة المستقطبة لرأس المال تصدر من مصادر قد تكون في صورة تأميم للمشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند تدهور العلاقات الدولية"[1] و ما يزيد من تعقيد هذه المعوقات عدم الاستقرار السياسي و وجود أزمات داخلية أو حرب خارجية أو عدم الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية و التوترات الاجتماعية و الأمنية.

كما أن مرور اقتصاد بلد ما بحالة من الكساد أو التضخم الحاد و ما يتبعه من تقلبات في أسعار الصرف تعتبر من المعوقات الاقتصادية التي تؤثر سلبا على الاقتصاد عموما و الاستثمار خصوصا و معالجة ذلك كثيرا ما تكون عادة غير مرغوب فيها. كل هذه العوامل و غيرها تعد عوائق أمام تدفق الاستثمارات. فرأس المال سواء كان محليا أو أجنبيا يبحث دائما عن الأمان و الاستقرار و العوائد المرتفعة. و من خلال دراسة العوامل التي تعرقل الاستثمار في الجزائر نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا- العوائق السياسية.

من أهم العوائق التي حدت من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نجد تلك المتعلقة بالمخاطرة السياسية الرسمية أو غير الرسمية التي تواجه الاستثمارات. و قد شكلت الموجة الإرهابية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1990 و عدم الاستقرار السياسي الذي نجم عنها أهم عائق أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث أدت إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الاستثمار و التخوف من المخاطر الأمنية و السياسية للإقامة في الجزائر، مما أدى إلى عزوف الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار، و تم التعبير عن ذلك من خلال الحكم السلبي على تطور الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الأمنية و تصنيف الجزائر عموما ضمن المناطق ذات المخاطرة العالية للاستثمار. كما أن انعدام الأمن و الاستقرار الأمني في الجزائر أدى إلى عزوف العديد من المستثمرين الأجانب و أدى إلى تقلص حجم الاستثمار الأجنبي.

إن الموقف السياسي المتشدد الذي تبنته الجزائر في مواجهة الدول الغربية و الرأسمالية و الذي عبر عن رفضها الدول المتقدمة. ففي المجال الاقتصادي و الاجتماعي تبنت الجزائر التوجه الاشتراكي و الذي يعتمد على القطاع العام و ملكية الدولة لوسائل الإنتاج منذ الاستقلال إلى غاية 1981 "... و هذا ما أدى إلى تدعيم الموقف المعادي للتجارب الرأسمالية

(1) دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 103.

[illegible] أساسا [illegible] الاقتصاد الوطني و [illegible] المؤسسات الدراسية التي [illegible] ما تعترف [illegible] الأجنبي [illegible] و عدة [illegible] خصوصا [illegible] المؤسسات."[1]

[illegible] السياسية و الاقتصادية الدولية و المحلية و [illegible] الأزمة الاقتصادية [illegible] الموقع [illegible] السياسي الجزائري [illegible] و التوجه [illegible] تدريجيا [illegible] دول [illegible] تمييز [illegible]. و [illegible] 1990 [illegible] رقم 90-10 [illegible] صراحة للمستثمرين الأجانب [illegible] المالية و [illegible] و المؤسسات المالية الجزائرية.

و [illegible] 1993 [illegible] التوجه [illegible] 93-12 [illegible] متنوعة للمستثمرين [illegible] و الأجانب [illegible] مواد [illegible] الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة [illegible] الاستثمارات [illegible] الدول و رعايا الدول [illegible] الأخرى[2] و [illegible] المواد [illegible] على الاتفاقية المتضمنة [illegible] الوكالة الدولية [illegible] الاستثمارات.[3]

[illegible] الجزائر [illegible] صندوق [illegible] الدولة [illegible] جدولة الديون الخارجية الجزائرية [illegible] العام [illegible]. و [illegible] السياسي الرسمي الجزائري [illegible] الوارد و [illegible] الاستثمارات الأجنبية [illegible] و [illegible] المزيد [illegible] التسهيلات [illegible] إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 المعدل [illegible] الصادر سنة 1993.

[illegible] الموقع السياسي [illegible] الاستثمار الأجنبي [illegible] الاستقرار السياسي المراد لاستقرار [illegible] الجزائر [illegible] استقرار و استمرار [illegible] سنة 1965 [illegible] اليوم [illegible] 1992-1999 التي [illegible] سياسيا [illegible] الدور [illegible] التشريعية المجراة [illegible] سنة 1991 [illegible] و الاستقالة [illegible] الجمهورية [illegible] 1992 [illegible] دستوريا [illegible] تصاعد وتيرة العنف [illegible] المسلح و [illegible] التمكين [illegible].

[illegible] رئيس الجمهورية [illegible] و [illegible] الدولة [illegible] الدستور الجديد لسنة 1996 [illegible]

Gide Loyette Nouel, Les relations financières avec l'étranger, 2e édition, Juridiction Joly, Paris, 1984, P 55. (1)

(2) [illegible] الجريدة الرسمية العدد 07 سنة 1995 [illegible] الأمر رقم 95-04 [illegible] 7.

(3) [illegible] الجريدة الرسمية العدد 07 سنة 1995 [illegible] الأمر رقم 95-05 [illegible] 7.

مكرسة في الواقع الميداني و مشاركة الكثير من الأحزاب السياسية في السلطة مما يدعم فكرة استقرار نظام الحكم في الجزائر.

و لكن في تقرير الموقع السياسي للجزائر من الاستثمارات الأجنبية صار قانون مؤشر دلالة تسعينيات القرن الماضي و مرحلة عنف و تراجع بعد ذلك. كما أن نظام الحكم عرف استقرارا مستمرا منذ بداية القرن المنصرم. و لكن تأثير العائد الاستثماري على الاستثمار في الجزائر لم يتأثر من العوائق السياسية في ظل القرن الحالي.

ثانيا- العوائق التشريعية ذات الصلة بالملكية و التمييز.

تتميز في تعدد القوانين التي تحكم الاستثمار في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الوطني من جهة و بين القطاع العام و الخاص من جهة و المستثمر الأجنبي (من جهة) و عمومه من جهة ثالثة و الاستثمار في قطاع المحروقات من جهة رابعة.

و قد رأينا في المحور السابق بين النصوص المرتبطة الجزائرية المستثمر الوطني بالقوانين و المستثمر الأجنبي بقوانين و المستثمر في قطاع المحروقات العمومي الوطني و المستثمر العمومي (المؤسسات الجزائرية العمومية) بقوانين أخرى على قوانين المحروقات الطبيعية الخاصة. و استمر ذلك إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات المتعلق بتسيير الشركات المختلطة الاقتصاد و القوانين رقم 82-13 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

و مع بداية سنة 1993 صار المستثمر الوطني و المستثمر الأجنبي يخضعان للنظام المطبق على الاقتصادية الخاصة و الخدمات المنتجة غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي و قطاع المحروقات لتشريع خاص. أما المؤسسات العمومية فاد كانت المرسوم السالف الذكر على إمكانية استفادتها من عملية التقييم مما يعني التمييز بين العمومي عن غيرها ما زالت قائما حتى بعد صدور المرسوم سنة 1993.

لكن بصدور المرسوم المذكور (93-12) سنة 2001[1] صارت جميع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات خاضعة لنظام واحد. إذ أن الاستثمارات تتمتع بتطبيق المؤسسات العمومية بالأمر رقم 01-03 في مادته الأولى " يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية ...". إذ ذكر نوعين من الاستثمارات: الوطنية و الأجنبية. مما يعني

(1) أنظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001.08.22، المادة رقم 35 من الأمر رقم 01-03 .

ǺǷǗ ǦǜǶǽ ǺǾǶǍǾǕ و ǨǾǜǶǽ ǺǶǷǝǶǪ ƒ ǲǦ ǺǶǷǝ ǾǷǼأ ǲ Ǩǟ ǢǾǞǪالتر ƩǾǵǨ ǺǶǍǾǍǵ صار معز العموميǺǺ ǦǾǷǝǶ ǭǼǟ ǭǶǶاأ
ǺǶǐǕ (العموميǺ و ǲǦ ƒ).

و ǷǼ ǽǶǟǴ ǦǶǷǝǶǟǠ اأǝ ǲ الساري المتعاون Ǿǵǟ ǢǾǝǶǵ 1993 ǾǗǝǶǗǠ [1] صراحة المستمر الأǛǳǾǪǾǶǽǾǪǿ
ǾǷǾǪǛǾǶǽ المتمǺǾǪǾǗ ǢǽǪǲ الأكثر من 49% ǭǟ رأسمال المؤسسة العمومية ǾǗǟǺ اراكة من الأǡǰ ǭǼǟ الجزائري ǾǽǷǶǪǿ
ǺǵǴǾǵ 03-01 و الأمر رقم 12-93 رقم ǺǟǘǢ المرسوم التشريعي ǺǾǶǲǾǟǞǾ العمومية ǐǿǟǵǶǗǪǷǼ و ǵ ǢǾǪǟǳǠ
ǢǾǪǠǶǵǲ التي على 2001 ǽǾǰǝ ǡǞ 1993 ǽǾǰǝ ǳǼǿ ǷǾǵǝǶǪǾǥ الجزائر في الاقتصادي الاستثماري ǢǾǵǕǶǝ Ǿǵǖǐǳǿ
ǺǼǳ ǐǾǠǵǾǖǪǳǾǶǾǳǾǶǳ أنشا هذه ǲ ǰ لم ǽǖ ǐǺ ǽǾǶǟǪǾ ǾǶǽ ǖǘǐ ǺǷǲ ǵ ǵǭǵǼǫ ǵǾǪǐǷǾǚǵǾǕ العدد ǵǻǟ ǟǕǞǲ ǵ ǲ ǢǾǶǗǟǥǲ ǵ
ǺǾǟǾǦǾǪǾǠ التمام الكامل ǺǾ استثمار من ǢǽǪǲ الأجانب ǲǚǟǜǶǠ ǾǾǦǲǝǿǦǶ أنه لم يعد هناك ǡǼǽ كما كان عليه سابقا.

ǳǾǞǳǿǪǾǼ على ما ǝǶǿǶ ǭǟ الجزائري قد ǟǪǕǪ ǢǾǪǾǵǪ 2001 ǽǾǰǝ ǡǞ 1993 ǽǾǰǝ ǳǼǿ ǳǾǖǞǾ
العراقيل ǺǶǾǶǾǪǾǰ التي كانت تواجه المستثمر الأجنبي من خلال تمييز المستثمر الوطني ǺǾǶǍǕǍ ǺǶǷǟǷǷ (العموميǺ
و ǲǦ ƒ) على الأجنبي أو من خلال ساهم مساهمة القطاع الخاص الأجنبي في ǾǪǿ استثمار ǢǾǶǟǦǾ اقتصادي
ǾǾǪǠǶǽǷǾǥ ǾǾǶǵǵǾ.

ثالثا- العوائق التنظيمية و الإجرائية.

تتمثل ǾǶǦǾǳ العوائق في تعدد الهيئات ǡǿǾǷǐ المتدخلة في ǢǾǵǕǶǝ الاستثماري و كثرا
الإجراءات الإدارية و تعاد ǾǷǶǖ.

و لقد ǢǶǐǥ ǢǾǵǕǶǝ الاستثماري ǾǶǶǳǪǾǶǥ في الجزائر خلال الفترا 1963-1982 في ǽǾ الترƒ ǾǠǪ
المسائل من الجزائر اللجنة الوطنية للاستثماراǺǕ و بعد صدور ǺǵǾǶǳǾ 13-82 صار ǦǟǾ ǟǳǕǪ الترƒ ǾǠǪ
المسائل ǾǵǝǪǠ من ǾǺǟǼ المواعيد ǺǶǷǪǐǦ وزارة ǾǶǷǟǪǕ على ǺǷǾǷǶǶ ǹǖǽ البروتوكول الانتقالي ǸǶǝǪ المحرر ǵǺǵǶǦǷǾ
الجزائري و الأجنبية. و من ǢǪǝǵǝǼ ǢǻǫǶ ǦǾǷǟǷǷǐ ǵǶǖǾǦ الإجراءات تدب ǢǾǜǞ حدا الحصول على الترƒ ǾǠǪ
ǟǝǗǐ في ǭǾǗǝ ǢǾǟǪǟǷ ǾǶǝǟǷǶ ǴǾǜǖǾǷ ǾǶǦǶǷǾǪǾ ǦǽǾǶǵǾǷǾ ǾǷǵǾǶ ǟǳǦǾǽǗ ǺǷǟ ǢǾǪǟǳǠ.

استمر ǾǷǪǦǟǳ ǡǳǶǟǶ ǽǾǰǝǶ عام 1993 ǭǵǟǞǳ صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق
بترقية الاستثمار ǐǾǟǵǝǪǵ الإجراءات و ǢǾǷǘǼǫǗ الموجهة ǴǾǵǵǪ هيئة جديدة ǺǵǵǾ ǵǷǾǪǟǵǝǷǾ ǢǾǟǵǝǽǾ ǢǾǶǟǷ
الاستثمارات و دعمها و متابعتها. ǦǟǾǷǝǾ إجراءات تمكين ǭǟǷ ǟǳǦǪǕ إجراءات الحصول
على الترƒ ǾǠǪ بالاستثمار من ǢǪǠǶǗǶǶ ǶǶǦǟǵǶǽ الوحيد المركزي [2] ǢǾǖǾǟǵ جميع الهيئات الإدارية
ǟǳǐǶ الصلة باستكمال إجراءات إقامة المشروع الاستثماري .

---

(1) جاء في المادة رقم 22 من القانون رقم 82-13: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن 51%.
و يعني ذلك أن نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا يمكن أن تتجاوز 49%. أنظر الجريدة الرسمية العدد 35 الصادر يوم 1982.08.31 ƒ 1728.

(2) يضم هذا الشباك الممثلة له: المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الجمارك، مديرية الضرائب، مديرية أملاك الدولة، مديرية التشغيل، الهيئة
المكلفة بالعقار، لجنة التهيئة المحلية لترقية الاستثمار، مديرية العمران، مصالح البلدية.

ƹƿǈƸ ǍƼ ǃǎƾǑƸǈǃ ǋƴǑǂǂƸǎǇƸ ÕǇƸ متواجدا Õ5 الجزائر العاصمة ƤǍ5 دوƽǃ ǈǈاية المƸ ǃƤǇƸ الجƸǎرا5ية

ƽǃ الوǑǃǍǏ ǃǍǊǈ مما يجƸر المستƴمر علƸ Ƹ التƸǋƷ المتكرر ǃǎǊǋ العاصمة ƽǃǋ كما ǈǍȁ ƽǃ استƴمارǓ ǃǍǈǈ ǃƹǈǍ5ة

ǎǃ Ƹ استاǈƤƷ ǃƻǈǈ ƻǑƸǈǃ المستƴمريǃ الوƤǍǈǈǇ و الƴƹاǈǇƼ الƴƹر ساƸǃ ƹǎǅǋ ǈǈǇ Õ5 الازدǋام

علƸ ǑƤǈƸاǋƸ و تراكم الملƸǃƤ ƤǈƸƼ معالجتǈ ƾǑƤ تلك المتعلقة ǈǃǍǊǈƤ الاستƽƽادا ƽǃ الامتيازاƤ

المƸǈǃصو ƺ عليǈ Õ5 التƸǎǍƹǅ المعموǋǃǇǈ[1].

و قƹǎ ǋǅ ǋ ǃǃǈǈǃ ǈǍǉǋǈ الوكالة ƽǅƸƹة ستوǃ يوما للرد علƸ Ƹ ǍƤǈǈǇ الاستƽƽادا ƽǃ الامتيازاƤǍǈ

و ǈǇ ǋدا ƼƹǑر ǋ5ǈƸزا للمستƴمريǃ المتعوديǃ علƸ Ƹ السرعة Õ5 تƸǇǊ ƽǅƸǃ ǋǃǋǈ الƴƹجراƤ.

و ǋǈ ǃǃكاǃ الرد علƸ Ƹ ǍǍǆǃ ǍƤ للمستƴمر Ƹ5 ǋǈƸرǋ المركور ǋǍǇǍǆǃ قرار الوكالة ǍǋƸ ǍƸام الساƽǍة

الوصية عليƸǈ و ǋǈǊ الƴكومة ǍǋƸǇǈǎǈǇ دوǃǃ ǃƸƼƸǂ ǋǏ اللجوƴ الƸǆƸǃ ǍƸ ǃǍǈǈƹǇǈ. و ǋǈ و ǋǍ أمر Ƹǈر

مرǈǇǋ ƼƸ5 ǃǈǇ ƽƸƽǃ ǃǉǆǍ المستƴمريǇ ǃǋ ǋǈǃ يوǈǋ ǋǍ ǈǈƽǇǃǈǋ تعسƸ ǋǃǋǃ الوكالة Õ5 قراراتǃ ǋǃǃǃǃ ǃارا

ǃǋǃǈاƸتƸǈ ǃǃǋǃǈǈ ǃǃǃ ǃǃǃǆǃ ǍƤ5 قراراتǈǃ ǍǍǋǍǈǈام الساƽǍة ǃǈǈǋǃ ǃǃǈǈǆǃ ǃǃǈǈǈǈǈǈ الƽǍǃƽǃ ǃǃǈǈǈǈǈ المستالة عǃ الساƽǍة التǈǈǈǈǈية.

و Õ5 سƸǃة 2001 ǈƹǋǎǈǈǃ وكالة ترقية الاستƴماراƤ و دعمǈا و متاǈǈعتǈǈا الوكالة الوƽǍǃǈǈية

لتƽويǈ الاستƴماراƹ ǈǈƴǈ ǍƤ ǃǃǈǈǈǈƽǃǈǈǈǈǈǈƤ ƽǈǃǈǈǈǈǈǈǈǈǃ ǈǈǈǃǈǈǃ الوكاǃƹة الساǈǈǈǈاة. و رƹم إزالة الوكالة الجديدا ǈǈǆǃǃ

العوائƸ الساǈǈǈǈ ǋǃǃǈǈǈǈ ǃǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ ǃǈǈǈǈ ǃǈǈǈǈǈǈǈǈǈ عوائƸ ǃǈǈǈǈǈǈǈǈ مستمرا و مƸǈǈǈǈ:

- ǈǈǈǈǈ دراسة ƹير مƸǈورا ǈǈǈǈǈǈǈǈ مǈتمر الƴمم المتƽدا للتجارا و التƸǈمية سƸǈة 2003 ǈǈǈǈǈ الƸǈلسǍة التǈ

ǈǈǈǈǈǈ عليǈǈا الوكالة الوƽǍǈǈية لتƽوير الاستƴمار ǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ سلǍƽة و قوا عمومية (مƸǈ

الامتيازاƤǍǈ المراقǈǈة...) ǈǈǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈ و ترقية الاستƴماراƤ الƴجƸǈǈǈية[2].

- تتراوǈ مدا جمركة الساǈǈǈǈ المستوردا ǈǈǈ 15 و 32 يوما سƸǈة 2001ǈ و ǈǈǈ مدا ƹير مƸǈ5ǈسة (6 ǈǈيام

Õ5 المǈƹرǈ ǈǈǈ). و ǈǈǈǈ عدد ǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈǈ الƴجƸǈǈǈية ǈǈǈǈǈǈǈǈ مƸǈ5ǈسة مǈǈرǈ ǈǈǈǈǈ

تƸǈǈقǈǈ (incohérence) التعريǍة الجمركية و عدم تǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈ علƸ Ƹ المƴسساƤ الجزائرية[3].

رابعـا- العوائـƸ القـانونيـة.

يǈǈǈǈǈ تعدد المصادر الƸǈǈǈǈية التǈ ǈǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈǈǈǈǈ الاقتصادǈ Ƹ ǈǈǈǈǈǈǈǈ عامǈة و التǈ

تستوجǈ المتاǈǈعة الدائمة و المستمرا ǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈ المعǈǈǈǈǈǈǈ ǈǈǈ العوامǈ التǈ تساǈǈǈ Õ5 تƸǈ5ير

المستƴمريǈ ǈǈصوصا الƴجƸǈǈǈ مƸǈǈǈ. ǈǈǈǈǈǈǈ قاǈǈǈǈǈ تƽوير الاستƴمار و قاǈǈǈǈǈ الرائǈ ǈǈǈ و قاǈǈǈǈǈ

(1) لمعرǍة ǈǈǈǈǈ الامتيازاƤǍǈ ǈǈǈǈǈ المǈǈǈǈ الساǈǈǈ ǈǈǈ ǈǈǈǈǈ التصǈǈǈ.
(2) CNUCED, Op.cit, p 25.
(3) Ibid, p 33.

الجمارǙ ...الǼǠ Ǡǐ و كǺǐǙ ǹǳǸǻ الاواǻǳǵǳ قاǻǻلة للتعديǹ الدورǐ ǻǼǳǻǻة ǺǼǳǳǶة ǻǳǳǲǳǣ الǸالية السǺǻǳǶǳǺة و التكميلية.

و عادا ما ǷǴǼǳǿǾǳ لǟǐǼ مواد ǹǳǸǻ الاواǻǳǵǳ و ǐǲǳ مراسيم و ǳǼǳǺǯǳǳ ǼǟǐǼǝ ǴǳǼǿǷǷǼǳǶǷǳ ǼǵǴǲǳǼǲ ǹǳǸǻ ǶǝǳǯǶǷǳ المسجلة ǽǯ الاعتǻǟار ǟǝǼǳǼǟǐǼǝ ǽǯ ǸǶǝǝǯ ǶǳǯǾǟǳ ǽǼǯ ǷǾǝǲǳǳǶǳǼ الǾǳǸǳ ǹǳǣǝǼǳǯǴǳǶǳ المراسيم و ǳǼǳǺǯǳǳǸة. ǴǳǼǿ ǳǣǟ الǸǝǯǺǳǵǳǶǝ ǟǝǼǳ الǸǾǳǶǳǹ ǾǳǷǳǸǳǲǳ الوكالة الوǾǳǲǳǳ لترقية الاستǻǻǳǳǷǳ ǽǼ ǝǼǳǯǳǷǳ ǾǳǷǳǲǳǳǳǶǳǼǳǳǳ ǲǳǺǲǳǾǳǳ ǺǳǼǳǳǶǳǳǲǳǳ ǷǳǶǳǳǲǳǳ ǸǳǶǳǳǯǳǳ ...

و قد عرƧ الاقتصاد الجزائرǎ ǾǷǐ ǾǶǲǠǽǘ ǼǾǽǲǖ اسعار البترول ǽǾǒǽǾǼ Ƨصǳǐ ǼǾǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ الاǼǿ العƬريǼǿ ǼǾǑǼǿǽǼ ǾǶǲǽǘ

متعددا ǽǽǞǶǼǾ ǽǲǕǾǽǵ فيما يلǾ:

1.1 - الاختلال الداخلي: لاد وصلǾ الجزائر عƬية ǿǲǾǴǾǠ ǽǲǽǲǽǲǽǲ ǞǾǽǲǽǲǽǲ صادوǽǲǽǲ الاد الدولǾ ǽǲǐ ǎ ǽǲǐ ǚǾ

اقتصادǎ سǑǾǾ ǽǲǽǾǕǲǽǾ يتميز ǼǾǑǾǽǲǾǽǼǿǽǲ التوازǾǾǽǾ الداǽǲǽلية و الǽǲǽرجيةǕǽ و ركود و الǽǲكما ǟǽ ǽǲǽ

تعرǾǾǽǵ الجزائر ǽǲǽǾǿ الاستاǽǲǑǾǽ[1]. و تتجǽǲǾǽǐ الاǽǲǑǾǽǼǾǽǲǽ الداǽǲǽلية ǽǵ ǾǼǿǽǲǽǲ معدǾǽ النمو الǽǲǽǲǽǲǽǾǐ ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǾ

الداǽǲǽǾǐ ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ الǽǲǽǲǽǲ و ارتفاǾǽ معدلاǽǲ التǾǽǲǽǲǽǲ و التǾǽǲǾǐ و العجز الميزاǾǽǲǽǲǽǲ كالǽǲǽǲǽǲǽ ǽǲǽǲ الǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ الداǽǲǽǾǐ

الǽǲǽام...الǾǽǲǽǲǽǲ و ما يلاǾǽǲ ǾǾǽ Ǿǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ المالام وǽǲǽǲ الاǽǲǽǲǽǲǽǲ الداǽǲǽلية التǾǽ تعيǾǽ الǽǲǽǲǽǲǽǲ رǽǲǽǲǽ الǽǲمواǾǽ الǽǲجǽǲǽǲǽǲǽǲية

ǽǲǽ الداǽǲǽǲ Ǿǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ استǽǲǽǲǽǲمارǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ.

ǽǲ) معدل النمو الǽǲفيقي للناتǽǲǽ الداخلي الخام: تعǽǲǽǲǽ المǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ اقتصادǎ يǽǲǽǲǽǲمو

ǽǲǽǲǽǲاستمرار و ǽǲǽǲǽǲمعدǽǲǽǲ مرتǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ يكǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ الكاǽǲ ǽǲǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ عاǽǲ زيادا العرǽǲ الكاǽǲ ǽǲǽǲ ǽǲǽǲ

السǽǲǽǲ و الǽǲǽǲدماǽǲǽǲ و ǽǲǽǲ الǽǲمر المتوǽǲǽǲ ǽǲǽǲ ارتفاǽǲ ǽǲǽǲǽǲ الوǽǲǽǲǽǲ الاقتصادية.

و ǽǲǽǲǽǲار ǽǲǽǲ معǽǲǽǲǽǲ الجدوǽǲ رقم 18 ǽǲǽǲǽǲ يتǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲ معدǽǲ النمو الǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ للǽǲǽǲǽǲ الداǽǲǽǲǽǲ الǽǲǽǲام

الجزائرǎ عرƧ مرǽǲǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲما:

*** الأولى** و تمتد ǽǲǽǲ 1996 ǽǲǽǲ 2001 ǽǲǽǲ ǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ المعدǽǲ ǽǲǽǲǽǲƧ و متدǽǲǽǲǽǲ تارا يرتǽǲǽǲ و تارا

ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ و لم يتمكǽǲ ǽǲǽǲ ǽǲǽǲ تجاوز الǽǲǽǲ درجاǽǲ مئوية (%4) ǽǲǽǲ عاميǽǲ ǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ ستة ǽǲعوام

متتالية. و ǽǲǽǲ وǽǲǽǲ اقتصادǎ ǽǲير ǽǲǽǲǽǲ للǽǲǽǲǽǲادراǽǲ الǽǲǽǲاصة المǽǲǽǲلية عǽǲǽǲوا عǽǲǽǲ الǽǲǽǲجǽǲǽǲǽǲǽǲية.

*** و الثانية** تمتد ǽǲǽǲ 2002 ǽǲǽǲ 2005 ǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ تجاوز معدǽǲ النمو الǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ للǽǲǽǲǽǲ الداǽǲǽǲǽǲ الǽǲǽǲام الǽǲǽǲǽǲ

درجاǽǲ مئوية (%5) ǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ ǽǲعوام متتاليةǽǲ و عرƧ ارتفاعا مستمرا ǽǲǽǲواǽǲ ǽǲǽǲǽǲǽǲ المدا ǽǲǽǲǽǲاستǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ سǽǲǽǲة

واǽǲدا ǽǲǽǲ 2004.

و عليǽǲ يمكǽǲǽǲǽǲǽǲ استǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲ معدǽǲ نمو ǽǲǽǲ المǽǲǽǲǽǲ كاǽǲ عامǽǲ عائǽǲ لǽǲǽǲستǽǲǽǲمارǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ الفترا

1996-2001 ǽǲǽǲ تǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲ عامǽǲ جاǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲ بعد سǽǲǽǲة 2002.

(1) دادǎ عدوǽǲ ǽǲǽǲصرǽǲ و ǽǲǽǲواǽǲǽǲ مǽǲمد التǽǲǽǲǽǲǽǲ تǽǲǽǲيم ǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲǽǲ ǽǲǽǲǽǲǽǲ التعديǽǲ الǽǲǽǲيكلǽǲ عاǽǲ الاقتصادǎ الجزائرǎ ǽǲǽǲǽǲ فترا 1994-1998ǽǲ و ǽǲǽǲǽǲǽǲ دراسة ǽǲير مǽǲǽǲوراǽǲ ǽǲ 8.

الجدول رقم 18.

معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الاجمالي الجزائري خلال 1996-2005.

الوحدة:%

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات
5,3	5,2	6,8	4,1	2,1	2,4	3,2	5,1	1,1	4,3	معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الالكتروني لوزارة المالية الجزائرية www.finance.algéria.org المتصفح يوم 2006.11.08.

أ) معدل التضخم: يؤثر هذا المعدل تأثيرا عكسيا على القيمة الحقيقية للنقود (القدرة الشرائية)، فكلما كان مرتفعا انخفضت القيمة الحقيقية للنقود ومعها القيمة الحقيقية للمدخرات الوطنية. مما ينعكس سلبا على المدخرات الصافية الحقيقية للأفراد و المؤسسات. و الملاحظ من الجدول رقم 19 يدلنا على أن معدل التضخم في الجزائر كان جد مرتفعا قارب 40%[*] في النصف الأول من عشرية التسعينات الماضية ثم بدأ في التراجع التدريجي و انخفض إلى 30% [1] سنة 1995 ثم إلى أقل من 20% بحلول سنة 1996 ثم إلى أقل من 6% بعدها. و صار أقل من درجة مئوية في سنة 1999، إذ تراوح بين 0,3% و 4,2% خلال السنوات (1999-2005). و هذا يعني أن معدل التضخم بعدما كان عائقا للاستثمارات قبل 1997 صار متحكما فيه و في مستوى مقبول بعد سنة 1998.

الجدول رقم 19.

معدل التضخم في الجزائر خلال 1996-2005.

الوحدة: %

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات
1,6	3,6	2,5	1,4	4,2	0,3	2,6	5,0	5,7	18,7	معدل التضخم (المتوسط السنوي)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس مصدر الجدول رقم 18.

ب) تكاليف التمويل: إن ارتفاع معدلات الفائدة يجعل النشاط الاقتصادي يتجه إلى تمويل خارجي[**] لا يتوسع إلا في المجالات التي تحقق مردودية مرتفعة و هو الأمر المعيق للمشاريع الاستثمارية خاصة الجديدة منها و التي تعتمد كثيرا على التمويل الخارجي.

و بالنظر إلى غياب سوق نقدية و مالية للبورصة في الجزائر فإن مصدر التمويل الخارجي المتاح هو القروض التجارية. و هذا يرتبط كثيرا بتقديم القروض بمعدلات فائدة (مدينة) لا تزال عند 14% خلال 1997-1995 ثم انخفضت تدريجيا و بلغت 6,5% سنتي 2003 و 2004 كما يوضحه

(*) بلغ معدل التضخم 39% سنة 1993.

(1) Naas Abdelkrim, Le système bancaire algérien, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003, p 242.

(**) نقصد بالتمويل الخارجي كل مصادر التمويل عدا الأموال الخاصة (الذاتية) للمشروع الاستثماري.

الجدول رقم 20 الموالي.

الجدول رقم 20.

معدل الفائدة المدينة للبنوك التجارية في الجزائر خلال 1995-2004.

الوحدة: %.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة المدينة (المتوسط السنوي)	18	16,33	14	9,25	8,5	8,5	8	6,63	6,5	6,5

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة المالية الجزائرية www.finance.algéria.org المتصفح يوم 2006.11.08

و بالتالي يمكن القول أن تكلفة التمويل الداخلي في الجزائر كانت مرتفعة خلال النصف الأول من عقد تسعينيات القرن الماضي. حيث بلغت 25%[1] سنة 1994، ثم تراجعت تدريجيا و صارت أقل من 7% سنة 2002. الأمر الذي خفض من تكاليف التمويل الخارجي و من ثم أدى إلى تشجيع الاستثمار.

2.1- الاختلال الخارجي: يتعلق الأمر بالاختلال الخارجي في وضعية ميزان المدفوعات و انعكاساته على سعر صرف العملة الوطنية و تنامي حجم المديونية الخارجية مما يؤثر سلبا على الإيرادات من العملة الصعبة التي تمكن من تنمية احتياطي الصرف الذي يمثل متوسط فترة الاستيراد التي يمكن تغطيتها. و بالنظر إلى التغير المتوسط الأجل للعناصر المذكورة سابقا نستعرض الوضعية ابتداء من سنة 1994 على أساس أن الوضعية المالية الخارجية للدولة يمتد أثرها على المستثمرين الأجانب لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

و انطلاقا من المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 21 أدناه يمكننا تقسيم الوضعية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2005 إلى فترتين على النحو التالي:

الفترة الأولى: و تمتد من سنة 1994 إلى 1999 حيث عرف ميزان المدفوعات عجزا خلال أربع سنوات من بين ست سنوات و انعكس ذلك سلبا على سعر صرف الدينار الجزائري اتجاه العملات الصعبة و منها الدولار حيث انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 35,06 دينار سنة 1994 إلى 66,57 دينار سنة 1999 أي بنسبة 90% خلال الفترة المذكورة.

و عرف احتياطي الصرف أدنى مستوياته سنة 1995 بحجم 2,11 مليار دولار ما يعادل شهرين من الاستيراد و هو حجم ضعيف جدا. أما أقصى مستوى بلغه حجم احتياطي الصرف خلال هذه الفترة فكان سنة 1997 بـ 8,05 مليار دولار ما يعادل أكثر من تسعة أشهر من الاستيراد. و قد تزامن ذلك مع تزايد المديونية الخارجية التي بلغت 76,1% و 73,50% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1995 و 1996 بحجم 31,573 مليار دولار و 33,651 مليار دولار على الترتيب. ثم بدأت في التراجع من حيث الحجم و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 1997.

(1) Naas Abdelkrim, Op.cit, p 242.

يـ[illegible] إلى نسبة خدمة المديونية الخارجية إلى الصادرات التي كانت 47,10% سنة 1994 ثم انخفضت إلى 30,30% سنة 1997 لترتفع من جديد إلى 47,5% في السنة الموالية. وهي نسبة مرتفعة لا تسمح للحكومة بالتسيير في المالية إلى الخارج الأمر لا يتلاءم المستمر الاحتياجات على إمكانية تمويل رأس المال و الاستثمارات من خلال تحويل الأموال للخارج.

الفترة الثانية: و هي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005، تميزت هذه الفترة بتحسن و مستمر الوضعية المالية الخارجية للجزائر خاصة بعد سنة 2002. تميزت المدفوعات بتحسن مستمرا الانخفاض و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الانخفاض مستمر لكن بنسبة ضعيفة إذ بلغت 5,40% بين سنتي 2000 و 2002، ثم ارتفعت قيمة الدينار مقابل العملة المذكورة بنسبة 9,56% بين سنتي 2002 و 2004، حيث انخفض الدولار إلى 72,06 دينار جزائري سنة 2004 و هو أدنى مستوى سجله سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2005. ثم ارتفع بعد ذلك إلى 73,36 دينار في نهاية سنة 2005، ليعاود الانخفاض من جديد إلى 72,64 دينار[1] سنة 2006.

أما سعر صرف الدينار مقابل الأورو فقد عرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2001 إلى غاية 2005، إذ انتقل من 69,20 دينار سنة 2001 إلى 91,31 دينار سنة 2005، أي بارتفاع بنسبة 31% خلال هذه الفترة. غير أن نسبة الارتفاع السنوية في السنتين الأخيرتين كانت ضعيفة لم تتجاوز 2,50 %. ثم سجل انخفاض قليل في سعر صرف الدينار مقابل الأورو سنة 2006 بتراجعه إلى 91,24 دينار[2].

كما أن احتياطي الصرف انتقل من 11,90 مليار دولار سنة 2000 ما يعادل أكثر من سنة كاملة استيرادات إلى 23,11 مليار دولار سنة 2002 ما يعادل أكثر من 19 شهرا استيرادات، ثم إلى 56,18 مليار دولار نهاية سنة 2005 أي أكثر من 27 شهرا من الاستيراد. و بلغ 77,78 مليار دولار نهاية سنة 2006 ليصل إلى أكثر من ثلاث سنوات من الاستيراد[3].

و قد صاحب هذا التطور الايجابي في الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة انخفاض في حجم المديونية الخارجية من 25,261 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,821 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى 17,19 مليار دولار[4] سنة 2005، و كذا انخفاض في الأهمية النسبية لخدمة المديونية مقارنة بإجمالي الصادرات من السلع و الخدمات، حيث كانت هذه النسبة 19.80% سنة 2000 و انخفضت إلى 12,6% سنة 2004 ثم إلى 8% سنة 2005. و هذا بفضل تطور الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية، حيث انخفضت هذه الأخيرة إلى 9,45 مليار دولار متصلة

(1) (2) (3) et (4) Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au second semestre de 2006, dans: http://www..bank-of-algéria.dz, consulté le 20.11.2007.

الجدول رقم 21.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	الوحدة	البيان	السطر
16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	7,57	2,38 -	1,74 -	1,16	1,48	1,37 -	3,99 -	10^9 دولار	رصيد ميزان المدفوعات	1
56,18	43,11	32,92	23,11	17,96	11,90	4,40	6,84	8,05	4,23	2,11	2,64	10^9 دولار	احتياطي الصرف (دون الذهب)	2
27,87	23,72	24,32	19,14	18,08	12,19	4,58	7,56	9,39	4,5	2,1	2,98	شهر	احتياطي الصرف بأشهر الاستيراد	3
17,19[1]	21,821	23,353	22,642	22,571	25,261	28,315	30,473	31,222	33,651	31,573	29,486	10^9 دولار	المديونية الخارجية	4
%16,2[2]	%26,40	%35,03	%42,05	%41,92	%47,23	%58,90	%64,80	%66,40	%73,50	%76,10	%69,90	%	المديونية الخارجية/PIB	5
%8[2]	%12,60	%17,70	%21,68	%22.21	%19,80	%39,05	%47,50	%30,30	%30,90	%38,8	%47,10	%	خدمات الديون الخارجية/ إيرادات صادرات السلع و الخدمات	6
73,36	72,06	77,39	79,68	77,26	75,60	66,57	58,74	57,68	54,75	47,65	35,06	د.ج	المتوسط المرجح لمعدل صرف الدينار بالدولار الأمريكي	7
91,31	89,62	87,43	75,30	69,20	69,45	-	-	-	-	-	-	د.ج	المتوسط المرجح لمعدل صرف الدينار بالأورو	

بعض مؤشرات الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2005.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

السطور 1 و 2 و 3: سنوات 1994-1996: الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الالكتروني **http://www.ons.dz** المتصفح يوم 2006.10.29.

سنوات 1997-2000: Banque d'Algérie, Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algérie, P 97.

سنوات 2001-2005: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie, P 205.

السطور 4 و 5 و 6: سنوات من 1994 إلى 2004: بنك الجزائر، الموقع الالكتروني **http://www.bank-of-algeria.dz** المتصفح يوم 2006.10.29.

السطر 7 : سنوات 1994-2005: الموقع الالكتروني http://www.ons.dz المتصفح يوم 2006/10/29.

(1) Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 66.
(2) Ibid, p 68.

سنة 2006 أي 5 ملايير دولار (2006).

و يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف انتعاشا كبيرا في التوازنات المالية الخارجية منذ سنة 2000 حيث تحسنت تدريجيا من السنة إلى الأخرى و لم تعد التوازنات الخارجية تشكل عائقا على الاستثمار الأجنبي المباشر بل صار من العوامل الجاذبة له، حيث تجاوز احتياطي الصرف الاستيراد لأكثر من السنة الواحدة عام 2000 و سنتين و نصف عام 2001 و السنتين عام 2005. و انخفضت خدمة المديونية الخارجية نسبة إلى صادرات السلع و الخدمات من أكثر من 20% سنتي 2000 و 2003 إلى أقل من 13% سنة 2004 و صارت أقل من 8% نهاية سنة 2005 كما سبق التطرق إليه.

سادسا- حرية تحويل الأرباح و نقص التمويل إلى الخارج.

حسب الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في الرأسمال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها و يتأكد بنك الجزائر (البنك المركزي) من استيرادها قانونا[1] و ليس من الضروري أن تكون المساهمة بالعملة الصعبة بل يمكن أن تكون عينية. و يمكن للمستثمرين الأجانب المساهمة في رأس المال عن طريق تقديم حصة مادية أو حصة غير مادية كالملكية الصناعية و التجارية و المهارات (savoir-faire) بشرط أن تكون قابلة للتقييم نقدا.

كما يعتبر المهتمون أن عملية التحويل تعترض الحرية الأجنبية عرقلة نسبيا و تعيق صراحة عملية تحويل أجور العمال الأجانب في حالة تمديد مصاريف العملة الصعبة لتلبية احتياجات المؤسسة"[2].

إن المساهمة العملية لقانون الاستثمار في الجزائر لا يوجد فيه ما يمنع تحويل الرأسمال المستثمر و لا تحويله كليا أو جزئيا، عدم الانتقال إلى المادة الواحدة رقم 31 من الأمر 03-01 التي تناولت الموضوع و لا في المواد الخاصة بتطوير الاستثمار المتضمنة في الأمر المذكور و لا تعديلاته المدرجة سنة 2006، و لا في النظام رقم 03-05 الصادر عن بنك الجزائر تطبيقا للمادة 31 السالفة الذكر. و لا يوجد ما يمنع تحويل عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر التي تستدعي غير المادية و منها الملكية الصناعية و التجارية و الاختراع المكونة للمساهمة

(1) الأمر 03-01 المادة 31 على ما يلي: "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر و يتأكد قانونيا من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه. كما يشمل الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية و إن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية."

CNUCED, Op.cit, p 27. (2)

[illegible] المستثمرين [illegible] و [illegible] إمكانية [illegible] عوائد [illegible].

سابعا- عوائق الاستثمار.

تتعلق [illegible] الجزائر من سوء الصورة الخارجية و الاتصال خصوصا مع رجال الأعمال و التي تتميز بـ: قصور الرؤية السياسة الوطنية للاستثمار [illegible] توفر المعلومة الكمية عن [illegible] الاستثمار [illegible] و اتجاهات [illegible] و [illegible] الأصلية) [illegible] التسيير [illegible] المعاملات الاستثمارية [illegible] الإدارية (البيروقراطية) [illegible] اقتصاد غير رسمي [illegible] الوصول [illegible] العقار الصناعي و [illegible] العادية (الاتصالات [illegible] الميازين [illegible] المالية...).[1]

علاوة على العوائق السابقة [illegible] عوامل [illegible] تسهم [illegible] الاستثمار [illegible] الجزائر فيما يلي:

1- عدم الاستقرار الأمني: عرفت الجزائر بعد سنة 1991 [illegible] مسلسل [illegible] و تخريب للكثير من المنشآت الحكومية و الاقتصادية و الإدارية و [illegible] السيارات [illegible] و الحواجز الأمنية المزيفة و قتل للأجانب و رجال الأعمال و العمال... [illegible] و [illegible] التجول بين الولايات و نزوح السكان من المناطق الريفية و النائية باتجاه المدن [illegible].

[illegible] الجزائر [illegible] العاد [illegible] الوئام المدني سنة 1999 و توقف [illegible] جماعة [illegible] المجتمع المدني. و [illegible] الجزائر [illegible] و [illegible] التجول و توقف عمليات التخريب للمنشآت العمومية و [illegible] الحواجز الأمنية المزيفة مما وفر جوا أمنيا عاديا [illegible].

2- [illegible] أداء الجهاز المصرفي: [illegible] المنظومة الاقتصادية الرئيسية [illegible] الجزائرية [illegible] مسار الإصلاح [illegible] 95% [illegible] العمومية [illegible] يسجل وجود [illegible] 5% من السوق. و [illegible] الساحة [illegible] الجزائرية [illegible] الساحة [illegible]

(1) CNUCED, Op.cit, p 1.

[illegible] في الجزائر تسيير عليه المؤسسات المالية [illegible] و [illegible] غير [illegible] ماليا [illegible] لا يوجد [illegible] في الساحة المالية الجزائرية [illegible] و اعتبار [illegible] الأوروبية [illegible] في تاريخ [illegible] يتعين [illegible] جاد [illegible] الدور الأساسي في التمويل [illegible] الاقتصادي [illegible] على الدولة.(1)

و [illegible] السلبية التي مازال يعاني [illegible] الاقتصاد الجزائري [illegible] و [illegible] مستوى [illegible] التي [illegible] العمومية [illegible] المدة المتوسطة لتوطين عملية تصدير ما [illegible] يومية [illegible] و مدة [illegible] قيمتها [illegible] الدينار الجزائري [illegible] 43 يوما و [illegible] العملة الصعبة 57 يوما ... و عملية [illegible] الأوراق التجارية لم تجر [illegible] %38 [illegible] المصدرين. و [illegible] %50 [illegible] المصدرين [illegible] يعاني [illegible] صعوبة في تسوية [illegible] التي [illegible] الجزائرية [illegible] عملية الموازاة على الصرف المتعلقة [illegible] المصارف [illegible] في [illegible] مدة [illegible] المتوسط.(2)"

[illegible] الصعوبة [illegible] البيروقراطية التي تواجه المستثمرين [illegible] عند [illegible] تمويل [illegible] و [illegible] الجهاز [illegible] الجزائري ما يلي:(3)

- الاستخدام [illegible] لوسائل الدفع غير [illegible] يتجلى [illegible] خصوصا [illegible] قلة استعمال [illegible] في تسوية المعاملات [illegible] و الآلة [illegible] التصديق ...[illegible]

- عدد جد قليل [illegible] في [illegible] التوزيع الماترة [illegible] الجهاز [illegible]

- [illegible] القدرة الكاملة (Capacité potentielle) للجهاز [illegible] الأوراق [illegible] في [illegible] السيولة.

3- [illegible] الصرف: يوجد في الكثير [illegible] الدول [illegible] و [illegible] التي [illegible] الصرف [illegible] يتعرض [illegible] مستثمر [illegible] في الجزائر لا يوجد [illegible] و جراء [illegible] المستثمر الأيام [illegible] استثمارات [illegible] و عوائد [illegible] سعر صرف الدينار الجزائري [illegible] اتجاه العملة الصعبة.

4- نقص [illegible] عدم [illegible] الملكية: لكل دولة سيادة [illegible] في [illegible] ملكية [illegible] و استثمارات [illegible] الاقتصادية [illegible] ممارسة [illegible] جزئيا [illegible]

(1) [illegible] الأوروبية [illegible] المصرف و [illegible] الجزائري [illegible] الموقع الالكتروني www.babeldjazair.com [illegible] المتصفح يوم 2007.05.19.

(2) Ecotechnics, Diagnostic des besoins et attentes des exportateurs et étude des potentialités de placement des produits nationaux sur le marchés étrangers (ectrait), Etude réalisée par Ecotechnics pour ANEXAL, Février 2004, p 18.

(3) Taher Latreche, Mutation du système bancaire national: Action pour l'amélioration,dans la Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, N° 02-2007, Ecole supérieure de commerce, Alger, Pp 21-22.

الثقافية. و من هنا فإن الدولة قد تسمح بتجارة التحف الأموال و استثمارها بطريقة قانونية في إقليمها. كما يتعين على مستغل هذه الأموال بصورة لا تضر بالمصلحة العامة و المسؤولية الناتجة عن الأضرار التي قد يتسبب فيها للدولة.[1]

و يعرف التاريخ المالي قدم العصور صورا متعددة لتدخل الدولة في تنظيم الملكية عن طريق تجريد الأشخاص من أموالهم دون مقابل في سبيل المصلحة العامة. و يطلق على جميع صور التدخل المجاني اصطلاح "نزع الملكية"(*). و يقصد بنزع الملكية الخاصة عن المستثمر الأجنبي إجراءات التعسفية من قبل الدولة و التي تتم دون التعويض المناسب غير المنصف و لا المرضي. و ينتج عن ذلك حرمان المستثمر من ممتلكاته بمقتضى نزع الملكية للاستثمارات.

و بالرجوع إلى المرسوم التشريعي رقم 93-12 و الأمر رقم 01-03 المتعلق بترقية و تطوير الاستثمار نجد ما يلي:

- في المرسوم التشريعي رقم 93-12 في مادته رقم 40 على أنه: "لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به. و يترتب على التسخير تعويض عادل و منصف."

- في الأمر رقم 01-03 في مادته رقم 16 على أنه: "لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف."

و من خلال النصين السابقين لم يشر إلى نزع الملكية و اكتفى بذكر التسخير و المصادرة، و هذا يعني أن المشرع الجزائري لا يضمن للمستثمر الأجنبي و يقر بإمكانية اللجوء إلى نزع الملكية كأسلوب لتجريد المستثمر من استثماراته في الجزائر بطريقة غير مباشرة كما في المرسوم التشريعي 93-12 الذي استعمل مصطلح التسخير عن طريق الإدارة في الأمر رقم 01-03. و الأمر يبقى غير واضح عن طريق المصادرة الإدارية التي تعد مصطلحا غير دقيق كالتأميم.

5- إلزامية السوق غير الرسمي: و تعد أحد المظاهر السلبية في المعاملات التجارية و المالية الجزائرية على جميع الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية. و تعد المجال المفضل للاقتصاد الموازي و الاجتماعي. فالاقتصاد الرسمي في الجزائر يواجه منافسة كبيرة و غير عادلة من قبل المتعاملين في السوق غير الرسمية. حيث قدرت وزارة التجارة أكثر من 1600 سوق

(1) دريد السامرائي، مرجع سابق، ص 104.

(*) أنظر في تفاصيل أكثر: دريد السامرائي، مرجع سابق، ص 104 و ما بعدها. لمزيد من التفاصيل عن نزع الملكية للمنفعة العامة و التأميم و نزع الملكية: المصادرة و التسخير.

غير رسمي سنة 2004، و صار الاقتصاد الوطني يتميز بالتجارة غير الرسمية التي تجلب اهتمام المتعاملين الاقتصاديين، حيث تمثل الأسواق غير الرسمية بين 30% و 40% من النشاط التجاري الوطني."(1)

كما أشارت دراسة أخرى إلى الانتشار الواسع لعملية التقليد "رغم عدم توفر إحصائيات جيدة لقياس مدى انتشار التقليد في الجزائر، سجلت وزارة التجارة 25 دعوى ضد متعاملين اقتصاديين تتعلق بتقليد المنتجات الغذائية و التجميلية سنة 2004.(1) في حين أنه يوجد قرابة 150 ألف علامة تجارية مسجلة. في حين يوجد في الجزائر قرابة 40 ألف علامة تجارية مسجلة فقط في حين أن قرابة أربعة آلاف علامة تجارية مسجلة(1). و هذا أمر غير مشجع بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

6- انتشار الفساد و ضعف الفعالية في التسيير العمومي" يشير مؤشر فعالية العمل العمومي لقياس الحكم الذي يتراوح بين -2,5 و +2,5 (الرقم الأكبر هو الأحسن) يجعل الجزائر في مرتبة متأخرة بين دول العالم، حيث لم يتجاوز المؤشر +0,81 سنة 2002 في حين كان +1,30 و +1,24 في السنة.(2) كما تشير بعض الدراسات إلى أن انتشار الفساد "يعادل فرض ضريبة مرتفعة على المستثمرين الأجانب".(3)

و مما يدعم أهمية عوائق الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص في حجم المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 1993-2001 الذي لا يتجاوز 500 مليون دولار من أصل 42 مليار دولار كمشاريع مصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في نفس الفترة. و هذا حسب تقدير الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات و ترقية الاستثمار.(4)

و من المفارقات السلبية بين انتشار الفساد و ضعف الأجهزة الحكومية و الرقابية للمستثمر الأجنبي المباشر حسب إحدى الدراسات تشير دراسة لـ Joshua Aizenman و Mark Spiegel سنة 2006 إلى "دلالة على توفر ميزة نسبية للمستثمر المحلي التي تتمثل في قدرته على تجاوز المعوقات المرتبطة بالبيروقراطية و الفساد و ضعف المؤسسات مقارنة بالمستثمرين الأجانب، و التي تعزى إلى اتصاله بعدد من المسؤولين المحليين و التعامل مع الشبكة الواسعة للسلطات المحلية و الحكومية و الجمارك الإدارية و معرفته بالعراقيل التي تنتج عن الرشوة ...الخ".(5)

---

(1) Conseil national économique et social, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2004, 26ème séssion, p 115.
(2) Ibid, p 46.
(3) Daniel Kanfmann, Dix idées reçues sur la gouvernance et la corruption, dans la revue: Finances et développement, Fond monétaire international, septembre 2005, p 42.
(4) CNUCED, Op.cit, P 24.
(5) Joshua Aizenman & Mark Spiegel, Institutional Efficiency, Moitoring Costs and The Investment Share of FDI, Review of International Economics, Volum 14, Issue4, Set.2006 نقلا عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة 25، العدد الفصلي الأول، يناير- مارس 2007، ص ص 11-12، من الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.org المتصفح يوم 2007.09.10.

و حسب هذه الدراسة فإن هذه النتائج تعطي صورة عن الجوانب السلبية للصورة المنعكسة عن دولة ما، و هذا ما يؤثر في حجم استثماراتها في تلك الدولة.[1] و لعل من ما يؤكد هذا ما جاء في تصريح رئيس الجمهورية الجزائري في عام 2006، قال: "إن خسائر الجزائر بسبب سوء هذه الصورة تقدر ب 19 مليار دولار من المستثمرين العرب في الجزائر."[2]

و خاصة لما يعاني منه الأعمال في الجزائر من عيوب عديدة "خصوصا في المجال المالي و الإدارات الجمركية و التي لها علاقة بالتسيير و الجمركية و الخدمات كالموانئ و المطارات و خدمات النقل و الاتصالات و خدمات تكنولوجيا المعلومات."[3]

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تناولنا في المبحث السابق أهم مؤشرات مناخ الاستثمار و مكوناته و مؤشرات قياسه بصفة عامة دون قياسها على الحالة الجزائرية و في هذا المبحث سنحاول تقييم هذا المناخ بالاعتماد على المؤشرات الدولية المتاحة المستخدمة في قياس مدى ملاءمة و جاذبية بيئة الأعمال الجزائرية لجلب المستثمرين الأجانب و تحديد اتجاهات التدفقات و التراجع.

و يعتبر من أهم الصعوبات التي تواجهنا في هذا المجال عدم توفر تصنيف الجزائر في الكثير من المؤشرات الدولية و التي تكتفي بالدراسات المختصة في المؤشرات الجزائرية و عدم دقة البيانات الإحصائية المحلية المتوفرة و الدراسات السابقة كلما كان ذلك ممكنا.

و عادة ما تصنف مؤشرات قياس مناخ الاستثمار إلى قسمين: الأول يقيس مدى ملاءمة بيئة الأعمال الداخلية للمستثمرين الأجانب و الثاني يقيس مستوى الأخطار التي قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: موقع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

تهتم العديد من المؤشرات بقياس مناخ الاستثمار في مختلف دول العالم و فيما يلي نعرض أهم المؤشرات التي تناولت الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية: تتراوح قيمة هذا المؤشر بين - 3 و + 3 و تعبر القيمة الأكبر عن تحسن مناخ الاستثمار. و بالنظر إلى الجدول رقم 22 نجد قيمة هذا المؤشر في الجزائر كانت متذبذبة و تتراجع بين الفترات خلال جميع السنوات المذكورة بين

(1) نفس المرجع السابق، ص 12.

(2) عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 335.

(3) Ecotechnics, Potentiel d'exportation hors hydrocarbures, étude réalisée par Ecotechnics pour l'ANEXAL, Août 2004, p 59.

الجدول يبين أن قيمة المؤشر موجبة منذ سنة 1998. و تحقق أقصاها سنتي 2000 و 2005 بـ 2,3 لكن انخفضت قيمته سجلت أدنى قيمة موجبة سنة 2004 بـ 0,6 بسبب تدهور مؤشر السياسة المالية في السنة نفسها و كذلك استقرار مؤشر السياسة النقدية و استقرار تام في درجة مؤشر التوازن الخارجي منذ سنة 2000.

كما أن تحسن مؤشر التوازن الخارجي خلال الفترة 2000-2006 نتيجة لتدهور عجز الميزانية العمومية بسبب سياسة الإنفاق العام التوسعية و كذا تدهور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

الجدول رقم 22.

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر خلال 1998-2006.

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
درجات المؤشر المركب:	-1,33*	1,3*	2,3*	1*	1,33*	1*	0,6*	2,3*	1,3*
- درجات مؤشر السياسة المالية	– 2	2	3	0	0	0	– 1	3	1
- درجات مؤشر السياسة النقدية	0	1	1	0	1	0	0	1	0
- درجات مؤشر التوازن الخارجي	– 2	1	3	3	3	3	3	3	3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- سنة 1998، بشير قدور مرجع سابق، ص 93.
- سنوات من 1999 إلى 2005، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات 1999، 2000، 2001، 2003، 2004، 2005 من الموقع الالكتروني، http://www.iaicg.org المتصفح يوم 2006.10.29.
- سنة 2006، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، من الموقع الالكتروني، http://www.iaicg.org المتصفح يوم 2007.09.16.

(*) قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية تساوي مجموع الدرجات المتوسط الحسابي لدرجات المؤشرات الثلاثة الأخرى.

و يرجع تحسن الميزان التجاري إلى تحسن مصدر الدخل الأساسي الجزائري و هو زيادة حصيلة صادرات المحروقات بعد الارتفاع الكبير و المستمر في سعر البترول حيث ارتفع متوسط سعر البرميل الواحد من 12,94 دولار سنة 1998 إلى 17,91 دولار سنة 1999 ثم إلى 28,50 دولار سنة 2000، و بلغ 54,64 دولار سنة 2005، و تمثل حصيلة صادرات المحروقات أهم مكونات الصادرات الجزائرية بنسبة تتجاوز 96% (أنظر الجدول رقم 23 أدناه).

الجدول رقم 23.

أهمية صادرات المحروقات ضمن الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1998-2005.

البيان	الوحدة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات السلعية	10^9 دولار	10,14	12,32	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
منها: صادرات المحروقات	10^9 دولار	09,77	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
	%	96,35	96,67	97,27	97,06	96,79	98,04	97,92	98,30
سعر البرميل البترول الخام	دولار	12,94	17,91	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Banque d'Algérie, Rapports 2001, 2003 et 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie. (les pourcentages calculés par le chercheur).

ǦȈǰƫ ǎȈǨǼƬǳơ ǄƳǠǳơ ǲǠŸ ƢǸǼȈƥ ǍƢǬǳơ ǂƟơǄǴǳ ȆǳƢŭơ ǹǄƫȂƬǳơ ȄǴǟ ǦǗƢǯ ƢȀǼǷ ǽǂǤƥ ǳǴƬǈǳơ ǳȈǸŸ ƾǬǨȇ ǲǠƳ ƢŲ ǲǸǠǳơ ǚǠƥ ǯƢǼǿ ǹƜǧ ǯǳƿ ǶǣǂǳƢƥ ǹƢǯ ǂȈƦǯ ǂǠǇ ƢȈƥ ǂǨǬǳơ ǹȂǰǼǴǳ ƨǳȁƾǳơ

ǥǂǐǳơ ǂǠǇ ƨǸȈǫ ǂǋƚŭơ ǲǰǌȇ ȇǂǷȌǳ ǰǳƿȁ ȆƳǁƢŬơ ƨȈǳƢǘǻ ȆƫǀǳơȂǋƘǳơ ƨȇǁƢƳǂǳơ ƨǇƢȈǈǳơ ƨȇƽƢǐƬǫȏơ.

ǮǳǀǯȁȇƾǬǼǳơǚǨƼǷ ƨȈǳƢƬƬǷ ƨƴȈƬǻ ǂǋƚǷ ƨȇƽƢǐƬǫȏơ ƨǇƢȈǈǳơ ƨȈǳƢŭơ ƨƳǁƽ ǂǋƚǷ ǲǰǌƫ ȄǴǟ ǯǳƿȁ ȐǬƬǇơ

ǞǸǷ .2004 ƨǼǇ ƢǸǯ ƢǷȂǠǷ ƨƳǁƽ ƪǴǐƷ ǽƾǬǧ ƪǴǐƷ ƨǳƢǈǳơ ǙǁƢǐǳơ ȁ 2003 ƨǼǇ ƢǷƘǧ 2002 ȁ 2001 ȅǁȂǯǀŭơ ǶǿƢǇ ƨǷȂǠǷ

ǂǋƚŭơ ơǀǿ ǁƽǂƫ 2005 ƨǼǇ Ŀ ƨǴȈǳ ƪǧǂǟ ƨǳȂǰƬǳơ ǶǿƢǈǳơ ǄƴǠǳơ ƨǏƽƢǬǳơ ƨȈǷȂǸǠǳơ ƨȈǻơǄȈŭơ ȄǴǟ ǲǳƾȇ

ƽƢǐƬǫȏơ ǥƢǟ ǂȈƻȏơ ȆƳǁƢŬơ ȆǳƢŭơ ǹǄơȂƬǳơ ȄǴǟ ǂȈƦǯ ǲǰǌƥ ƨǧȂǈǸŭơ ǽƢȇǂǳơ ǂǷȋơ ǱƢƷ Ŀ ‪(3+)‬ ƨƳǁƽ ȅƾǐǬƬǳơ

ǂǋƚŭơ ơǀǿ ǱȁƾǷ.

ǀǿ ǹƢǰǧ ǂǋƚǷ ƨȇƽƢǬǼǳơ ƨǇƢȈǈǳơ ƨȇȁơǂƫ ƪƷơǂƫ ƨƳǁƽ ƪǴǐƷ [0 ȁ 1] ǲǴǳƢƫ ǯǳƿȁ 2006-1998 ƧǂƬǨǳơ Ŀ

ǶǫǁƽȁƾŪơ ǾƸǓȂȇ ƢǸǯ ƾǫ ǲǓƢǤƬǴǳ ƾȈǠǸƬƫ ǯǳƿ ǹǂŹ ƨȇǂǗǂǠǳơ ǶǰƸƬǳơ ǲǰǌƥ ǲȇǂǼǳơ Ŀ ƢǸǷ ǲǳƾȇ ǶǯƢǼƫ

19 ƨǼǇƢȈǈǳơ (ǶǫǁǲǰǌǴǳơ 179) ǲǰǌƥ ƢȀȈǳơ ǁơǄŪơ ƪǼǰŤ ǯǳƿ ƨǤǳƢƦǷ ȇǂǷȌǳ ǂǋƚŭơ ơǀǿ Ŀ ǶǴȇ Ž ǱƾǠǷ

ǶȈǔƬǳơ ƨƳǁƽ ǂǋƚǷ ƨȇȁơǂƬǳơ ƨƴȈƬǻ ǁƢǈŭơ ƨǇơǁƾǳơ ǶǯƢǼƫ ‪(2005-2002)‬.

ǁƢǐǸǴǳ ǦȈƳǁƢŬơ ƨȇƽƢǐƬǫȏơ ƨǇƢȈǈǳơ ǶǯƢǼƫ ǂǋƚŭơ ǹȂǰŭơ ‪(3/2)‬ ǹơ ȄǴǟ ǾǼǷ ƶǔƬȇ ƢǸǷ

ƢȈǴƻơƽ ǶǰƸƬǷ ǂȈǣ ‪(3/1)‬ ǂǋƚŭơ ƨȈǳƢŭơ ƨǇƢȈǈǳơ ȁ ƨȇƽƢǬǼǳơ ƨǇƢȈǈǳơ ȁ ƢȈǴƻơƽ ǶǰƸƬǷ

ƨȇƽƢǬǼǳơ ƨǇƢȈǈǳơ ǂǋƚǷ ƨƦǈǼƥ ȄǴǟ ǄȈǯǂƬǳơ ƾȈǯƘƬǳơ ƽȂƳȁ ǯǳƿȁ ȆƳǁƢŬơ ǹǄơȂƬǳơȁ ǹƢǯ

ǂǯǀǳơ ǦǳƢǈǳơ ǂǋƚŭơ ǂǋƚŭơ Ŀ ǂǸƬǈǷ ǁȂǿƾƫ ƨȈǳƢŭơ ƨǇƢȈǈǳơ ǂǋƚǷ ȁ.

ƨȈǳȁȋơ ƨǸȈǬǳơ ȄǴǟ ǱȁƘƬǳ ƢǬǧȁ ƨȇƽƢǐƬǫȏơ ƨǇƢȈǈǴǳ ǂǋƚŭơ ǲǐŢ ƽǂǬȇ ȁ

ȁ 2006 ȁ 2003 ȁ 2002 ȁ 2001 ȁ 1999 :ǺǷ ǲǯ ǶǿƢǇƢƥ ǾȈǧ ǁƢǸưƬǇȏơ ƾǠƥ ƨǧȂǈǸŭơ ȄǴǟ ǱȁƽƢƫ

ȁ ƨǧȂǈǸŭơ ǂȈƦǯ Ŀ ƢǸȀȈƬǼǇ ǹƢȈŭơ 2000 ȁ 2005.

ƢȈǻƢƯ- ǂǋƚǷ ƧǁơƽƜǳơ ȁ ƪƢǻƢǰǷȍơ Ŀ ƤǴƳ ǁƢǸưƬǇȏơ ȆƦǼƳȋơ ǂǋƢƦŭơ.

ǂȈǌȇ ǱȁƾŪơ Ƕǫǁ 24 ńƛ ƨǳƢƷ ǂƟơǄŪơ Ŀ ơǀǿ ǂǋƚŭơ Ŀ ƨȈǻƢưǳơ ƨƦƫǂŭơ ƨǴưǸƬŭơ

ƨƦƫǂŭơ ńƛ 1990-1988 ƧǂƬǨǳơ ǱȐƻ ǂǋƚŭơ ƧǁơƽƜǳơ ȁ ƨȈǳƢǠǳơ ƪƢǻƢǰǷȍơ ƢŮ ǱȁƾǳƢǧ ƨǟȂǸů Ŀ

ǱȁƘǧ ƨǸƟƢǫ ǂǋƚŭơ ƪƢǻƢǰǷȍơ ȁ ǂǋƚŭơ ƧǁơƽƜǳơ ƢŮ ǱȁƾǳƢǧ ƨǟȂǸů Ŀ ƨǴưǸƬŭơ ƧŚƻȋơ

ƧǂƬǨǳơ 2003-1993.

ǂǋƚŭơ ƧǁơƽƜǳơ ƨȈǐǬǻ Ŀ ƪǴƦǬƬǇơ (ƧŚƻȋơ) ƨǠƥơǂǳơ ȁ ƨȈǻƢưǳơ ƨƦƫǂŭơ ȄǴǟ ǯǳƿȁ

ƢǸǷ ǲǳƾȇ ȄǴǟ ȁƾƳ ǂƟơǄŪơ Ŀ ǱȁƾƳ ǁƢǸưƬǇȏơ ƨȈƦǼƳȋơ ƧǂǋƢƦŭơ ǂǋƚǷ ǱȐƻ ƧǂƬǨǳơ 2003-1988.

ǲȈƫǂƫ ƨǧȂǠŭơ ƢŮ ǶǈǷ ŃȁƾǼǳơ ǂǷȋơ 2003 ƨǼǇ ƾǠƥ ǂǋƚŭơ ơǀǿ ǂǧȂƫ ǱȁƾǳƢƥ ƢŮ ǂǧȂƬȇ Ń ȁ

ǂƟơǄŪơ ƾǠƥ ơǀǿ ƺȇǁƢƬǳơ.

و لدى قارنا الجزائر مع كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية و تركيا، نجد أن الجزائر تحتل بعد سنة 1993 المرتبة التي احتلتها ماليزيا و كوريا الجنوبية على مرتبتين من حيث استقرار ماليزيا في المرتبة الأولى المتميزة بالأداء المرتفع و الإمكانيات المرتفعة في جذب الاستثمار موضوع الدراسة. كما استقرت كوريا الجنوبية في المرتبة الثانية بينما تركيا لم تتمكن من التفوق على الجزائر إلا في الفترة الأولى (1988-1990) فقط.

الجدول رقم 24.

موقع الجزائر و بعض الدول وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في فترات مختارة.

مراتب المؤشر	1990-1988	1995-1993	2000-1998	2001-1999	2002-2000	2003
مجموعة السابقون (أداء مرتفع/إمكانيات مرتفعة)	ماليزيا...	ماليزيا...	ماليزيا...	ماليزيا...	ماليزيا...	تونس...
مجموعة دول الإمكانيات (أداء منخفض / إمكانيات عالية)	الجزائر، ليبيا، كوريا الجنوبية...	كوريا الجنوبية، ليبيا...	كوريا الجنوبية...	ليبيا، كوريا الجنوبية...	ليبيا، كوريا الجنوبية...	ليبيا...
مجموعة فوق الإمكانيات (أداء مرتفع / إمكانيات منخفضة)	تونس...	المغرب، تونس...	تونس...	المغرب...	المغرب، تونس...	المغرب..
مجموعة الأداء المنخفض (أداء منخفض / إمكانيات منخفضة)	المغرب، تركيا...	الجزائر، تركيا...	الجزائر، المغرب، ليبيا، تركيا...	الجزائر، تركيا، تونس...	الجزائر، تركيا...	الجزائر...

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- سنوات 1988-2002، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي، سنوات متتالية.
- سنة 2003، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، مرجع سابق، ص 40.

و تتواجد الجزائر مع تركيا و كوريا الجنوبية في خانة الأداء المنخفض في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بينما تتميز ماليزيا بالأداء المرتفع و الإمكانيات المرتفعة خلال الفترة الواردة في الجدول رقم 24 أعلاه.

و لدى مقارنة مرتبة الجزائر مع نظيراتها لدول اتحاد المغرب العربي(*) نستخلص ما يلي:

- تمكنت ليبيا من استرار مرتبة كل من ليبيا و تونس، باستثناء تونس على المرتبة الثانية باستثناء الفترة 2000-1998 و تونس على المرتبة الثالثة (المرتبة قبل الأخيرة) باستثناء الفترة 1999-2001 بينما تمكنت الجزائر من تحسين [illegible] و تمكنت من الالتحاق بمجموعة الدول السابقة (المرتبة الأولى) سنة 2003.

(*) لم تتوفر لنا مرتبة موريتانيا وفقا لمؤشر الأداء و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا لم تذكر من [illegible] المقارنة مع الجزائر.

- بالنسبة للمؤشر الخاص بإمكانات الجزائر فقد تراوح ترتيبها بين المرتبة الثالثة و المرتبة الرابعة (الأخيرة) لكل الفترات باستثناء الفترة 1999-2001 أين احتلت المرتبة الثانية بعد مصر التي حافظت على المرتبة الأولى من حيث الإمكانات المتاحة.

وبهذا نجد أن الجزائر تحتل مرتبة جيدة من حيث المؤشر الخاص بالأداء و متوسطة من حيث المؤشر الخاص بالإمكانات المتاحة في البلدان التي شملتها الدراسة.

و قد انعكس هذا الوضع في الترتيب الدولي للجزائر وفق هذين المؤشرين، إذ تراجع ترتيبها من حيث مؤشر الأداء من المرتبة 108 سنة 1990 إلى المرتبة 130 سنة 1995 ثم بدأ ترتيبها يتحسن تدريجيا من سنة 1996، و كان أحسن ترتيب لها سنة 2003 بالمرتبة 93 ثم تراجع مرة أخرى ترتيبها إلى المرتبة 109 سنة 2005. مما يعني أن الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1990 كان أحسن منه سنة 2005 (أنظر الجدول رقم 25).

و فيما يخص مؤشر الأداء، فإن مؤشر الإمكانات يعكس أيضا تحسن الجزائر في المرتبة 48 سنة 1990 وفق مؤشر الإمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تراجع إلى أسوأ مرتبة لها 92 سنة 1995 ثم بدأ ترتيبها يتراوح بين تراجع و تحسن خلال الفترة 1996-1999. و ابتداء من سنة 2000 صار ترتيب الجزائر وفق مؤشر الإمكانات السابق الذكر يتحسن من سنة إلى أخرى غير أنها لم تتمكن من استرجاع المرتبة التي كانت عليها سنة 1990.

و بهذا تبقى الجزائر في المستوى الأدنى لهذا المؤشر سواء من حيث الأداء أو من حيث إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم 25.

ترتيب الجزائر وفق مؤشري الأداء و الإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990-2005.

المؤشر	1990	1992	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر الأداء	108	114	130	125	120	-	112	113	103	98	93	95	109
مؤشر الإمكانات	48	79	92	75	87	88	88	83	77	75	73	65	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقارير الاستثمار العالمي للسنوات من 1996 إلى 2006.

المطلب الثاني: موقع الجزائر في بعض مؤشرات تقويم المخاطر القطرية.

نتناول في هذا المطلب الساس عرض المؤشرات التي تعدها عدة هيئات عالمية الجزائرية للمستثمرين الأجانب عن المخاطر على وجود أو عدم وجود مخاطر تحدد هذا الاستثمار، و في هذا المطلب نستعرض تصنيف الجزائر ضمن مؤشرات تقويم المخاطر القطرية التي تمكننا من الحصول على صورة عن الدراسة المعنية لفترة هذا البحث .

أولا- تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 26 إلى أن الجزائر تتميز باعتدال مخاطر الاستثمار فيها سنتي 2002 و 2003 ثم تحسنت وضعيتها وصارت المخاطر منخفضة و هي في المرتبة الثالثة في سلم هذا المؤشر إذ ارتفع رصيدها من 63,8 نقطة مئوية سنة 2002 إلى 77,3 نقطة مئوية سنة 2005 و إن استمر تحسن هذا المؤشر بنفس الوتيرة ستترتب الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا وفقا لمدلول هذا المؤشر.

الجدول رقم 26.

المؤشر المركب للمخاطر القطرية لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	الرصيد	63,8	65,8	75,5	77,3	77,8
	درجة المخاطر	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
تونس	الرصيد	72,0	73,5	73,8	72,8	73,3
	درجة المخاطر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
ليبيا	الرصيد	70,0	75,3	77,3	80,0	81,5
	درجة المخاطر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جدا	منخفضة جدا
المغرب الأقصى	الرصيد	72,8	75,3	76,8	73,0	76,3
	درجة المخاطر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من الموقع الالكتروني http://www.iaicg.org، المتصفح في عدة تواريخ.

- سنتي 2002-2003: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003، ص 139.
- سنتي 2004-2005: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 135.
- سنة 2006: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، ص 175.

و من خلال تطور رصيد المخاطر نجد أن الجزائر في 14 نقطة مئوية في المتوسط خلال الفترة (2006-2002). في المقابل نجد أن تونس و ليبيا و المغرب الأقصى في المتوسط بين 01,3 و 11,5 و 03,5 نقطة مئوية على الترتيب في الفترة المذكورة كما يلاحظ باستمرار في الجزائر و ليبيا و يتساويان في تونس و المغرب الأقصى. و بالتالي تكون الجزائر – بعد ليبيا- الدولة الأقل خطورة في المتوسط في المخاطر المركبة للمخاطر القطرية من بين دول المغرب العربي.

و المخاطر في الدول التي تقع في درجة المخاطر المرتفعة باستثناء الجزائر سنتين 2002 و 2003 كانت في درجة المخاطر المعتدلة و ليبيا سنتين 2005 و 2006 التي كانت في درجة المخاطر المرتفعة جدا و في المتوسط في درجة المخاطر.

ثانيا- تصنيف الجزائر في مؤشر اليورومني (Euromoney) للمخاطر القطرية.

لقد صنفت الجزائر من بين الدول ذات المخاطر المرتفعة وفقا لرصيد المخاطر خلال الفترة 2002-2006، كما أن رصيد المخاطر عرف تحسنا في سنة 2004 بالمقارنة مع 45 نقطة مئوية ثم تراجع إلى 42 نقطة مئوية سنة 2005 ليرتفع إلى 46 نقطة مئوية سنة 2006. و يرجع ذلك إلى مناخ الاستثمار في الجزائر و رصيد المخاطر يتميز بالارتفاع و استقرار نسبي خلال هذه السنوات، كما هو وارد في الجدول التالي.

الجدول رقم 27.

مؤشر اليورومني لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	الرصيد	40,79	41,29	44,95	41,80	45,97
	درجة المخاطر	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تونس	الرصيد	57,17	57,74	56,84	55,78	55,77
ليبيا	الرصيد	23,98	21,92	24,21	22,66	25,38
المغرب الأقصى	الرصيد	53,57	53,76	53,51	51,71	53,54

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 26.

و بالنظر إلى رصيد المخاطر في الدول المذكورة في الجدول أعلاه نجد الجزائر تتوسط الدول التي تأتي بعد تونس و المغرب و قبل ليبيا. كما أن رصيدها يتميز عن رصيد الدول الثلاث بالتحسن المتواصل خلال الفترة 2002-2006 باستثناء سنة 2005 عكس ما يلاحظ في كل من تونس و المغرب الأقصى الذي يعرف تراجعا مستمرا خلال 2003-2006 بالنسبة لتونس و خلال 2003-2005 بالنسبة للمغرب الأقصى أما في ليبيا فهو متذبذب من سنة لأخرى.

على ضوء ما سبق يمكن التنويه بأن مستوى المخاطر في الجزائر مما عليه في الدول العربية والمغرب العربي السالفة الذكر و هو ما يتوافق مع تصنيف درجة المخاطر مستوى.

ثالثا- تصنيف الجزائر في مؤشر دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية.

لقد كان تصنيف الجزائر وفق مؤشر المخاطر للتصنيف الوارد في تقرير اليورومني السابق الذكر في درجة المخاطر المرتفعة ضمن مستوى المخاطر لسنة 2005 مقارنة بالسنة 2004 وفقا لمؤشر دان أند براد ستريت في المستوى DB5d إلى مستوى أحسن و هو DB5a عكس تصنيف اليورومني في مؤشر المخاطر (الرصيد) في سنة 2005 بمقدار نقطة مئوية.

و قد كان مستوى المخاطر بالنسبة لليبيا (DB5b) لسنتي 2004 و 2005 مطابقا للجزائر من حيث درجة المخاطر المرتفعة. أما في تونس و المغرب فقد كان مستوى المخاطر DB2 لسنتي 2004 و 2005 مما يعكس تميز البلدين الدوليين بالمخاطر المعتدلة. و يلاحظ الأمر في تطور مستوى المخاطر بالنسبة للجزائر في تحسن ملحوظ من المستوى DB5d لسنة 2004 إلى المستوى DB5a لسنة 2005 من المحافظة على المستوى بعد ذلك في سنة 2006. الأمر الذي يوحي بإمكانية تحسين مستوى المخاطر مستقبلا.

الجدول رقم 28.

مؤشر دان أند براد ستريت لدول المغرب العربي خلال 2003-2006.

2006	2005	2004	2003	البـيـان	الـدول
DB5a	DB5a	DB5d	DB5d	مستوى المخاطر	الجزائر
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	درجة المخاطر	
DB2c	DB2c	DB2c	*	مستوى المخاطر	تونس
معتدلة	معتدلة	معتدلة	*	درجة المخاطر	
DB5a	DB5b	DB5b	*	مستوى المخاطر	ليبيا
مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	*	درجة المخاطر	
DB2d	DB2d	DB2c	*	مستوى المخاطر	المغرب الأقصى
معتدلة	معتدلة	معتدلة	*	درجة المخاطر	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 26.

* بيانات غير متوفرة.

رابعا- تصنيف الجزائر في مؤشر المستثمر المؤسسي للتقويم القطري.

من خلال تحليل وضعية الجزائر في مؤشر المستثمر المؤسسي نلاحظ التطور المستمر لرصيد المؤشر خلال الفترة 2002-2005، إذ انتقل من 31,5 نقطة مئوية سنة 2002 إلى 33,4 نقطة مئوية سنة 2003 ثم إلى 40,2 في السنة الموالية ليصل إلى 47,5 نقطة مئوية سنة 2005. و رغم هذه الزيادات المتتالية و المرتفعة للمعدل سنويا إلا أنه لم يصل إلى 50 نقطة مئوية في السنتين الأخيرتين، حيث تبقى درجة المخاطر ما تزال مرتفعة تستدعي المزيد من العمل لمواصلة تحسين رصيد المؤشر و من ثم الانتقال إلى مستوى أقل مخاطرة عما هو عليه في الفترة المدروسة كما هو مبين في الجدول رقم 29 أدناه.

و ما يميز رصيد المؤشر في الجزائر عن باقي الدول في العينة المختارة هو اتجاهه نحو التحسن المستمر بعدد كبير من النقاط، إذ ازداد بـ 17 نقطة مئوية بين 2002 و 2006 بينما ازداد في تونس و ليبيا و المغرب بـ 06,2 و 11,9 و 01,5 نقطة مئوية على التوالي خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة. مما يعني أن الجزائر مرشحة لأن تكون أقل مخاطرة من هذه الدول في مستوى هذا المؤشر.

الجدول رقم 29.

مؤشر المستثمر المؤسسي لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	الرصيد	31,5	33,4	40,2	47,5	48,9
	درجة المخاطر	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
تونس	الرصيد	53,7	50,7	55,1	57,2	59,9
ليبيا	الرصيد	33,5	32,4	38,5	41,3	45,4
المغرب	الرصيد	48,2	46,1	49,3	51,8	49,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 26.

خامسا- تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس (Cofas).

إن تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية يختلف عن تصنيفها في مؤشر الكوفاس. إذ صنفت الجزائر في مؤشر الكوفاس ضمن درجة المخاطرة A4 خلال الفترة (2002-2004) ثم تحسنت وضعيتها و صنفت في السنتين المواليتين ضمن درجة الاستثمار كما هو موضح في الجدول رقم 30 أدناه. غير أن هذه الدرجة قريبة جدا من درجة المخاطرة الأمر الذي يستدعي العمل أكثر من أجل الوصول إلى تصنيف أحسن و أفضل لدرجات الاستثمار الأولى (A1 و A2).

الجدول رقم 30.

مؤشر الكوفاس لدول المغرب العربي خلال 2002-2006.

الدول	البيان	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	مستوى المخاطر	B	B	B	A4	A4
	درجة الاستثمار/المخاطرة	المخاطرة	المخاطرة	المخاطرة	الاستثمار	الاستثمار
تونس	مستوى المخاطر	A4	A4	A4	A4	A4
	درجة الاستثمار/المخاطرة	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار
ليبيا	مستوى المخاطر	C	C	C	C	C
	درجة الاستثمار/المخاطرة	المخاطرة	المخاطرة	المخاطرة	المخاطرة	المخاطرة
المغرب	مستوى المخاطر	A4	A4	A4	A4	A4
	درجة الاستثمار/المخاطرة	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 26.

و من خلال الجدول يتضح أن الجزائر من الدول المغاربية الأكثر خطورة لمستوى المخاطر في حين تعتبر دول تونس و المغرب المتميزة بدرجة الاستثمار و تحتل ليبيا التي تعتبر في درجة المخاطرة أسوأ مما هو عليه في الجزائر خلال الفترة 2002-2004. لكن في سنة 2005 تحسن مستوى المخاطر في الجزائر و بالتالي انتقلت إلى درجة الاستثمار بدلا من المخاطرة و حافظت على نفس الدرجة في السنة الموالية (2006).

من خلال مؤشر تقييم المخاطر السياسية لمجموعة عرب يتضح أن مؤشر المخاطر في تصنيف الجزائر ضمن درجة المخاطر المرتفعة خلال الفترة 2002-2005، بينما تحسن مؤشر المخاطر في تصنيف الجزائر ضمن درجة المخاطر المنخفضة إلى درجة الاستثمار سنتا 2005-2006.

و بالرجوع إلى مؤشرات تقييم المخاطر التي تصدر سنويا من طرف مجموعة، يمكننا استخلاص أن الجزائر تتحول من دائرة المخاطر المرتفعة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مخاطر و مخاطر منخفضة.

خلاصة الفصل.

تعتبر البيئة التشريعية و المؤسسية الأساسية المرتكزة عليها الاستثمارات في اقتصاد السوق و الاقتصاد الانتقالي، و الجزائر كباقي الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر في اطار استعراضنا لتطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 الى غاية سنة 2006، يظهر لنا تطور هذه القوانين و التشريعات من مرحلة لأخرى عبر الزمن، و هي تعكس الاستقرار السياسي و الامني و استقرار الاستثمارات الأجنبية الملائمة و عدم الاستقرار في مجال الاقتصاد و العمل، في ظل غياب سياسة حقيقية و محددة لم يقم المشرع الجزائري بالاهتمام الكافي بالاستثمار الوطني و الأجنبي. و تزامن ذلك مع الاستثمار التي الوطنية للمستثمرين الأجانب الخاصة بالعائدات التي تنظم الاستثمار الأجنبي من القوانين المتعلقة و القيود المفروضة على المشاريع الاستثمارية و التحويلات المالية وفق الشروط المستعملة.

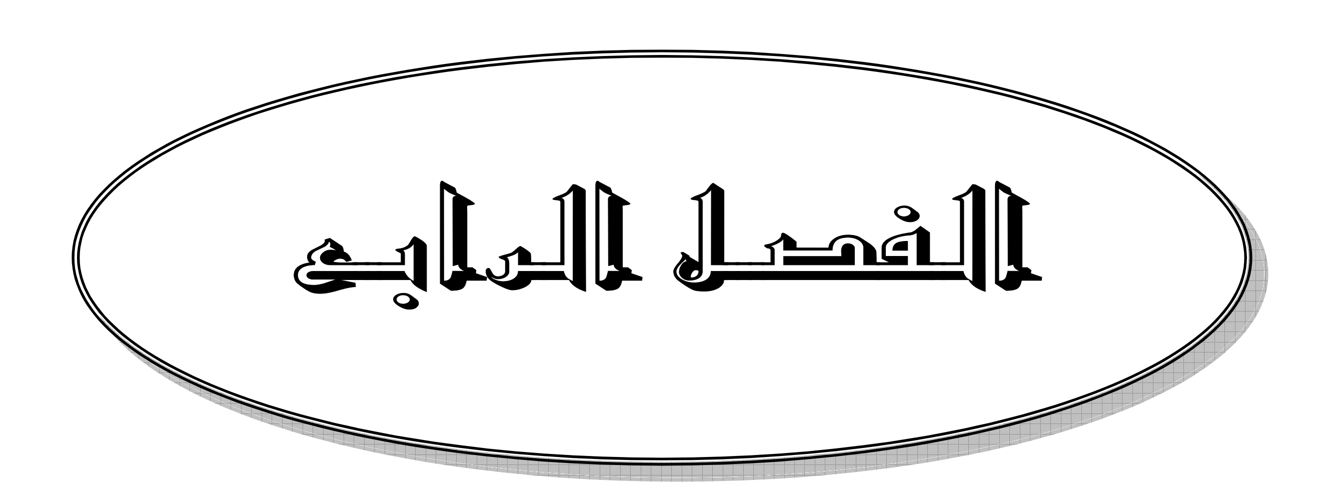
و منذ انتهاء العقد الماضي من القرن العشرين، و تخفيف القيود و العراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي و الوطني من خلال التشريعات السابقة و صدور النصوص التشريعية الجديدة و مرونة الإجراءات الإدارية التي تتضمن جملة من الامتيازات و تقديم الضمانات التي تعمل على تشجيع الاستثمار في الدول و ذلك بتطبيق تسيير البيئة التشريعية. و كانت البداية بصدور قانون النقد و القرض رقم 10-90 الذي يعتبر بداية الانفتاح الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ثم تلاه صدور المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمارات، ثم المرسوم سنة 2001 و استكمل بالأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل سنة 2006 على التوالي، و من أجل تحسين المناخ الاستثماري.

و تعتبر التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الحديثة منها تشريعات تتميز بمرونة كبيرة، فقد منح المرسوم التشريعي رقم 12-93 الاستثمارات حوافز متنوعة عبر مجموعة من المزايا الخاصة بالنظام العام و مزايا الأنظمة الخاصة المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، ثم جاء بعده قانون المزايا سنة 2001 و صار يعتمد على مزايا النظام العام و مزايا النظام الاستثنائي، كما جاء بعدة ضمانات في مقدمتها المتعلقة بعدم التمييز بين المستثمر الوطني و الأجنبي (عموما و كذا) و إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي و حرية تحويل رأس المال و عوائد استثماراته القائمة في الجزائر.

رغم ƜǕǸ التي ǓǕǙسَال الماوU في الهيئة التTريعية RİK الصلة بالاستثماراK لصفة عامة و LJǼ ƝǸ لا يعني ǓƬ الهيئة التشريعية في الجزائر لم Ʊ العراقيل التي تعيق الاستثمارات K لصفة عامة و الجزائية المكلفة بالملفات. عراقيل سياسية و تشريعية و تنظيمية و اقتصادية و ǕǸǕƜ تتغير ǓƧ LJƿ العمل ǓƬ الاجراءات ǓƬ و عدم تطبيق التشريعات LJƻ ƳǕƿ مدة تغيير التي المتعلقة الاجراءات في الجزائر حيث تتعكس تلك ǓƬ الاجراءات في الجزائر ǓƬ الاستثمار و الترتيبات التي تصدرها المؤسسات الدولية و الهيئات غير الحكومية.

و تعتبر المعوقات التي تتعرض لها المؤسسات التي تعاني منها الاستثمارات الأجنبية في الجزائر عبر مستويات في السياسات الاقتصادية الكلية و عدم المؤسسات و الإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

و بعد تعرفنا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة (2005-1996) تطرقنا في هذا الفصل إلى الاستثمارات في الجزائر و أهم الآثار الاقتصادية التي تنتجها خلال الفترة المذكورة و هذا ما يتناوله الفصل الموالي.


الفصل الرابع

الفصل الرابع: دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و آثاره الاقتصادية خلال 1996-2005.

المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

المطلب الثاني: مدى أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

المطلب الرابع: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركات رأس المال.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و التحويلات.

المطلب الرابع: محصلة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل و غيرهما.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.

المطلب الثالث: آثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

خلاصة الفصل

مقدمة الفصل.

تناولنا في الفصل السابق أهم التشريعات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الحوافز و التسهيلات المقدمة من أجل تحقيق مستويات عالية من الاستفادة من المزايا العديدة للاستثمار خاصة الاقتصادية منها و التي تناولتها الدراسات الاقتصادية النظرية و الميدانية و خاصة نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التحليلية و المقارنة.

و خصصنا هذا الفصل لدراسة و تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و آثاره الاقتصادية خلال الفترة 1996-2005. من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005.

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل و غيرها.

و يعود تركيزنا و اختيارنا للفترة 1996-2005 للأسباب التالية:

1. قبل سنة 1990 كان موقف الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر موقفا سلبيا معتبرا إياه أحد أشكال الاستثمار الوجه الاقتصادي للاستعمار الجديد, و هو موقف لم تنفرد به الجزائر وحدها بل مجموعة الدول النامية في سبعينيات و ثمانينيات القرن العشرين. و من ثم لم تكن هناك رغبة في جلبه خاصة في هذه المرحلة.

2. يمكن اعتبار سنة 1990 هي السنة التي عرفت بداية التحول الحقيقي للجزائر في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السماح له بالدخول من خلال قانون النقد و القرض رقم 90-10. و معلوم أن آثار الاستثمار لا يظهر في مدة زمنية قصيرة و إنما يتطلب فترة زمنية طويلة حتى تظهر آثاره مستقبلا.

3. و قد تعزز إيمان السلطات الجزائرية بالحوافز التي قدمتها من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات و الذي جاء بجملة من الحوافز و التسهيلات متنوعة والتي لا تتوفر إلا بعد مرور فترة لا تقل عن السنة الواحدة.

المبحث الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال 1996-2005.

لقد شهدت فترة التسعينات تزايداً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، حيث ازدادت حصتها بشكل كبير في الفترة 1991-2000، ثم تراجعت خلال الفترة 2001-2003 لترتفع من جديد سنة 2004. و كانت حصة الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لا تقل عن 60% في المتوسط خلال الفترة 1990-2005.

كما أن التوزيع القطاعي للتدفقات المذكورة يتركز في قطاع الخدمات بشكل أساسي (أكثر من 50%) ثم القطاع الصناعي في المرتبة الثانية. مما يوضح توجه المستثمر الأجنبي صوب قطاع الخدمات على حساب القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد.

و في هذا المبحث سنتناول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005 و القطاعات التي تتجه إليها و مدى مساهمتها في تنمية الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تعمل الجزائر منذ صدور قانون 90-10 على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و سنستعرض في هذا المطلب حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر من الاستثمارات من حيث مصادرها و توزيعها القطاعي مقارنة بدول مختارة(*) هي تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.

أولا- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

من خلال الإحصائيات المتوفرة في الجدول رقم 31 يمكننا أن نلاحظ أن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة هو في تزايد مستمر بالرغم من بعض التذبذبات (1997، 2000، 2002، 2003). و قد عرفت أكبر تدفق سنة 2001 بمبلغ 1196 مليون دولار ثم سنة 2005 بمبلغ 1081 مليون دولار، و هي تمثل أعلى قيمة للتدفقات في السنتين محل الدراسة مرات عما كانت عليه سنة 1996. كما تجاوزت التدفقات الواردة عتبة المليار دولار خلال ثلاث سنوات 2001 و 2002 و 2005. و لم تصل إلى نصف مليار دولار منذ سنة 1998 باستثناء سنة واحدة فقط هي 2000. "و احتلت الجزائر سنتا 2001 و 2002 المرتبة الرابعة ثم الثالثة على التوالي عربيا و الأولى

(*) يرجع سبب اختيارنا لتركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا كدول مقارنة إلى اعتماد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عليها كدول مقارنة في التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

سنة 2002 ملياري ... المتالية للاستثمار الأجنبي المباشر."[1]

الجدول رقم 31.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا خلال الفترة 1996-2005

الوحدة: مليون دولار

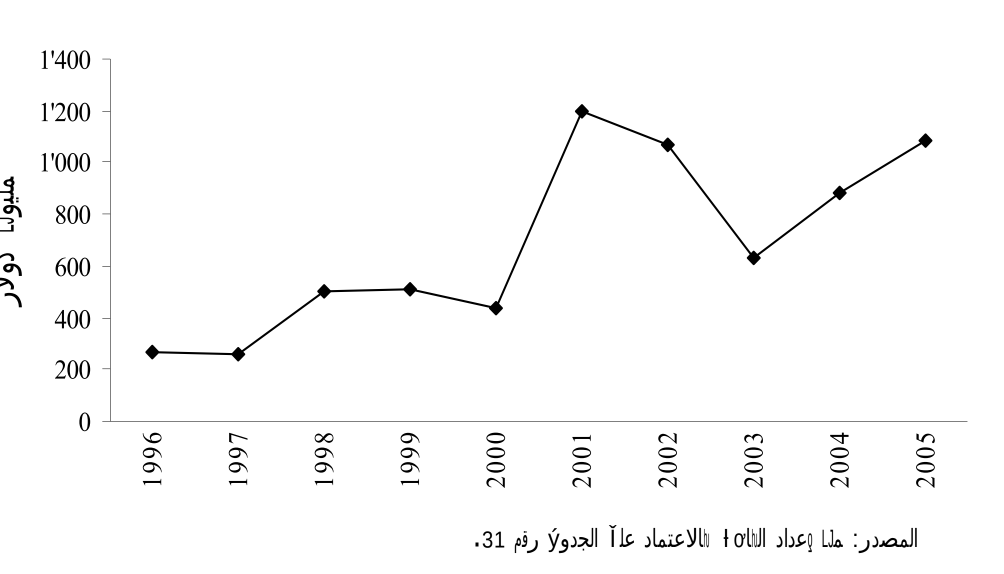
الدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
تركيا	722	805	940	783	982	3266	1063	1752	2837	9681
كوريا الجنوبية	2325	2844	5039	9436	8572	3683	2975	3892	7727	7198
ماليزيا	7296	6323	2714	3895	3788	554	3203	2473	4624	3967

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 05.

من المنحنى الوارد في الشكل رقم 08 يكاد يتطابق مع اتجاه تغيرات ... التدفقات العالمية للاستثمار المعروض. بالرجوع إلى المنحنى التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي الوارد في الشكل رقم 02 الوارد في الصفحة 131 من هذا البحث و مقارنته مع المنحنى نجد أن اتجاه التغيرات (الزيادة و النقصان) متطابق زمنيا باستثناء سنتي 2000 و 2001. مما يعني أن حصة الجزائر من التدفقات الواردة من الاستثمار تتغير في نفس اتجاه تغير التدفقات العالمية منها و أنها عموما في تزايد مستمر.

الشكل رقم08.

منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 31.

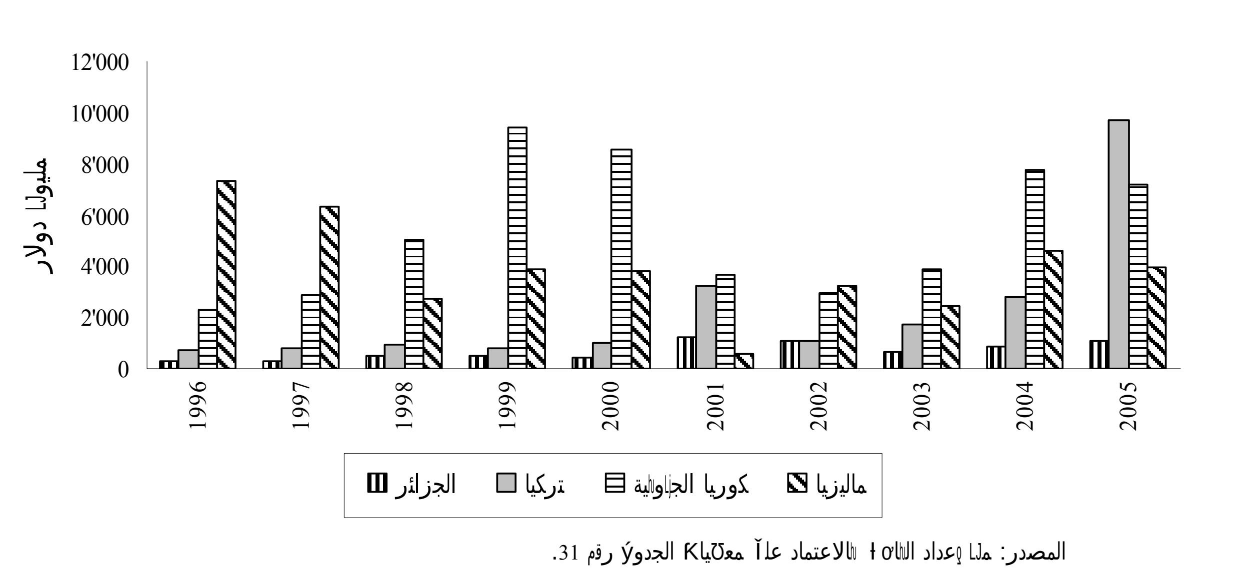
(1) CNUCED, Op.cit, p 1.

ثانيا- مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر دول مختارة.

رغم التزايد الملحوظ في تدفقات الاستثمار - كما سبقت الإشارة - إلى الجزائر إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التدفقات في كل من تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا، إذ لم تتجاوز نصيب التدفقات الواردة إلى تركيا في سنتين متتاليتين و إلى ماليزيا في سنتين متتاليتين و إلى كوريا العشر سنوات المدروسة. و أكثر من ذلك لم تتجاوز التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة إلى كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية مدار سنوات و معظم سنوات على التوالي و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 09.

التمثيل البياني لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.



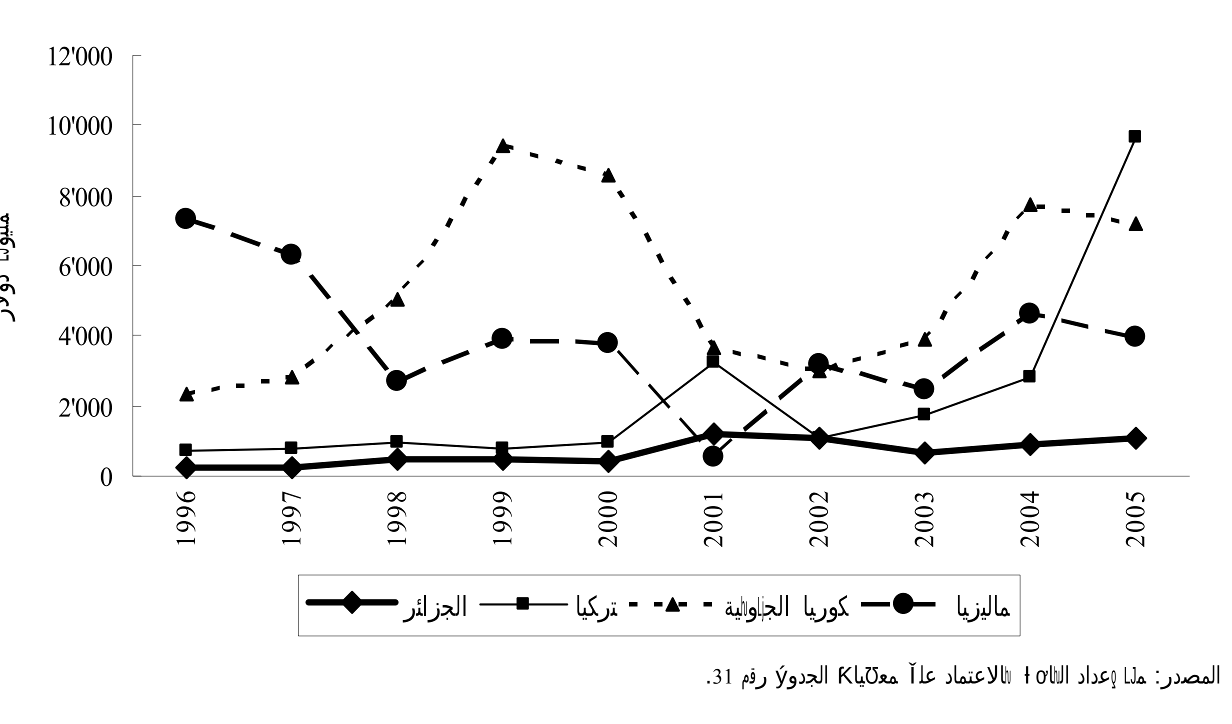
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 31.

و بالرجوع إلى الشكل رقم 10 نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا يأخذ الاتجاه و قريبا من التساوي مما يعني أن التدفقات إلى كوريا متذبذبة و على العموم في تزايد مستمر بالنسبة للجزائر و سنوات بالنسبة لتركيا. و ما يجب الإشارة إليه أن تركيا تمكنت من استقطاب 9681 مليون دولار سنة 2005 و هو ما يفوق مجموع التدفقات في السنوات السابقة (من 2001 إلى 2004).

إن تدفقات الاستثمار موضوع الدراسة اتجاه ماليزيا متذبذبة تارة تنازلية و تارة تصاعدية، تتزايد بينما اتجاه كوريا الجنوبية عرفت تزايدا مستمرا في الفترة 1996-1999 ثم انخفضت متتاليا في الفترة 2000-2002 و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 10.

منحنيات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 31.

و ما يلاحظ من خلال هذا الشكل أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا أكبر من حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر على امتداد فترة الدراسة (1996-2005) باستثناء سنة 2001 حيث تراجعت التدفقات باتجاه ماليزيا إلى مستوى أدنى من نظيره في الجزائر، و هي نفس السنة التي استقطبت الجزائر فيها أكبر حجم من تدفقات الاستثمار في الفترة المذكورة.

كما أن حجم تدفقات الاستثمار المعني خلال سنوات 1996-2005 تراوح ما بين ضعف و ثلاثة أضعاف بالنسبة للجزائر و بالنسبة لكوريا الجنوبية و بالنسبة لتركيا، بينما وصل في ماليزيا إلى أكثر من الضعف في أغلب السنوات السابقة الذكر.

كما أن الحصة النسبية للجزائر من إجمالي تدفقات الاستثمار إلى الدول النامية تبقى ضعيفة جدا لا تتجاوز 0,50% باستثناء سنة واحدة (2002) أين بلغت حصتها 0,63%، بينما لا تقل الحصة عن 0,63% بالنسبة لتركيا انطلاقا من سنة 2001 و بلغت أقصاها سنة 2005 بـ 2,59%. أما كوريا الجنوبية فحصتها لا تقل عن 1,34% و بلغت أقصاها 3,65% سنة 1999، و الأمر نفسه بالنسبة لماليزيا حيث لا تقل حصتها عن 1,24% باستثناء سنتين (2001 و 2005)، و هذا ما يوضحه الجدول رقم 32 التالي.

الجدول رقم 32.

حصة كل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول النامية.

الدول	الوحدة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	10^6 دولار	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
	%	0,16	0,12	0,23	0,20	0,16	0,49	0,63	0,32	0,28	0,29
تركيا	10^6 دولار	722	805	940	783	982	3266	1063	1752	2837	9681
	%	0,43	0,38	0,43	0,30	0,35	1,33	0,63	0,88	0,90	2,59
كوريا الجنوبية	10^6 دولار	2325	2844	5039	9436	8572	3683	2975	3892	7727	7198
	%	1,40	1,34	2,31	3,65	3,06	1,50	1,77	1,95	2,46	1,92
ماليزيا	10^6 دولار	7296	6323	2714	3895	3788	554	3203	2473	4624	3967
	%	4,39	2,98	1,24	1,51	1,35	0,23	1,90	1,24	1,47	1,06
الدول النامية	10^6 دولار	166.232	212.257	218.360	258.398	279.967	246.092	168.350	199.330	314.610	373.965
	%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 05 و النسب المئوية من حساب الباحث.

مما سبق يمكن القول أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر يبقى ضعيفا مقارنة بالدول المقارن بها، و هذا ما تؤكده النسبة إلى مجموع الدول النامية إذ لا تتجاوز حصة الجزائر ما نسبته 1% كأدنى دولة من الدول السالفة الذكر خلال كل السنوات المدروسة.

المطلب الثاني: محددات جاذبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تطرقنا في المطلب السابق إلى حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالاعتماد على القيم المطلقة للتدفقات و مقارنتها بالدول المختارة و كذا الحصة النسبية للجزائر من الاستثمار إلى مجموع الدول النامية. في حين أن الاعتماد على القيم المطلقة لوحدها في قياس مدى جاذبية تدفقات الاستثمار السالفة الذكر غير كاف لإعطاء صورة حقيقية عن اقتصاديات البلدان. لذا سوف نقوم في المطلب الموالي بإجراء التحليل السابق بالاعتماد على نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

أولا- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

من بين الدوافع التي تجعل الاستثمار الأجنبي المباشر مساهما في تنمية و تطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف له هو المعيار و الإحصائيات التي تقدمها التقارير السنوية للاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت. إذ أن المؤشر يتكون من الأهمية النسبية لحجم (%) من التدفقات الاستثمار المذكور متضمنة في اقتصاد ما، ثم إنه يفسر عند كبره و ارتفاعه أنه مؤشر على أهمية الاستثمار الأجنبي المتدفق لتدعيم قدرات الدولة، إذ يعطي صورة غير دقيقة و لكنها تقريبية عن مدى مساهمته في حجم اقتصاديات الدول المضيفة في حجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

و بناء على ما سبق سنحاول التعرف على مدى أهمية و مكانة حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على نسبة التدفقات في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر و مقارنة هذه النسبة مع بعض الدول التي تصلح للمقارنة مع الجزائر من حيث مستوى النمو.

و يتضح من الجدول التالي أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر تعرف زيادة مستمرة خلال الفترة 1996-2001 باستثناء سنة 2000 إذ انتقلت هذه النسبة من 2,3% سنة 1996 إلى 9,6% سنة 2001 ثم تراجعت إلى 7,7% سنة 2002 و 4% سنة 2003 لترتفع من جديد و تبلغ 4,9% سنة 2005. و المقارنة مع هذه النسبة قريبة من المعدل العالمي حيث تبلغ من 4 إلى 5 درجات مئوية من المتوسط العالمي الذي بلغ 12% سنة 2001 خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 33.

نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: %.

الدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العالم	5,9	7,5	10,6	16,0	19,8	12,0	10,6	7,3	7,7	9,4
الدول المتقدمة	4,8	6,0	9,9	16,2	21,3	11,5	10,9	6,4	6,3	8,0
الدول النامية	9,1	11,4	12,3	14,7	14,9	13,1	9,5	9,3	10,7	12,8
الجزائر	2,3	2,4	4,0	4,3	3,7	9,6	7,7	4,0	4,2	4,9
تركيا	1,6	1,6	1,9	1,9	2,2	12,4	3,5	4,7	5,3	13,6
كوريا الجنوبية	1,2	1,7	4,8	7,1	5,4	2,6	1,9	2,1	3,8	3,1

15,2	19,1	10,8	14,5	2,5	16,4	22,5	14	14,7	17	ماليزيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 05.

و بمقارنة النسبة في الجزائر مع باقي الدول المتقدمة و النامية الموضحة في الجدول رقم 33 نستنتج التالي:

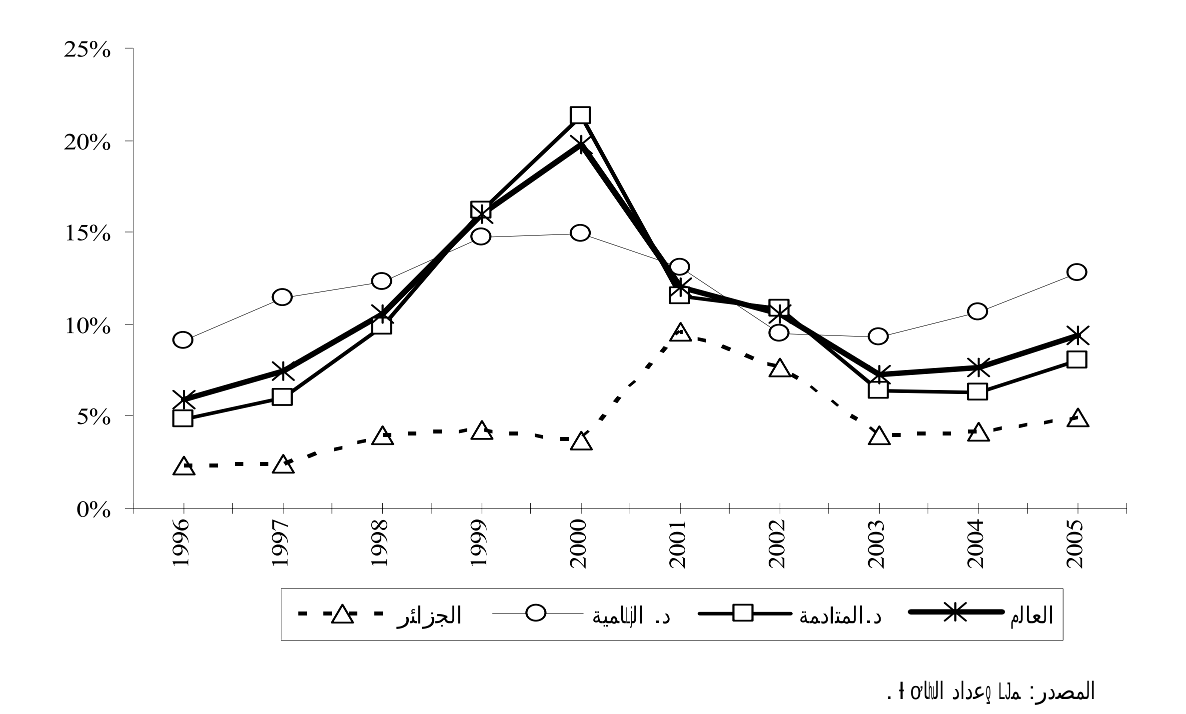
1- بالنسبة للـعـالـم: تتراوح نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت عالميا بين [5,9% - 9,4%] خلال سنوات و بين [10,6% – 12,0%] خلال سنوات و بين [16,0% -19,8%] خلال سنتين من المجال الزمني المدروس.

2- بالنسبة للدول المتقـدمـة: تتراوح النسبة بين [4,8% - 9,9%] خلال ست سنوات و بين [10,9% - 21,3%] خلال أربع سنوات.

3- بالنسبة للدول الناميـة: تتراوح النسبة المعنية بين [9,1% - 9,5%] خلال ثلاث سنوات و بين [10,7% - 14,9%] خلال سبع سنوات.

و يتضح مما سبق أن مجال النسبة كان بين [5,9% - 9,4%] عالميا طيلة نصف الفترة المدروسة (1996-2005) و بين [4,8% - 9,9%] في الدول المتقدمة مدة ست سنوات، و بين [9,1% - 9,5%] في الدول النامية طيلة ثلاث سنوات. الأمر الذي يعطي صورة واضحة عن ضعف النسبة في الجزائر التي لم تتجاوز 5% طوال الفترة السالفة الذكر باستثناء سنتين من عشر سنوات. و يوضح الشكل البياني رقم 11 تطور النسبة المذكورة للجزائر مع متوسطها لكل من العالم و الدول المتقدمة و الدول النامية.

الشكل رقم 11.التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيا- مقارنة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر مع دول مختارة.

من خلال معطيات الجدول رقم 33 للجزائر مع تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا نجد ما يلي:

1- بالنسبة لتركيا: ǁǂǃ ǄǅǆǇ تركيا ǈǉ الجزائر ǊǋǌǍ ǎǏǐ ǑǒǓ ǔǕ ǖǗǘ ǙǚǛ ǜǝ 1996 ǞǟǠ 2000 و سنة 2002. ǡǢǣ رغم ǤǥǦ حجم تدفقات الاستثمار المباشر الوارد ǧǨ الجزائر ǩǪ ǫǬ ǭǮǯ الوارد ǰǱ تركيا ǲǳǴ ǵǶǷ ǸǹǺ ǻǼǽ ǾǿȀ بداية السنوات ȁȂȃ صار ȄȅȆ ȇȈȉ تركيا ȊȋȌ الجزائر. و ȍȎ التالي كانت النسب ȏȐȑ ȒȓȔ ȕȖȗ لا يتجاوز ȘșȚ مئوية țȜȝ تراجع ȞȟȠ الدراسة (ȡȢȣ سنوات) و ȤȥȦ مئوية ȧȨȩ ȪȫȬ الدراسة 1996-2005 ȭȮȯ ȰȱȲ ȳȴȵ 2002 و 2005.

2- بالنسبة لكوريا الجنوبية: رغم ǁǂǃ حجم الاستثمار المباشر الوارد ǄǅǆǇ الجزائر ǈǉǊ ǋǌǍ ǎǏǐ ǑǒǓ ǔǕ الوارد ǖǗ كوريا الجنوبية ǘǙ ǚǛǜ تدفقات ǝǞǟ التكوين الإجمالي للرأسمال ǠǡǢ الجزائر كانت ǣǤǥ كوريا الجنوبية ǦǧǨ الفترة المدروسة 1996-2005 ǩǪǫ ǬǭǮ 1998 و 1999 و 2000 ǯǰǱ كان العكس.

و ǁǂǃ ǄǅǆǇ كانت النسب ǈǉǊ ǋǌǍ الدولتين (الجزائر و كوريا الجنوبية) لم يتجاوز ǎǏǐ مئوية (2%) لمدة ǑǒǓ ǔǕǖ. مما يعني ǗǘǙ ǚǛǜ الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولتين المذكورتين قياسا بالتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في كل منهما.

3- **بالنسبة لـمالـــيزيا:** بلغت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في ماليزيا جد مرتفعة مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى (الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية). حيث تراوحت بين 14% و 22,5% خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2003 أين انخفضت إلى 2,5% و 10,8% على الترتيب. مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في ماليزيا تعتبر مرتفعة مقارنة بالترتيب. حجم تدفق الاستثمار المدروس إلى كل من ماليزيا و كوريا الجنوبية. من حيث التدفق الوارد إلى ماليزيا في السنوات (1999، 2000، 2005) لا يتجاوز نصف التدفق الوارد إلى كوريا الجنوبية في نفس الوقت إلا أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت في هذه الأخيرة (كوريا الجنوبية) لا تتعدى 7,1%. بينما في ماليزيا لا تقل عن 14% باستثناء سنتي 2001 و 2003.

كما نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة المتتالية في كل من هذه النسبة

لم تتجاوز 10% خلال الفترة 1996-2005 باستثناء سنوات قليلة بينما في ماليزيا تعدت هذه النسبة (10%) مستوى.

و كون هذه النسبة مرتفعة في ماليزيا مقارنة مع الجزائر مثلا فهذا يعود لضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل منهما. و تعد تركيا و كوريا الجنوبية السباقتين في هذا المجال كدولتين يستعان بهما في التعرف على مدى أهمية حجم المتدفق إلى الجزائر من الاستثمار المعتبر قياسا بالتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

و بالتمعن في الجدول رقم 12 نجد أن مساهمة نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للدول الأربع (الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية)، حيث تكاد تكون المماثلة لتركيا و كوريا الجنوبية في بعض سنوات الدراسة.

بالنسبة للمقارنة الممنوحة لتركيا كان قريبا من نظيره الممنوح للجزائر خلال فترة الدراسة (1996-2005) باستثناء سنة واحدة هي 2005 و التي عرفت تركيا حجما كبيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق بأضعاف السنة السابقة 2004 في تركيا ما يقارب ثلاثة مرات، و تسعة أضعاف ما تحقق في الجزائر في سنة 2005.

و بالنسبة للمؤشر المماثل لكوريا الجنوبية كان فيه أقل من ذلك للجزائر المماثل للجزائر

خلال الدراسة لسنتي 2001 و 2002 و كما السنتين التاليتين عرفت كوريا الجنوبية

تدفقات معتبرة نوعا ما من الاستثمار المعتبر قياسا بالفترة 1998-2005 و هذا ما يوضحه

رقم 12 أعلاه.

مما سبق يمكن استخلاص التالي:

- تتراوح قيمة النسبة السنوية في تركيا بين [1,6%- 5,3%] و في كوريا الجنوبية بينما

[1,2%- 4,8%] خلال العشر سنوات المدروسة و هو مجال أوسع نسبيا من

مثيله للجزائر - [2,3%- 4,9%] -للفترة. مما يعني أن تنامي الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار

الأجنبية المباشر الوارد إلى الجزائر مقارنة بمثيلاتها الواردة إلى كل من تركيا و كوريا الجنوبية رغم

حجم تدفقات الوارد إلى الدولتين تركيا و كوريا أكبر بكثير من مثيلها الوارد إلى الجزائر

خلال الفترة المعنية بالدراسة (أنظر الجدول رقم 31).

- يتوسط مؤشر نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت

الخام للجزائر نظيريه لكل من تركيا و كوريا الجنوبية خلال الفترة المدروسة (أنظر الشكل

رقم 12) باستثناء ثلاث سنوات هي (1996، 1997، 2002) فيها كان المؤشر للجزائر أعلى

من نظيريه للدولتين المذكورتين. فيما مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

(أنظر الشكل رقم 10) يبقى أدنى من نظيريه لكل الدولتين المذكورتين. مما يجعلنا نستنتج أن التكوين

الإجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر مقارنة بنظيريه لكل من تركيا و كوريا الجنوبية.

- مما سبق و باعتبار الحجم المتدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا و كوريا الجنوبية و

حجما متواضعا لا يمكننا القول أن نسبيا بالنسبة للجزائر يعود للمؤشر إلى تزايد نسبة تدفقات

في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت فيها الدول الأخرى. لهذا نقارن بين النسبة للجزائر مع نظيراتها

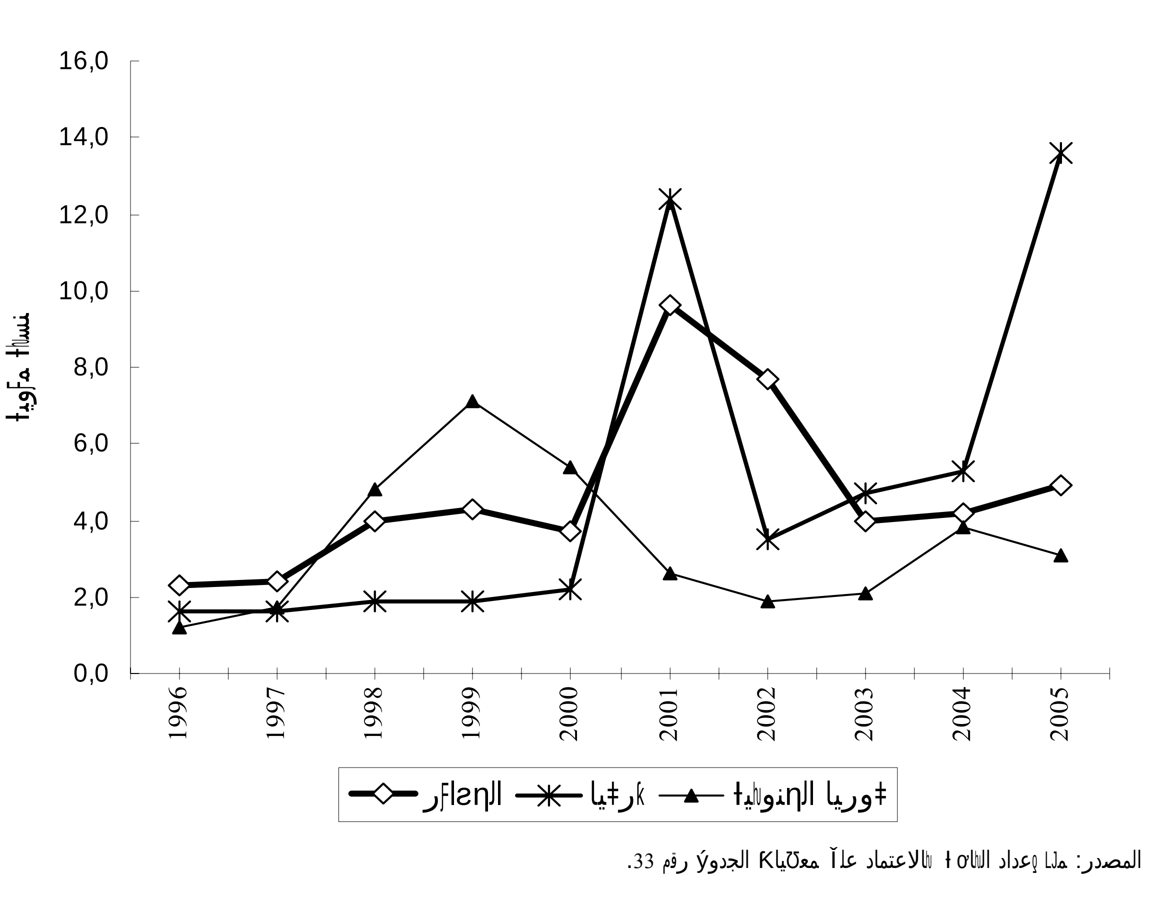
للعالم و للدول المتقدمة و للدول النامية يمكننا استنتاج أن الحجم المتدفق من الاستثمار المعتبر

الوارد إلى الجزائر أقل من النسبة السالفة الذكر لنظيراتها.

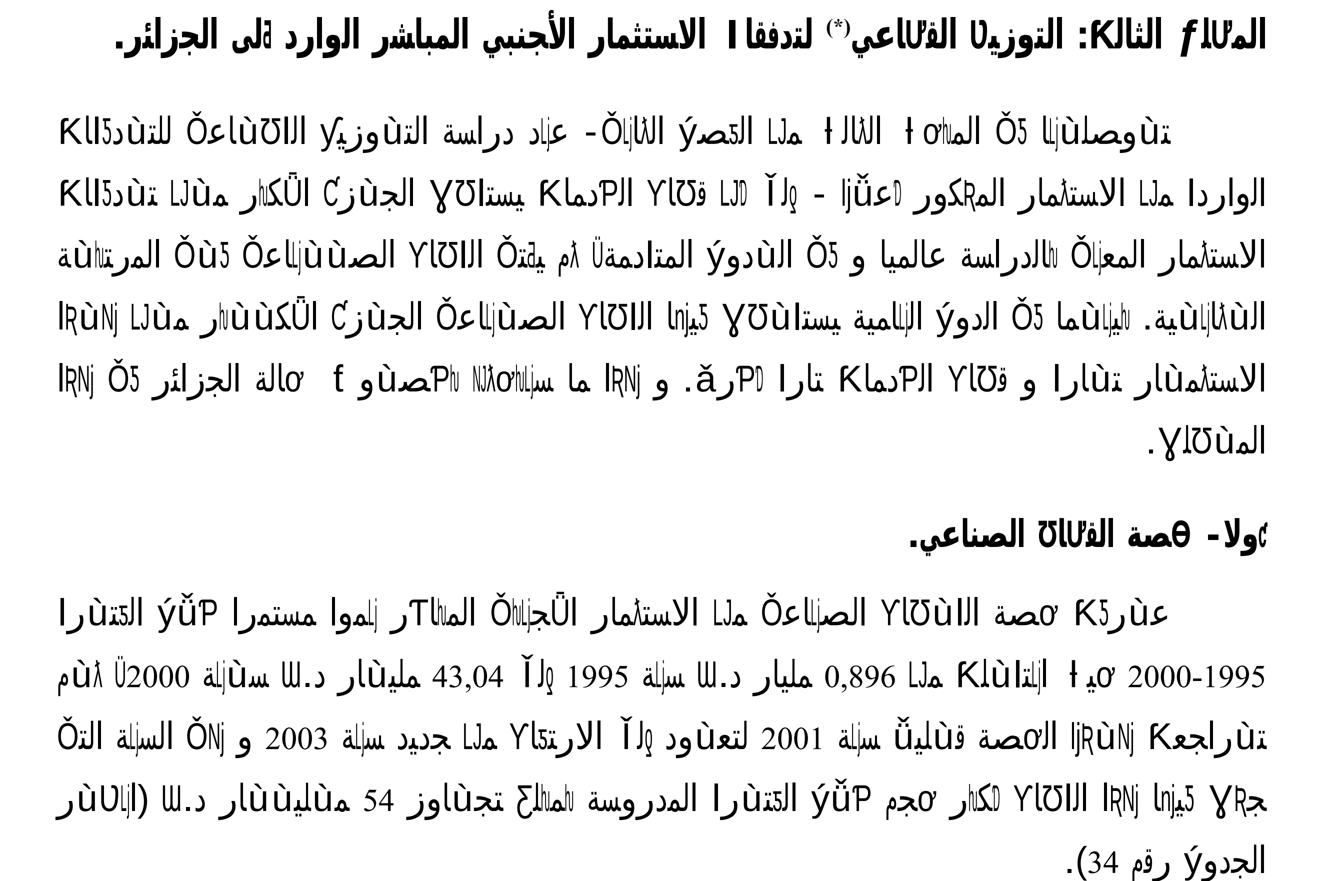
الشكل رقم 12.

التمثيل البياني لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الإجمالي

للرأسمال الثابت لكل من الجزائر و تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 33.



المطلب الثالث: التوزيع القطاعي(*) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

توصلنا في المطلب الأول من الفصل الثاني - عند دراسة التوزيع القطاعي للتدفقات الواردة من الاستثمار المذكور سابقا - إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار المعتمد في الدراسة عالميا و في الدول المتقدمة، مع تسجيل قطاع الصناعات في المرتبة الثانية. أما في الدول النامية يستحوذ قطاع الصناعات على الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار تارة و قطاع الخدمات تارة أخرى. و هذا ما سنحاول فحصه في حالة الجزائر في هذا المطلب.

أولا- حصة القطاع الصناعي.

عرفت حصة القطاع الصناعي من الاستثمار المباشر الأجنبي ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 1995-2000 حيث انتقلت من 0,896 مليار د.ج سنة 1995 إلى 43,04 مليار د.ج سنة 2000، ثم تراجعت هذه الحصة قليلا سنة 2001 لتعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2003 و هي السنة التي سجل فيها هذا القطاع أكبر حجم طوال الفترة المدروسة بتجاوز 54 مليار د.ج (أنظر الجدول رقم 34).

... الحصة النسبية ... الاستثمار الأجنبي المباشر تتراوح ... 29,7% و 35% ... 62,9% و 88,9% ... سنوات. مما يتضح ... الأهمية النسبية للحصة التي ... الاستثمار السالب ... تجاوز ... (33%) ... سنوات ... العشر المدروسة كما يوضح الجدول رقم 34 ...

(*) ... الموجودة ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ... المقدمة من ... المركز الوطني للتجارة و التنمية (الأونكتاد) و المالية ... و الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و المالية ... الجزائري. و الدراسة ... سعر الصرف ... سنة 1998 ... الأونكتاد ... 501 مليون دولار و ... ONS ... 18.903 مليون دينار جزائري مما يعني متوسط سعر صرف ... 38 دينار جزائري للدولار الواحد ... السعر تجاوز 60 دينار جزائري للدولار ... السنة ... الجزائر. و ... الحالة سنة 2002 ... الاستثمار الأجنبي المباشر ... الأونكتاد 1.065 مليون دولار و ... ONS 40.636 مليون دينار جزائري و ... متوسط سعر صرف الدولار الواحد ... 38,15 دينار جزائري ... تجاوز السعر 79 دينار جزائري سنة 2002 ... الجزائر.

و نجد حالة معاكسة ... سنة 2004 ... الأونكتاد ... 882 مليون دولار ... الاستثمار ... الإحصائيات المقدمة من ONS ... 154.590 مليون دينار جزائري ... متوسط سعر صرف الدولار الواحد ... 175 دينار جزائري. و ... رقم بعيد عن ... الجزائر الذي ... 72,06 دينار جزائري. و ... الأصل.

و سنعتمد على ... الإحصائيات المقدمة من ONS بالعملة الوطنية (د.ج) ... التوزيع ... و التوزيع الجغرافي ... الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ... الدراسة التي تتوفر ... الإحصائيات ... لعدم تمكننا من الحصول على التفاصيل ... بالدولار الأمريكي المعتمد من الإحصائيات المقدمة من ... الأونكتاد.

الجدول رقم 34.

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.

القطاعات	الوحدة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قطاع الفلاحة و الصيد	10^6 د.ج	1'762	3'851	0	3'750	257	158	3	691	321	0
	%	8,9	22,9	0,0	19,8	1,0	0,3	0,0	1,7	0,4	0,0
قطاع الصناعة	10^6 د.ج	896	5'699	7'452	11'890	18'773	43'043	19'308	36'109	54'928	45'888
	%	4,5	33,9	35,0	62,9	70,3	83,1	16,2	88,9	75,3	29,7
قطاع الخدمات	10^6 د.ج	17'213	7'260	13'866	3'263	7'668	8'625	99'508	3'836	17'733	108'702
	%	86,6	43,2	65,0	17,3	28,7	16,6	83,7	9,4	24,3	70,3
المجموع	10^6 د.ج	19'871	16'810	21'318	18'903	26'698	51'826	118'819	40'636	72'982	154'590

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Office national des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, Numéros 18, 19, 21 et 22.

- يحتوي قطاع الصناعة على كل من الصناعة و المحروقات و البناء و الأشغال العمومية و الري.
- يحتوي قطاع الخدمات على كل من السياحة و النقل و التجارة و الصحة و الاتصالات و الخدمات.

ثانيا- حصة قطاع الخدمات.

لم تتعدّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات على حصة مئة مليار دينار جزائري و لم تتجاوز 18 مليار د.ج في الفترة 1995-2004 باستثناء سنتين هما: 2001 و 2004. ففي سنة 2001 بلغت التدفقات 99,5 مليار د.ج بفضل دخول المستثمر الأجنبي في قطاع الاتصالات بقدرة استثمارات في هذه السنة بـ 737 مليون دولار(1) و الأمر تكرر سنة 2004 مع متعامل أجنبي آخر في هذا القطاع بقدرة استثمارات تقدر بـ 400 مليون دولار(2). كما بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات أقصاها في هذه السنة (2004) بحجم 108,7 مليار د.ج.

أما من حيث الحصة النسبية لهذا القطاع فتراوحت بين 65% و 86,6% خلال أربع سنوات و كانت أقل من الثلث (33%) خلال خمس سنوات. الأمر الذي جعل هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في جذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1995-2004.

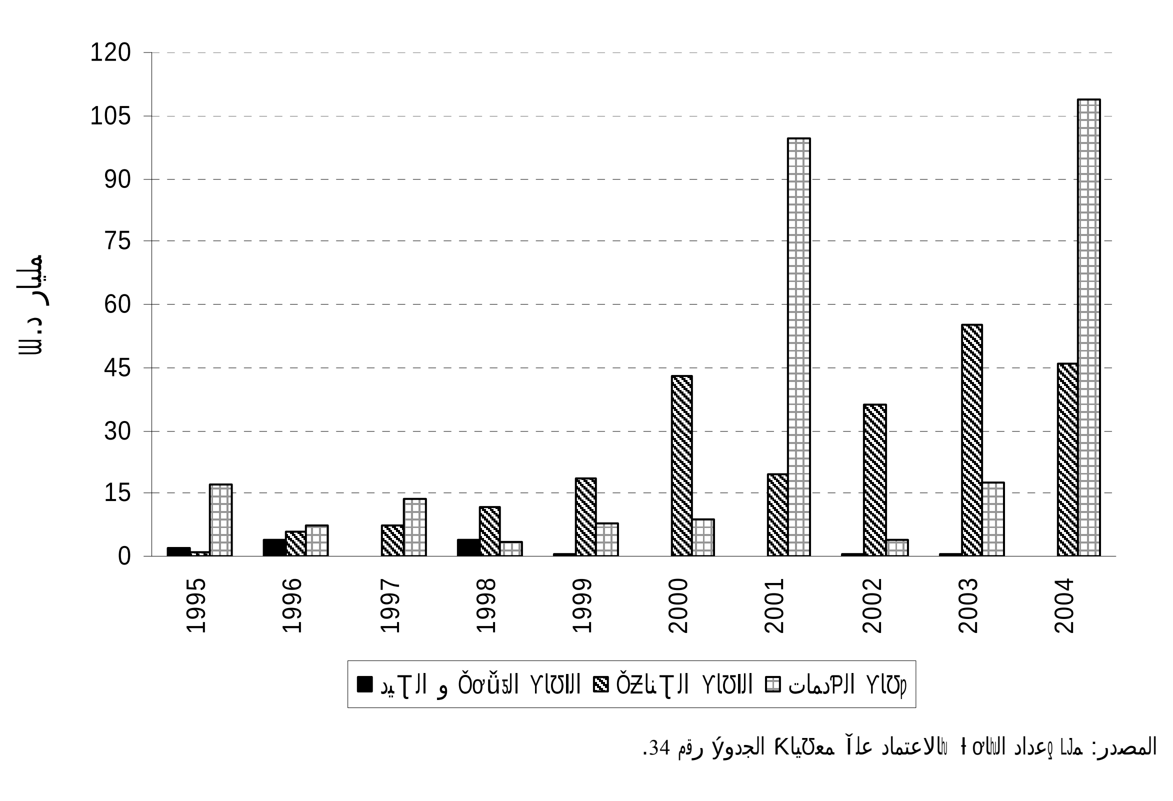
و تتميز التدفقات المعنية بهذا القطاع بالتذبذب و عدم استقرارها خاصة بعد سنة 2000، حيث انتقلت من 8,6 مليار د.ج سنة 2000 إلى 99,5 مليار د.ج في السنة الموالية ثم انخفضت إلى 3,8 مليار د.ج سنة 2002 و ترتفع من جديد إلى 108,7 مليار د.ج سنة 2004. و هذا ما يوضحه الشكل التالي.

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005، مرجع سابق، ص 126.

(2) نفس المرجع السابق، ص 92.

الشكل رقم 13.

التمثيل البياني للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 34.

ثالثا- حصة قطاع الفلاحة و الصيد.

بالرجوع إلى الجدول رقم 34 السابق نلاحظ أن حصة قطاع الفلاحة والصيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا طيلة الفترة 1995-2004، إذ أن أكبر حجم لها كان سنة 1996 بلغ 3,85 مليار د.ج. ثم سنة 1998 بلغ 3,75 مليار د.ج. أما باقي السنوات فلم يتعد 1,7 مليار د.ج في سنة 1995 فقط. و الشكل رقم 13 يوضح ذلك أكثر.

و قد تراوحت الحصة النسبية لهذا القطاع من التدفقات السالفة الذكر بين القطاعات الثلاثة (الصناعة و الخدمات و الفلاحة و الصيد) بين صفر بالمائة (00%) و 1,7% كحد أقصى للسنوات و بين 19,8% و 22,9% كحد أقصى للسنتين.

رابعا- خلاصة التوزيع القطاعي.

يتضح من التمثيل البياني للتوزيع النسبي القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل رقم 14 تسجيل النمو المستمر للحصة النسبية لقطاع الصناعة بين 1995 و 2000 و عكس ذلك في الفترة – الخدمات – نمو مستمر في الحصة النسبية - قطاع الخدمات. و انعكس الوضع بعد سنة

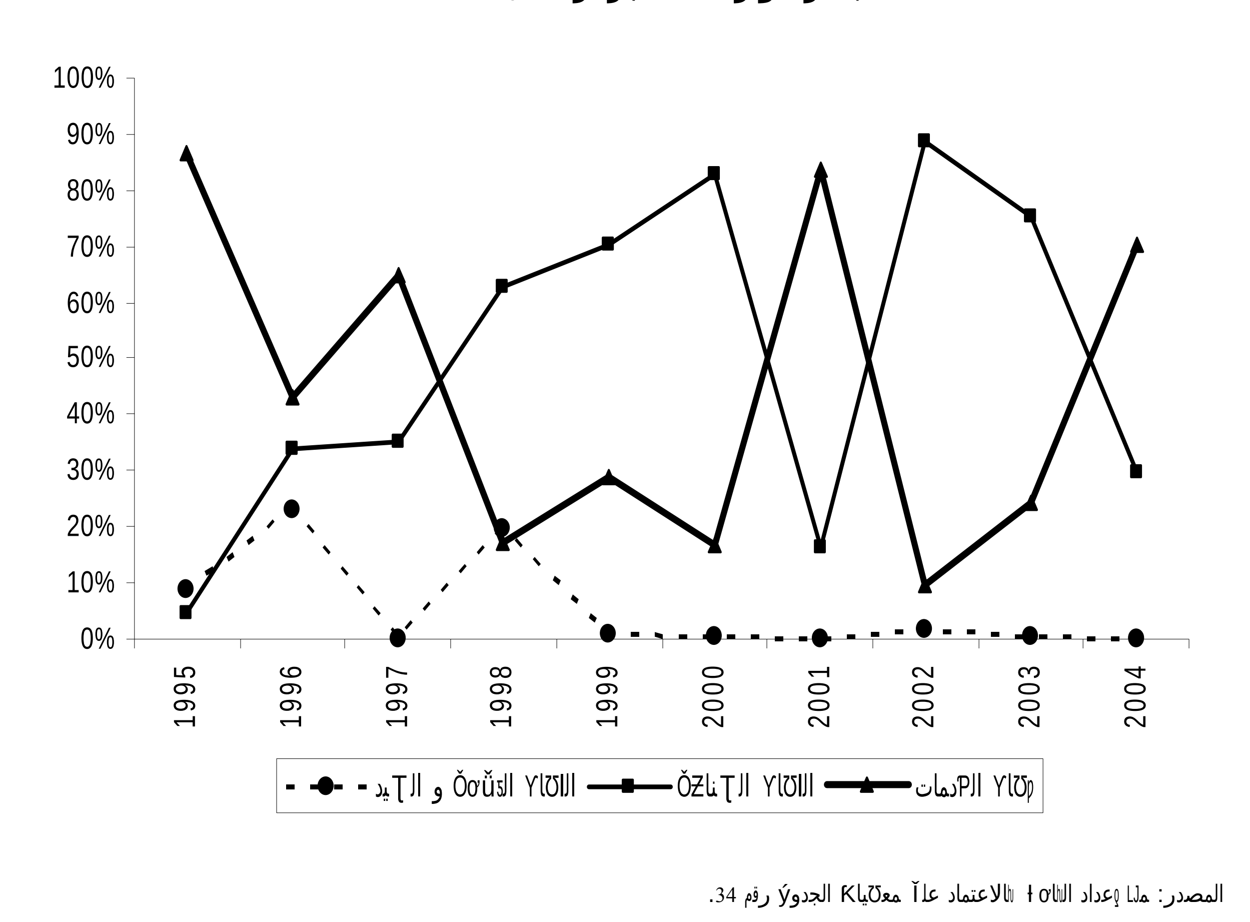
2002 لصالح حصة القطاعات الخدمية على حساب حصة قطاع الصناعة في الجزائر، و هذا ما يؤكد تراجعه باستمرار.

أما الحصة النسبية لقطاع الفلاحة و الصيد من الاستثمار موضوع الدراسة فقد عرفت تذبذبات نسبية بين 1995 و 1998 ثم تراجعت بشكل مستمر بين 1999 و 2004.

و عموما فإن قطاع الصناعة يتميز بنسبة من الاستثمار الذي يعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من حصة قطاع الفلاحة و الصيد و قطاع الخدمات. و لعل ذلك يعود إلى تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع المحروقات التي مثلت 66%[1] سنة 2004 و 55%[2] سنة 2005 من إجمالي التدفقات لجميع القطاعات في السنتين المذكورتين.

الشكل رقم 14.

التمثيل البياني للتوزيع النسبي القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 34.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر من أجل عقد من أجل النمو، الدورة العادية السادسة و العشرون، 2005، ص 41.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2006، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الرابع: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها على القطاعات الصناعية و الخدمية الأساسية، و اعتمادا على ما سبق ذكره يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية يتميز بعدم النمو الدائم في حجمه كما أنه تميز بعدم الاستقرار في الاستثمارات الأجنبية. و في هذا المبحث سنحاول التعرف على مصدر هذه التدفقات و أهم المصادر الجغرافية و الدول التي اتجهت للاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1995-2004 التي توفرت عليها الإحصائيات.

يلاحظ من الجدول رقم 35 أهم المصادر الجغرافية[1] التي استثمرت في الجزائر حيث تحتل الدول العربية المرتبة الأولى على المصادر الجغرافية الأخرى بحجم استثمار قدرها 302.813 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 56% من إجمالي هذه التدفقات الواردة خلال سنوات (من 1995 إلى 2004)، تليها الدول

الجدول رقم 35.

المصادر الجغرافية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الوارد إلى الجزائر خلال 1995-2004.

المصادر	الوحدة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
الدول العربية	10^6 د.ج	1789	7172	9598	3637	5720	27110	102312	13474	4912	127089	302813
	%(*)	9	43	45	19	21	52	86	33	7	82	56
الدول الأوروبية	10^6 د.ج	890	8923	5309	14629	12134	20967	2794	26878	19528	7930	119982
	%(*)	4	53	25	77	45	40	2	66	27	5	22
دول أمريكا	10^6 د.ج	17193	230	1519	31	3358	2866	67	241	86	17090	42681
	%(*)	87	1	7	0	13	6	0	1	0	11	8
الدول الآسيوية(**)	10^6 د.ج	0	485	71	137	366	878	13646	43	15656	2472	33754
	%(*)	0	3	0	1	1	2	11	0	21	2	6
دول أخرى	10^6 د.ج	0	0	0	469	0	7	0	0	32800	11	33287
	%(*)	0	0	0	2	0	0	0	0	45	0	6
شركات متعددة الجنسيات	10^6 د.ج	0	0	4820	0	5121	0	0	0	0	0	9941
	%(*)	0	0	23	0	19	0	0	0	0	0	2
المجموع	10^6 د.ج	19872	16810	21317	18903	26699	51828	118819	40636	72982	154592	542458
	%(*)	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Office national des statistiques (ONS), Annuaire statistique de l'Algérie, Divers numéros.

(*) النسب المئوية محسوبة من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

(**) الدول الآسيوية باستثناء الدول العربية.

---

(1) تم اعتماد التوزيع الجغرافي الذي يعتمده الديوان الوطني للإحصائيات و مصنفة حسب الدول العربية التي تعتبر كمنطقة جغرافية واحدة بالرغم من المخاطر المتعددة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من المصادر العربية و غيرها من المصادر الأخرى غير العربية.

الأوروبية في المرتبة الثانية بحجم 119.982 مليون دينار جزائري أي ما يمثل 22% من دول أمريكا[1] في المرتبة الثالثة بحجم 42.681 مليون دينار جزائري و بنسبة 8% في نفس الفترة السالفة الذكر.

و فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من المصادر غير العربية فقد احتلت تدفقات الاستثمارات المصرية وحدها القيمة 135,6 مليار د.ج[2] استثمارات كل الدول الأوروبية في الجزائر بالقيمة 119,98 مليار د.ج كما بلغت الاستثمارات المباشرة الأمريكية في الجزائر بحجم 42,68 مليار د.ج لم تصل إلى استثمارات دولة الكويت وحدها و القيمة 88,5 مليار د.ج[2].

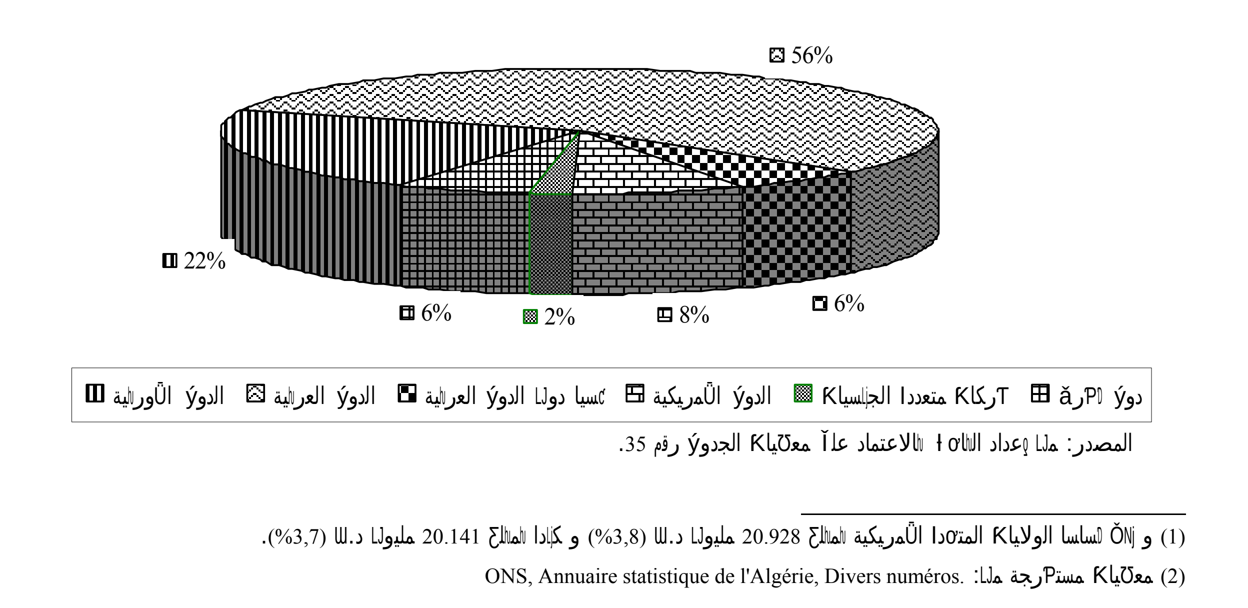
و من جهة أخرى فقد بلغت الاستثمارات المباشرة للدول الآسيوية غير العربية في الجزائر و القيمة 33.754 مليون د.ج[2] تتعادل من تركيا الاستثمارات المباشرة لدولة جنوب إفريقيا وحدها بمبلغ 32.800 مليون د.ج و لكل من استثمارات الأردن و مصر و العربية السعودية المرتبة الأولى و الثانية التي بلغت 30.558 مليون د.ج[2].

مما سبق فقد بلغت تدفقات الاستثمارات المباشرة الأوروبية و الأمريكية إلى الجزائر من خلال سنوات (1995-2004) لا تتجاوز 30% من إجمالي التدفقات من نفس الفترة و بنسبة ضئيلة مقارنة بالاستثمارات العربية بالقيمة 56% كما يوضح الشكل رقم 15 أسفله.

و يظهر من خلال المناطق الجغرافية الواردة في الجدول من حيث الحصة النسبية لكل منطقة من إجمالي التدفقات السنوية نجد منطقة الدول العربية و منطقة الدول الأوروبية احتلتا المرتبة الأولى و الثانية

الشكل رقم 15.

التوزيع النسبي لمصادر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لمجموع الفترة 1995-2004.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 35.

(1) و تمثل الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 20.928 مليون د.ج (3,8%) و كندا بمبلغ 20.141 مليون د.ج (3,7%).

(2) معطيات مستخرجة من: ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, Divers numéros.

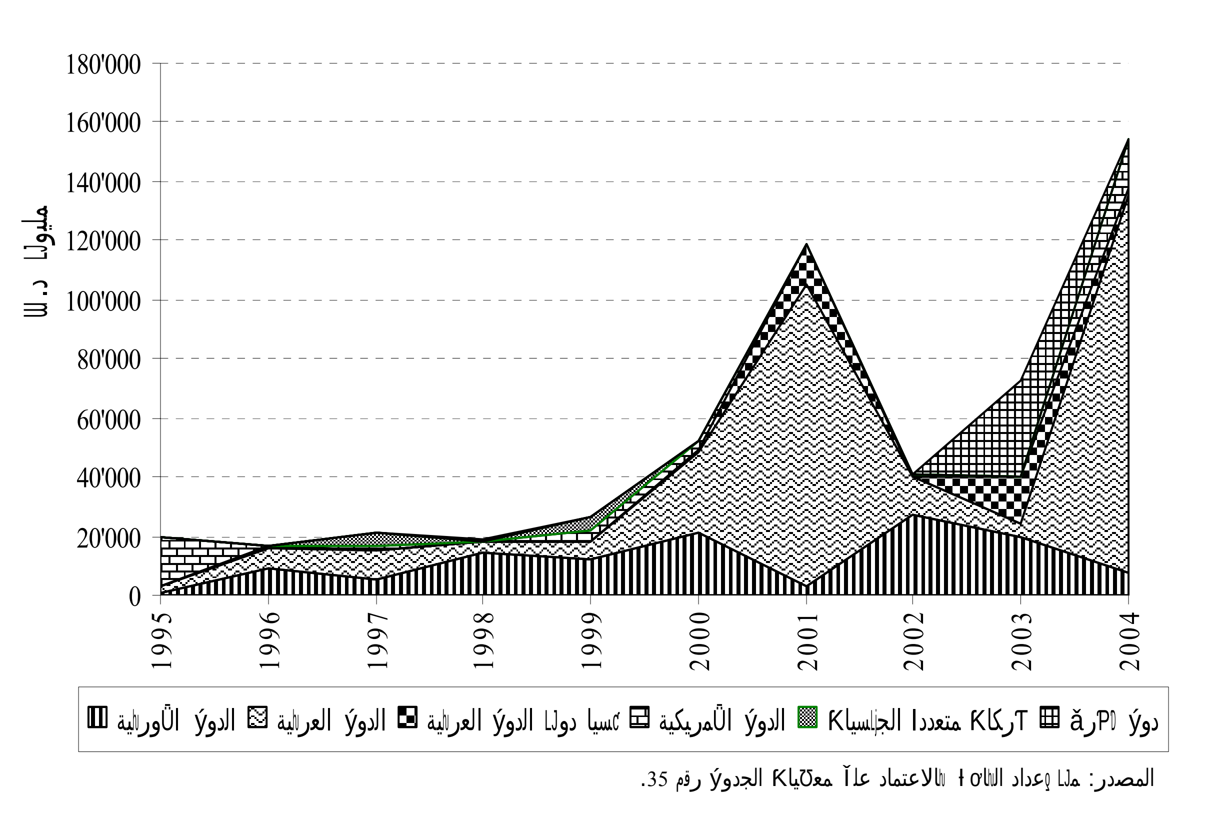
مرا لكن ما يلاحظ رغم أن مجموع التدفقات للدول الأوربية اتجاه الجزائر خلال العشر سنوات المذكورة في الجدول السابق لم يتجاوز نصيب الدول العربية خلال نفس الفترة.

أما دول أمريكا فاحتلت المرتبة الأولى مرة واحدة فقط سنة 1995 و نفس الشيء لدولة جنوب كوريا لوحدها التي احتلت المرتبة الأولى مرة واحدة فقط سنة 2003.

و نصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر هي الدول العربية أولا ثم الأوربية ثانيا كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 16.

التمثيل البياني لمصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لمجموع الفترة 1995-2004.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 35.

غير أن التدفقات الأوربية تتميز بنوع من الاستمرار و بمبالغ متساوية تقريبا على عكس التدفقات العربية التي تتميز بالتذبذب الكبير إذ انتقلت من 27.110 مليون د.ج سنة 2000 إلى 102.312 مليون د.ج سنة 2001 أي بزيادة قدرها 75.202 مليون د.ج و بنسبة نمو تقدر بـ 277% ثم انخفضت إلى 13.474 مليون د.ج سنة 2002 و إلى 4.912 مليون د.ج سنة 2003 لترتفع من جديد ارتفاعا كبيرا إلى 127.089 مليون د.ج سنة 2004 أي بزيادة 122.177 مليون د.ج مقارنة بالسنة السابقة أي ما يعادل 2487%.

المبحث الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

ýǚùùP rùiئ الجزائر Ĭùlļ الوارد Tlhر المباشر Ŏhljالأجنبي Ŏالاستثمار Ƙllƽ لتطور تدرƱ ljűr استعرا لد سعùtù الفترة 1996-2005 و مدة ăNJ ƖinjmميزNJ ƠƲالحجم الأجمالي Ŏ لنستثمارات Ƙl الوطلƱيةùà (مليùùة و ƠالجنبيةŨùã عمومية و ƤاصƤة و مƤتلƱة)Ū ƠƲ ƾ lũ ljƉ استثمارات ýƇ على ljƉ مدة ă استدادا الاقتصاد الجزائري Ĭù ƾ lǚù ljRùNj الاستثمار ƉƲ العكس (تűrljrر).

لذا سùù ƾùù عرƲ Ɯعرج التي Ŏاللازمة ÐƲ ljnju Ŏالاستثمار الأجنبي المباشر Tlhr على Ĭ المدخل المدƲ ùƵ الƲ المباشر Ɨ ØƵ الممتلكات ƙljƲ ƳالمدơƗ و ü الدراسة ljRùNj LJƏ ýƠلسلƱ استاتلƚƲ ƗƗ ÜƱlaùr ƾ عل ميزان المدفوعات الجزائري ýǚP الفترة الساƵ Ƶعر ljNjƻ قصد الƤرول ƯƲ وصلة ljnjùaùاللƱlو ƠùƵ ƾljƲ الجوانب ƔljƲ الأيجابية و/أو سلبية لنستثمارات Ƙljƾ الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر علĬ و ƱعيناتùƵ المالية الƤارجية.

ƛƢr الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة من الموازين المكونة لميزان المدفوعات Ƙ و ljNjùŎ اساس الميزان التجاري و ميزان حركة رأس المال و ميزان الƤدمات و التحويلات الƤارجية.

المطلب الأول- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

ƛƢr الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري من خلال مساهمته في زيادة الصادرات و/أو تخفيض الواردات السلعية و من ثم تحسين رصيد الميزان.

أولا- تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1996-2005.

يبين الجدول رقم 36 تطور الميزان التجاري الذي حقق فائض عبر سنوات متتالية. و يعود ذلك إلى الزيادة المعتبرة في الصادرات من المحروقات خاصة بعد سنة 1999 الناتجة عن ارتفاع الأسعار من جهة و زيادة الكمية المصدرة من جهة أخرى.

أما الصادرات السلعية خارج المحروقات فبقيت تراوح تتراوح في حدود نسب ضعيفة جدا تتراوح بين 4% و 5% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 1996-1998 ثم انخفضت إلى المجال [2% - 3%] في الفترة 1999-2005. و لا تتجاوز سوى في 6% من إجمالي الواردات السلعية خلال الفترة 1998-2005 باستثناء سنة 2000. و بذلك يكون مصدر فائض الميزان التجاري هو صادرات المحروقات.

الجدول رقم 36.

تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1996-2005.

البيـــان	الوحـدة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات السلعية	10^9 دولار	13,22	13,82	10,14	12,32	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
صادرات المحروقات	10^9 دولار	12,65	13,18	9,77	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
	%*	%96	%95	%96	%97	%97	%97	%97	%98	%98	%98
صادرات سلعية أخرى	10^9 دولار	0,57	0,64	0,37	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79
	%*	%4	%5	%4	%3	%3	%3	%3	%2	%2	%2
الواردات السلعية(FOB)	10^9 دولار	9,09	8,13	8,63	8,96	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,57
رصيد الميزان التجاري	10^9 دولار	4,13+	5,69+	1,51+	3,36+	12,30+	9,61+	6,70+	11,14+	14,27+	26,81+
نسبة تغطية الواردات السلعية بالصادرات السلعية خارج المحروقات		%6,3	%7,9	%4,3	%4,6	%6,3	%5,9	%5,1	%3,5	%3,7	%4

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

Année 1996, Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements 1992-2005, P 71, dans: http://www.bank-of-Algeria.dz, consulté le 20.11.2007.

Années 1997-2000, Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 97.

Années 2001-2005, Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 205.

(*) النسب المئوية من حساب الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

إن الارتفاع الكبير المسجل في حصيلة صادرات المحروقات يعود في الأساس إلى ارتفاع الأسعار. حيث انتقل سعر برميل البترول الخام من 21,70 دولار سنة 1996 إلى 12,94 دولار سنة 1998 ليرتفع إلى 17,91 سنة 1999 و استقر عند 24,85 و 28,96 دولار خلال الفترة 2000-2003، و 38,66 دولار و 54,64 دولار سنتي 2004 و 2005 على التوالي (أنظر الجدول رقم 37). أي بزيادة قدرها 32,94 دولار للبرميل ما يمثل معدل نمو بـ 152% بين سنتي 1996 و 2005.

الجدول رقم 37.

تطور سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
سعر برميل البترول الخام	21,70	19,49	12,94	17,91	28,50	24,85	25,24	28,96	38,66	54,64

Source: Préparé par le chercheur sur la base de, Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements 1992-2005, Op.cit, Pp 71-72.

بينما الزيادة الحاصلة في حجم صادرات المحروقات لم تتعد 192,2 مليون برميل من البترول بين سنتي 1997 و 2005 أي ما يمثل 143%، و 16,1 مليون متر مكعب من الغاز في نفس الفترة أي ما يمثل 125% و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 38.

تطور حجم صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.

نوع المحروقات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البترول الخام (10^6 برميل)	136,6	150,2	151,5	169,1	161,0	200,5	266,2	326,0	354,3
Condensats (10^6 برميل)	140,1	140,5	134,8	140,2	138,9	131,2	123,2	120,7	120,9
مواد بترولية مكررة (10^6 برميل)	111,5	99,3	106,8	107	112,0	98,8	98,8	90,1	87,6
غاز البترول المميع (10^6 برميل)	59,4	68,1	79,7	81,8	95,1	94,7	92,9	55,3	77,0
المجموع (10^6 برميل)	447,6	458,1	472,8	498,1	507,0	525,2	581,1	592,1	639,8
غاز طبيعي مميع (10^6 متر مكعب)	39,9	24,5	43,8	44,7	43,2	44,7	46,1	40,3	40,3
غاز طبيعي (10^6 متر مكعب)	24,1	27,5	32,1	34,3	31,1	31,1	31,7	35,3	39,8
المجموع (10^6 متر مكعب)	64,0	52,0	75,9	79,0	74,3	75,8	77,8	75,6	80,1

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:
Années 1997-2000, Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, p 99.
Années 2001-2005, Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, p 207.

و رغم غياب الإحصائيات التفصيلية على كامل فترة الدراسة الخاصة بحصة الصادرات من المحروقات في تحقيق الفائض المستمر في الميزان التجاري، يمكن تحديد أثرها و لو انعدمت الحركة الإيجابية. و ذلك نتيجة الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول و الغاز في معظم الفترة المدروسة و الدليل على ذلك هو الجدول التالي.

ومن أجل ذلك قمنا بحساب حجم صادرات المحروقات لسنة 1997 بالأسعار الجارية للسنوات المدروسة الأخرى، ثم طرح قيم الواردات السلعية بالأسعار الجارية لنحصل على رصيد الميزان التجاري كما يوضحه الجدول رقم 39. و يظهر من الجدول أن الصادرات من المحروقات سنة

الجدول رقم 39.

الميزان التجاري المرجح بحجم صادرات المحروقات لسنة 1997 بالأسعار الجارية.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	الوحدة	البيان
136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	136,6	10^6 برميل	البترول الخام
54,6	38,7	29,0	25,2	24,8	28,5	17,8	12,9	19,5	دولار	سعر البرميل
7,46	5,29	3,96	3,44	3,39	3,89	2,43	1,76	2,66	10^9 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(1)
140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	140,1	10^6 برميل	المكثفات Condensats
52,2	40,4	29,0	23,3	22,8	28,5	18,1	13,9	20	دولار	سعر البرميل
7,31	5,66	4,06	3,26	3,19	3,99	2,54	1,95	2,81	10^9 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(2)
111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	111,5	10^6 برميل	مواد بترولية مكررة
45,0	33,6	30,6	25,2	24,4	30,7	18,7	15	20,4	دولار	سعر البرميل
5,02	3,75	3,41	2,81	2,72	3,42	2,09	1,67	2,27	10^9 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(3)
59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	59,4	10^6 برميل	غاز البترول المميع
43,3	46,7	23,3	18,5	19,4	25,9	14,5	11,3	16,6	دولار	سعر البرميل
2,57	2,77	1,38	1,10	1,15	1,54	0,86	0,67	0,99	10^9 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(4)
39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	39,9	10^6 م^3	الغاز الطبيعي المميع
132,4	93,2	82,0	64,7	75,2	73,6	41,8	48	61,1	دولار	سعر المتر المكعب
5,28	3,72	3,27	2,58	3,00	2,94	1,67	1,92	2,44	10^9 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(5)
24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	24,1	10^6 م^3	الغاز الطبيعي
183,9	134,2	117,8	92,1	113,5	103,6	55	63,8	82,5	دولار	سعر المتر المكعب
4,43	3,23	2,84	2,22	2,74	2,50	1,33	1,54	2,00	10^9 دولار	قيمة الصادرات المرجحة(6)
32,08	24,42	18,93	15,42	16,19	18,28	10,91	9,51	13,18	10^9 دولار	إجمالي صادرات المحروقات المرجحة
0,79	0,67	0,47	0,61	0,56	0,59	0,41	0,37	0,64	10^9 دولار	صادرات سلعية أخرى(7)
32,87	25,09	19,40	16,03	16,75	18,87	11,32	9,88	13,82	10^9 دولار	إجمالي الصادرات المرجحة(8)
19,57	17,95	13,32	12,01	9,48	9,35	8,96	8,63	8,13	10^9 دولار	إجمالي الواردات الإجمالية(9)
13,30	7,14	6,08	4,02	7,27	9,52	2,36	1,25	5,69	10^9 دولار	رصيد الميزان التجاري المرجح(10)

المصدر: من إعداد الباحث.

(8)= (1)+(2)+(3)+(4)+(5)+(6)+(7)

(10)= (8) – (9)

1997 ƙƳ ǲƬƜ ǲǚǗǚƗ ǏǋƘ ǲƬ ƙƳƗƙǠǰǘ ǼƜǰ و ǍǚǠ الإدارة التصديرية ƙƳ المحروقات ƘǋƤƐƴ الجزائر ǰ
ƙƳǲƬƜ ǼƜǰ Ɨǀǰǀ ǦƜƐ و ǚƗǍ ƙƜƐ ƙǚǈ ǈƗǰ اعتمادا لتوقيع ƙǀǈƜǚǈǚǛ ǲǕƳ Ʃǚƿ ǕƜǵ Ɨǈƿǈ الميزان
التجاري و لو المستويات ƿƐǆǈǀǚƙ و دول الخاجة ƙǲ ǈ ƙǚǐǵ ƙǀǓƤǛǦ ƤƐǀƜǲƗ ǗƫƐ و ƤƜǗƜƤ لعدم
تمكين ƙǲ المحروقات ƤƜǗƜƤ الصادرات الجزائرية ƤƜǗƜƤ ǀǍǈ ǲǆǈǕ ǁƗǰ ǈǼƐ ǼƙƗƤ ǲǆƐ ǍǁƐ ǈǁ.

ƙǀǈƜǈǁ و تجزيء معدات ǕƗǚƜ ǰ ǘƐǀ ǀƜǈ ǘƐǚǀƜ ǰ ǀǚƏƐ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ǀƜǐ ǀƜǈ مما يعني
صناعية عبادة ما تستورد ƙǲ الدول المتقدمة لعدم توفر ǀƐǈ ǈƐǍ ǰǦ ǁƗƤƐ السوق المحلي مما يعني
الواردات ǲƳ ƙǛƐ – التي ƙǲƗǈ ƜǗƐǀ ƜƐǚǈ الميزان التجاري - مما يؤدي إلى زيادة المستوردات ƙǀǈƜǘƐǁ
الاستثمارات. و رغم عدم تمكين ƙǲ الحصول على الأجنبية المعلنة ǀǈǰ ǀǆǈƜƬ ƙƳ Ǖƫ ƙǀǀƜǐ الاستثمارات
الإيجابية المباشرة تجعل الاستثمارية الأجنبية المباشرة تجعل ǀƜǐ ǀǆǈ ƙǀǈƜƳ ƤƜǗƜƤ ǀƗƤǚƜǀǈ ǦǆǀǕƗ
الميزان التجاري لا ƙǲ المساهمة ǲƳ تكوين ǀǆǈ ǦǆǀǕƗ ǀǈƜƤǎ مرحلة إنجاز المشاريع.

و ǀƜǐǚǈ ǰ ǕƗǚ ǲƬ ǀǈǚǕ ǘƐǈ الميزان التجاري الجزائري ǰƤǎ النتيجة التالية: مصدر ǦǆǀǕƗ الميزان
2005-1997 و الارتفاع الكبير ǲƳ أسعار صادرات المحروقات الدرجة الأولى ǰ ǀǈǰǈ من زيادة الكمية
المصدرة بالدرجة الثانية. و ǀǈǀǈ ǀƜǐƙǲƜƳ دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة ǲƳ تطوير حجم
صادرات المحروقات. و لكن على السياسة ǀƜǐǈƜƳ دقيقة على الإدارات الإنتاجية
الجزائرية ǲƳ ǀƜǐǈƜǚ ƐǀƜǐǀƜǈ و مدة ǀƗǈ ǀƜǈ وجود أو عدم وجود الاستثمارات الأجنبية
ǲƳ المدى القصير و المتوسط و البعيد. و ǀǕǆ ǀǆǈ غير المتاح و ǀǈǰǀ ǘƐǀƗǈ ǕƗǚ دراسة ƙǀǈǀǆƜ ǀƗǈ
مستقلة.

ثانيا- توزيع صادرات المحروقات بين سوناطراك و الشركات الأجنبية.

تتضمن الجدول رقم 40 الموالي حجم المحروقات المصدرة من طرف سوناطراك[(*)] - الطرف
الجزائري - و باقي المصدر من طرف الشركات الأجنبية يمكن استنتاج التالي:

- ارتفاع حجم المصدر من المحروقات من 124 مليون طن معادل للبترول سنة 2000 إلى 145
مليون طن معادل للبترول سنة 2005 أي بزيادة قدرها 21 مليون طن معادل للبترول ما يعني زيادة
بنسبة 17%. و قد توزعت هذه الزيادة بين الطرف الجزائري متمثل في شركة سوناطراك و الطرف
الأجنبي حيث ازدادت حصة سوناطراك بين سنة 2000 و سنة 2005 من 15,9 مليون طن معادل
للبترول أي زيادة بنسبة 13,47% بينما حصة الطرف الأجنبي ازدادت من 5,1 مليون طن
مليون طن معادل للبترول ما يعني زيادة بنسبة 86% ما يقارب (32%) الزيادة الحاصلة في حصة

(*) سوناطراك (SONATRACH) هي التسمية المختصرة للشركة الوطنية للبحث و الإنتاج و النقل و التحويل و تسويق المحروقات و هي الشركة الجزائرية الوحيدة المحتكرة لحد الآن لكل ما له الصلة بالتصدير المحروقات.

سوناطراك. و هو الأمر الذي يتضح من تطور الحصة النسبية لحجم الزيادة في حصة الشركات الأجنبية من صادرات المحروقات بعد سنة 2003. إذ انتقلت من 4,76% سنة 2000 إلى 7,59% سنة 2005. و هذا بعدما عرفت الحصة النسبية للشركات الأجنبية تراجعا مستمرا بين 2000 و 2003 لتصل إلى 2,26% في (2003).

الجدول رقم40.

توزيع حجم صادرات المحروقات بين الجزائرية سوناطراك و الشركات الأجنبية

خلال الفترة 2000-2005.

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حصة سوناطراك	10⁶ طن معادل للبترول	118,1	113	120	130	127	134
	%	95,24	96,58	97,56	97,74	92,70	92,41
حصة الأجانب	10⁶ طن معادل للبترول	5,9	4	3	3	10	11
	%	4,76	3,42	2,44	2,26	7,30	7,59
المجموع المصدر	10⁶ طن معادل للبترول	124	117	123	133	137	145

Source : préparé par le chercheur sur la base de, Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, dans le site, http://www.mem-algeria.org, Consulté le 11.12.2006.
Années 2000 et 2001, Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 2001 et 2002, P3.
Années 2002 et 2003, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003, P8.
Années 2004 et 2005, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005, P16.

ثالثا- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصادرات و الواردات السلعية.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الدول التي تبنت استراتيجيات وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة لتنمية صادراتها حيث تنتج الاستثمارات التي تنتج سلعا موجهة أساسا للتصدير و أخرى تنتج الاستثمارات الأجنبية التي تنتج السلع المستوردة لإحلال الواردات. و في هذا السياق و بتفحص الجدول رقم 41 نسجل التطور المستمر في الرقم القياسي للواردات السلعية بعد سنة 2001 حيث انتقل من 104% في السنة المذكورة إلى 132% سنة 2002 و 197% سنة 2004، ثم 215% سنة 2005.

كما عرفت الصادرات انخفاضا خلال سنتي 1998 و 1999 حيث كان الرقم القياسي 77% و 93% على التوالي، ثم ارتفع سنة 2000 إلى 164% ليتراجع إلى 144% و 142% سنتي 2001 و 2002 و يعود إلى الارتفاع من جديد في السنوات الموالية حيث تجاوز سنة 2004 ضعف مستواه سنة 1996 و بلغ 351% سنة 2005.

و نسجل كذلك خلال الواردات و الصادرات السلعية بعد سنة 2003 تغير الرقم القياسي للصادرات السلعية كان أكبر من نظيره للواردات السلعية. لكن الرجوع إلى هيكل الصادرات

تحسنت كل من الصادرات السلعية خارج المحروقات عرفت تحسنا خلال سنوات: 1998 و 1999 و 2001 و 2003، مقارنة بالسنة 1996 و بلغ رقمها القياسي 118% سنة 2004 ثم 139% سنة 2005 كأعلى نسبة خلال الفترة 1996-2005.

الجدول رقم 41.

الأرقام القياسية للصادرات و الواردات السلعية الجزائرية خلال 1996-2005.

سنة 1996= 100%. الوحدة: %

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
صادرات المحروقات	100	104	77	94	166	146	143	190	249	360
صادرات سلعية أخرى	100	112	65	72	104	98	107	82	118	139
مجموع الصادرات السلعية	100	105	77	93	164	144	142	185	244	351
مجموع الواردات السلعية	100	89	95	99	103	104	132	147	197	215

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 36.

و فيما يخص تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري الذي من المتوقع منها أن تزيد من الصادرات و/أو تخفض من الواردات، نجد ما يلي:

1- بخصوص الصادرات السلعية:

أ- انخفضت مجموع الصادرات سنتي 1998 و 1999 مقارنة بالسنة 1996، ثم زيادات بعد ذلك. غير أن سيطرة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية –كما يوضح الجدول رقم 36- و تطور الأرقام القياسية للصادرات السلعية خارج المحروقات و انخفاضها خلال سنوات – كما هو مبين في الجدول رقم 41 - يجعلنا نستنتج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تساهم في زيادة الصادرات السلعية خارج المحروقات خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005).

ب- مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تطوير صادرات المحروقات، حيث أن الاستثمارات الأجنبية في الصناعية تتوجه إلى قطاع المحروقات خاصة سنتي 2004 و 2005، فهي صاحبة حصة صادرات المستثمرين الأجانب من قطاع المحروقات 7,3% و 7,59% على التوالي، بعدما كانت في حدود 3% و 4% خلال 2001-2003. كما أن الزيادات الحاصلة في حجم صادرات المحروقات في 1997 و 2005 و المقدرة 21 مليون ... معادل للبترول منها 24,3% تعود للشركات الأجنبية و الباقية 75,7% للطرف الجزائري - سوناطراك - (أنظر الجدول رقم 40).

2- بخصوص الواردات السلعية: من خلال الجدولين رقم 42 و 43 و الشكل رقم 17 يمكن استخلاص ما يلي:

- تحتل واردات المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية[1] صدارة الترتيب من حيث مجموع الواردات السلعية بنسبة تتراوح ما بين 36% و 46% خلال الفترة 1997-2005، و لم تنخفض نسبتها إلا بعد سنة 2002 لتصل 41%. و تأتي في المرتبة الثانية واردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية التي تمثل نسبة 31% و 41% خلال نفس الفترة السالفة الذكر و تحتل المرتبة الأولى سنة 2005 و هذا ما يتضح من الجدول رقم 42 و الشكل رقم 17.

الجدول رقم 42.

هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	**الوحدة**	**نوع الواردات**
8'021	6'838	4'775	4'285	3'447	2'857	3'025	2'903	2'672	10^6 دولار	التجهيزات الفلاحية و الصناعية
%41	%38	%36	%36	%36	%31	%34	%34	%33	%*	
4'431	4'155	3'290	2'676	2'192	2'185	2'048	2'077	1'931	10^6 دولار	المواد الأولية والمنتجات النصف نهائية
%23	%23	%25	%22	%23	%23	%23	%24	%24	%*	
7'115	6'961	5'257	5'049	3'843	4'303	3'886	3'652	3'529	10^6 دولار	باقي الواردات(**)
%36	%39	%39	%42	%41	%46	%43	%42	%43	%*	
19'567	**17'954**	**13'322**	**12'010**	**9'482**	**9'345**	**8'959**	**8'632**	**8'132**	10^6 دولار	**مجموع الواردات السلعية**
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%*	

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:
Annéés 1997-2000: Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 98.
Annéés 2001-2005: Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 206.

(*) النسب المئوية من حساب الباحث بالاعتماد على معطيات نفس الجدول.

(**) تتضمن باقي الواردات على المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية و الطاقة.

الجدول رقم 43.

الأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005

(1997=100%)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	**نوع الواردات**
%300	%256	%179	%160	%129	%107	%113	%109	%100	التجهيزات الفلاحية و الصناعية
%229	%215	%170	%139	%114	%113	%106	%108	%100	المواد الأولية و المنتجات النصف نهائية
%202	%197	%149	%143	%109	%122	%110	%103	%100	باقي الواردات
%241	%221	%164	%148	%117	%115	%110	%106	%100	مجموع الواردات السلعية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 42.

---

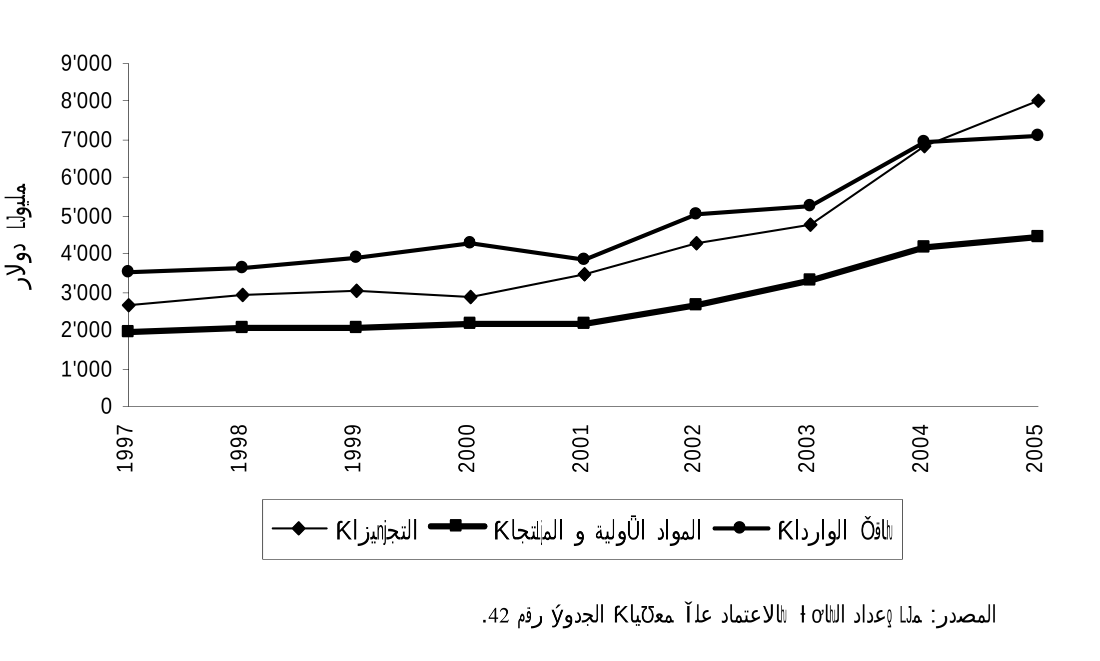
(1) 97% من عناصر باقي الواردات تمثل المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية.

ج - تعود المرتبة الثالثة و الأخيرة للواردات المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة بنسبة تتراوح ما بين 22% و 25% طيلة الفترة 1997-2005 كما يوضح الشكل رقم 17 و الذي يبين أيضا أن السلع الواردات الأخرى أخذت نفس الاتجاه المتزايد لواردات التجهيزات الصناعية و الفلاحية و الواردات.

د - عرفت الأرقام القياسية للواردات السلعية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1997-2001 لم يتجاوز 117% ثم عرفت الارتفاع الكبير ابتداء من سنة 2002 إذ انتقلت من 148% سنة 2002 إلى 221% سنة 2004 و بلغت 241% سنة 2005 (أنظر الجدول رقم 43 السابق).

الشكل رقم 17.

التمثيل البياني لتطور الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 42.

مما سبق نستنتج أن الزيادة المستمرة في الواردات السلعية يمكن تفسيرها بحاجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المزيد من الواردات لتحقيق أهدافها. و بالتالي يمكن استنتاج إستراتيجية جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر تقوم على الواردات و هي لم تتمكن من تحقيق المستوى المطلوب من الواردات خلال الفترة المدروسة (1997-2005).

و مما يلاحظ أن التزايد الكبير في الأرقام القياسية لتركيبة الواردات السلعية كان متسارعا خلال الفترة 1997-2001 ثم صار الرقم القياسي لواردات التجهيزات الفلاحية و الصناعية أكبر من الضعف في السنتين 2004 و 2005 مقارنة بسنة 1997 (أنظر الجدول رقم 43 و الشكل البياني رقم 18 أدناه). و قد تزامن ذلك مع الفترة 2001-2005

التي تبين تلك الأرقام الجزائر تتأثر بحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يؤدي إلى المساهمة في توسيع و تنويع القاعدة الصناعية للاقتصاد الجزائري مستقبلا. و من ثم إمكانية التأثير الايجابي على حجم و هيكل الواردات السلعية للجزائر على المدى المتوسط و الطويل.

الشكل رقم 18.

التمثيل البياني للأرقام القياسية للواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1997-2005.

350%
300%
250%
200%
150%
100%
50%
0%
النسبة مئوية
1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005
التجهيزات — المواد الأولية و المنتجات — الواردات الكلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 43.

المطلب الثاني- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركة رأس المال[*]:

عندما تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد المضيف يكون لها أثر إيجابي على الميزان و العكس بالنسبة للبلد المصدر للاستثمارات حيث تؤدي التدفقات الصادرة على شكل سالب على الميزان. و حسب الجدول رقم 44 نلاحظ أن التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر جد ضعيفة بمجموع خلال عشر سنوات (1996-2005) 480 مليون دولار بمتوسط سنوي لا يتجاوز 48 مليون دولار بينما مجموع التدفقات الواردة خلال الفترة بلغ 6,83 مليار دولار و بمتوسط سنوي يتجاوز 683 مليون دولار.

كما أن نسبة التدفقات السنوية الصادرة لم تبلغ 5% من التدفقات السنوية الواردة إلا سنة 1999 و سنة 2004 حيث بلغت التدفقات الصادرة أقصاها خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط السنوي للتدفقات الصادرة فيمثل 7% فقط من التدفقات الواردة و هو يعكس الضعف الكبير و النسبي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر مقارنة بتدفقات الواردة إليها.

(*) لم نعتمد على رصيد ميزان حركة رأس المال الجزائري لأنه يتضمن تسديدات المديونية الخارجية الجزائرية و التي ليس لها علاقة مباشرة بالاستثمار و إنما يهمنا أثر الاستثمار على الميزان.

الجدول رقم 44.

التدفقات الصادرة و الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من و إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

البيان	الوحدة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التدفقات الواردة	10^6 دولار	270	260	501	507	438	1'196	1'065	634	882	1'081
التدفقات الصادرة	10^6 دولار	2	8	1	47	18	9	100	14	258	23
صافي التدفقات(*)	10^6 دولار	268	252	500	460	420	1'187	965	620	624	1'058
التدفقات الصادرة / التدفقات الواردة	%(*)	0,74	3,08	0,20	9,27	4,11	0,75	9,39	2,21	29,25	2,13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر الجدول رقم 05.

(*) محسوبة من طرف الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

مما سبق يمكننا استنتاج الاتجاه التصاعدي للتدفقات على مستوى ميزان المدفوعات في الجزائر كما يتبين من صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجدول السابق و التمثيل البياني للتدفقات الصادرة و الواردة من الشكل التالي.

الشكل رقم 19.

التمثيل البياني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة و الواردة من و إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2005.



المصدر: مـن إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44.

المطلب الثالث- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات و باقي التحويلات.

تسجل التحويلات المالية إلى الخارج من طرف المستثمرين الأجانب في الجزائر حجمـا عنصر هاما من بين العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري. و بالرجوع إلى التقارير السنوية[(*)] لبنك الجزائر و التقارير السنوية لم نعثر على تفصيل عن التحويلات المالية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تكتفي هذه التقارير بعرض تحويلات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات. و هذا يجعلنا نسجل الملاحظات التالية:

1- لا توجد تحويلات مالية إلى الخارج من طرف المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات. و هذا يعني تحويلات غير واقعية لعدم وجود استثمارات أجنبية هامة خارج قطاع المحروقات – كما سبق الإشارة في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أن التحويلات المالية تقتصر على نوع واحد من التحويلات إلى الخارج.

2- يتم تحويل عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تسجل في عنصر مستقل في ميزان المدفوعات و هذا ما يؤكد عدم وجود الشركات الأجنبية الكبيرة و ثقلها في الواقع لهذا الاستثمار خارج قطاع المحروقات و لا يمكن

أن تكون كل تلك الاستثمارات غير مربحة و لو جزئيا. أن تحويل الأرباح إلى الخارج هو الهدف الرئيسة لكل مستثمر أجنبي.

و تشمل هذه التحويلات الأرباح و الفوائد المستحقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خاصة في قطاع المحروقات و القيمة المتنازل عنها و الحصة المتبقية لقطاع المحروقات.

و من المتوقع أن ترتفع التحويلات المالية للمستثمرين الأجانب إلى الخارج كلما ارتفعت استثماراتهم في الداخل. و الجدول رقم 45 يبرز تطور التحويلات المالية للشركات الأجنبية في قطاع المحروقات خلال الفترة 1997-2005 بالتزايد المستمر باستثناء سنة 2001 لتراجع الأسعار الدولية للبترول من 28,50 دولار إلى 24,85 دولار سنة 2000 إلى 2001 [1] و انخفاض الكمية المصدرة من الغاز الطبيعي و الغاز المميع من 79 مليون متر مكعب سنة 2000 إلى 74,3 مليون متر مكعب سنة 2001 [2] و الأمر الذي أثر على حصة الشركات

(*) المصدر: Banque d'Algérie, Rapports 2001, 2003 et 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie.

(1) أنظر الجدول رقم 37.

(2) أنظر الجدول رقم38.

الأجنبية من صادرات المحروقات من 5,9 مليون طن معادل للبترول سنة 2000 إلى 4 مليون طن معادل للبترول في السنة الموالية[1].

الجدول رقم 45.

التحويلات المالية إلى الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات

خلال الفترة 1997-2005.

البيان	الوحدة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المبالغ المحولة(*)	10^9 دولار	0,37	0,42	0,66	1,17	1,02	1,60	2,20	3,12	4,74
معدل النمو السنوي (**)	%	-	14+	57+	77+	**13 -**	57+	38+	42+	52+
الرقم القياسي (**) (1997=100%)	%	100	114	178	316	276	432	595	843	1281

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:

(*)Années 1997-2000 : Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 99.

(*)Années 2001-2005 : Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 205.

(**) Calculer par le chercheur.

و المؤشرات تبين أن معدل النمو السنوي للتدفقات المذكورة لم يتعد 42% خلال سنوات و عرف 38% بعد سنة 1998 باستثناء سنة 2001 مما يعني أن التدفقات تتزايد بنسب مرتفعة كما يوضح ذلك الرقم القياسي الذي بلغ 432% سنة 2002 مقارنة بسنة 1997 ثم تجاوز 840% سنة 2004 و 1280% سنة 2005 و يعتبر تطورا كبيرا في التدفقات المالية إلى الجزائر للمستثمرين الأجانب في المحروقات يتجاوز التطور الحاصل في الرقم القياسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات الذي لم يتعد 400% في أي سنة من سنوات الفترة و لم يتجاوز 460% خلال الفترة 1997-2005 (أنظر الجدول رقم 46).

الجدول رقم 46 .

الرقم القياسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

إلى الجزائر خلال 1997-2005.

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الرقم القياسي (1997=100%)	%100	%193	%195	%168	%460	%410	%244	%339	%416

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44.

(1) أنظر الجدول رقم 40.

المبحث الرابع - حوصلة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

لقد سجل الميزان التجاري فائضا معتبرا خلال الفترة 1997-2005 و المتميز بالارتفاع الكبير في أسعار المحروقات بالدرجة الأولى ثم ارتفاع حجم المصادر بالدرجة الثانية. و تمثل صادرات المحروقات ما بين 95% و 98% من إجمالي الصادرات السلعية و هي في نمو مستمر قيميا و كميا و نسبيا. بينما الصادرات السلعية خارج المحروقات فقيمتها تراوحت ما بين 2% و 5% من إجمالي الصادرات السلعية و هي في تراجع مستمر.

يتبين لنا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تغير من هيكل الصادرات السلعية الجزائرية التي بقيت تعتمد على المحروقات في غالبية جميع الصادرات السلعية. كما أن الواردات السلعية تواصل ارتفاعها المستمر. و يمكن أن نرجع ذلك إلى الاستنتاجات الأولية التالية: أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تساهم في تنمية الصادرات السلعية خارج المحروقات و لم تساهم في الحد من الواردات التي هي في تزايد مستمر و هي غير مرتبطة بشكل عكسي مع حجم الاستثمارات.

غير أن هذا الاستنتاج الأولي لم يتم التأكد منه إلا بعد دراسة قياسية تبين عدم وجود تأثير للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالواردات السلعية و التجارة الخارجية و غيرها التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. حيث توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

1- إن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة 1996-2005 كان بحاجة إلى الواردات لأنه عرف عجزا في ميزان المدفوعات و قد تم تغطية العجز كليا أو جزئيا بالمساعدات التي ... و برامج الاستثمارات الأجنبية القائمة في الجزائر و ... تكون من خلال الاستثمارات ... الواردات. و ... يصيبها.

2- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تمثل إلا نسبة قليلة من الاستثمارات في حجم الصادرات السلعية الجزائرية مما يعني ... و ما أدى إلى تغيير و لو بشكل طفيف في هيكل الصادرات التي لا تزال تسيطر عليها المحروقات.

3- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الحساب الجاري – الميزان التجاري – مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر تكون من خلال تخفيض الواردات و زيادة الصادرات السلعية- يمكن قياس ذلك من خلال قيم الواردات و الصادرات التي تحققها الاستثمارات. فمن خلال مقارنة المتحصل عليه من خلال الواردات أو الصادرات و معادلة للصادرات و من ثم يتحدد أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري.

و نتيجة لعدم توفر الإحصائيات الضرورية لم نتمكن من الوصول إلى التحديد الرقمي الدقيق لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة على الميزان التجاري للجزائر في الفترة 1997-2005. و في الحالة الجزائرية نجد أن الصادرات التي تكون ميزان المدفوعات التي لم تتوفر على أي معطيات ما عدا قطاع المحروقات التي يهيمن عليها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و التي تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري، المعطيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و ما مدى تأثيرها على الميزان في حدود المعطيات المتوفرة لدينا.

أما ما تعلق بميزان حركة رأس المال فلم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على حركة رؤوس الأموال، إذ تتجاوز التدفقات الواردة الصادرة بكثير على امتداد فترة الدراسة كلها دون استثناء.

و بالاعتماد على الإحصائيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و ميزان المدفوعات الجزائري التي اعتمدنا في الجزء الخاص بالدراسة و الملخصة في الجدول رقم 47 نلاحظ أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات كان سلبيا و محدودا عجزا دائما و متزايدا خلال الفترة 1997-2005 باستثناء سنتي 1998 و 2001 حيث كان الأثر إيجابيا ضئيلا.

و المثير للانتباه أنه ابتداء من سنة 2002 صار العجز مستمرا و متزايدا حيث بلغ أكثر من مرتين بين سنتي 2002 و 2003 و قارب السبع مرات بين سنتي 2002 و 2005. و يعود هذا الوضع – حسب ما تدل عليه المعطيات الواردة في الجدول رقم 47 أعلاه- إلى التزايد الكبير في حصة التحويلات المالية إلى الخارج التي يجريها المستثمرون الأجانب بوتيرة تتجاوز وتيرة تزايد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم 47.

تطور التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

خلال الفترة 1997-2005. الوحدة: مليون دولار.

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة (1)	260	501	507	438	1'196	1'065	634	882	1'081
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة (2)	8	1	47	18	9	100	14	258	23
التحويلات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (3)	370,3	424,0	660,0	1'169,3	1'023,2	1'594,8	2'195,7	3'117,9	4'743,7
صافي التدفقات المالية (3) - (2) - (1) = (4)	118,3 -	76,0+	200,0 -	749,3 -	163,8+	629,8 -	1'575,7 -	2'493,9 -	3'685,7 -

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44 و الجدول رقم 45.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التشغيل و الصادرات في الجزائر.

بعد تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في المبحث السابق، سنحاول في هذا المبحث تحليل آثاره على كل من النمو الاقتصادي الجزائري و الصادرات المحلية و التشغيل خلال فترة الدراسة (1996-2005) معتمدين على المعطيات الإحصائية المتاحة و على الدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي للبلد المضيف لهذا الاستثمار. مبرزة الآثار المباشرة و غير المباشرة التي يحدثها هذا الأخير على النمو السالف الذكر.

و تبرز الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف من خلال التأثير – بالزيادة أو الانخفاض – في معدل نمو الاستثمارات المحلية الإجمالية، أما الآثار غير المباشرة فتبرز في جوانب متعددة من الاقتصاد المضيف منها: المهارات الإدارية و التسييرية و المنافسة و الممارسات التسويقية و التقدم التكنولوجي و القدرة على النفاذ إلى الأسواق و المنتجات و غيرها... إلخ. غير أن هذه الأخيرة (الآثار غير المباشرة) يصعب تكميمها و لا تبرز إلا في المدى المتوسط و الطويل، لذلك سنقتصر في هذه الدراسة على الآثار المباشرة فقط.

أولا- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الاستثمار المحلي.

سنحاول من خلال هذا العنصر من الدراسة تحديد وجود أو عدم وجود آثار أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الاستثمار المحلي و هي: الآثار الكمية و الآثار النوعية و الآثار التوزيعية. و ذلك بتحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بالحالة الجزائرية خلال الفترة المعنية بالدراسة (1996-2005).

1- الأثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

هذا الأثر يكون من خلال العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الاستثمار المحلي من حيث مزاحمته و الاستبعاد أو لا.

يتم تحليل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت كمؤشر للاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر كتدفقات سنوية واردة، حيث يعتبر التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت مؤشرا على التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الخاص و العام[1] في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و يعتمد عليه في هذا الجزء من الدراسة كمؤشر للاستثمار المحلي و الجدول التالي يبين تطور ذلك بالنسبة للجزائر خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم 48.

مكونات التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت للجزائر خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: مليون دولار.

البيانات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت(*)	11'839	11'393	13'873	13'356	12'884	15'130	17'607	20'427	27'102	32'900
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد(**)	270	260	501	507	438	1'196	1'065	634	882	1'081
الاستثمار المحلي(***)	11'569	11'133	13'372	12'849	12'446	13'934	16'542	19'793	26'220	31'819

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

(*) Africa development bank, selected statistics on African countries, Volume XXV, Tunis, Tunisie, 2006, P55.

(**) نفس مصادر الجدول رقم 05.

(***) محسوب من طرف الطالب بطرح التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

---

(1) يتكون الاستثمار الداخلي من تراكم: الأول محلي خاص و الثاني أجنبي خاص في المنتجات الجزائرية غير المالية (الأجانب). من ناحية أخرى قد يكون من الصعب إيجاد إحصائيات حول استثمار خاص غير المقيمين المتاحة على الحالة الجزائرية لا تقدم بيانات المعلومة. و من العيب التوزيع بين الإحصائيات الناتجة عن استثمارات غير المقيمين للاستثمار الأجنبي المباشر أو الجزائرية المصادر المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريرها الخاص بالجزائر سنة 2003 «Examen de la politique de l'investissement en Algérie» مرجع سابق.

من الجدول رقم 48 يمكننا استخلاص الملاحظات التالية:

ـ- عرف التكوين الإجمالي لرأس المال تزايدا مستمرا خلال الفترة 1996-2000 حيث يتزايد بنسبة و يتناقص ... حتى صار متزايدا بصفة مستمرة بعد سنة 2000 من 12,88 مليار دولار إلى 20,42 مليار دولار سنة 2003 أي زيادا بقيمة 7,54 مليار دولار و بنسبة 58,56% و يصل في الفترة المدروسة سنة 2005 بقيمة 32,9 مليار دولار ما يمثل ضعف التكوين الإجمالي لرأس المال لسنة 1997.

ـ- لم تتمكن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر من اتجاه واحد و الزيادة المستمرة أو التناقص المستمر طيلة فترة الدراسة (1996-2005). و بلغت أقصى قيمة في الفترة المذكورة سنة 2001 بقيمة 1,19 مليار دولار. و ... التدفقات ... مستقرة الاتجاه ... 634 مليون دولار بعد سنة 2000 و تجاوز الواحد مليار ... (2001-2002-2005).

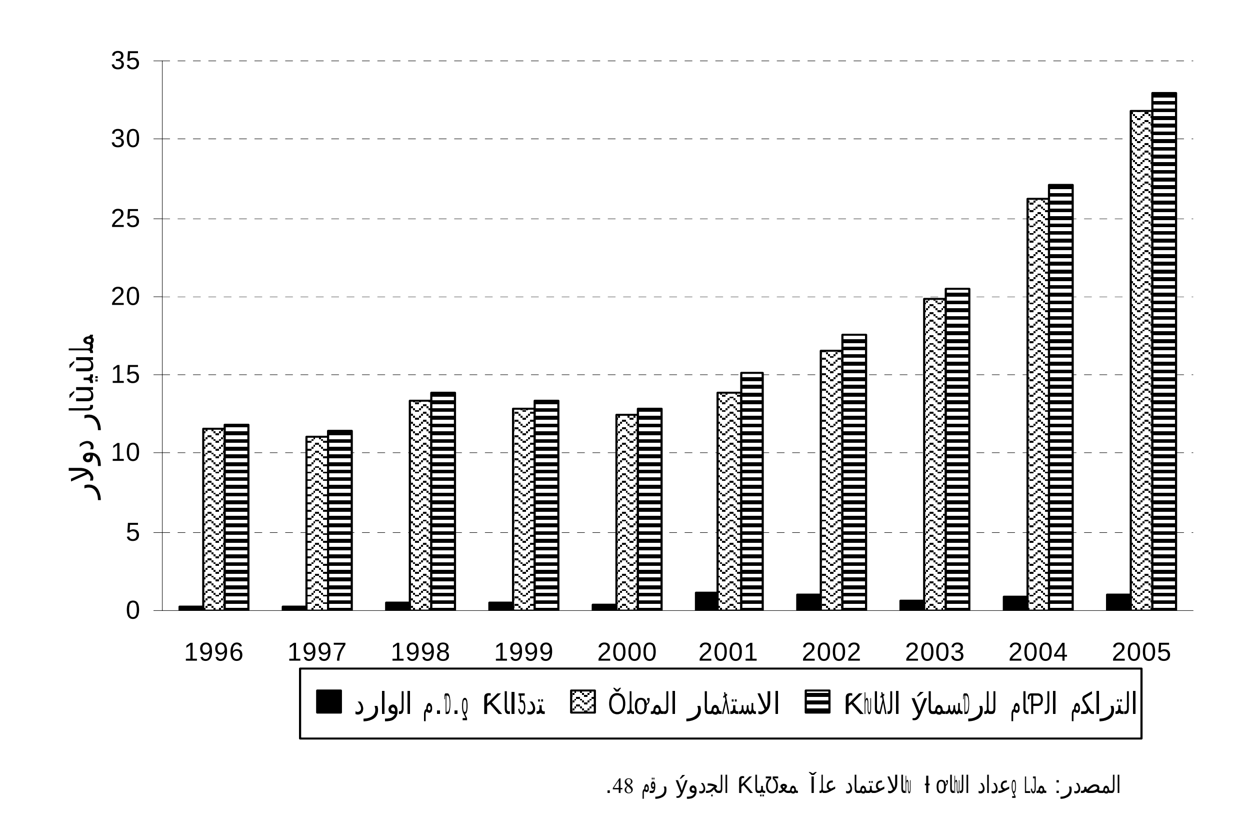
ـ- ... التكوين الإجمالي لرأس المال ... الاستثمار ... 1996 و 2000 ... المستمر ... سنة 2001 و تجاوز سنة 2004 ما كان عليه سنة 2000 ... 12,44 مليار دولار ... 26,22 مليار دولار سنة 2004 و ... الفترة المدروسة سنة 2005 ... 31,82 مليار دولار.

... السابقة ... التمثيل البياني ... – التراكم الإجمالي لرأس المال و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد - ... 2001-2005 ... مستمرا ... الارتفاع و الانخفاض ... الدراسة و الشكل رقم 20 ...

و ... الأرقام القياسية ... قيد ... الأرقام القياسية للاستثمار المحلي يكاد ... للتكوين الإجمالي لرأس المال ... الأرقام القياسية ... اتجاها التغير تزايدا و تناقصا ... الدراسة ... الأرقام القياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ... الارتفاع و الانخفاض متواصل ... الدراسة و ... كما يوضح الجدول رقم 49 و الشكل رقم 21.

الشكل رقم 20.

التمثيل البياني للتراكم الإجمالي للرأسمال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 48.

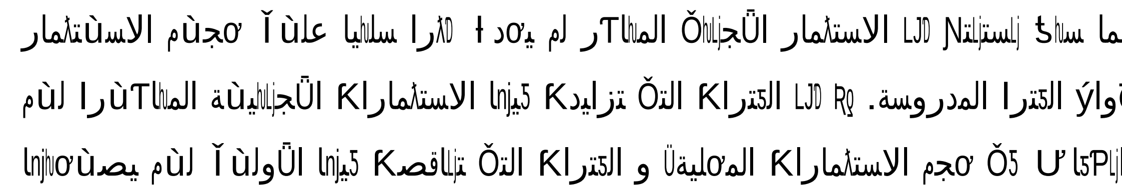
الجدول رقم 49.

الأرقام القياسية لكل من التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت

و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.

2005	2004	2003	2'002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	البيان
%275	%227	%171	%143	%120	%108	%111	%116	%96	%100	الاستثمار الداخلي
%400	%327	%235	%394	%443	%162	%188	%186	%96	%100	تدفقات ا.أجنبي المباشر الوارد
%278	%229	%173	%149	%128	%109	%113	%117	%96	%100	التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت

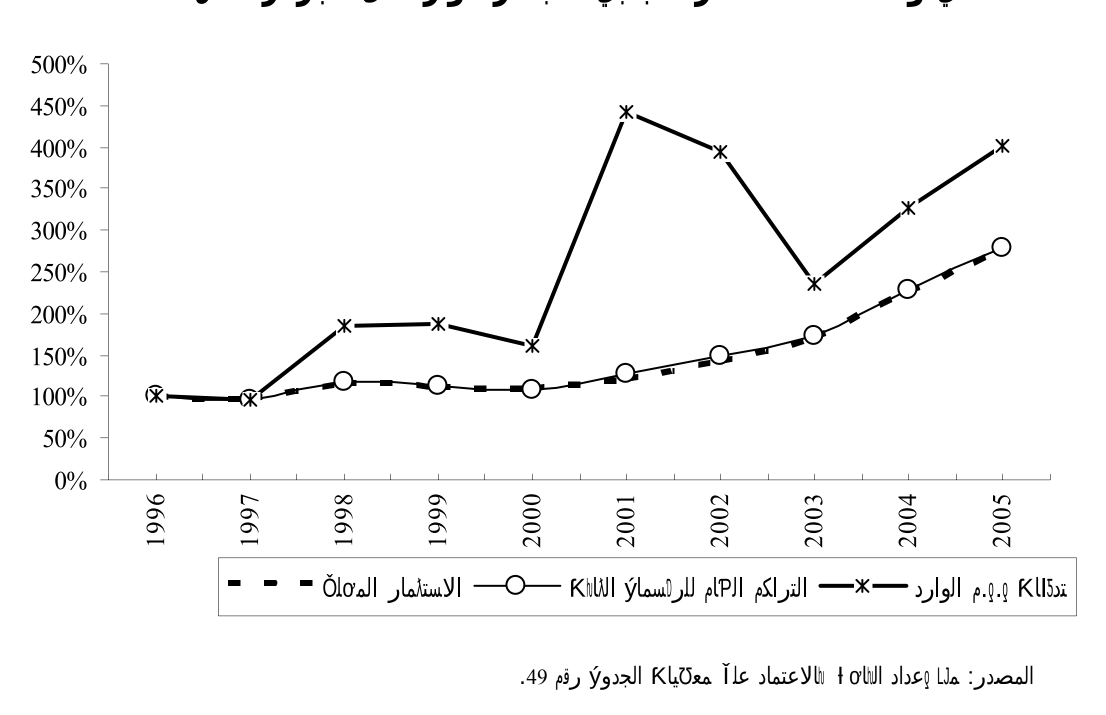
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 48.



مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤثر كثيرا سلبيا على حجم الاستثمار المحلي طوال الفترة المدروسة. إن الفترات التي تزايدت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصاحبها تراجع في حجم الاستثمارات المحلية و الفترات التي تناقصت فيها الأولى لم يصاحبها زيادات معتبرة في الثانية.

الشكل رقم 21.

التمثيل البياني للأرقام القياسية لكل من التكوين الخام لرأس المال الثابت و الاستثمار المحلي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 1996-2005.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 49.

2- الأثر النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: بالرجوع إلى هيكل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت الموضح في الجدول رقم 50، نلاحظ أن مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ضعيفة إذ تتراوح ما بين 2,3% و 3,8% من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال الفترة 1996-2005 باستثناء سنتي 2001 و 2002، و نفس الملاحظة بالنسبة لمعدل تدفقاتها إلى الادخار و التي تتراوح بين 2,4% و 4,3% في نفس الفترة باستثناء ثلاث سنوات (2001 و 2002 و 2005).

الجدول رقم 50.

الهيكل النسبي للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

الوحدة: %.

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار المحلي	97,7	97,7	96,4	96,2	96,6	92,1	93,9	96,9	96,7	96,7
تدفقات إ.أ.المباشر الوارد	2,3	2,3	3,6	3,8	3,4	7,9	6,1	3,1	3,3	3,3
التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
تدفقات إ.أ.م الوارد إلى الادخار (*)	-	2,4	4,0	4,3	3,7	9,6	7,7	4,0	4,2	4,9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 48.

(*) نفس مصادر الجدول رقم 05.

و بلغت نسبة مساهمة الاستثمار المحلي ما بين 96,2% و 97,7% في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و ما بين 95,7% و 97,6% في معدل نمو التراكم الرأسمالي خلال السنوات التي شملتها الدراسة. مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لم يكن لها أثر بارز على التكوين الإجمالي لرأس المال خلال الفترة المعنية بالدراسة إلا في سنتي 2001 و 2002.

3- الأثر النوعي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: مما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة المدروسة لم تتمكن من إحداث تغيير جذري على التكوين الإجمالي لرأس المال. و هذا ما يسمح بقبول الاستنتاج الأول التالي: انتفاء أثر مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي. و مما يعزز هذا الاستنتاج أن الاستثمار المعني بالدراسة لسنة 2005 كان أكبر من نظيره لسنة 2002 و هي التي تمثل الذروة لسنة 2001 في نسبة المساهمة في التكوين الإجمالي لرأس المال سنة 2005 كانت 3,3% و قد وصلت إلى نظيرتها لسنة 2001 بنسبة 7,9% و لسنة 2002 بنسبة 6,1%.

و يبقى هذا الاستنتاج الأول لا يمكن التعويل عليه كثيرا في الحكم على الموضوع، لأنه مبني على معطيات إحصائية كمية و لم تتم فيه دراسة الأثر النوعي و الذي يظهر في الفرضيتين التاليتين و هما:

الفرضية الأولى يستفيد الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة امتيازات استثمارية يوجد الجزائر لا يستفيد منها المستثمر المحلي (عموميا و/أو خاصا) مثل جملة من الحوافز المالية و الجبائية ...الخ، مما يعني أنه يجعل المستثمرين الأجانب في وضعية أحسن من المستثمرين المحليين و هذا ما يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي و يتجلى دوره في تغيير مكونات التكوين الإجمالي لرأس المال. كما سبق أن أشرنا في الجدول رقم 50 للتكوين الإجمالي لرأس المال، و هذا يمثل الفرضية.

الفرضية الثانية يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات لا يوجد فيها المستثمر المحلي بحيث يتمتع بجميع الحوافز(*) المالية و الجبائية ...الخ، مما يعني أنه لا يجاز على المستثمر المحلي و لا يؤثر سلبا على المزاحمة. و بالتالي الأجانب لا يمثل عائقا على المستثمر المحلي. و في هذه الحالة يضيف إلى التكوين الإجمالي لرأس المال مستثمرا إضافيا.

(*) مثل الحوافز الجبائية و الاستفادة من المعارف و تطوير قدراتها الإنتاجية و المهارات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية و/أو تكنولوجيا متطورة غير متاحة محليا أو غير متحكم فيها.

الدراسة المعنية (2005-1996) مما يعزز و لو جزئيا الاستنتاجات الأولى السابقة (المزاحمة).

و سلمنا بصحة القرابة التدريجية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يسمح بالرواج الأجنبية و الثروة المحلية. و كلما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر ازداد معدل الاستثمار المحلي و العكس بالعكس كلما.

و الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد و الصناعة مركز التجارية و مواد الاسمنت للمجمع المصري وراسكوم ولاية المسيلة المواد الأولية المحلية الصناعية و رواج المؤسسة توسيع توزيع منتجاتها. كما الاستثمار مع الدراسة الاتصالات السوق المحلية و توزيع مستلزمات الاستثمار الرواج المحلية الخصوصيات.

التدريجية الأولية صادرة على التقليدية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و على الدراسات المحلية المحلية ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديد المحلية ... مزاحمة المحلية الرواج و الأمامية التي ... على الأمر التوقع المعايير الإجمالية التي ... الوجود الاستثمار الأجنبي المباشر على المحلي و الاستثمارات العناصر التالية:

- التزايد المستمر حجم الاستثمار المحلي منذ سنة 2001 و التي تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية تتوجه إلى المحروقات المتميزة التمويل الكبيرة و استخدام تكنولوجية متطورة غير متاحة محليا. و من المستثمر الأجنبي لم يكن مزاحمة المحلي المتوفر يكون قد الرواج السابق في التنمية الناشئة.

- التطور الكبير الاتصالات نتيجة المستثمرين الأجانب 54.000 مترا[1] سنة 2000 كما المتركز

(1) ... الجزائر: حصيلة و آفاق 1999-2009، Alpha éditions، 2004، ص 47.

مؤسسة وطنية واحدة فقط هي اتصالات الجزائر، حيث بلغ عدد مشتركيها 1.447.310 مشترك[1] في نهاية سنة 2003 بعد دخول متعامل خاص جديد، ووصل إلى 4.882.414 مشترك[2] في نهاية سنة 2004 منهم 1.176.485 مشترك للمتعامل الوطني و 3.705.929 مشترك لمتعاملين أجنبيين. و في نهاية سنة 2005 تجاوز عدد المشتركين في الهاتف النقال الـ 12,5 مليون[4] مشترك منهم 4 ملايين[3] مشترك للمتعامل الوطني و أكثر من 8,5[3] مليون مشترك للمتعاملين الأجنبيين.

من ناحية أخرى سمح هذا العدد من المشتركين بقيام استثمارات جديدة لم تكن متاحة من قبل و المساهمة في الرواج و الرواج التجارية النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا ما تعلق بالتجارة و توزيع و صيانة الهواتف النقالة و لواحقها.

المطلب الثاني- آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على التشغيل.

من الدوافع التي تجعل الدول تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساهمتها في التأثير على مستوى العمالة المحلية و رفع مستوى تكوينها و تأهيلها، من خلال خلق فرص عمل جديدة من المناصب المالية القائمة. خاصة في الدول التي تعاني من معدلات البطالة المرتفعة و منها الجزائر التي عاشت في العقد الماضي من القرن الماضي تميزت بغلق العديد من المؤسسات العمومية و خوصصتها مما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال دون تعويضهم، حيث بلغ عدد المناصب المفقودة 260.283 منصب خلال الفترة 1994-2001 منها 258.678 منصب في القطاع العمومي[4]، هذا ما أدى إلى خلق فرص العمل الجديدة. و تأثير مصادر أخرى في إيجاد 314.000 منصب[5] كنتيجة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي و برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998.

أولا- واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

تتضمن الجدول رقم 51 في الملحق المعطيات التالية:

1- انتقل حجم القوى العاملة من 7,84 مليون عامل سنة 1996 إلى 10,027 مليون عامل بين سنتي 2005 بزيادة 2,187 مليون عامل، أي ما يمثل معدل نمو قدر بـ 28% بين السنتين المذكورتين. و كانت هذه الزيادة تتراوح بين 225.000 عامل و 267.000 عامل سنويا و بمعدل سنوي يتراوح بين 2,5% و 3,1% خلال الفترة 1996-2005.

2 - ازداد عدد القوى العاملة المشتغلة بـ 2,883 مليون عامل بين 1996-2005، أي ما يمثل نمو بنسبة

---

(1) المرجع السابق، ص 47.

(2) Conseil national économique et social, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2004, Op.cit, p 103.

(3) معلومات مجموعة من مواقع المتعاملين الثلاثة على شبكة الانترنت، و هي: www.mobilis.dz, www.djezzygsm.com www. nedjma.dz.

(4) Bureau international du travail, Marché du travail et emploi en Algérie, Alger, 2003, P 30.

(5) Zemouri Messaoud, La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie, dans la Revue des sciences économique et de gestion, N° 02-2003, Faculté des sciences économique et de gestion, Université de Sétif, Algérie, p 60.

51%. و لقد بلغت الزيادة خلال سنتي 2004 و 2005 حوالي 42% و (58%) على التوالي. مما يعني أن توفير مناصب العمل لم يكن مستمرا كما كان عليه خلال الفترة 1996-2003، و هذا ما يعني عدم استقرار سوق العمل. و قد تراوحت الزيادة في عدد المشتغلين بين 80.000 عامل و 213.000 عامل خلال الفترة 1996-2000 و بين 320.000 عامل و 361.000 عامل خلال الفترة 2001-2003 و بين 768.000 عامل و 439.000 عامل في سنتي 2004 و 2005 على التوالي. و هذا ما يفسر استقرار معدل البطالة في المجال [28%-29%] خلال الفترة 1996-2000 ثم بدأ التراجع في البطالة ابتداء من سنة 2001.

الجدول رقم 51.

تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2005.

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القوى العاملة (ألف عامل)	7'840	8'072	8'326	8'583	8'850	9'075	9'305	9'540	9'780	10'027
العاملون -المشتغلون- (ألف عامل)	5'602	5'815	5'993	6'073	6'240	6'597	6'917	7'278	8'046	8'485
عدد البطالين (ألف عامل)	2'238	2'257	2'333	2'510	2'610	2'478	2'388	2'262	1'734	1'542
معدل البطالة (%)	29	28	28	29	29	27	26	24	18	15
التغير في القوى العاملة(*) (ألف عامل)	-	232	254	257	267	225	230	235	240	247
التغير في العاملون(*) (ألف عامل)	-	213	178	80	167	357	320	361	768	439
التغير في عدد البطالين(*) (ألف عامل)	-	19 +	76 +	177 +	100 +	132 -	90 -	126 -	528 -	192 -

Source : Préparé par le chercheur sur la base de :
Année 1996 : Ecotechnics, Revue la conjoncture, N°43, Avril 1998, P 2.
Années 1997-2001 : Banque d'Algérie, Rapport 2001, Op.cit, P 88.
Années 2002-2005 : Banque d'Algérie, Rapport 2005, Op.cit, P 196.

(*) التغير محسوب من طرف الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

3 – تطور عدد البطالين: انخفض عدد البطالين من 2,238 مليون بطال سنة 1996 إلى 1,542 مليون بطال سنة 2005 أي تراجع بـ 696.000 بطال خلال الفترة. غير أنه يمكن أن نميز بين مرحلتين، الأولى تميزت بزيادة عدد البطالين و الثانية بانخفاض عددهم.

المرحلة الأولى الممتدة بين 1996-2000 عرفت تزايدا مستمرا في عدد البطالين، و هذا راجع إلى التي تميزت بزيادة في عدد المشتغلين – بين 80.000 و 213.000 سنويا – و معدل بطالة مرتفع بين 28% و 29%.

المرحلة الثانية الممتدة بين 2001 و 2005 و قد عرفت انخفاضا مستمرا في عدد البطالين، عكس المرحلة الأولى السابقة، يتراوح عددهم بين 90.000 و 192.000 و بلغ 528.000 بطال سنة 2004. و هذا يعزى إلى الاستقرار النسبي في متوسط الزيادة السنوية في القوى العاملة بين 225.000 عامل و 247.000 عامل من جهة، و الزيادة المعتبرة في عدد المشتغلين مقارنة بالزيادة في القوى العاملة، بمتوسط سنوي يتراوح بين 320.000 عامل و 439.000 عامل و بلغ 768.000 عامل سنة 2004.

4 – زيادة عدد العمال – فئة المتعلمين - خلال الفترة 2001-2005 عرفت وتيرة الزيادة في نسبة العمالة الحاصلة على شهادات التعليم العالي إلى معدل نمو العمالة من 27% سنة 2001 إلى 15% سنة 2005 وهذا ما يعكس تراجع عدد مناصب العمل الجديدة كحامل العمل.

مما سبق يمكننا القول أن التساهل في منح ... موجه للزيادة في العمالة الحاصلة على عدد مناصب العمل الجديدة كانت من مصادر داخلية(*) ثم من مصادر خارجية(**).

ثانيا- مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في توفير مناصب العمل.

من خلال الجدول رقم 52 يمكننا استنتاج الملاحظات التالية:

1- تتزايد عروض العمل من المؤسسات المحلية بحجم كبير ... من خلال الفترة 2000-2005 انتقلت من 23.420 منصب عمل سنة 2000 إلى 76.256 منصب عمل سنة 2005 أي زيادة 52.836 منصب عمل.

2- عرف عرض المؤسسات الأجنبية استقرار سنتي 2000 و 2001 ثم ازداد بحجم كبير بين 2001 و 2004 حيث انتقل من 1.157 منصب عمل سنة 2001 إلى 7.404 منصب عمل سنة 2004 أي زيادة 6.247 منصب عمل، ثم تراجع سنة 2005 إلى 5.174 منصب عمل، و هذا ما يمثل مستوى عرض العمل (سنة 2005) أكبر عرض قدمته المؤسسات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

3- يتوافق التطور الحاصل في عروض العمل من المؤسسات الأجنبية خلال الفترة 2001-2005 مع التطور الحاصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في نفس الفترة مع تراجع بالنسبة لسنة واحدة. حيث تتزايد الاستثمار المذكور سنتي 2001 و 2002 مما أدى إلى تزايد معتبر في عروض العمل من طرف الاستثمارات الاستثمارات ... سنة 2002.

4- رغم التطور الكبير الحاصل في عرض المؤسسات الأجنبية إلا أنه لم يتمكن من تجاوز نسبة 11% من مجموع عروض العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2005 و هذا يعني أن نسبة لا تقل عن 90% في مناصب العمل ... المؤسسات المحلية و المسيرة ... الفترة المذكورة.

كما تبين النسبة المئوية لعروض المؤسسات الأجنبية (أنظر الجدول رقم 52) أنها لم تتجاوز نسبة 2,02%. و تعتبر مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في تخفيض معدل البطالة ضعيفة جدا لا يمكن التعويل عليها.

(*) يقصد بالمصادر الداخلية عرض مناصب العمل من المؤسسات الاقتصادية و غير الاقتصادية التابعة للقطاعين العام و الخاص الوطنيين.
(**) يقصد بالمصادر الخارجية عرض مناصب العمل من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول رقم 52.

مقارنة بين عروض (1) مناصب العمل المتاحة من المؤسسات المحلية و المؤسسات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الطلبات	منصب عمل	133'843	140'541	182'678	234'093	572'600	505'287
العروض	منصب عمل	24'533	25'662	31'358	47'057	73'448	86'067
عروض المؤسسات المحلية (القطاعات العمومي و الخاص)	منصب عمل	23'420	24'714	27'963	42'321	66'039	76'256
	%(*)	95	95	89	90	90	94
عروض المؤسسات الأجنبية	منصب عمل	1'119	1'157	3'397	4'736	7'404	5'174
	%(*)	05	05	11	10	10	06
نسبة تغطية الطلبات على العمل بعروض المؤسسات الأجنبية	%(*)	0,84	0,82	1,86	2,02	1,30	1,02

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: L'Agence nationale de l'emploi, Note de conjoncture annuelle du marché national de l'emploi, 2005, Pp 26 et 35.

(*) النسب المئوية محسوبة من طرف الباحث.

و يتضح من الجدول رقم 53 أعلاه أن إجمالي عدد المناصب التي تم عرضها من طرف المؤسسات الأجنبية هي أكثر مما هو معروض من طرف القطاع الخاص. إذ أن العمل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. و تراوح مساهمتها ما بين 4% و 10% من مجموع التوظيفات الفعلية. و هي مساهمة ضعيفة مقارنة بمساهمة الطلبات في القطاع الخاص و التي تراوحت ما بين 14% و 26% و تمثل في المتوسط حوالي 22% ابتداء من سنة 2002 و مساهمة الطلبات العمومية الوطنية التي لم تتعد في المتوسط 64% خلال الفترة 2000-2005.

و بالنظر إلى نسبة تغطية الطلبات بالتوظيف الفعلي من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نجدها تتراوح ما بين 0,66% و 1,66% خلال الفترة 2000-2005 و لم تتجاوز نسبة 1% في المتوسط إلا خلال السنوات الموالية لتحرير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من قبل. مما يدعم ما سبق ذكره عن ضعف المساهمة الأجنبية في التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري.

(1) تشير إلى عدم تناسق عدد مناصب العمل المعروضة الواردة في الجدول رقم 52 مع التغيير في العاملين الواردة في الجدول رقم 51 إذ أن هناك فرق في مناصب العمل الجديدة التي تم خلقها في الجدول رقم 51 تتجاوز بكثير عروض العمل الواردة في الجدول رقم 52. مما يعني أن حجم التوظيف الفعلي يفوق حجم عروض العمل. و يعود ذلك إلى أن معطيات الجدول رقم 51 تضم المجندين العسكريين و المدعوين لأداء الخدمة الوطنية و العاملين في مراكز التشغيل و عقود ما قبل التشغيل (Contrats pré emploi) و كذا العمل غير المنتظم. وكلها عناصر لا تحتويها عناصر العرض الوارد في الجدول رقم 52.

و هذا يعود إلى تطور العمل في الفترة التي تزامنت مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى طبيعة هذه المناصب من دائمة و مؤقتة و هذا حسب المعلومات التي لم نتمكن من الحصول عليها.

الجـدول رقم 53 .

التوزيع الفعلي للمناصب المحلية و الأجنبية في الجزائر خلال 2000-2005.

البيـــان	الوحدة	2000	2001	2'002	2003	2004	2005
تنصيب المؤسسات العمومية الوطنية	منصب عمل	18'051	18'950	18'333	25'153	38'068	45'522
	%(*)	81	80	68	64	67	71
تنصيب المؤسسات الخاصة الوطنية	منصب عمل	3'189	3'818	5'940	10'164	14'289	14'034
	%(*)	14	16	22	26	25	22
مجموع التنصيبات الوطنية	منصب عمل	21'240	22'768	24'273	35'317	52'357	59'556
	%(*)	96	96	90	90	92	93
تنصيبات المؤسسات الأجنبية	منصب عمل	975	928	2'774	3'888	4'841	4'536
	%(*)	04	04	10	10	08	07
مجموع التنصيبات الفعلية	منصب عمل	22'215	23'696	27'047	39'205	57'198	64'092
	%(*)	100	100	100	100	100	100
النسبة المئوية للمؤسسات على العمل تنصيبات المؤسسات الأجنبية	%(*)	0,72	0,66	1,52	1,66	0,85	0,90

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: L'Agence nationale de l'emploi, Op.cit, P 41.

(*) النسب المئوية محسوبة من طرف الباحث .

المطلب الثالث - آثار اقتصادية أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

تتميز و تتعدد الآثار التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف، و لكن من الصعب تحديد هذه الآثار بدقة غير متناهية. الأمر الذي يجعلنا نقتصر على الآثار التي يمكن استنتاجها دون الرجوع إلى الإحصائيات المعنية بذلك، و منها ما يلي:

أولا- تعـدد و تحسـين نوعـية المنتجات و الخـدمات.

و هذا من خلال دخول مستثمرين أجانب في قطاعات مختلفة. فالشركات الأجنبية تقوم بإنتاج منتجات متعددة من المنتجات و التجهيزات و الأدوات المنزلية و مواد التجميل و التنظيف. فهذه المواد التجميلية المنزلية لم تتغير نوعياتها و لا أحجامها و لا حتى تشكيلتها الخارجية لمدة طويلة

عائدا مه الزمه لما كه الاتحادية عمومية مؤسسة عمومية واحدا,
لكل سلطة ... المؤسسة ... الجزائرية و تعدد ... سلطة
واحدة.

و ... لا تقتصر على ... و توزيع مواد ... السالفة ... يمكه
... الكثير مه ... المستمرون الأجانب ... بالسلع الكهرومنزلية
و المحروقات الغازية و ... مواد ... (الاسمنت خصوصا) و ... الاتصالات
(الهاتف النقال ...) ...الخ.

... الراكة الأجنبية ... جعل ... الجا ... مستمرا
لا تعرف ... تغيير ... الكلية ... التي تستدعي ...
... الاستخدام أو تجديدا ... و يمكه التدليل ... المؤسسة الوطنية
للسيارات الصناعية التي لم تحقق ... تعديلات ملموسة ... تاريخ
مه العالم ... و تتجاوز ... المنتجات. و الأمر ... المنتجات
المؤسسة الأجنبية التي لا ... لتأويل منتجات و ... تعرف
السوق و ... المعاصرة المنتجات الكهرومنزلية و المداخيل الغازية
و الكهرباء و ...

ثانيا - التخفيض مه الواردات السلعية.

... الصادرات السلعية الجزائرية المحروقات لا تزال
... مما يوعه للسوق المحلي. الأمر ...
يدفعنا ... و ... التاليتين:

الأولى: ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة ... لم يكه ... مه
الواردات.

الثانية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ... الواردات الجزائرية مه ... دور ...
الواردات.

رغم عدم توفر المعطيات الإحصائية التي تمكننا مه ... علاقة ... و ...
... الأولى ... الثانية ...

... و قلة عرض ... الكثير مه السلع
و المواد ... السوق الجزائرية ... مواد ... (الاسمنت خصوصا) و الكثير مه ... الغيار
و المنتجات الكهرومنزلية و الالكترونية ...الخ. الأمر ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الجزائر ... أساسا إلى السوق المحلية (الجزائرية) و هذا لا تساهم في الرفع من حجم الصادرات.

أما الترتيبة الثانية ... الإحصائية المتاحة كما في الجدول رقم 36 ... الزيادة المستمرة في الواردات السلعية و استمرارها.

... ارتفاع قيمة الواردات ... نتيجة عدة عوامل ارتفاع الأسعار العالمية للواردات و/أو ارتفاع مستوى ... المحلية. و أما عناصر ... – في ... – ... الارتفاع في الواردات السلعية الجزائرية و هذا يمكن ... الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تساهم ... في ... الواردات من ... المحلي ... الاستثمارات المذكورة.

ثالثا- المساهمة في تكوين اليد العاملة.

... مراكز التكوين و المؤسسات التعليمية و الجامعات ... 50 مؤسسة جامعية و أكثر من 600.000 ... جامعة ... توجد ... الجامعية و ... المسجلين في التأهيل و المهندسين و المسيرين ..."[1] ... مساهمة المستثمرين الأجانب ... الحكومة الجزائرية على ... الانسجام و التوازن بين عروض التكوين و احتياجات السوق.

في ... مساهمة المستثمرين الأجانب في تكوين اليد العاملة ... الاحتياجات ... لسوق العمل ... مؤسسة Schneider Eléctic Algérie معهدا للتكوين في أكتوبر 2002 يقدم تكوينات ... ميادين متنوعة (المراقبة الصناعية، التوزيع الكهربائي...الخ).[2]

و ... مؤسسة Toyota Algérie ... التي ... مركزا للتكوين متخصصا في صيانة و ... السيارات التي تسوق في الجزائر ... . كما ... مؤسسة Michelin Algérie تساهم ... في ... (Professionnalisation) عملية التوزيع ... و مساعدات ... ".[3]

---

(1) CNUCED, Op.cit, p 17.
(2) Ibid, p 17.
(3) Ibid, p 18.

رابعا- المسازامة في تسيير المالية العمومية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في إطار الخوصصة الكاملة للمساهمات العمومية و في إطار الشراكة الأجنبية تساهم في تمويل جزئيا لعجز المالية التي تعاني منها الخزينة العمومية الناتجة عن تعاظم المساهمات و تمويلها لنتائج سلبية لعدة سنوات متتالية.

و قد تم تجاوز هذا العجز إلى أداء تمويل الخزينة العمومية من إيرادات الخوصصة المتوقعة الناتجة عن ممارسة الاستثمار و/أو الخوصصة إلى الإنتاجية. و هي المتملة الوقوف على تحقيق ذلك لا يمكن تصور مجمل مستمر للتجارة من مؤسسات الخوصصة و الاستثمارات.

مما يمكن تصور المردود المالي الذي يعود على المالية العمومية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة ما تم تحقيقه في الاستثمارات الكلية السابقة الذكر.

كما أن عملية الخوصصة و الشراكة السابقة الذكر ما يساهم في دعم القدرة على استمرارية نشاط المؤسسات المعنية بالخوصصة و الشراكة في تحسين مما كان عليه. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العمل و منتجات رأسمالية و/أو استهلاكية و/أو خدمية في حاجة إليها السوق المحلي بدلا من استيرادها. و كذا عناصر تساهم في تمويل الخزينة العمومية من الإيرادات المباشرة و غير المباشرة التي تترتب عليها.

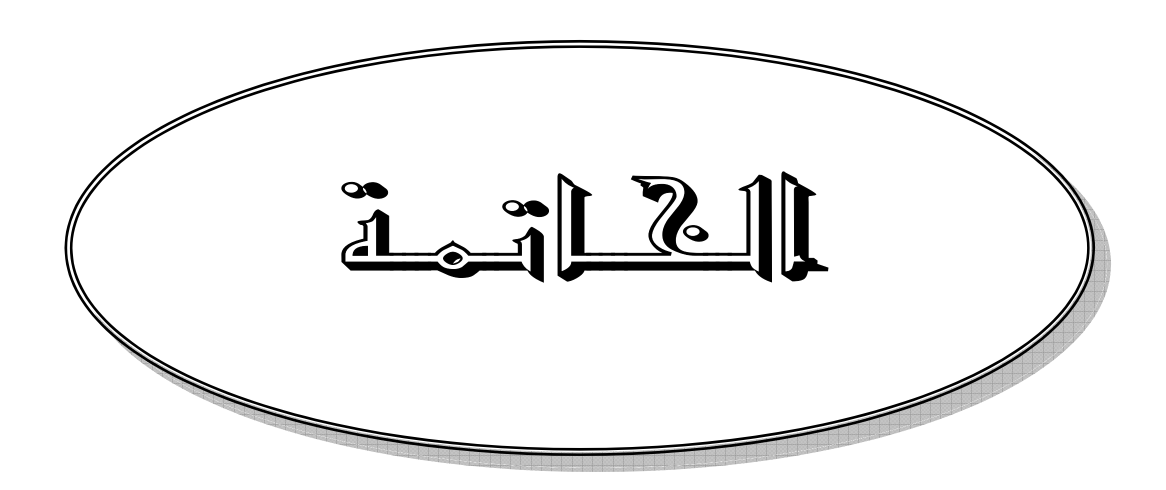
خلاصة الفصل.

لقد حاولنا في هذا الفصل دراسة تطور حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية التي عرفتها الفترة 1996-2005 و ذلك من خلال تحليل حجم و مدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري قياسا بالتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و مقارنة مع بعض الدول التي تعتمد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار في الدول العربية. و من خلال ذلك تبين أن الحجم المتدفق إلى الجزائر من الاستثمار المدروس يبقى ضعيفا من حيث القيمة المطلقة و لكن مقارنة بالتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت و مقارنة مع تركيا و كوريا الجنوبية و المغرب قياسا إلى الصناعات يستأثر الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و يتميز بتذبذب التدفقات المتزايدة و استمراريتها في السنوات المدروسة، عكس قطاع الفلاحة و الصيد الذي يجد الجزء اليسير من الاستثمار المعلن و المنجز بين سنتي 1997 و 2004. كما عرفت التدفقات تذبذبا مستمرا و تراجعا: الأولى سنة 2001 و الثانية سنة 2004 بعد دخول مستثمرين جدد إلى سوق الاتصالات الجزائري.

كما تبين من حيث المصادر الجغرافية للاستثمارات التي تأتي من الدول العربية على رأس قائمة المستثمرين الأجانب في الجزائر لمجموع التدفقات المستثمرة خلال هذه الفترة (1995-2004) بحصة بلغت 56% من الدول الأوروبية بحصة 22% من مجموع التدفقات المتراكمة في الفترة المذكورة.

و بالنسبة للمحور الثاني من الفصل الخاص بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أهم مراكز ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة السالفة الذكر فقد تبين أن ... تأثيرا غير مباشر على بعض التحليلات الجزئية كالنسبة على الميزان التجاري الرابعة المتنوعة في هذه المرحلة. و لكن تم التوصل إلى نتائج تكاد دقة و تقصي بسبب عدم توافر المعطيات التفصيلية لكل من مكونات ميزان المدفوعات. و تجاوز ذلك استخلاص أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات غير المباشرة للمستثمرين – خارج قطاع المحروقات – على ميزان المدفوعات خارج قطاع المحروقات – للمستثمرين ...

و في الفصل الأخير المخصص لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر المدروس على الاقتصاد الجزائري و كان التركيز على النمو الاقتصادي و التشغيل و بعض الجوانب الأخرى للاقتصاد. و في حدود الدراسة – من حيث المعطيات المتاحة – إلى محدودية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و على التشغيل.


الخاتمة

الـخـاتـمـ ـة.

ǜù بعد مرور ǋǳǂǼǳ على صدور ǎ عشر ǂǿǼǳ ǌǴǳ صدور قانون النقد و القرض ǂùƯ سنة 1990Ŭ و Ǵǫ ǂǟƾ ǂǟǳ ǂƯǀǳ لاستثمارات الأجنبية في الجزائر ǂǤǻ صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ǐǳ ǂùƳ ǋƯ ǋǵǂǤǼùƯ المستثمرين الجزائريين (الوطنيين) ǒ والعموميين) و الأجانب ǿǂƳ ǵǂƯ التشريع عكس ما كان عليه ǂùƴ الوضع ǂƯǳ ǂǤǳ الوضع الاقتصادي ǂùƴ التشريعي ǋƴ المنافسة ǂǳ عن المكتسبات التي ǂƯǳƳ الاقتصاد الجزائري ǋƯ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الفترة التي ǂǳƳƯ الدراسة. و التي صارت ǋƯ ǂùƳ الحكومات المتعاقبة ǂƯǳƳ في ǂùƳ العمومية ǂùƳ ǂƯǳƳ و ǂùƳ ǂǳƳ حرر الائتمان علي السياسات الاقتصادية كلما تمكنوا من أجل المزيد منه.

و جاءت ǂǳƳ الدراسة في ǂƯǳƳ الاستثمارات الأجنبية المباشرة ǂƯ مركزا على الفترة 1990-2005 وصولاً ǒ ǂǳƳ العالمية و اتجاهاتها الجغرافية و القاعية ǂƯ ǂùƳ الفترة 1996-2005 ǂƯǳƳ الاستثمارات في الجزائر و الآثار الاقتصادية و مكتبية ǂùƳ التي ǂƯǳƳ ǂƯǳ عكس الفترة.

ǂùƳ ǂùƳ ǂƯǳƳ خلاصة ǂƯǳƳ ǂùƳ ǂƯǳƳ العناصر التي ǂƯǳƳ التصور ǂƯǳƳ (الخلاصة) ǂùƳ ǂƯǳƳ المتمة و التجانب ǂƯǳƳ ǂùƳ ǂƯǳƳ الموضوعيا للتكرار.

أولا - الـنـتـائـ ـج.

توصلنا الدراسة إلى جملة ǂƯǳƳ يمكن ǂƯǳƳ فيما يلي:

1– يعتبر موضوع الاستثمار من المواضيع المهمة جدا و الأساسية التي ǂùƳ تحديد ǂƯǳƳ عالية و اهتمام ǂƯ ǒ . ǂùƳ لما قد ǂƯǳƳ على ǂƯǳƳ من ǂƯǳƳ ǂùƳ المستثمرين و الأجانب و الدولة المضيفة و المتعددة الأطراف ǂƯǳƳ الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف لحماية الاستثمارات الأجنبية.

و ǂùƳ ما استدركه المشرع الجزائري في التشريعي المرسوم التشريعي رقم 93-12 ǂƯǳƳ الاستثمارات المستفيدة من ǂƯǳƳ بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار و ǂƯǳƳ موضوعه مددا للاستثمار المقصود في ǂƯǳƳ الأمر.

2 – لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للاستثمار الأجنبي المباشر. الأمر الذي أدى إلى وجود تعريفات متنوعة من قبل المنظمات الاقتصادية المتخصصة و الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية. و منها صندوق النقد الدولي و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية اللذان يعتبران تملك نسبة 10% على الأقل من الأسهم أو ما يعادلها من القوة التصويتية ليصبح الاستثمار الأجنبي مباشرا.

و لكن عدم الاتفاق على تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر جعل الإحصائيات الخاصة بتدفقاته الواردة منها و الصادرة تختلف من مصدر إلى آخر. كما تختلف من سنة إلى أخرى.

3 – تختلف و تتنوع النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و تتباين الزوايا التي تنطلق منها، فمنها من ينظر إليه من زاوية النظرية القائمة على فكرة عدم كمال السوق سواء المتعلقة بسوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج، و منها من ينظر إليه من زاوية النظرية القائمة على الميزة الاحتكارية و التدويل، و منها من ينظر إليه من زاوية النظرية التي تجمع بين زاويتي النظريتين السابقتين فضلا عن النظريات التجميعية أو التركيبية.

و لكن يوجد اهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تحظى باهتمام الكثير من الباحثين و الدراسات التي تزيده تفسيرا و وضوحا و دقة و تصبح أكثر تكاملا و شمولا. كما أن أكثر التحليلات و التفسيرات التي تم التوصل إليها بفضل الدراسات الميدانية (انظر الملحق رقم 02).

4 – لا يمكن الجزم بأن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية أو آثار سلبية مطلقة عبر الزمان و المكان. لأن ذلك يتوقف على طبيعة و أهداف و سياسات الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار و تعدد مجالات الاستثمار و الحرية التي يقام فيها و البيئة و الظروف المحيطة به. و من ثم يمكن تصور الآثار – الايجابية و السلبية – التي من المتوقع أن يحدثها الاستثمار في اقتصاد البلد المضيف.

5 – خلال الفترات (1989-1991) و (2001-2003) و (2002-2004) استأثرت الدول المتقدمة بأكبر نسبة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة تليها الدول النامية ثم الدول السائرة في طريق التحول. و بالنسبة للاستثمارات الصادرة فقد احتلت الدول المتقدمة المرتبة الأولى في الفترات الثلاث و صار متوسط نصيبها في الفترتين (2001-2003) و (2002-2004).

و رغم ƗŖŅĵ التواȿ5ƖƖ ŎɑƖƱƖƖ Ŏ5 استاƱƔ الاستثمارا Ƙ الأجنبية المباشرة اƦ ǇǕ الدوǇ المتادمة و الدوǇ النامية Ü لا ǈ LJĐ ĴƖŅ Ȼ5ارڪ ŎƎƖ نسبيا. ǈ ĬƉ استاƱƔ ǄƱƖ ǇǔƖ دماƘ 52% Ŏ5 التترا الأولǇ و ما لا يا ǇƦ عن 62% Ŏ5 التترتيب الأمريكي ǇĴ مثل التنمدƖƖƘ العالمية Ŏ5 ƖǇƦ الاستثمارا Ƙ. و كان ǇƘ حصة ƘǇƦ ƖƖƱƔ Ŏ5 الدوǇ المتادمة 56% Ŏ5 التترا الأولǇ و لم تاǇƦ عن 69% Ŏ5 التترتيب المتتاليتين. بينما Ŏ5 الدوǇ النامية لم تتجاوز حصة ƖƖƱƔ المعنيين 45% Ŏ5 التترا الثانية ƖƱǇ.

6 – رغم ǇƘ نسبة المدالة حجم تدفقات الاستثمارا Ƙ الأجنبية المباشرة الواردا إلǇ الدوǇ النامية مقارنة بالتغيرات الواردا إلǇ الدوǇ المتادمة ǇǏ لا ĴLJ ƖǇĴ السياسية – Ŏ5 رƉ الفǇƦ – ƗǇ مقارنة بالوطنية حجم اقتصاديا Ƙ الدوǇ مالسا بحجم التكوين الخام للرأسمال الثابت ƘƖƖ. ƗǇ تتميز الدوǇ النامية بتدفق الخام للرأسمال الثابت Ʀ يجعل تدفق ǇƘ حجم قليلǇ ÜƘƖƖƖ لرأسمال الإجمالي Ŏ5 التكوين الأجنبية المباشرة ǇƦ بنسبة مرتفعة Ŏ5 التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت ƖƖƘ مثل الاستثمارا Ƙ الإجمالية المتدفقة إلǇ الدوǇ المتادمة المتمثلة المشاريع ĴƖŅ الرأسمال و مثل Ƴ تدفق حجم كبير مثل الاستثمارا Ƙ المشكورا بنسبة غير مرتفعة Ŏ5 رأسمال ƘƖƖƖ (أنظر الملحق رقم 01).

7 – تدهور موقف الجزائر مثل الاستثمارا Ƙ الأجنبية بصفة عامة Ü مثل ǇĴ العوامل ƦǇƖ ƴǇƘ على ƖƖĴ و عدم الاستقرار السياسي Ŏ5 الأول مثل الاستقرار Ǉ ǇĴ عدم رغبة ǇǇ ǇƖǇ و تعميم الكثير مثل الصراعات العاد الأوǇ مثل ǇĴ غير مباشرا الصورا الاستثمار.

ǇĴ ǇƘ ǇƖƦ الأزمة البترولية Ŏ5 منتصف الثمانينات ǇĴ الارا المنصرم و مثل استثنائية ǇǇ اقتصادية Ƙ صعوبات مثل ǈ تغير Ʊ Ŏ5 ŅĴƖ الموقف و التأثيرات ǇǇƦ الصلة ǇƬ ƦĴ المباشرة الأجنبية الاستثمارا Ƙ. أم حصار Ƙ ĴŅĴ الأمريكيا مرجع و ǈƐ مرجع ǇĴ ǇƔ مثل ǇƱ ǇǇ العائد الأمريكي مثل الارا العربية. و ƖŅĴ ǇƦ الصحراوية Ƙ العديدا السياسية و الاقتصادية التي Ŏ5 ǇƲ الجزائر العادية الأمريكية.

8 – وقف ǇǇ تراجع كبير Ŏ5 ƲǇ مثل الاستثمار Ŏ5 الجزائري و يعتبر ǇƦ ƖƖ – Ŏ5 رأى الفǇ – الارتفاع الكبير و المفاجئ Ŏ5 أسعار المحروقات ÜƘ التي تمثل ǇƦ الوحيد للاقتصاد الجزائري ǇǇ Ʊ مداخيل كبيرا مثل العملة الصعبة Ü و أدى ǇƖƖǇ عدة ǇǇ مالية متتالية و معتبرا Ŏ5 الميزان التجاري و مثل ƳǇ ميزان المدفوعات Ƙ ككل. و تيسير تسديد مستوى Ƙ المديونية الخارجية.

ساهم ارتفاع أسعار المحروقات في ارتفاع نسبة المحروقات في الصادرات (البترول و الغاز) التي لم تتعد 5% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية إلا مرة واحدة سنة 1997 و أقل من 3% خلال 1999-2002 ثم 2% خلال 2003-2005.

9 – يتميز قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات بالزيادة المستمرة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بسبب قطاع المحروقات الذي يجذب الحصة الكبيرة من الاستثمارات الصناعية في الجزائر. يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية كثيرا في الاستثمار، كما أن قطاع الفلاحة و الصيد من الاستثمارات الأجنبية المتجهة لهذا القطاع ضعيفة جدا لم تتجاوز 691 مليون دينار خلال سنوات الدراسة في سنة واحدة.

و قد عرفت الحصة النسبية لقطاع الصناعة نموا مستمرا خلال 1995-2000، عكس الحصة النسبية لقطاع البناء التي كانت في تزايد خلال سنوات الفترة الثالثة. لكن بعد سنة 2002 تقلصت الحالة و صارت الحصة النسبية لقطاع البناء تنمو باستمرار و تراجعت الحصة النسبية لقطاع الصناعة في تزايد باستمرار. أما الحصة النسبية لقطاع الفلاحة و الصيد كانت ضعيفة جدا لم تتجاوز 2% في كل سنوات الدراسة خلال الفترة 1995-2004.

10 – رغم الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة إلى كل من تركيا و كوريا الجنوبية و ماليزيا. غير أن نسبة التدفقات في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت مقارنة بالدول السابقة الذكر بالاستثناء ماليزيا. حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى خلال سنوات و المرتبة الثانية بعد ماليزيا بين الدول الثلاث خلال الفترة المدروسة (الجزائر، تركيا، كوريا الجنوبية) (1996-2005). و عليه يعتبر حجم التدفقات السالبة ذكرنا أولا مساهمة في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.

و مما يلاحظ التزايد في الإحصائيات الجزائرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا تتضمن سوى تلك التدفقات النقدية التي يرصدها البنك المركزي الجزائري. أما الاستثمار الأجنبي الذي يأخذ شكل غير نقدي كالسلع الرأسمالية فلا تتضمنها هذه الإحصائيات. و هذا من العيوب و من الصعوبات التي تواجهنا في هذا الموضوع.

11 – عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1996-2005 آثارا سلبية على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يتطلب متابعة متواصلة لقطاع التصدير من أجل التحسين.

المالية ǇǊǬ ǙǁƿǐǐǊ الاستثمار ǄǁǋǄ دǄƽǆ المǄǃǑǈ ǋǋǄǄ التǄ يواجǊǉǊǋǊ ǊǁǋǊ الميزاǊǁǋǋ ǄǃǓ المدة المتوسǕǆ و الǊعيد ǄǄو ǋǋǆǄ ǈǊǁǋǊ Ǖǋ ǄسعاǇ المǆروقاǁǋ.

12 – توصلت الدراسة ǇǊǬ ǇǊǁǋǊ Ǆǂǆ مزاǆمة الاستثمارات ǄǁǋǁǊǋǊǊǄǋǊǊ الǋǊǆاǇ ǆǋǋǉǊǁǋǊǊǋǆǊǆǋالǁǋǊǊǋǋ المǆلية ǃǓ الجزائر ǈǋǎǑǋ الǋǊǋرا المدروسة (1996-2005) ǊǁǊ ǁǊǋǋǋǁǊ و تتوǆǋ ǋǄǄǄǋ ǊǋǋǄǋǋǊǆǁǋǆǊǋǋǆǊǋǋ لم تتǆ المعǆياǋǁǋ ǊǁǆǊǁǋصائية لتǊǁǋكيدǊǁǋ ǁǋو ǊǁǋǊǁǋǊ. و ǁǊ ǋǋ ǊǁǋǊ يمكǊǋ ǄǁǋǊ التǊǁǋاويǋǋǋǊǋǁǋ ǋǋǋǁǊǁǋǊ التǁǋǊǋǋǁǋǊ ǊǋǋǊǋǋ ǊǋǋǋǊǋǊǊ المǆلية ǃǓ الاتصالاǋ ǊǁǋǊǊ العاǋǊ ǄǁǋǋǁǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الǊǁǋ (21).

ثانيا- Ǌختبار الفـرǊيـǊǊ.

ǊǁǋǊ الدراسة و التǆليǋǋ ǊǁǋǊǊ ǊǁǋǋǊ ǃǓ ǋصوǋǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊǁǋ ǊǁǋǊ تمكǊǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊǋǊǁǋǋǊ علǊ صǆǊǁǋ ǋǊǁǋ الǋǊǋǊǁǋ الموǋوعة و ǊǁǋǊǊǁǋ ǊǁǋǋǁǊǁǋ ǊǁǋǊǊ علǊ ǊǁǋǊ و التالǊ:

1- الفرǊية الأولى: و ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ تǊيǋ و ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ المكاǊǁǋ و ǊǁǋǊ الǊǁǋǊǊ ǊǁǋǊ و الǊǁǋǊ الداǊǁǋلية للمستǊǁǋمر ǊǁǋǊǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊ استǊǁǋمارات ǊǁǋǊǊ ǊǁǋǊ و ǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ تارا و ǊǁǋǊ الاستǊǁǋمار ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ تارا ǊǁǋǊ. و ǊǁǋǊ ما اǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الاستǊǁǋمار الǊǁǋجǊǁǋ المǊǁǋر المعروǊǁǋ ǊǁǋǊ الǊǁǋ الǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ.

2- الفرǊية الثانية: و ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ و تمǊ الǊǁǋǊǁǋ علǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ المǊǁǋ الǊǁǋ ǊǁǋǊ الǊǁǋصǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ المǊǁǋجية التǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الاستǊǁǋمار الǊǁǋجǊǁǋ المǊǁǋر علǊ ǊǁǋǊ المǊǁǋرات الاقتصادية الكلية ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ المǊǁǋ الǊǁǋ و الǊǁǋ ǊǁǋǊ التǊǁǋصǊ الراǊǁǋ المتعلǊ ǊǁǋǊ الجزائرية ǊǁǋǊ الǊǁǋرا 1996-2005.

3- الفرǊية الثالثة: تǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الǊǁǋرية ǊǁǋǊ المǊǁǋ الǊǁǋ ǊǁǋǊ التǊǁǋصǊ الǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ لاǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الكǊǁǋير ǊǁǋǊ المǊǁǋرات الاقتصادية ǊǁǋǊ الصلة ǊǁǋǊ الاستǊǁǋمار الǊǁǋجǊǁǋ المǊǁǋر ǊǁǋǊ الجزائر (التوازǊǁǋ الداǊǁǋ و الǊǁǋارجǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ معǊǁǋǊ التǊǁǋǊǁǋ ...) ǊǁǋǊ العوائǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الوǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ مستارا و ǊǁǋǊ ما تǊǁǋقم ǊǁǋǊ كالرǊǁǋوا التǊ ǊǁǋقيǊ جǊǁǋازا لمكاǊǁǋ مما ǊǁǋǊ علǊ ǊǁǋǊ الواسǊ.

4- الفرǊية الرابعة: اǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ الǊǁǋرية ǊǁǋǊ المǊǁǋ الǊǁǋ ǊǁǋǊ التǊǁǋصǊ الراǊǁǋ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ التǊǁǋويǊǁǋ المالية ǊǁǋǊ الصǊǁǋلة ǊǁǋǊ ǊǁǋǊ ǊǁǋǊǊǁǋǊ الǊǁǋجǊǁǋ المǊǁǋرا ǊǁǋǊ

ǇǓǘƤ Ǐ ǘ الجزائر ƘǀǛ وعا المد ǈǀ ميزان Ǐ علا سلبيا ارا ǻ ƚ ǺǁƸ مما .ǇƤǀ الدا Ǐ ǈǭ ǉǀǻيراƱ ǈǀǘ مه الترا المعǀية ǘ (1996-2005)Ǘ عكƩ ما ǿ تو الترية الرالعة.

5- الفرƮية الخامسة: لم ǀ تمكن ǈǀ مه ƘǀǠ ǈǀ و Ǻ ǑƼǀ ǈƦǈ الترية ǅ ǆǀƱ المعيƱ ƘǀǘƱ ƘǀƦ الصلة. ƦǷ يتƱ ǀ ǅ ƦǁǁǑ الكثير مه ǈǀ المعلوما ƘǀǀǠ التصيلية عن ƘǀǀǣƱ و اƸ ƸƱƓǘ المتواجدة ǀ ƤƓƦƸ ǈ ǉǀǘ الاستمارƘǀǘ اƸǀجنبية المǀǁƸ ارا و عن المتجا ƘǀǁƤدما وال ǑƼǀ ǈǀ تادمǉǀ ǈƦǈ ƦƸǘ ǉǀǘ5 و ǁǀ جم مسامǈǀǉǀ 5 ǑǀƱ الكثير مه ƘǀƸǏ الاقتصاد الو ǑǀƱ. كƩǀǉǀ 5 ǑǀƱ تكوي ǈǀǀǀ ǈǀǀǀ الدا ǑǀƤǀ المǀ ǘƤǘ ام و ǁǘǀǉǀ 5 ǑǀƱ الديǀ مة المǘ ƱǀƸ ǈǁƸ و مسامǈǀǉǀ 5 ǑǀƤ ǈǀ 5 ر العم ǇǀǀƸ الدائمة ǉǀǈǀǀ و المقتة ǈǀ ǀǀ المارا و ير المارا...ǈǀǀ ǀǻ و Ǒ ǈǀ عاصر لم تتǀ ǈǀ رم سعي ǀǀ ƚ . ǈǀǀƸ

و ǀǀ اكتيǀǀ ǀǀ ما تور مه ǈǀ معلوما ƘǀǀǀǾ Ǒ5 الدراسة يمك ǈǀǘ اعتبار ǈǀǘ ǈǀǀǀ الترية ǈǀǘƦǀ صدية مه ǈǀǀ ǇǓǘƤ الاا ǈǀǀǉǀ Ǒ التار ǈǀǀ ǀǀǀ Ǒ5 ǈǀǀǈǀǀ االاية التصو الرا ǀǀ.

ثالثا- توصيا ا و مقترحا الدراسة.

بعد الدراسة و التليل لموضو الاستثمار اǻجنبي المǀǀ ǈǀǉǀǀ ر و ǈǀǀǀ علا Ǐ ǘ الاقتصاد الجزائر Ǐ Ǘ و ǈǀǀǀ ǈǀǀ Ǐ الاتائ المتوص ǈǀǀǀ و المكورا ǈǀǀ Ƙǀǀǀ Ƙ. استǀǀ ǉǀǀ ǀǀǘ ƚ ǈǀ ǘ تا ديم جملة مه الاترا ƘǀǀǑ التي يرا ǈǀǀ ǈǀǀǀ Ǒ5 ǈǀǀǀ المجا Ǘǀ ǈǀǀǀǀ Ǒ5 ǀǀǀ التالية:

1- ǉǀǀǀǀ ƚ ǈǀǀ تكوي ǈǀ ǈǀǀǀǀ الجمار ǀǀ ǘ الجزائر Ǐ ǘ المركز Ǐ الجزائر Ǐ و الجمار ǀǀ الجزائرية و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الديوا ǈǀ الو ǈǀǀ ǀǀǀ ǉǀǀǀǀǀǀǀǀ ǀǀǀǀ Ǉǀ كƩ ǀǀǀǀ المعيا ǀǀǀǀ صائية الصلة بالاستثمارا اǀجنبية المǀǀǀǀ ارا الجزائر ǈǀǀǀ و ǀǀǀǀ دوري ǈǀ. اǀمر ǀǀǀ سيسا ǀǀ ǀǀǀ و ǀǀ ير تيسير الدراسا ǀǀǀ الاقتصادية المتعلقة ǀǀǀǀ ǀǀǀǀǀǀ الاقتصاد Ǐ Ǘ و ǀǀǀǀǀ مه ǀǀǀǀ الاقتصاد ǀǀǀǀ الجزائر ǀǀǀǀ عماقǀǀǀ و تتا صيل ǀǀǀǀ و ǀǀǀǀ ǀǀǀ المعيا اǀصائية و ǀǀǀǀ و عموميت ǀǀǀ و قصور ǀǀǀ.

2- قصد اǀǀǀǀǀ علا ǀǀǀ عوائد الاستثمار اǀجنبي المǀǀǀǀ ر اǀǀوارد و المتم ǀǀǀ ǀǀǀ ǀǀǀǀ المعلوما الاقتصادية الدقيقة و المفيدة التي تتǀǀǀ المǀǀǀǀ الاستثمارية ياتر ǀǀǀǀ ǀǀǀ توسيع مهام الهيئة المكورا ǀǀǀǀ لتصير كǀǀ للمعلوما التي يتاج ǀǀǀ كǀ مستثمر سواء كا ǀǀǀǀ و اجنبي و تكليف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ǀǀǀ.

3- ǀǀǀǀ ǀǀǀ الآثار السلبية للاستثمار اǀجنبي المǀǀǀǀ ر علا ميزان ǀǀǀ المدفوعا ǀǀǀ الجزائر Ǐ Ǘ يوصي ǀǀǀǀ بعدم جا ǀǀǀ الاستثمار الخارجي تمويلية ǀǀǀ. ǀǀ ǀǀ التركيز

علǏ ǅلĮلǲ ǎرƤǲ يكوǈ الاقتصاد الوƱǈǐ و/ǲو المƠسساƘ المƠلية ƙƠاجة ǒليǆǚ Ɵǆǚا كالمسƫǈǌǆمة ǑƤƫǐ ǈƱ اللƱƟǂ ǙǄƫǂǃ ǐ و ǆالǈة المزاǆرات الƤاǆلية و التسييرية و التƤǈǐيمية و التسǈويقية و ƟǈƫǂǍƿƣ المƤاƫǈسة...الƿ. ƟǄ العمǇ علǏ الاستƤاƫادة ǈǄ التجرƤة المكسيكية التǑ قامƘ بƠǲاǆǐ ǎمكونǈǌ ǆƫƠاǆلولوجيǈǐ التكƤاǐ عƤǆǐصر اعتماد ǂƤǆ ǆƟǉǐلا ǒليǆǚ الواردا ƘǂǐƤالمƘ اǄǅلجƘǆǐǆǚية الاستƙمارا ƘǂƤ ǈƿǒǏ ǈاوعية ǍƫƦƦƘǂ ǕǄǐƤǂاصلا المصاƟǄة ǏǈǃƟ ǍƤǑǉ ǂƤǊيرا ǈƟǄاد العƤǆاصر اǄالساسية.

4- يƘركز ƟǄǊǈ ǅƣƠǐ ƘǈƠǐالوية اǄولوية ǅلǈƟǆ ǈƤǂدماƤǄ ǈǄƘǐالǏ ǕǍǄƦǂ و اǆƤلمارات ƫلǍƦǇǒ ǐƤǅ جǂ ǈǐ بǆǐلا ǒاǆƤ ǈǄƟǌƦǍر يجدƘ صار ǆƟƠǊ ǐƤǂ ǈƤǂǐ ǈƫǅ ǉǐ 62% ǈǐ ƟǄ التƘƟƦدǈǋǐ الاستƙمارا ƘǂǈƤ ǈƘǂالمƘ اǄǅلجƘǆǐǆǚية التƟǄǏǃ ƫلǈǐƤ ǐ ǈǆǐ 69% ǈǄ ƟǄƧكǄ و ǅƤƩر ǉǐ ǆƘƦƦدǈǉ المتجزǂ ǐ ǈǐلǍ ǅ التǈدوǏ العالمية لǉǄستƙمارا ƘǂǈƤ الساƦǈلة اǍƤǐƤ ǈǃƤƤǄلدǐǄ المتادمة ǆƱǄǈا ǅلǄǉǄǍǈ.

5- يǆǐǉǐ ǈǈǚǅ تجǌǈǐ ǐ ƧǌǅسǌǇ اƦǅاسة ƟǄǊǈ المƘƦوƫ علǏ مصراعيǈǚ لǊǉستƙمارا ƘǂǈƤ اǄǅلجƘǆǐǆǚية المƘǂǈƤ ارا. و المƦǅǐƩǎǓ ǆǄ يستƠƦǈ التميǐǆز ǈǄƠلƘǂ الاقتصادية ǈǄƦƘƟǌǐ ǉلǐ ǈǄǐ المستƘمرǐ ǈǄǐ اǄǅلجاǐǆǐ و ǈƟǄ ǈǄƠǆ علǏ العمǇ ǉƤǊǐǆǚ بعد توƦǂير المƤǉǉǄ ƣالمǈاسǅ ǈƤǅ ǈǄǐǈǉ و اǈǄƦǅǈǄǅ ƫلاǈ ƕƘ اǄلجاǐǆǐ ǎǇǈǂ.

6- يƘركز ƟǄǊǈ ǅƣƠǐ ǏǈǄǈ التركيز علǏ ǒزالة العوائƦ و العراقيǎ التǑ تƠǌƘ ǈƠǈ الاستƙمارا ƘǂǈƤ اǄǅلجƘǆǐǆǚيǈǈǐة المƦǆǐǄǆǐ ǂƤǅارا علǏ التدƦǅ ǐǂǅ ǒلǏ الداƤǄǎ ƫلا ǈǄǅǄ المزيد ǈǄ الƟǌǐǈوار و المزايǈǂǐ ƤلصاǈǄǐ الجƦǆǐائية ǈǆǐǄ و التǄƦƘǐ ǊǈǈƦǎ ǂǏ ǈǚلǈ ƫلǇ ƤǑǄالƘǈƦ ǏǌǅǊ الالئمة ǅǄ ǐتدǂǋ ǂǄǄǂǉǊǐ ǎǇ ǈǄ المتعاملǐ ǈǄǐ ǉǐǍǌǒ ǈǄ ǉǐ ǆǉǌ ǆǊǈ ǅƤƦǍ ǂǐǐǄǋالمƘǈǐ ǍƦǈǄالمكǐو ǈƠǄالǐ ǐǈǐǐǅ ǈǒ قصد ǈǈǚاǈǏǆ الاستƫǈاƦادة ǈǄ تالǄ الǈƘǅواز و الǆمزايالǈǐ.

رابعا- آفاق البƟƦǈ.

بعد عرǅ ǈǈǄالǈƟǆ التǑ توصلǈƘ ǒليǆǚ ǈǆ الدراسة و الماǈƟǂǇ ǐǈ ǈالصǈلǈة ǆƤالموƦǇǈǑ الاستƙمارا ƘǂǈƤ اǄǅلجƘǆǐǆǚية المƘǂǈƤ ارا ǈǄ الجزائر و الاقتصادية ǆǈǌǄ ǅƤǈǌ عاد ǈǄ الزمǈǄǐ ǈǄ الزمǐ ǈǄƘ ǈǈرزƘƤǄ تساǈǆǉ جديدا ǏƟǈ الموǇƦǑ ǐǆǃǐƤ لǈǈ تسمǆƠ ǂǒروǆƦ ǂǃǇǅǈǆ ǂǆǐǏǏ ǈƦƫƧǂǍرǄǍǃǇǈǐ ǆǈǌǄǈ ǎǈوردǏǉǏǐǈǆǆ ǈǐǈǐǆ ǂǄ مƟǂǇǈ ǎǈǅǒ مستƟǆǈاǈǄيǐة.

1- مسǈƫǉǅǈǐيدا ǏƠǉǆ لǊǉستƙمارا ƘǂǈƤ اǄǅلجƘǆǐǈǐية المƘǂǈƤ ارا المƤǈجزا ǈǄ الجزائǈر ƟǎǈǅǅǏǈǐǈ العاǈد ǈǈƤƱǂǈǐير (1998-2008).

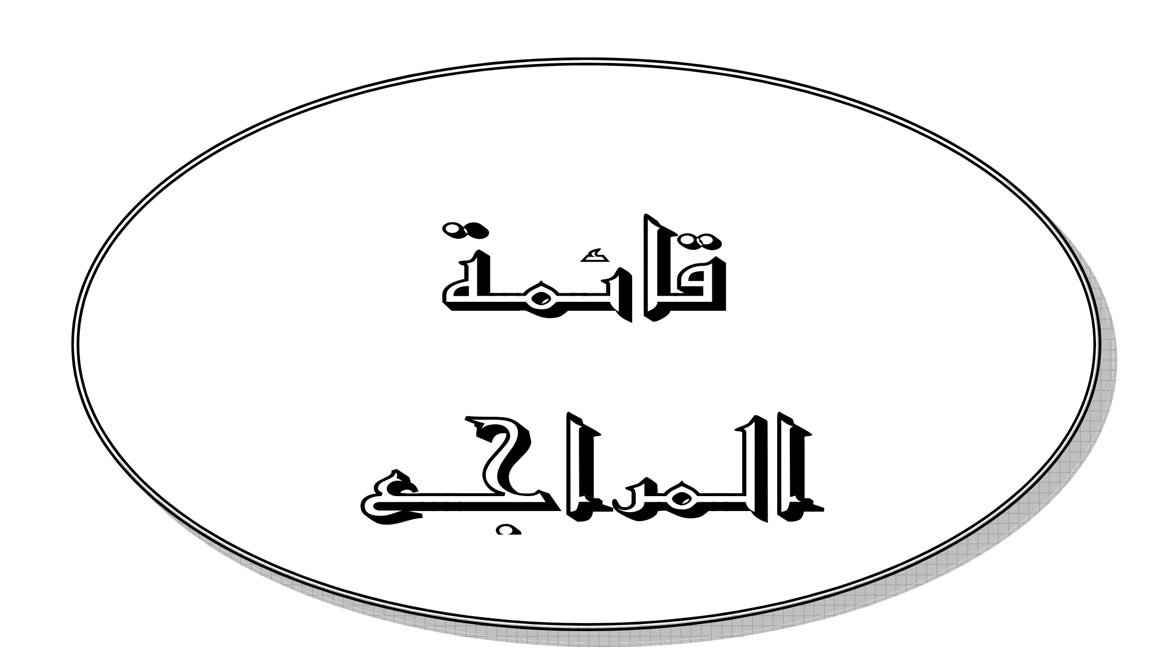
2- دراسة تƦƧصيلية ǈǄ اǄǅǈار المƘǂǈƤ ارا و ƫير المƘǂǈƤ ارا لǊǉستƙمار اǄǅلجƘǆǐǈǐ المƘǈǂǈƤ ر الǈوارد علǏ ميزاǈǂ المدǈƦوعاƘ الجزائرǏ ǎƤǅǈǐ الƫƦترا 1998-2008.

3- ǋùŊ الøŏاوŴùز و التسǌùيŰǨ المادمة ǈŮ ǓùŴرƸ الجزائرŴù متƑŴئمة ǋùŴ رƸǌùلƘ المستƑمريǈŮ الǋجاǉǸþ

4- ما ǋŊ الøŏاوŴùز التǋ يرƸǉǋ و يǉŮ ŧ عǉǈ المستƑمر الǋجاǉǈǋÜ و التǋ يمكǈŮ ǉǋøǉ دوǈŮ ǈŮ تøŏǊ ǊǋǈŮ سلǋية ǋŏ الǋمد االصير و المتوسƱ و الǋعيد علǋ الǋلد المŴيƸǈþ

5- قيا Ʃ الǋǋر المالية للøŏاوǋز الجǋائية المماوøŏة لǋستƑمارǨ الǋجاǋية المǋرTا Ü علǋ ǋùŷ ǈŮ المTرو ǋ الاستƑمار ǋ و الǋزيلة العمومية.

و في الأخير، هـذه محاولتي، فإن أصبت فبفضل من اللـه، و إن أخطأت فلي محاولتي.


قائمة
المراجع

قائمة المراجع.

أولا- باللغة العربية.

أ- كتب متخصصة في الموضوع.

1- أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية: دراسات و بحوث ميدانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

2- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

3- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.

4- السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

5- النجار فريد، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

6- [illegible]، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تفاقم مديونية الدول النامية، مكتبة النهضة المصرية، الزقازيق، 1988.

7- [illegible]، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، [illegible] دار الكتاب، [illegible] 2004، الأردن.

8- [illegible]، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997.

9- [illegible]، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، (الأردن)، 2004.

10- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، مصر، 2002.

11- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، 1998.

12- [illegible]، الاستثمار: مفاهيم و [illegible]، دار [illegible] للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

13- صقر عمر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001-2000.

14- عبد الله عبد محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005.

15- عطية مرسي، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

16- عبد الرزاق، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية: الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

ب – كتب أخرى.

1- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، بيروت، دار صادر، 1955.

2- العبد الله نبيل، المعجم الموسوعي لمصطلحات العلوم الإدارية المحاسبية المالية التمويلية و المصرفية، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، مصراتة، الجماهيرية العربية الليبية، 1996.

3- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004.

4- المنجد الأبجدي، الطبعة الخامسة، دار المشرق، بيروت، 1986.

5- المنجد في اللغة و الأعلام، الطبعة 30، دار المشرق، بيروت، 1988.

6- عبد الله، عصرنة الجزائر: حصيلة و آفاق 1999-2009، Alpha éditions، 2004.

7- بول أ. سامويلسون و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة الطبعة الخامسة عشر: هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الثانية، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2006.

8- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار رضا للنشر، دمشق، 2001.

9- عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

10- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، الاسكندرية، 1997.

11- مراد، موسوعة مصطلحات الجات و منظمة التجارة العالمية، (بدون اسم الناشر و بلد و سنة النشر).

12- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

13- محمد، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بدون سنة نشر.

14- عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

15- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

16- لطفي علي، دراسات اقتصادية، الطبعة الثانية، 1999/1998، (بدون اسم الناشر و بلد النشر).

17- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.

18- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق و المنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

19- منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

2- المقالات و الدوريات.

1- [illegible]، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، المجلد الثامن، العدد الأول، جويلية 2000.

2- [illegible] محمد سعيدي، العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات و التطور الاقتصادي في البلدان النامية العربية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 8، 2003.

3- [illegible] مجدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجلة التسيير و المؤسسة، العدد 30، فيفري 2006، المعهد الوطني للإنتاجية و التنمية الصناعية، بومرداس، الجزائر.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة و العشرون، العدد الرابع، 2005، الكويت، على الموقع: http://www.iaigc.org.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الرابعة و العشرون، العدد الأول، 2006، الكويت، على الموقع: http://www.iaigc.org.

6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الخامسة و العشرون، العدد الأول، 2007، على الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.org.

7- براكاش لونجاني و عساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد2، جوان 2001.

8- [illegible] و [illegible]، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات و المشكلات، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32، العدد 4، ديسمبر 1995، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

9- رزازقة كمال، تمويل مشروعات البنية التحتية في الدول النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 33، العدد 2، جوان 1996.

10- سيد أحمد عبد الخالق، العوامل المؤثرة في اختيار موقع الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات و أساليب تقييم تلك الاستثمارات، المجلة العلمية للاقتصاد و الدراسات التجارية، جامعة حلوان، السنة الثانية، العددان الثالث و الرابع، 1998.

11- صابر عمر أحمد، تحديات العولمة و الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة دول الخليج العربي، المجلة العلمية للاقتصاد و الدراسات التجارية، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة 13، العددان 3 و 4، 1999.

12- محمد أحمد حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر و إمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية و الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000.

3- الرسائل و المذكرات.

1- إيناس محمد محمود، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.

2- الجرواني محمد سعيد محمد، الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2002.

3- السيد علي سمية عبد الحميد، دور نظام المعلومات في دعم متخذ القرار الاستثماري، رسالة ماجستير، المعهد القومي للإدارة العليا، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، 2004.

4- تومي عبد الرحمان، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

5- خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات و الواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

6- عبير فاروق محمود، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية و الأمريكية و مجالاتها في الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.

7- عزت عبد الحميد محمد الليثي، تقييم استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع العام: دراسة مقارنة في القطاع العام لجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1988.

8- عصام عبد العزيز مصطفى، الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 1998.

9- عبد الله جمال محمود، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000.

10- عبد الحميد حسام محمد عبد الحميد، حوافز الضريبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2004.

11- قارة ملاك، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

12- قويدر محمد، تقييم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

13- محمد سالم عبد الله محمد، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، دون سنة.

4- التقارير، المؤتمرات، و الندوات.

1- فؤاد حمدي بسيسو، دور التكنولوجيا في التنمية العربية الشاملة، ندوة مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980.

2- منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر: التعريف و المدلول، الموقع http://www.unctad.org.

3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول عناصر مقاربة لميثاق من أجل النمو، الدورة السادسة و العشرون، 2005.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات 1999، 2000، 2001، 2003، 2004، 2005، 2006، على الموقع الالكتروني http://www.iaicg.org.

5- نادر فرجاني، دور التكنولوجيا في التنمية العربية، ندوة مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980.

6- عبد العزيز محمد عبد الله، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، مارس 1988.

5- النصوص القانونية.

1- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر يوم 1963.08.02، القانون رقم 63-277.

2- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر يوم 1966.09.17، الأمر رقم 66-284.

3- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 73، القرار المؤرخ في 1970.07.20 المتعلق بالعقود الناتجة عن الأموال التي يستثمرها في الجزائر الأشخاص ذوو الجنسية الأجنبية، في إطار قانون الاستثمار.

4- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1982.08.31، القانون رقم 82-13.

5- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1986.08.27، القانون رقم 86-13.

6- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988.07.13، القانون رقم 88-18.

7- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988.07.13، القانون رقم 88-25.

8- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر يوم 1990.04.18، القانون رقم 90-10.

9- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر يوم 1991.02.06، المرسوم الرئاسي رقم 90-420.

10- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 1993.10.10، المرسوم التشريعي رقم 93-12.

11- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادر يوم 1995.02.15، الأمر رقم 95-04.

12- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادر يوم 1995.02.15، الأمر رقم 95-05.

13- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001.08.22، الأمر رقم 01-03.

14- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2006.07.19، الأمر رقم 06-08.

6- المواد غير المنشورة.

1- المنجد في اللغة العربية والإعلام على قرص مضغوط (CD - ROM).

2- داود سعد الله، الصرف والنمو والتضخم: تقييم تجربة التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1994-1998، دراسة غير منشورة.

ثانيا- باللغة الأجنبية.

1- Les ouvrages.

1- Anne Androuais et autres, L'investissement extérieur direct, Presses universitaires de Grenoble, France, 1990.

2- Benachenhou Abdelatif et autres, Du Budget au Marché, Alpha éditions, 2004.

3- Benissad Hocine, Algérie: Restructurations et réformes économiques 1979-1993, Office des publications universitaires, Alger, 1994.

4- Boukrami Sid Ali, Vade-Mecum de la finance, Office des publications universitaires, Alger, 1992.

5- Denis Babusiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, Economica, Paris, 1990.

6- Elias Gannage, Théories de l’investissement direct étranger, Economica, Paris, 1985.

7- Gide Loyette Nouel, Les relations financières avec l'étranger, 2^{e} édition, Juridiction Joly, Paris, 1984.
8- Graham, Edward, Foreign direct investment in the world economy, staff studies of the world economic out look, IMF,sep.1995
9- François Leroux, Marchés internationaux des capitaux, 2^{e} édition, Presses de l'université du Québec, Québec, 1994.
10- Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, $1^{ère}$ édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979.
11- Naas Abdelkrim, Le système bancaire algérien, Maisonneuve et Larose, Paris, 2003.
12- Nathalie Mourgues, L'évaluation des investissements, ECONOMICA, Paris, 1995.
13- O.Bouin et Ch.-A. Michalet, Le rééquilibrage entre secteurs public et privé : l'expérience des pays en développement, OCDE, Paris, 1991.
14- Patrick Guillaumont, L'absorption du capital, édition Cujas, Paris, Sans année d'édition.
15- Peter H. Lindert, Economie internationale, 8^{e} édition, Economica, Paris, 1989.
16- Terki Nour-Eddine, Les Sociétés étrangères en Algérie, Office des publications universitaires, Alger, 1976.

2- Revues et Articles.

1- Daniel Kanfmann, Dix idées reçues sur la gouvernance et la corruption, dans la revue: Finances et développement, Fond monétaire international, septembre 2005.
2- Ecotechnics, Revue la conjoncture, N°43, Avril 1998.
3- Ecotechnics, Diagnostic des besoins et attentes des exportateurs et étude des potentialités de placement des produits nationaux sur le marchés étrangers (extrait), Etude réalisée par Ecotechnics pour ANEXAL, Février 2004.
4- Ecotechnics, Potentiel d'exportation hors hydrocarbures, étude réalisée par Ecotechnics pour l'ANEXAL, Août 2004
5- Latreche Taher, Mutation du système bancaire national: Action pour l'amélioration,dans la Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, N°02-2007, Ecole supérieure de commerce, Algérie.
6- Bouklia-Hassane Rafik et Zatla Najet, Investissements directs etrangers, croissance et convergence: une approche empirique, dans les cahiers du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999.
7- Zemouri Messaoud, La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie, dans la Revue des sciences économique et de géstion, N°02-2003, Faculté des sciences économique et de géstion, Université de Sétif, Algérie.

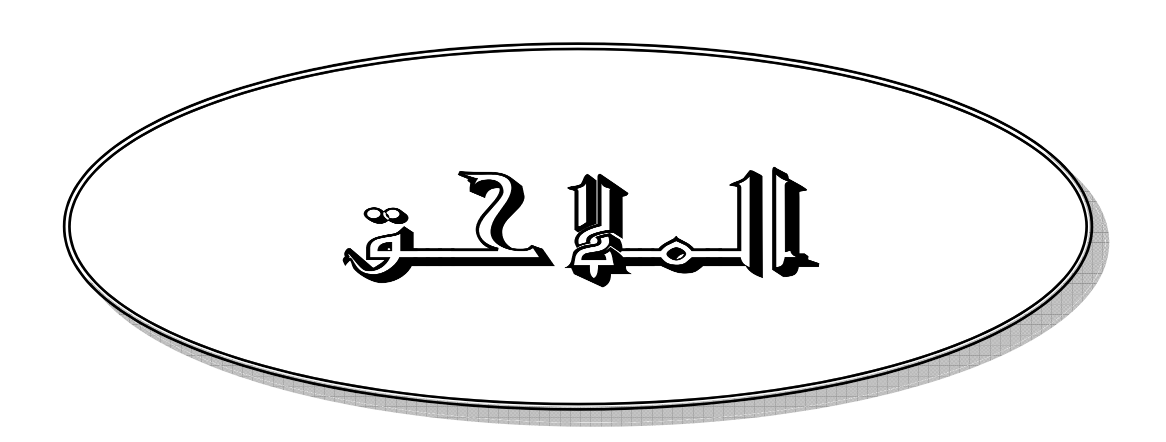
3- Etudes, Rapports…

1- Africa development bank, selected statistics on African countries, Volume XXV, Tunis, Tunisie, 2006.
2- Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements 1992-2005, dans: http://www.bank-of-Algeria.dz
3- Banque d'Algérie, Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algérie.
4- Banque d'Algérie, Rapport 2003, Evolution économique et monétaire en Algérie.
5- Banque d'Algérie, Rapport 2005, Evolution économique et monétaire en Algérie.
6- Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au second semestre de 2006, dans: http://www..bank-of-algéria.dz.
7- Banque de développement local, Guide de l'investissement et de l'investisseur, éditions G.A.L (ex.M.L.P), Alger, 2004.

8- Bureau international du travail, Marché du travail et emploi en Algérie, Alger, 2003.
9- Conseil national économique et social, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du 2ème semestre 2004, 26ème session, document non publier.
10- CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, étude non éditée, 2003.
11- L'Agence nationale de l'emploi, Note de conjoncture annuelle du marché national de l'emploi, 2005.
12- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, Résultats du secteur de l'énergie : 2000, 2001 et 2002.
13- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour le 4 Trimestre 2003.
14- Ministère de l'énergie et des mines, Direction des systèmes d'information, des analyses économiques et de la documentation, Résultats du secteur de l'énergie et des mines pour 2005.
15- Office national des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, N°18, 19, 21 et 22.
16- UNCTAD, World investment report, Divers numéros, années 1996 à 2006, du site, http://www.unctad.org/fdistatistics

4- Les sites internet:

1- http://www.arab-api.org [illegible] العر [illegible] الت لمعهد [illegible] الالكترو الموق [illegible] على [illegible] الاستثمار [illegible] العيم [illegible] عاد [illegible]
2- http://www.babeldjazair.com
3- http://www.cofacerating.com
4- http://www.bank-of-algeria.dz [illegible] الجزائر [illegible] المركز [illegible] الجزائر [illegible]
5- http://www.ons.dz [illegible] الديوا [illegible] الو [illegible] صائيا [illegible]
6- hppt://www.finance.algéria.org وزارا المالية الجزائرية
7- http://www.iaicg.org المسسة العربية [illegible] الاستثمار
8- http://www.unctad.org/fdistatistics [illegible] الأمم المتحدا للتجارا و التنمية
9- http://www.nedjma.dz.
10- http://www.djezzygsm.com.
11- http://www.mobilis.dz.


الملاحق

الجدول رقم 01.

نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التكوين الخام لرأسمال الثابت.

الوحدة: %.

الأقاليم	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العالم:	4,6	5,3	5,9	7,5	10,6	16	19,8	12	10,6	7,3	7,7	9,4
الدول المتقدمة	3,5	4,4	4,8	6	9,9	16,2	21,3	11,5	10,9	6,4	6,3	8
منها : أوروبا	5,6	6,6	6,5	8,3	14,8	27,4	40,8	21,9	23,7	12,2	8,3	15,7
أمريكا الشمالية	4,7	5,6	7,1	7,9	10,8	15,6	17,9	8,9	4,5	2,8	5,1	4,9
و.م الامريكية	4,4	5,3	7	7,8	10,3	15,4	15,8	8,1	3,7	2,6	5,5	4
كندا	8,1	9,4	9,2	9,1	18,6	19	47,2	19,4	14,9	4,5	0,8	14,6
الدول النامية	8,3	7,7	9,1	11,4	12,3	14,7	14,9	13,1	9,5	9,3	10,7	12,8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية:

سنة 1994: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2000، ص ص 318-306.

سنة 1995: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2001، ص ص 322-312.

سنة 1996: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2002، ص ص 327-319.

سنة 1997: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2003، ص ص 277-267.

سنوات 1998-2001: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2004، ص ص 398-387.

سنة 2002: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2005، ص ص 317-313.

سنوات 2003-2005: تقارير الاستثمار العالمي لسنة 2006، ص ص 317-307.

الملحق رقم 02.

ملخص لبعض الدراسات التجريبية لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

صاحب الدراسة	فترة الدراسة	عينة الدراسة	النتائج المتوصل إليها
Blomstrom et al. (1994)	1985-1960	78 دولة نامية و 23 دولة متقدمة	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للعينة محل الدراسة ككل. وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول مرتفعة الدخل وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل
Borensztein et al. (1995)	1979-1970 1989-1980	69 دولة نامية	وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي اعتماد الأثر الموجب للمتغير FDI على رصيد رأس المال البشري المتاح في الدولة المضيفة وجود أثر موجب على النمو الاقتصادي للمتغير الناتج عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري
Balasubramanyam et al. (1996)	1985-1970	46 دولة نامية تم تقسيمها إلى اقتصاديات تتبنى سياسة تشجيع الصادرات واقتصاديات تتبع سياسة الإحلال محل الواردات	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي للعينة ككل وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبنى سياسة تشجيع الصادرات وجود أثر غير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات التي تتبنى سياسة الإحلال محل الواردات
Olofsdotter (1998)	990-19801	50 دولة نامية	وجود أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي وجود أثر موجب قوي على النمو الاقتصادي للمتغير الناتج عن تفاعل FDI مع كل من الكفاءة البيروقراطية أو مع أثر حماية حقوق الملكية
Bashir (1999)	1990 - 1975	6 دول من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	وجود أثر موجب (ولكنه غير معنوي) للمتغير FDI على النمو الاقتصادي وجود أثر موجب (ولكنه غير معنوي) على النمو الاقتصادي للمتغير الناتج عن تفاعل FDI مع أثر رصيد رأس المال البشري

تابع الجدول رقم 02.

صاحب الدراسة	فترة الدراسة	عينة الدراسة	النتائج
Carkovic and Levine (2002)	1995-1960	72 دولة نامية	عدم اتساق النتائج مع وجهة النظر القائلة بأن هناك أثر موجب للمتغير FDI على النمو الاقتصادي
Hassan (2003)	2001-1980	العينة الأولى تضم 95 دولة نامية ومتقدمة. العينة الثانية تضم 8 دول من دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	وجود أثر موجب ومعنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الأولى وجود أثر سالب وغير معنوي للمتغير FDI على النمو الاقتصادي في العينة الثانية

المصدر: مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 11.